النهجة المرضية

في شرح الألفية

في أسلوبها الجديد

بسم الله الرحمن الرحیم

آموزش مجازی حوزه‌های علمیه

البهجة المرضية

في شرح الألفية

في أُسلوبها الجديد

الفهرس الإجماليّ

مقدّمة الشارح ١
مقدّمة المصنف ٢
الكلام و ما يتألّف منه ٤
المعرب و المبنيّ ١٠
النكرة و المعرفة ٢٦
الابتداء ٦٠
النواسخ ٧٥
«كانَ» و أخواتها ٧٥
فصلٌ في «ما» و «لا» و «لاتَ» و «إنْ» المشبّهات بِـ«لَيْسَ» ٨٤
أفعال المقاربة ٨٨
«إنَّ» و أخواتها ٩٣
«لا» الّتي لنفي الجنس ١٠٥
«ظَنَّ» و أخواتها ١١٠
باب الفاعل ١٢٢
النائب عن الفاعل ١٣٠
تعدّي الفعل و لزومه ١٣٥
النداء ١٤١
في أحكام توابع المنادى ١٤٤
المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ١٤٧
الاستغاثة ١٥٠
الندبة ١٥٢
الترخيم ١٥٤
الاختصاص ١٥٧
التحذير و الإغراء ١٥٩
اشتغال العامل عن المعمول ١٦٢
التنازع في العمل ١٦٨
المفعول المطلق ١٧٠
المفعول له ١٧٦
المفعول فيه و هو المسمّى ظرفاً ١٧٨
المفعول معه ١٨١
الاستثناء ١٨٥

الحال ١٩١
التمييز ٢٠٣
حروف الجرّ ٢٠٧
باب الإضافة ٢١٦
المضاف إلى ياء المتكلّم ٢٣١
إعمال المصدر ٢٣٤
إعمال اسمي الفاعل و المفعول ٢٣٦
الصفة المشبهة باسم الفاعل ٢٤٠
التعجّب ٢٤٤
«نِعْمَ» و «بِئْسَ» و ما جرى مجراهما ٢٤٨
«أفْعَل» التفضيل ٢٥٣
أسماء الأفعال و الأصوات ٢٥٨
النعت ٢٦١
التوكيد ٢٦٦
العطف ٢٧١
عطف النَسَق ٢٧٤
البدل ٢٨٢
ما لاينصرف ٢٨٦
إعراب الفعل ٢٩٥
عوامل الجزم ٣٠١
«لَوْ» ٣٠٧
«أمّا» و «لَوْ لا» و «لَوْ ما» ٣٠٩
نونا التوكيد ٣١١
أسماء العدد ٣١٤
«كَمْ» و «كَأَيِّن» و «كَذا» ٣١٩
فهرس المصادر و المراجع ٣٢٣

الفهرس التفصيليّ

مقدّمة الشارح..... ١
مقدّمة المصنّف ٢
الكلام و ما يتألّف منه ٤
تعريف الكلام..... ٤
بيان ما يتألّف منه الكلام ٥
[شرح ما يتألّف منه الكلام] ٥
علامات الاسم ٦
علامات الفعل ٧
الحرف و أقسامه ٧
[أقسام الفعل و علاماتها] ٨
المعرب و المبنيّ ١٠
[أقسام الكلمة من حيث الإعراب و البناء] ١٠
أقسام الاسم من حيث الإعراب و البناء . ١٠
١) الأسماء المبنيّة و علّة بنائها ١٠
٢) الأسماء المعربة..... ١١
أقسام الفعل من حيث الإعراب و البناء . ١٢
بناء الحروف..... ١٢
[البناء] ١٢
الإعراب..... ١٣
تعريف الإعراب ١٣
أنواع الإعراب ١٣
أقسام الإعراب..... ١٤
الإعراب الأصليّ..... ١٤
الإعراب النيابيّ و مواضعه..... ١٤
١) الأسماء الستّة ١٤
٢) المثنّى و ملحقاته ١٦
٣) جمع المذكّر السالم و ملحقاته ١٨
٤) الجمع بالألف والتاء ومحلقاته ٢٠
٥) غير المنصرف..... ٢٠
٦) الأفعال الخمسة ٢١
٧) الفعل المعتلّ ٢٣
الإعراب التقديريّ و مواضعه ٢٢
١) الاسم المقصور ٢٢
٢) الاسم المنقوص ٢٢
٣) الفعل المعتلّ ٢٢
النكرة و المعرفة ٢٦
تعريف النكرة ٢٦
تعريف المعرفة و بيان أنواعها ٢٦
الأوّل من المعارف: الضمير..... ٢٧
تعريف الضمير..... ٢٧
أقسام الضمير..... ٢٨
١) الضمير المتّصل..... ٢٨
٢) الضمير المنفصل ٢٩
حكم الضمير من حيث الاتّصال و الانفصال ٣٠
مواضع اتّصال نون الوقاية بالضمير..... ٣١
الثاني من المعارف: العلم ٣٥
١) علم الشخص..... ٣٥
تعريف علم الشخص..... ٣٥
[تقسيمات علم الشخص]..... ٣٦
١) انقسامه باعتبار الدلالة و الغرض ٣٦
٢) انقسامه باعتبار وضعه السابق ٣٧
٣) انقسامه باعتبار لفظه ٣٨
٢) علم الجنس ٣٩
تعريف علم الجنس..... ٣٩
أقسام علم الجنس..... ٣٩
الثالث من المعارف: اسم الإشارة ٤١
تعريف اسم الإشارة ٤١
أقسام اسم الإشارة ٤١

١) أسماء الإشارة العامّة ٤١
٢) أسماء الإشارة الخاصّة ٤٢
الرابع من المعارف: الموصول ٤٤
١) الموصولات الحرفيّة ٤٤
٢) الموصولات الاسميّة ٤٥
[أقسام الموصولات الاسميّة] ٤٥
– الموصولات الاسميّة المختصّة ٤٥
– الموصولات الاسميّة المشتركة. ٤٧
[صلة الموصولات الاسميّة]..... ٤٨
– أنواع الصلة و شرائطها ٤٩
– حكم حذف العائد من الصلة ٥٠
الخامس من المعارف: المعرّف بـ«أل» ٥٥
الأقوال في «أل» التعريف ٥٥
أقسام «أل» التعريف ٥٥
أقسام «أل» الزائدة ٥٦
١) الزائدة اللازمة ٥٦
٢) الزائدة غير اللازمة..... ٥٦
أ) الزائدة للاضطرار..... ٥٦
ب) الزائدة للمدح ٥٧
ج) الزائدة في العلم بالغلبة .. ٥٧
الابتداء ٦٠
تعريف المبتدأ و تقسيمه ٦٠
– المبتدأ الاسميّ ٦٠
– المبتدأ الوصفيّ و شروطه ٦١
عامل رفع المبتدأ و الخبر..... ٦٢
تعريف الخبر..... ٦٢
أقسام الخبر..... ٦٣
١) الخبر المفرد..... ٦٣
٢) الخبر الجملة و ربطه بالمبتدأ ٦٣
* ربط الخبر المفرد بالمبتدأ..... ٦٤
٣) الخبر شبه الجملة ٦٤
* شرط الإخبار باسم الزمان ٦٥
[حكم المبتدأ من حيث التعريف و التنكير] ٦٥
أصالة التعريف في المبتدأ..... ٦٥
مسوّغات الابتداء بالنكرة ٦٥
[حكم الخبر من حيث التقديم و التأخير]..... ٦٧
أصالة التأخير في الخبر..... ٦٧
موارد جواز التقديم ٦٧
موارد امتناع التقديم ٦٧
موارد وجوب التقديم ٦٨
[حكم حذف المبتدأ أو الخبر]..... ٦٩
أصالة الذكر فيهما ٦٩
موارد جواز الحذف ٦٩
مواضع وجوب حذف الخبر..... ٧٠
مواضع وجوب حذف المبتدأ ٧٢
[حكم تعدّد المبتدأ أو الخبر] ٧٢
نواسخ المبتدأ و الخبر..... ٧٥
١) كان و أخواتها ٧٥
عمل الأفعال الناقصة ٧٥
بيان الأفعال الناقصة و معانيها ٧٥
أقسام الأفعال الناقصة من حيث التصرّف ٧٧
[حكم توسّط الخبر] ٧٧
[حكم تقدّم الخبر على هذه الأفعال]..... ٧٨
أقسام هذه الأفعال من حيث النقص والتمام ٧٩
حكم وقوع معمول الخبر بعد هذه الأفعال ٧٩
الأحكام المختصّة بـ«كان»..... ٨٠
١) زيادتها..... ٨٠
٢) حذفها مع الاسم أو الخبر أو حذفها
وحدها ٨١
١) حذف النون منها..... ٨٢
التمرين ٨٢
٢) الحروف المشبّهة بـ«ليس»..... ٨٤
[الأوّل: ما] ٨٤
– عملها و شرائطه ٨٤
– إعراب المعطوف على خبرها ٨٥
– جواز زيادة الباء في خبر ما و خبر ليس و

«كانَ» المنفيّ) ٨٥
[الثاني: لا] ٨٦
[الثالث و الرابع: لاتَ و إنْ] ٨٦
٣) أفعال المقاربة ٨٨
وجه تسميتها ٨٨
أقسامها من حيث المعنى و عملها ٨٨
حكم خبرها ٨٨
أقسامها من حيث التصرّف ٩٠
أقسامها من حيث النقص و التمام ٩٠
٤) إنَّ و أخواتها ٩٣
وجه تسمية هذه الحروف ٩٣
معانيها و عملها ٩٣
حكم تقديم خبرها على اسمها ٩٣
[فتح همزة «انَّ» و كسره] ٩٤
- مواضع وجوب فتح همزة «انَّ» .. ٩٤
- مواضع وجوب كسر همزة «انَّ» . ٩٥
- مواضع جواز الوجهين في همزة «انَّ» ٩٦
حكم مجيء لام الابتداء بعد «إنَّ» ٩٦
حكم وصل «ما» الزائدة بهذه الحروف ... ٩٨
إعراب المعطوف على أسمائها ٩٨
[تخفيف هذه الحروف و أحكامها عنده] .. ٩٩
- تخفيف إنَّ ٩٩
- تخفيف أَنَّ ١٠٠
- تخفيف كأَنَّ ١٠٢
- تخفيف لعلَّ و لَكنَّ ١٠٢
التمرين ١٠٣
٥) لا الّتي لنفي الجنس ١٠٥
عملها و شرطاه ١٠٥
أقسام اسمها من حيث الإعراب و البناء .. ١٠٥
حكم «لا» الثانية ١٠٦
حكم نعت اسمها ١٠٧
حكم المعطوف على اسمها ١٠٧
دخول همزة الاستفهام عليها ١٠٨
[حكم حذف اسمها أو خبرها] ١٠٨
٦) ظَنَّ و أخواتها ١١٠
تعريف أفعال القلوب و بيانها ١١٠
التعليق و الإلغاء في أفعال القلوب ١١٣
١) موارد الإلغاء ١١٣
٢) موارد التعليق ١١٤
حكم أفعال القلوب إذا لم تكن بمعنى العلم
أو الظنّ ١١٦
حمل «رَأَى» على «عَلِمَ» ١١٦
حكم حذف مفعول أفعال القلوب ١١٧
حمل «تَقولُ» على «تَظُنُّ» ١١٧
فصل في «أعلَمَ» و «أرَى» و ما جرى مجراهما ١١٨
[١) أعلمَ» و «أرَى» و حكمهما] ... ١١٨
[٢)سائر الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة
مفاعيل] ١١٩
الفاعل ١٢٢
تعريفه و بيان نوعيه ١٢٢
لزوم تأخّره عن العامل ١٢٣
أشكاله ١٢٣
حكم حذفه ١٢٣
[حكم الفعل المسند إليه من حيث علامة التثنية والجمع] ١٢٤
حكم حذف عامله ١٢٤
[حكم تأنيث الفعل المسند إليه] ١٢٥
[حكم تقدّمه على المفعول] ١٢٨
النائب عن الفاعل ١٣٠
وجه رجحان التعبير بـ«النائب عن الفاعل» ١٣٠
أحكام النائب عن الفاعل ١٣٠
ما ينوب عن الفاعل و شرائطه ١٣٠
- [بيان ما ينوب عن الفاعل] ١٣٠
- حكم نيابة غير المفعول به إذا وجد المفعول به
في الكلام ١٣١
- حكم نيابة المفعول الثاني أو الثالث ... ١٣١
- لزوم كون النائب عن الفاعل واحداً .. ١٣٢

حكم سائر متعلّقات العامل ١٣٢
تعدّي الفعل و لزومه ١٣٥
[الفعل المتعدّي] ١٣٥
علامة الفعل المتعدّي ١٣٥
حكم الفعل المتعدّي ١٣٥
[الفعل اللازم] ١٣٦
علامة الفعل اللازم ١٣٦
الأفعال الّتي حُتِم لُزومها ١٣٦
كيفيّة تعدية الفعل اللازم ١٣٧
المنصوب بنزع الخافض ١٣٧
[أحكام المفعول به] ١٣٨
رُتَب المفاعيل (حكم المفاعيل من حيث التقدّم و التأخّر) ١٣٨
حكم حذف المفعول ١٣٩
حكم حذف عامله ١٣٩
النداء ١٤١
حروف النداء و مواضع استعمالها ١٤١
حكم حذف حرف النداء (يا) ١٤١
حكم أقسام المنادى من حيث الإعراب و البناء ١٤٢
– المنادى المفرد المعرَّف ١٤٢
– المنادى المفرد المنكور و المضاف و شبيهه ١٤٢
– المنادى المفرد المعرَّف الموصوف بـ«ابن» ١٤٢
حكم الجمع بين «يا» و «أل» ١٤٣
فصل في أحكام توابع المنادى ١٤٤
– إعراب توابع المنادى المبنيّ ١٤٤
– حكم نعت «أيّ» في النداء ١٤٥
– إعراب المنادى المكرّر المضاف ١٤٦
فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ١٤٧
– وجوه المنادى الصحيح المضاف إلى ياء المتكلّم ١٤٧
– وجوه المضاف إلى ياء المتكلّم إذا أُضيف إليه المنادى ١٤٨
– وجوه نداء «الأب» و «الأُمّ» المضافين إلى ياء المتكلّم ١٤٨
فصل في الاستغاثة ١٥٠
–تعريف المنادى المستغاث وكيفيّة الاستغاثة ١٥٠
– حكم المنادى المذكور في مقام التعجّب ١٥١
فصل في الندبة ١٥٢
– تعريف الندبة ١٥٢
– حكم المندوب من حيث الإعراب و البناء ١٥٢
– شرائط المندوب ١٥٢
– حكم إلحاق الألف و هاء السكت بالمندوب ١٥٢
فصل في الترخيم ١٥٤
– تعريفه ١٥٤
– شرائطه ١٥٤
– كيفيّته ١٥٥
– حركة الاسم المرخَّم ١٥٥
– ترخيم غير المنادى في الضرورة ١٥٦
فصل في الاختصاص ١٥٧
– تعريف الاختصاص ١٥٧
– وجه الفرق بينه و بين النداء ١٥٧
– إعراب الاسم المختصّ ١٥٧
– أقسام الضمير المخصَّص ١٥٨
فصل في التحذير و الإغراء ١٥٩
– تعريف التحذير و الإغراء ١٥٩
– أنواع التحذير و أحكامه ١٥٩
– أنواع الإغراء و أحكامه ١٦٠
الاشتغال ١٦٢
تعريف الاشتغال ١٦٢
أنواع إعراب الاسم السابق ١٦٢
١) وجوب النصب ١٦٣
٢) وجوب الرفع ١٦٣
٣) رجحان النصب ١٦٤
٤) تساوي الأمرين ١٦٥
٥) رجحان الرفع ١٦٥
أنواع المشغول به ١٦٥

أنواع المشغول ١٦٦
كيفيّة ربط الاسم المشغول به بالمشغول عنه ... ١٦٦
التنازع ١٦٨
تعريف التنازع ١٦٨
العامل في المتنازع فيه ١٦٨
المفعول المطلق ١٧٠
تعريفه ١٧٠
العامل فيه ١٧٠
الاختلاف في ما هو الأصل من الفعل و المصدر ١٧١
أقسام المفعول المطلق ١٧١
ما ينوب عنه ١٧١
حكم الأقسام من حيث العدد ١٧٢
حكمها من حيث حذف العامل ١٧٣
المفعول له ١٧٦
تعريفه ١٧٦
شرائط نصبه ١٧٦
حكم جرّه ١٧٦
المفعول فيه ١٧٨
تعريف الظرف ١٧٨
العامل فيه ١٧٨
أقسامه من حيث المعنى و إعرابها ١٧٩
أقسامه من حيث التصرّف و عدمه ١٨٠
ما ينوب عن الظرف ١٨٠
المفعول معه ١٨١
تعريفه و إعرابه ١٨١
العامل فيه ١٨١
أقسام الاسم الواقع بعد الواو بحسب الإعراب .. ١٨٢
الاستثناء ١٨٥
تعريفه ١٨٥
إعراب المستثنى بـ«إلّا»: ١٨٥
١) في الاستثناء التامّ الموجَب ١٨٥
٢) في الاستثناء التامّ غير الموجَب ١٨٥
٣) في الاستثناء المنقطع ١٨٦
*إعراب المستثنى المقدَّم على المستثنى منه ١٨٦
٤) في الاستثناء المفرّغ ١٨٦
* إعراب المستثنى مع تكرير «إلّا» ١٨٦
– مع التكرير لتوكيد ١٨٦
– مع التكرير لغير توكيد ١٨٦
– ما يُقصَد من الكلام مع تكرار «إلّا» ١٨٧
إعراب المستثنى بـ«غير» (و إعراب «غير») ١٨٨
إعراب المستثنى بـ«سوى» (و إعراب «سوى») ١٨٨
إعراب المستثنى بـ«ليس و خَلا و عَدا و لايكون و حاشا» ١٨٨
الحال ١٩١
تعريفه ١٩١
خصائصه: ١٩١
١و٢) كونه منتقلاً مشتقّاً غالباً ١٩١
٣) كونه نكرة دائماً ١٩٣
* وقوع المصدر حالاً و تأويله بالوصف .. ١٩٣
حكم صاحبه من حيث التعريف و التنكير ١٩٤
حكم تقديمه على صاحبه ١٩٥
حكم إتيان الحال للمضاف إليه ١٩٦
حكم تقديمه على عامله ١٩٦
حكم تعدّده ١٩٨
حكم كونه مؤكّداً و حكم عامله ١٩٨
جواز كونه جملة و شبه جملة ١٩٩
أنواع الرابط في جملة الحال ١٩٩
حكم حذف عامل الحال ٢٠١
حكم حذف الحال ٢٠١
التمييز ٢٠٣
تعريفه ٢٠٣
عامل نصبه ٢٠٤
الذوات المفتقرة إلى التمييز ٢٠٤
حكم جرّه بالإضافة ٢٠٤
حكم جرّه بـ«مِن» ٢٠٥
حكم تقديمه على عامله ٢٠٥

التمرين ٢٠٦
حروف الجرّ ٢٠٧
عدّ حروف الجرّ ٢٠٧
مجرور هذه الحروف ٢٠٧
فصل في معاني حروف الجرّ ٢٠٩
زيادة «ما» بعد بعضها و حكمها ٢١٣
حكم حذف بعض حروف الجرّ ٢١٤
الإضافة ٢١٦
أحكام الإضافة و آثارها: ٢١٦
١) حذف النون و التنوين من المضاف .. ٢١٦
٢) جرّ المضاف إليه (و عامله) ٢١٦
٣) تقدير «مِن» أو «في» أو «اللام» قبل المضاف إليه ٢١٦
٤) تخصيص المضاف أو تعريفه في الإضافة المعنويّة ٢١٧
* تعريف الإضافة اللفظيّة و أثرها .. ٢١٧
٥) حكم وصل «أل» بالمضاف ٢١٨
٦) جواز كسب المضاف للتذكير و التأنيث من المضاف إليه ٢١٨
٧) حكم إضافة الاسم إلى مرادفه ٢١٩
أقسام الاسم باعتبار الإضافة ٢١٩
– بيان الأقسام ٢١٩
– الأسماء دائم الإضافة إلى الضمير ٢٢٠
– الأسماء دائم الإضافة إلى الجملة ٢٢٠
– الأسماء دائم الإضافة إلى المفرد: ٢٢٢
أو ب. كِلا و كِلتا ٢٢٢
ج. أيّ ٢٢٣
د. لَدُن ٢٢٤
هـ. مع ٢٢٤
و. غير ٢٢٤
ز. قبل ٢٢٥
ح. بعد ٢٢٥
ط. حَسب ٢٢٥
ي. أوّل ٢٢٦
ك. دون و الجهات الستّ ٢٢٦
سائر أحكام الإضافة: ٢٢٦
٨) خلافة المضاف إليه عن المضاف المحذوف ٢٢٦
٩) جواز إبقاء جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف ٢٢٧
١٠) جواز إبقاء المضاف بلا تنوين بعد حذف المضاف إليه ٢٢٨
١١) حكم الفصل بين المضاف و المضاف إليه .٢٢٨
التمرين ٢٢٩
فصل في حكم المضاف إلى ياء المتكلّم ٢٣١
حكم المفرد الصحيح و شبهه ٢٣١
حكم الاسم المعتلّ و المثنّى و جمع المذكّر السالم ٢٣٢
حكم الأسماء الستّة ٢٣٢
إعمال المصدر ٢٣٣
نوع عمله ٢٣٣
شرائط إعماله ٢٣٣
تعريف اسم المصدر و شرائط إعماله ٢٣٤
أحكام المصدر المضاف ٢٣٤
إعراب معموله (غيرما أُضيف إليه) ٢٣٤
إعراب تابع المعمول المجرور ٢٣٥
إعمال اسمي الفاعل و المفعول ٢٣٦
اسم الفاعل ٢٣٦
تعريفه ٢٣٦
عمله ٢٣٦
عمل اسم الفاعل المجرّد من «أل» ٢٣٦
عمل اسم الفاعل المقرن بـ«أل» .. ٢٣٧
عمل أوزانه الدالّة على المبالغة ٢٣٧
عمل المثنّى و المجموع منه ٢٣٨
إعراب تابع مفعوله المجرور ٢٣٨
اسم المفعول ٢٣٩
شروط عمله ٢٣٩
جواز إضافته إلى مرفوعه في الجملة ٢٣٩

إعمال الصفة المشبهة ٢٤٠
علامتها ٢٤٠
وجوه الفرق بينها و بين اسم الفاعل ٢٤٠
أحوال معمولها و وجوه إعرابه ٢٤١
التعجّب ٢٤٤
صيغ التعجّب غير المبوّبة ٢٤٤
صيغتا التعجّب المبوّبتان ٢٤٤
حكم حذف المتعجَّب منه ٢٤٤
جمود صيغتي التعجّب ٢٤٥
شروط ما يُصاغ منه فِعلا التعجّب ٢٤٥
ما يتوسّل به إلى التعجّب مع فقد بعض الشروط ٢٤٦
امتناع تقديم معمول فعل التعجّب عليه . ٢٤٦
حكم الفصل بين فعل التعجّب و معموله ٢٤٧
أفعال المدح و الذمّ ٢٤٨
نِعمَ و بِئسَ ٢٤٨
الخلاف في فعليّتهما أو اسميّتهما ٢٤٨
أحوال فاعلهما ٢٤٨
[بيان الأحوال] ٢٤٨
الاختلاف في اجتماع التمييز و الفاعل الظاهر ٢٤٩
إعراب «ما» الواقعة بعد نعم و بئس .. ٢٤٩
المخصوص بالمدح أو الذمّ ٢٥٠
إعرابه ٢٥٠
حكم حذفه ٢٥٠
ما جرى مجراهما: ٢٥٠
١) ساء ٢٥٠
٢) الفعل الّذي على وزن «فَعُلَ» ٢٥٠
٣) حَبَّذا ٢٥١
٤) لاحَبَّذا ٢٥١
٥) حَبَّ ٢٥٢
أفعَل التفضيل ٢٥٣
شروط ما يصاغ منه و حكم فاقدها ٢٥٣
أحواله و حكمه من حيث العدد و الجنس فيها ٢٥٣
حكم تقديم المفضَّل عليه على «أفعَل» ٢٥٥
حكم الفصل بينه و بين «مِن» ٢٥٥
عمله ٢٥٥
١) رفعه للفاعل ٢٥٥
٢) عمله في سائر المعمولات ٢٥٦
التمرين ٢٥٧
أسماء الأفعال و الأصوات ٢٥٨
[اسم الفعل] ٢٥٨
تعريفه ٢٥٨
أقسامه من حيث المعنى ٢٥٨
أشكاله ٢٥٩
نوع عمله ٢٥٩
أقسامه من حيث التعريف و التنكير ٢٦٠
[اسم الصوت] ٢٦٠
تعريفه و بيان نوعيه ٢٦٠
لزوم بناءه ٢٦٠
التوابع ٢٦١
١) النعت ٢٦١
تعريفه ٢٦١
أغراضه ٢٦١
حكم متابعته لمتبوعه: ٢٦٢
١) في التعريف و التنكير ٢٦٢
٢) في العدد و الجنس ٢٦٢
أنواعه: ٢٦٢
١) المشتقّ ٢٦٢
٢) شبه المشتقّ ٢٦٣
٣) الجملة و أحكامها ٢٦٣
٤) المصدر ٢٦٣
حكم تعدّد النعوت ٢٦٤
إعراب النعت المقطوع ٢٦٤
حكم حذف المنعوت أو النعت ٢٦٥

التمرين ٢٦٥
٢) التوكيد ٢٦٦
تعريفه ٢٦٦
أقسامه ٢٦٦
١) التوكيد المعنويّ ٢٦٦
ألفاظه: ٢٦٦
«النفس» و«العين» ...٢٦٦
«كُلّ» و «كِلا» و «كِلتا» و
«جَميع» ٢٦٧
«عامّة» ٢٦٧
«أجمع» و أخواتها ٢٦٧
حكم توكيد النكرة ٢٦٨
الاستغناء بـ«كلا» و «كِلتا» عن
تثنية «أجمع» و «جمعاء» ٢٦٨
حكم توكيد الضمير المتّصل . ٢٦٨
٢) التوكيد اللفظيّ ٢٦٩
في المفرد و الجملة ٢٦٩
في الضمير ٢٦٩
في الحروف ٢٧٠
١/٣) عطف البيان ٢٧١
تعريفه ٢٧١
حكم متابعته لمتبوعه ٢٧١
جواز إتيانه من النكرة ٢٧٢
صلاحيّته للبدليّة إلّا في مسألتين ٢٧٢
٢/٣) عطف النسق ٢٧٤
تعريفه ٢٧٤
حروفه و قسماها ٢٧٤
معاني حروفه و أحكامها ٢٧٤
الواو ٢٧٤
الفاء ٢٧٥
ثُمّ ٢٧٥
حتّى ٢٧٦
أم ٢٧٦
أو ٢٧٧
لٰكِنْ ٢٧٨
لا ٢٧٨
بَل ٢٧٩
حكم العطف على الضمير المرفوع المتّصل ٢٧٩
حكم العطف على الضمير المجرور ٢٨٠
أحكام الحذف ٢٨٠
حكم عطف الفعل على الفعل ٢٨١
حكم عطف الفعل على شبه الفعل وعكسه ٢٨١
٤) البدل ٢٨٢
تعريفه ٢٨٢
أقسامه ٢٨٢
حكم إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ٢٨٣
كيفيّة الإبدال من أسماء الاستفهام و الشرط ٢٨٤
حكم إبدال الفعل من الفعل ٢٨٤
حكم إبدال الجملة من الجملة و المفرد ... ٢٨٤
ما لا ينصرِف ٢٨٦
تعريفه و وجه تسميته ٢٨٦
علل منع الصرف: ٢٨٦
١) ألف التأنيث ٢٨٦
٢) الوصفيّة مع الألف و النون الزائدتين .. ٢٨٧
٣) الوصفيّة مع وزن الفعل ٢٨٧
٤) الوصفيّة مع العدل ٢٨٨
٥) صيغة منتهى الجموع ٢٨٨
٦) العلميّة مع التركيب ٢٨٩
٧) العلميّة مع الألف و النون الزائدتين .. ٢٩٠
٨) العلميّة مع التأنيث ٢٩٠
٩) العلميّة مع العجمة ٢٩١
١٠) العلميّة مع وزن الفعل ٢٩١
١١) العلميّة مع العدل ٢٩١

عوامل صيرورة غير المنصرف منصرفاً: ٢٩٢
١) تنكير المعرفة ٢٩٢
٢) التصغير المزيل لأحد السببين ٢٩٢
* كيفيّة إعراب المنقوص غير المنصرف... ٢٩٢
٣ و ٤) الاضطرار و التناسب ٢٩٣
صيرورة المنصرف غير منصرف للاضطرار..... ٢٩٣
التمرين ٣٩٤
إعراب الفعل ٢٩٥
عامل رفع الفعل ٢٩٥
عوامل نصب الفعل: ٢٩٥
بيان العوامل: ٢٩٥
١ و ٢) «لن» و «كي» ٢٩٥
٣) «أن» المصدريّة ٢٩٥
٤) إذَن ٢٩٦
حكم «أن» من حيث الإظهار و الإضمار: ٢٩٧
وجوب إظهارها بين اللام و «لا» .. ٢٩٧
جواز إظهارها بعد اللام غير مقترنة بـ«لا». ٢٩٧
وجوب إخفائها في مواضع: ٢٩٧
١) بعد نفي «كان» ٢٩٧
٢) بعد «أو» بمعنى «إلى أو إلّا» ٢٩٧
٣) بعد «حتّى» ٢٩٧
٤) بعد الفاء في جواب نفي أو طلب. ٢٩٨
٥) بعد الواو الّتي بمعنى «مع» في
جواب نفي أو طلب..... ٢٩٨
*وجوب جزم المضارع بعد الطلب
مع فقد الفاء أو الواو..... ٢٩٩
٦) بعد الفاء في جواب الترجّي ٢٩٩
جواز إظهارها بعد العطف على اسم
خالص ٢٩٩
التحقيق ٣٠٠
عوامل الجزم ٣٠١
١) عوامل الجزم غير الشرطيّة ٣٠١
٢) عوامل الجزم الشرطيّة: ٣٠١
[عدّ العوامل] ٣٠١
تقسيمها بالاسميّة و الحرفيّة ٣٠٢
إعراب أدوات الشرط الاسميّة..... ٣٠٢
اقتضاء أدوات الشرط للفعلين ٣٠٣
حالات فعلي الشرط و الجزاء و إعرابهما ٣٠٣
مواضع وجوب دخول الفاء على الجزاء ٣٠٣
إعراب المعطوف على الجزاء ٣٠٤
إعراب المعطوف على الشرط ٣٠٥
حكم حذف الجواب أو الشرط.... ٣٠٥
حكم حذف الجواب عند اجتماع الشرط
و القسم..... ٣٠٥
«لو» ٣٠٧
مدلولها..... ٣٠٧
ما تدخُل عليه ٣٠٧
[بيان ما تدخل عليه]..... ٣٠٧
تصريفها معنى المضارع إلى الماضي ٣٠٨
حالات جوابها..... ٣٠٨
فصل في «أمّا» و «لولا» و «لوما» و «هَلّا» و «ألّا» و
«ألا» ٣٠٩
أمّا..... ٣٠٩
معناها و مدخولها ٣٠٩
لزوم مجيء الفاء بعد مدخولها..... ٣٠٩
لولا و لوما..... ٣١٠
سائر أدوات التحضيض و العرض ٣١٠
نونا التوكيد ٣١١
مواضع توكيد الفعل بهما..... ٣١١
موارد حذف النون الخفيفة و أحكامه..... ٣١٢
موضع إبدال النون الخفيفة ألفاً..... ٣١٣
أسماء العدد ٣١٤
[أسماء العدد المعيّن]..... ٣١٤
كيفيّة استعمال العدد و المعدود: ٣١٤
– الثلاثة إلى العشرة (٣ – ١٠) ٣١٤
– مائة و ألف و ما بينهما (١٠٠ – ١٠٠٠) ٣١٤

-أحدعشرإلى تسع وتسعين (١١-٩٩) ٣١٥
بقاء البناء في العدد المركّب المضاف ٣١٥
كيفيّة صوغ العدد الترتيبيّ: ٣١٧
كيفيّة صوغ العدد الترتيبيّ من اثنين إلى
عشرة (٢ - ١٠) ٣١٧
كيفيّة استعمال العدد الترتيبيّ للأغراض
المختلفة..... ٣١٧
كيفيّة صوغ العدد الترتيبيّ من العدد
المعطوف (٢١ - ٩٩)..... ٣١٨
[أسماء العدد المبهم] كَم و كأيّن و كذا..... ٣١٩
[كَم] ٣١٩
١) كم الاستفهاميّة و تمييزها..... ٣١٩
٢) كم الخبريّة و تمييزها..... ٣١٩
كأيّن و كذا و تمييزهما ٣٢٠
وجوه الفرق بين «كم» و «كأيّن» و «كذا» ٣٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، و صلّى الله على خاتم الأنبياء محمّد و آله الطاهرين، و لاسيّما بقيّة الله في العالمين عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

أمّا بعد فإنّه منذ زمن بعيد كان تدريس اللغة العربيّة لغرض فهم النصوص واحداً من الأمور المهمّة؛ و قد استُفيد من نصوصٍ متعدّدة في هذا الإطار، نصوص إمّا أنّها أُلّفتْ لا لغرض التدريس، أو نتيجة لمرور الزمان و تغيّر أساليب التعليم أصبح فهمها صعباً. فلأجل الانتفاع من العمر من جهة، ومن أجل سَوْق النصوص نحو أهداف مشخّصة واجدة لخصائص الطرق التعليميّة الجديدة من جهة أُخرى أصبح من الضروريّ كتابةُ نصوصٍ جديدة متناسبة مع هذه الأهداف. و لكن فمن الممكن - حتى يتمّ تدوين نصوص جديدة بشكل كامل- إعادة النظر في النصوص الموجودة و العمل على إصلاحها إلى درجة نقترب فيها من الهدف.

و من الكتب الدارجة في الحوزات العلميّة لتعليم قواعد اللغة العربيّة كتاب «البهجة المرضيّة» لجلال الدين السيوطيّ، و هو شرح على «ألفيّة» ابن مالك. و هناك تغييرات أُجريت في هذا الكتاب تحت هذه الغاية نذكرها إجمالاً في هذه المقدّمة، و ينبغي أن نقدّم تعريفاً بالكتاب؛ فنذكر أموراً خمسة:

١) التعريف بالمؤلّف «ابن مالك»؛

٢) التعريف بالشارح «السيوطيّ»؛

٣) التعريف بـ«الألفيّة»؛

٤) التعريف بـ«البهجة المرضيّة»؛

٥) ذكر المحاور الأساسيّة للتغييرات الحاصلة.

ابن مالك

إنّ ابن مالك يعدّ من أشهر النحاة الّذين عرفهم تاريخ النحو العربيّ منذ نشأته في القرن الثاني للهجرة إلى اليوم. فلعلّه أكبر نحويّ ظهر في القرن السابع الهجريّ في العالم الإسلامي كلّه. و في الحقيقة بعد سيبويه و كتابه، فإنّنا لا نكاد نجد عالماً من علماء النحو نال تلك الشهرة الواسعة الّتي نالها ابن مالك صاحب الألفيّة.

فقد صرف همّته إلى إتقان لسان العرب حتّى بلغ فيها الغاية، و أربى على المتقدّمين.

و لنذكر نبذة من حياته و آثاره:

١- اسمه و نسبه:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجَيّانيّ.

٢- ولادته و وفاته:

ولد ابن مالك سنة ٦٠٠ للهجرة بجَيّان من مدن الأندلس، و توفّي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ (سنة اثنتين و سبعين و ستمائة للهجرة).

٣- دراساته و شيوخه:

قد بدأ ابن مالك دراساته بحفظ القرآن الكريم على ما هو معهود في تلك العصور، ثمّ تلا ذلك دراسة القراءات القرآنيّة، و علوم الدين و اللغة، و فروعها. فأخذ العربيّة في بلاده عن ثابت بن خيار من كبار النُّحاة و المُقرِئين، و أبي عليّ الشَّلَوْبِين من كبار النُّحاة و اللُّغَويّين.

ثمّ رحل إلى دمشق، و كانت الرحلة في ذلك الحين أمراً مألوفاً لدى العلماء، و قد كان و هو بالأندلس مالكيّ المذهب، على عادة أهل الأندلس؛ لانتشار مذهب مالك هناك وقتئذ، فلما رحل إلى الشرق انتقل إلى المذهب الشافعيّ. ثمّ رحل إلى حلب و بعلبكّ و أقام مدّة بحلب ثمّ عاد إلى دمشق و استقرّ بها.

في دمشق عند نزوله بها أوّل مرّة تلمّذ ابن مالك للعَلَم السّخاويّ[1]، الّذي تأثّر ابن مالك به في الإكثار من النظم، و التأليف في القراءات، و نظم الألغاز اللغويّة و النحويّة.

و لعلّ أهمّ شيوخ ابن مالك هو ابن يعيش. و يبدو أنّه إذا كان بدمشق سمع بابن يعيش[2] الحلبيّ فواصل الرحلة إليه، و أخذ عنه. و كان ابن يعيش من كبار أئمّة العربيّة ماهراً في النحو و التصريف، تصدّى بحلب للإقراء زماناً، و طال عمره، و شاع ذكره، و غالب فضلاء حلب تلامذته، و كان حسن الفهم. من تصانيفه: «شرح المفصّل»، و «شرح تصريف ابن جنّي»، توفّي بحلب سنة ٦٤٣ هـ.

٤- اشتغاله بالإمامة و التدريس و التأليف:

أتمّ ابن مالك دراسته للقراءات و الحديث و اللغة و النحو على علماء دمشق و حلب، ثمّ بدأ الاشتغال بالإمامة و التدريس و التصنيف بحلب، حيث تصدّر لإقراء العربيّة في المدرسة الظاهريّة و السلطانيّة فيها.

و مرّ بحماة في طريق عودته إلى دمشق، فأُخِذ عنه بها. و استقرّ بعد ذلك في دمشق مشتغلاً بالتصنيف و بالإمامة و التدريس في أعظم مدارس دمشق آنذاك في المدرسة العادليّة، حيث تولّى فيها المشيخة الكبرى لقسم القراءات و العربيّة.

٥- مؤلّفاته

قد ترك ابن مالك للّغة العربيّة تراثاً عظيماً من المؤلّفات القيّمة، و أقبل عليها العلماء و المتعلّمين، فتناولوه بالشرح و الدراسة و التعليق، و قد حظي بعض هذه

١. عَلَم الدين أبوالحسن عليّ بن محمّد بن عبد الصمد السخاويّ، النحويّ المقرئ. و له نظم في الطبقة العليا، و ألّف في القراءات، و نظم في الألغاز اللغويّة و النحويّة.

٢. و هو أبو البقاء موفّق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش بن محمّد بن أبي السّرايا، النحويّ، الحلبيّ، المشهور بابن يعيش، و كان يعرف بابن الصانع.

المؤلّفات -كالألفيّة و التسهيل- بعناية كبيرة.

فقد ذكر أنّ الألفيّة شَرَحَها أكثر من أربعين عالماً، كما تناولها بعض العلماء بالإعراب، و بعضهم بالاختصار، و بعضهم وضع لها حواشي، و اتّجه بعض آخر إلى أن يحوّلها من نظم إلى كلام منثور. كما أنّ التسهيل قد شرحه أكثر من خمسة و عشرين عالماً.

و لنذكر بعض مصنّفاته على سبيل الاختصار:

١. الكافية الشافية في النحو و الصرف؛ صنّفها في حلب، و هي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، تضمّ النحو و الصرف.

٢. الوافية في شرح الكافية الشافية؛ و هو شرح منثور سمّاه «الوافية» و علّق عليه نكتاً.

٣. «الخلاصة» المشهورة بـ«الألفيّة»؛ و هي منظومة من مزدوج الرجز في نحو ألف بيت أودع فيها خلاصة ما في «الكافية الشافية» من نحو و تصريف. ألّفه و هو بحماة في طريق عوده إلى دمشق. و أفردنا له بحثاً سيأتي إن شاء الله.

٤. تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، المشهور بـ«التسهيل»:

و هو أيضاً في النحو و الصرف، صنّفه ابن مالك و هو بدمشق بعد أن استقرّ بها بعد أن صنّف الكافية الشافية في حلب، و الخلاصة في حماة.

و يبدو من تسميته كتابه بـ«التسهيل» أنّه تيسير لكتاب آخر هو «الفوائد النحويّة و المقاصد المحويّة» -و هو من مؤلّفاته الّتي لم يعثر عليها بعد-، فرأى أنّه في حاجة إلى إيضاح و تيسير فوضع كتابه «تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد».

٥. شرح التسهيل:

لمّا صنّف ابن مالك التسهيل، طلب بعض الفضلاء -كما يقول في مقدّمته- أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه، و يحلّ معقده، فألّف شرحاً له.

و في هذا الكتاب يتمثّل اتّجاه ابن مالك و نهجه تمثّلاً واضحاً أكثر من شرح الكافية، و فيه الاستدلال على الأحكام من الآيات و الروايات و القياس و غيرها.

و وصل فيه إلى باب «مصادر الفعل»، ثمّ كمله ولده بدر الدين من «المصادر» إلى آخر الكتاب.

٦. المُؤَصَّل في نظم المُفَصَّل؛ و هو نظم «المفصّل» للزمخشريّ.

٧. سَبْك المنظوم و فَكّ المختوم؛ و هو فكّ للمؤصّل السابق الذكر، أراد أن ينثر هذا النظم، على عادته في توخّي التيسير.

٨. عُمْدة الحافظ و عُدَّة اللّافظ؛ و هو مختصر يضمّ أصول النحو.

٩. شرح عمدة الحافظ و عدّة اللافظ، المشهور بـ«شرح العمدة».

١٠. شرح الجُزوليّة؛ و الجُزوليّة: مقدّمة مشهورة في النحو، ألّفها أبو موسى الجُزوليّ.

١١. نكته النّحويّة على مقدّمة ابن الحاجب. و لم يعثر عليه، و قد أشار إليه الأُشمونيّ و السيوطيّ في شرحيهما للألفيّة.

١٢. لاميّة الأفعال؛ أو كتاب: «المفتاح في أبنية الأفعال»، و هي منظومة في التصريف.

١٣. شرح لاميّة الأفعال.

٦- ابتكار ابن مالك للاصطلاحات:

اجتهد ابن مالك و ابتكر اصطلاحات لعناوين الأبواب و الفصول؛ فمن العناوين الّتي استحدثها ابن مالك:

أ) النائب عن الفاعل:

و هو الّذي يسمّيه الجمهور «مفعول ما لم يسمّ فاعله»، و مصطلح المصنّف أخصر و أولى من مصطلح الجمهور؛ لأنّ هذا الأخير لا يشمل غير المفعول به ممّا ينوب عن

الفاعل كالظرف؛ إذ المفعول به هو المراد عند إطلاق لفظ المفعول؛ و لأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: «أعطى زيد ديناراً»، و ليس هذا مراداً بالنائب عن الفاعل.

ب) البدل المطابق:

بدلاً من قولهم: «بدل كلّ من كلّ»، و ذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكلّ بدل يساوي المبدل منه في المعنى، كان ذا أجزاء أو لم يكن؛ بخلاف العبارة الأخرى «بدل كلّ من كلّ» فإنّها لا تصلح إلّا لذي أجزاء، و ذلك غير مشترط لإجماع النحاة على إثبات هذا البدل في أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع و ابن عامر: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ ...﴾ (إبراهيم - ١ و ٢).

ج) المعرّف بأداة التّعريف:

و هو أولى من تعبير النحاة بـ«أل»؛ لجريانه على كلّ الأقوال الواردة في أداة التعريف؛ و جريانه على التعريف بـ«أم» عند حمير؛ كما في الحديث: «ليس من امبرّامصيام في امسفر».

السيوطيّ

١- اسمه و نسبه:

هو أبو الفضل جَلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين ... خِضْربن نَجم الدين أبي الصَّلاح أيّوب بن ناصر الدين محمّد بن الشيخ هَمّام الدين الهَمّام الخُضَيْريّ الأَسْيُوطيّ.

و «الأَسْيُوط» مدينة كبيرة بصعيد مصر، في غربيّ النيل. اشتهر السيوطيّ بين العلماء و الباحثين قديماً و حديثاً باسم «جلال الدين السُّيُوطيّ»، فتسهيل النسب إلى «أَسْيُوط» بحذف الهمزة ينصرف أوّل ما ينصرف إلى جلال الدين السيوطيّ.

٢- ولادته و وفاته:

ولد السيوطيّ في أسيوط ليلة الأحد مستهلّ شهر رجب سنة ٨٤٩ (تسع و أربعين و ثمانمائة) للهجرة. و توفّي ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩١١ (إحدى عشرة و تسعمائة) للهجرة.

٣- دراساته و شيوخه

نشأ السيوطيّ يتيماً، فقد توفّي والده و لم يتمّ السادسة من عمره. و قد شبّ السيوطيّ على حفظ القرآن، و كان قد ختمه و له دون ثماني سنين، و حفظ بعد ذلك «عمدة الأحكام» في الحديث و هو لعبد الغنيّ المَقدِسيّ، و «منهاج الطالبين» في الفقه للنّوَويّ، و «الألفيّة» في النحو لابن مالك.

و استمرّ السيوطيّ مواظباً على طلب العلم، فلازم العلماء ملازمة تامّة يشغل وقته كلّه متنقّلاً من حلقة شيخ إلى مجلس عالم.

أمّا شيوخه فهم كثيرون، و يهمّنا منهم في العربيّة اثنان: الشُّمُنّيّ، و الكافيجيّ.

أمّا الشُّمُنّيّ فهو أحمد بن محمّد تقي الدين (المتوفّى سنة ٨٧٢ هـ)، برع في النحو حتّى وصف بأنّه خليل زمانه، و شيخ العلماء في أوانه. لازمه السيوطيّ سنتين أو أربع سنوات، و أخذ عنه العربيّة و الحديث و سمع منه كثيراً، كحاشيته على المغني المعروفة بـ«المنصف» بعد قراءة «المغني» نفسه، و قراءة أوضح المسالك لابن هشام. و كتب الشمنّيّ له تقريظاً على شرح «ألفيّة ابن مالك» و على «جمع الجوامع» في العربيّة.

أمّا الكافيجيّ فهو محيي الدين محمّد بن سليمان بن سعد الروميّ البرعميّ الحنفيّ، ولد سنة ٧٨٨ هـ، و توفّي سنة ٨٧٩ هـ، اشتهر بشرح كافية ابن الحاجب حتّى نسب إليها. قال السيوطيّ: «لزمته أربع عشرة سنة، فما جئته من مرّة إلّا و سمعت منه من التحقيقات و العجائب ما لم أسمعه قبل ذلك». قرأ عليه كتابه: «شرح قواعد الإعراب» لابن هشام، و كشّاف الزمخشريّ و حواشيه، و مغني اللبيب و حاشيته، و غير ذلك.

٤- علومه و اشتغاله بالتدريس و التأليف:

كان السيوطيّ مواظباً على طلب العلم ممّا جعل أساتذته يُجيزونه بالإفتاء و التدريس و هو في سنّ مبكرة. و لم يلبث أن أخذ في التأليف و التدريس للطلاب في المدرستين الشيخونية و البيبرسية. و قد بدأ التأليف في سنة (٨٦٦ ه) و هو ابن سبعة عشر.

و أحسن معارف السيوطيّ حسب رأيه النحو و الفقه؛ إذ قال: «و مهرت في النحو بحيث طالعت فيه كتباً جمّة، و علّقت فيه تعليقات كثيرة، و أظنّ أنّ كتب العربيّة الّتي وقفت عليها لم يقف عليها غالب أهل العصر، و لا كثير ممّن قبلهم ... ثمّ انتقلت تلك الهمّة إلى الفقه، و لله الحمد، فهما الآن -يقصد سنة ست و تسعين و ثمانمائة- أحسن معارفي».

٥- مصنّفاته

و هي كثيرة في فنون شتّى، منها:

١. في التفسير: الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور.
٢. في علوم القرآن: الإتقان.
٣. في الحديث: جامعه الكبير و جامعه الصغير (الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير).
٤. في معجزات النبيّ صلّى الله عليه و آله: أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب، و ذخائر العقبى في مناقب أُولي القُربى.
٥. في النحو: كتاب شرح الألفيّة المسمّى بالبهجة المرضيّة -الّذي بين يديك-، و كتاب حاشية على شرح ابن عقيل على الألفيّة سمّاها بـ«السيف الصقيل على عنق ابن عقيل»، الأشباه و النظائر، شرح شواهد المغني، و جمع الجوامع، و الشرح الكبير عليه المسمّى بهمع الهوامع - و هو موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريّين و كوفيّين و بغداديّين و أندلسيّين و مصريّين، و مع كلّ رأي حُجَجُه و أدلّته، جمعها من نحو مائة مصنَّف، لعلّ أهمّها ارتشاف الضّرب لأبي حيّان-، و غير ذلك.

٦. في أُصول النحو: الاقتراح.

٧. في اللغة: المزهر.

٨. في التراجم: بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النحاة، و غير ذلك.

الألفيّة

«الألفية» هي منظومة تعليميّة للنحو في حوالي ألف بيت، ألّفها ابن مالك لابنه محمّد الأسد.

و هي أشهر كتب ابن مالك النحويّة، بل و لعلّها أشهر كتب النحو العربيّ بعد «الكتاب»؛ لأنّها خلاصة دقيقة لأهمّ قواعد النحو العربيّ، لذلك كثر اعتماد المتأخّرين عليها من الطلاب و العلماء، و شرحت شروحاً كثيرة لم تنلها أيّة منظومة أخرى في النحو العربيّ.

ألّفها ابن مالك و هو في حماة في طريق عودته إلى دمشق.

و سمّيت «ألفيّة» لقوله في مطلعها:

و أستعين اللّه في ألفيّه مقاصد النّحو بها محويّه

كما سمّيت «خُلاصة» لقوله في آخرها:

حَوَى من الكافية الخُلاصه كما اقتضى غِنىً بلا خَصاصه

و «الألفيّة» منسوب إلى الأَلْف. فلمّا نظمت العلوم و شاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجريّ و ما بعده من العصور -الّتي شاع فيها المؤلّفات المختصرة حفظاً لقواعدها و تسهيلاً للطالبين في حفظ ضوابطها- مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

و في فهرس كشف الظنون -لمادّة «ألفية»-: لم نجد أسبق من ألفيّة ابن معط، ثمّ تليها ألفيّة ابن مالك، ثمّ تتابعت المنظومات الّتي بهذا الاسم.

فنظم ابن مالك ألفيّته هذه، و فيها يقول: فائقة ألفيّة ابن معط. و تمتاز ألفية ابن مالك عن ألفية ابن معط بأنها من بحرواحد هو كامل الرجز، وتلك من السريع والرجز، و أنها أكثر أحكاماً منها.

و للجلال السيوطيّ ألفيّة زاد فيها على هذه كثيراً، و قال في أوّلها: فائقة ألفيّة ابن مالك. و للأُجْهُوريّ المالكيّ ألفيّة زاد فيها على السيوطيّ، و قال: فائقة ألفيّة السيوطيّ.

والّذي نستطيع أن نقوله: إنّ ألفيّة ابن مالك هي الّتي كتب لها البقاء و عمّ الانتفاع بها، فهي مراد لكلّ مريد للعربيّة، وهي الّتي تناولها كثيرمن العلماء بالشرح والتبسيط والتوضيح.

شروح الألفيّة:

حازت ألفيّة ابن مالك عناية الكثيرين من أئمّة النحو، فتناولوها بالشرح و التفسير. فمن شروحها:

- شرح المؤلّف؛ فقد ذُكر أنّه شرح الألفيّة، و لكن لم يعثرعليه؛

- و «الدرّة المضيئة» المشهور بـ«شرح ابن الناظم»، لابنه بدر الدين محمّد (المتوفّى سنة ٦٨٦ هـ)؛

- و «منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك» لأبي حيّان الأندلسيّ (المتوفّى سنة ٧٤٥ هـ)، و لم يكمل هذا الشرح؛

- و «توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفيّة ابن مالك»، لبدر الدين الحسن المصريّ المعروف بابن أمّ قاسم (المتوفّى سنة ٧٤٩ هـ)؛

- و «شرح ابن عقيل» لبَهاء الدين بن عقيل (المتوفّى سنة ٧٦٩ هـ)، و هو من أكثر شروحها ذيوعاً و انتشاراً؛

- و «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» و اشتهر بـ«التوضيح»، لابن هشام عبد الله بن يوسف (المتوفّى سنة ٧٦١ هـ)؛ و شرحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ بشرح عظيم سمّاه «التصريح بمضمون التوضيح».

– و «شرح المكوديّ على الألفيّة»، لأبي زيد عبد الرحمن بن عليّ المكوديّ (المتوفّى سنة ٨٠٧ هـ)؛

– و «البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة» لجلال الدين السيوطيّ (المتوفّى سنة ٩١١هـ)، و هو الكتاب الّذي بين يديك.

– و «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك» المعروف بـ«شرح الأُشمونيّ على ألفيّة ابن مالك»، لنور الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد الأُشموني (المتوفّى سنة ٩٠٠ هـ)، و له حواشي منها: «حاشية الصَّبّان على شرح الأُشمونيّ» (لمحمّد بن عليّ المعروف بالصَّبّان (المتوفّى سنة ١٢٠٦ هـ))؛

– و «شرح ابن طُولُون على ألفيّة ابن مالك»، لمحمّد بن عليّ بن طُولُون (المتوفّى سنة ٩٥٣ هـ).

و في إعراب الألفية:

١– كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرَّمْلي الشافعيّ المتوفّى سنة ٨٤٤هـ (أربع و أربعين و ثمانمائة).

٢– كتاب للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ المتوفّى سنة ٩٠٥ هـ (خمس و تسعمائة)، سمّاه «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» وفرغ منه في رمضان سنة ٨٨٦ هـ (ستّ و ثمانين و ثمانمائة).

و في شرح شواهد شروح الألفيّة:

كتابان، كبير و صغير للشيخ أبي محمّد محمود بن أحمد العينيّ (المتوفّى سنة ٨٥٥)، سمّي الكبير بـ«المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة»، و قد اشتهر بالشواهد الكبرى، جمعها في شروح التوضيح و شرح ابن المصنّف و ابن أمّ قاسم و ابن عقيل. و عدد الأبيات المستشهدة ١٢٩٤ (ألف و مائتان و أربعة و تسعون).

البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة

أغراض التأليف:

عرّف السيوطيّ شرحه في مقدّمته و خاتمته، و إذا تتأمّل في كلامه و في ما فَعَلَه في شرحه، تجد أنّ الأغراض من شرحه تتلخّص في الأُمور التالية:

الأول: تبيين إفادات الناظم مع حفظ الاختصار المطلوب من الألفيّة:

فغرضه الأصليّ في هذا الشرح بيان ما قصده ابن مالك من دون زيادة أو نقصان، فإنّ الألفيّة هي الخلاصة في النحو، فلم يتعرّض الشارح لكلمات الشروح المتقدّمة الزائدة على مقاصد الألفيّة؛ و اختار الإيجاز المفيد في بيان مراد الناظم، و كان المناط عنده ما رآه الناظم، لا تحقيقات نفسه، إلّا في موارد إجماليّة. نعم، قد ينقل فيه بعض الآراء الأدبيّة من النحاة على سبيل التوضيح، و يدفع عنه الاعتراض و يعتذر و يعلّل، و بذلك يوضح مراد الناظم. و قد يستدرك لما ذكره ابن مالك، فيستعين بكتبه خصوصاً الكافية و التسهيل و شرحيهما، ليكمل ما فات ابن مالك في النظم، فيذكر مسائل من هذين الكتابين.

الثاني: تعليم طريقة التحقيق:

فهذا الكتاب من الكتب الّتي تدرّب المبتدي في كيفيّة تحقيق المطالب النحويّة من الكتب الأدبيّة. و على هذا:

- لم يجعل العبارات في شرحه سهلة، لتدقيق الطالب و إرجاعه إلى التعميق؛
- و يذكر التعاريف في بداية المباحث، سواء ذكرت في منظومة ابن مالك صريحاً أم بالإشارة أم ذكرت في كتبه الأُخرى. و يأخذ بأسلوب الإجمال و التفصيل في تعاريف الكتاب.
- و يستند ما يذكره شرحاً لكلام الناظم إلى مواضع من النظم أو إلى كتبه الأُخرى؛ فيعلّم المبتدي طريقة تجميع القرائن لفهم مراد العلماء.

- و يذكر الأقوال و الأدلّة بالاستنادات القويّة الّتي تحثّ الطالب حول الكتب المختلفة؛

الثالث: بيان نكت لم يوجد في الشّروح السابقة.

مزايا الشرح:

إنّ لهذا الشرح من حيث طريقة البيان خصلتين هامّتين:

١. وضوح التبويب؛ فيسمّى العناوين الأصليّة في هذا الشرح «باباً» و العناوين الفرعيّة «فصلاً»؛

٢. الاستفادة من التركيب المزجيّ؛ و لهذا الأُسلوب من الشرح مزايا:

- يُبيَّن الألفاظ في هذا الأُسلوب تبييناً واضحاً؛ لإمكان إظهار المقدّرات فيه، فيصير المعنى و الإعراب واضحاً من دون أن يفصل بين لفظ و توضيحه، و من دون إخلال في ارتباط المتن الأصليّ؛
- يُحفظ في هذا الأسلوب ترتيب المتن و تبويبه، فيجعل المتن و فهمه محوراً و أساساً للشرح؛
- يوجِب هذا الأسلوب غالباً الإيجاز؛
- لا يصرَّح في هذا الأسلوب ببعض النكات و الظرائف -كالإعراب-، بل يُشار إليها، و هذا يسبّب التعميق و التدقيق لفهمها؛ و لذلك وصف السيوطيّ شرحه بـ«اللطيف»؛

مصادر السيوطيّ للشرح:

أهمّ مصدر لهذا الشرح هو كتب ابن مالك، و يظهر أنّه لكتب أبي حيّان -بعد كتب ابن مالك- مرتبة عند السيوطيّ لا يبلغها غيرها من الكتب (كما يستفاد أيضاً من مقدّمة «جمع الجوامع» و شرحه).

و على أيّ حال فالكتب الّتي صرّح السيوطيّ باسمها في هذا الشرح هي:

- كتب ابن مالك:

الكافية الشافية (٣٣ مرّة)؛ شرح الكافية (٧٠ مرّة)؛ تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد (٣٢ مرّة)؛ شرح التسهيل (١٦ مرّة)؛ عمدة الحافظ و عدّة اللافظ (٤ مرّات)؛ شرح العمدة (مرّتين)؛ النكت النحويّة على مقدّمة ابن الحاجب (٦ مرّات).

- كتب سائر العلماء:

- الدرّة المضيئة في شرح الألفيّة، المعروف بشرح ابن الناظم؛
- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب (لأبي حيّان)؛
- أوضح المسالك، المعروف بـ«التوضيح» (لابن هشام)؛
- الكشّاف (للزمخشري)؛
- الأمالي النحويّة (لابن الحاجب)؛
- الهادي في شرح الكافي (لعبد الوهّاب بن إبراهيم الزنجانيّ)؛
- شرح الإيضاح و التكملة (لأبي البقاء العُكبريّ)؛
- شرح كافية ابن الحاجب (لابن فلاح)؛
- اللُّباب في علم الإعراب (للإسفراييني)؛
- شرح الجُزوليّة (للأُبّذيّ)؛

- الإنصاف في مسائل الخلاف (لأبي البركات الأنباريّ)،
- الأُصول في النحو (لابن السرّاج)؛
- الصحاح (للجوهريّ).

و بعض ما أشار إليه و لم يصرّح باسمها -بل ذكر اسم مؤلّفها- هي:

المقدّمة الجُزوليّة (المنسوب إلى الجُزوليّ)؛ شرح الكافية (للرضيّ)؛ شرح قواعد الإعراب (للكافيجيّ)؛ الكافية و الشافية (مقدّمة ابن الحاجب) (لابن الحاجب)؛ التعليقة على المقرِب (لبهاء الدين النحّاس)؛ الدرّة الألفيّة (لابن معط)؛ المقرِب و بهامشه مُثُل المقرِب (لابن عصفور)؛ المفصّل (للزمخشريّ)؛ شرح الجُزوليّة (للشلوبين)؛ شرح الكافية المتوسّط (لشرفشاه الحسينيّ الأسترآبادي)؛ شرح جمل الزجّاجيّ (لابن بابشاذ).

الحواشي و التعليقات على هذا الكتاب:

و على هذا الشرح حواشٍ و تعليقات:

١. لمحمّد صالح الإحسائي، ألّفه سنة ١٠٧٣ هـ؛
٢. لرفيع الدين بن محمّد رفيع الجيلاني؛
٣. لياسين بن زين الدين عليم الحمصي العليمي (المتوفّى ١٠٦١ هـ)؛
٤. لأحمد يابا؛
٥. لميرزا أبي طالب الأصبهانيّ (ألّفه سنة ١٢٢٣ هـ)؛
٦. شرح على الشواهد لمجهول؛

و ... .

و المَحاوِر الأساسيّة للتغييرات الحاصلة هي:

١. توسعة المجال القرآنيّ و الروائيّ في الكتاب من خلال إضافة الآيات و الروايات و الأشعار المناسبة و تغيير بعض الأمثال، نحو:

- ما ورد في الصفحة ٢١:

«و قد تحذف النون مع عدم الناصب و الجازم، كقوله:

أَبِيتُ أَسْرِي و تَبِيتِي تُدْلِكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَ المِسْكِ الزَّكِيّ»

فجعلنا مكان هذا الشعر قول أبي طالب رحمه الله:

فإن يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُم سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِل

- و ما ورد في الصفحة ٢٨:

للرفع و النصب و جرّ -بالتنوين- «نا» الدالّ على المتكلّم و من معه صَلَحَ؛ فالجرّ كـ«اعرِف بنا»، و النصب نحو: «فإنّنا»، و الرفع نحو: «نِلنَا المِنَحَ»، و نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ (آل عمران- ١٩٣). فأضفنا الآية مثالاً لما ذكر.

- و ما ورد في الصفحة ١٨١:

ينصب اسم تالي الواو الّتي بمعنى «مع» التالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه و حروفه حال كونه **مفعولاً معه**. و مثال ذلك موجود في نحو: «سِيري و الطريقَ مُسرعةً»، و قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَ تَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللهِ فَعَلَى اللهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس - ٧١) فأضفنا الآية مثالاً لما ذكر.

٢. التغيير الجزئيّ للعبارات أو بيان بعض التوضيحات المفيدة بهدف رفع الإبهام و الغموض مع حذف بعض المطالب غير الضروريّة، مثل:

- ما حصل في الصفحة ١٠: و إنّما يبنى لشبه فيه من الحروف.....

- و ما حصل في الصفحة ٢٤٠: صِفَة اسْتُحْسِن جَرُّ فاعِلٍ معنى بها فقد أوردنا

هامشاً مفصّلاً في توضيح العبارة.

- و ما في الصفحة ٣٠٧: «لَوْ» حَرفُ شَرطٍ في مُضِيٍّ .....

٣. نقل بعض المطالب غير الهامّة إلى الهامش، مثل:

- ما ورد بشأن علّة بناء الضمير في الصفحة ٢٨؛

- و ما ورد في الصفحة ١٤٣ و ٢٥١ و غيرها؛

و في النصّ الجديد جعل علامة (*) لما نُقلت إلى الهامش.

٤. حذف بعض الأبحاث الّتي لا ثمرة فيها في مجال التفقّه في الدين:

- إمّا لأنّها لا دور لها في فهم العبارات و إدراك المغزى؛ بل غاية ما يمكن الاستفادة منها في مقام الكتابة و التكلّم، مثل:

- باب الإخبار بـ«الّذي» و بـ«الألف و اللام»؛ فحُذف كلّه؛
- و مثل ما حذف من الصفحة ٣٠ ممّا جاء حول اتّصال و انفصال الضمائر. أي قوله: و صِل على الأصل أو افصل للطول، ثاني ضميرين أوّلهما أخصّ و غير مرفوع، كما في «هاء» «سلنيه»، فقل: «سلنيه» و «سلني إيّاه». ...

- أو بسبب كونها تبريرات لا ضرورة للعلم بها -وقد تكون غير وجيهة أحياناً-، مثل تبرير عمل «لا» النافية للجنس، فحُذف من الصفحة ١٠٥ قوله: «و إنّما عملت، لأنّها لمّا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق، اختصّت بالاسم. و لم تعمل جرّاً، لئلّا يتوهّم أنّه بـ«مِن» المقدّرة ...».

- أو لكونها اختلاف الأقوال الّتي لا يؤثّر العلمُ بها في التفقّه؛ مثل الأبحاث الواسعة غير المفيدة المتعلّقة بالأمثلة المفترضة في باب التنازع الّتي حُذفت من الصفحة١٦٩ (أي قوله: «و أعمل المهمل ...» إلى آخر الباب).

– أو لكونها أشعاراً ذُكرت كأمثلة و لا تحتوي مضموناً و معنىً هامّاً؛ مثل ما حُذف من الصفحة ١١٩، أي قوله: «و استُشهِدَ بقوله:

نُبِّئتُ زُرْعَـةَ –و السَفاهَةُ كَاسْمِها– يُهـدِي إلَـيَّ غَـرائِـبَ الأشعـارِ».

و لم تُحذف الأشعار المهمّة و القيّمة، مثل الرقم ٣٤ و كذلك ٣٥ في الصفحة ٧٧.

– أو لكونها أبحاثاً يصعب فهمُها و لا يتجاوز تطبيقها و العمل بها الصفر؛ مثل هذا الشعر (وأبرِزَنْهُ مطلقاً...) من الصفحة ٦٤.

و مثل ما حُذف من الصفحة ٤٨ ممّا جاء حول «مَن ذا» و «ماذا».

– أو لكونها ناظرة إلى توجيه العبارات الّتي لها نسخة بدل و يكون المطلب صحيحاً و منطقيّاً على أساس هذه النسخة البدل، مثل ما ورد في ذيل «و أخّرن ذا» في الصفحة ٣٦.

– أو لعدم صحّتها أو كونها خاصّة؛ مثل الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ من الصفحة ٣، أي قوله: «... لي قدّم نفسه لحديث أبي داود: «كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» و له في درجات الآخرة».

٥. حذف بعض المباحث الصرفيّة، مثل كيفيّة بناء الفعل المجهول في الصفحة١٣٠، و أوزان المصدر و اسم الفاعل و الصفة المشبهة و غيرها.

٦. حذف ما كان توضيحاً للواضحات، مثل ما حذف من الصفحة ٢٩؛ حيث ذكرت حالات استتار الضمير مع الأمثلة المبيّنة؛ فلا ضرورة لتوضيح الأمثلة مع الالتفات لإمكانيّة وضع علامات في الطبعات الحاضرة.

٧. التغيير في ترتيب بعض المباحث من أجل الوصول إلى النّظم المنطقيّ المطلوب. مثلاً: إنَّ بحث المُنادى الّذي كان بعد بحث التوابع (يعني في الصفحة ٢٨٦) قد وُضع

بعد باب تعدّي الفعل و لزومه (يعني الصفحة ١٤١)؛ لأنّه مرتبطٌ في الواقع بالمفعول به و الفعل المتعدِّي، و حيث إنّ التوابع قد دُرستْ في الكتب السابقة، فوضعُ بحث المُنادى مع توابعه قبل بحث التوابع لا يسبّب خللاً.

٨. إضافة فهرس إجماليّ للمباحث، و فهرس تفصيليّ لها.

٩. إضافة تمرينات.

١٠. إضافة العنوان لبعض المباحث، كـ«الضمير» و ... .

و في الختام نرجو من الله أن يتقبّل منّا هذا اليسير و يجعلهُ لنا ذخراً ليومٍ ﴿لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (الشعراء- ٨٨و ٨٩) و نعترف بالقصور و التقصير، فإنّ العصمة لأهلها و غير المعصوم عليه السلام غير معصوم، و نشكر جميع الأساتذة و الأعزّاء الّذين ساعدونا و لم يألوا جُهداً فجزاهم الله خيراً كما قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ (الكهف-٣٠).

مقدّمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

أَحْمَدُك اللّهمّ عَلَى نِعَمِكَ و آلائك[1]، و أُصَلّي و أُسَلِّمُ على مُحمّد خاتم أنبيائك، و على آله و أصحابه المنتجبين و التابعين لهم بإحسان إلى يوم لقائك.

أمّا بعدُ، فهذا شرح لطيف مَزَجْتُه بِـ«ألفيّة» ابن مالك، مهذّب المقاصد واضح المسالك، مُبَيِّنٌ مرادَ ناظمِها، و يهدي الطالب لها إلى معالِمها، و حاوٍ لأبحاث منها ريحُ التحقيق تَفوح، و جامع لِنُكَتٍ لم يَسبِقْه إليها غيره من الشروح. و سمّيته بِـ«البَهْجَة المَرْضِيَّة[2] في شرح الألفيّة». و بالله أستعين، إنّه خير معين.

---

١. «آلاء» أي النعم واحدها أَلىً بالفتح و إِلْيٌ و إِلىً كذا في اللسان.

٢. باتّفاق النسخ كلّها و قيل: بـ«النهجة المرضيّة».

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى وَ آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَ أَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّه مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّه

مقدّمة المصنّف

قال الناظم: **بسم الله الرحمن الرحيم. قال محمّدٌ هو** الشَيخ الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله **بن مالك** الطائيّ الأندلسيّ الجَيّانيّ الشافعيّ:

أَحْمَدُ رَبّي الله خيرَ مالكِ أي أصفه بالجميل تعظيماً له و أداءً لبعض ما يجب له، و المراد إيجاده، لا الإخبار بأنّه سَيُوجَد **مُصَلِّياً** بعد الحمد[1] أي داعياً بالصلاة، أي الرحمة **على النبيّ** هو إنسان أُوحي إليه بشرع و إنْ لم يُؤْمَرْ بتبليغه، فإن أُمر بذلك فرسول أيضاً؛ و لفظه بالتشديد من «النَّبُوَة» أي الرِّفعة لِرِفعَة رُتبة النبيّ ﷺ على غيره من الخلق، و بالهمزة من «النبأ» أي الخبر، لأنّ النبيّ ﷺ مُخبِر عن الله تعالى، و المراد به نبيّنا محمّد ﷺ **المصطفى** أي المختار من الناس كما قال النبيّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ ﷻ اصْطَفَى مِنْ وُلْدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ و اصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ و اصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشاً و اصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ و اصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»[2]. **و** على **آله المستكملين الشَرَف**.

و أستعين الله في نظم أُرجوزة **ألفيّةٍ** عِدَّتُها ألفُ بيت أو ألفان بناء على أنّ كلّ شطر بيتٌ؛ و لا يَقْدَحُ ذلك في النسبة[3] ـ كما قيل ـ لتساوي النسب إلى المفرد و

---

١. قوله: «بعد الحمد» إشارة إلى أنّ مصلّياً حال مقدّرة من فاعل «أحمد».

٢. مسند أحمد ج٢٨، ص١٩٤، الحديث ١٦٩٨٧؛ و الأمالي (للمفيد) المجلس ٢٥، الحديث٢، ص٢١٥-٢١٦.

٣. أي لا يرد عليه أنّه كان عليه حينئذ أن يقول: «أَلْفَيْنِيَّة»؛ لأنّ علامة التثنية و الجمع يجب حذفها عند النسبة.

تُـقـرِّبُ الأقـصَـى بِـلَـفْـظٍ مُـوجَـزِ و تَـبـسُـطُ الـبَـذلَ بِـوَعـدٍ مُـنـجَـزِ
و تَـقـتَـضِـي رِضـىً بِـغـيـرِ سُـخْـطِ فـائِـقَـةً ألـفـيّـةَ ابْـنِ مُـعْـطِـي
و هُـوَ بِـسَـبْـقٍ حـائِـزٌ تـفـضـيلا مُـسـتَـوجِـبٌ ثَـنـائِـيَ الـجَـمـيلا
و اللهُ يَـقـضِـي بِـهِـبـاتٍ وافِـرَه لِـي و لَـهُ فـي دَرَجـاتِ الآخِـرَه

المُتَنّى، **مقاصدُ النَحوِ**[1] أي مُهِمّاتُه **بها** أي فيها **مَحْوِيّةٌ** أي **مَجْموعةٌ تُقَرِّب** هذه الألفيّة لإفهام الطالبين **الأقصَى** أي الأبعد من غوامض المسائل فيصير واضحاً **بلفظٍ مُوجَز** قليل الحروف، كثير المعنى **و تبسُطُ البَذْل** أي العَطاءَ **بِوَعْدٍ مُنْجَز** أي سريع الوفاء. و الوعدُ في الخير، و الإيعاد في الشرّ إذا لم تكن قرينة.

و تَقْتَضِي بِحُسن الوَجازة المُقتضية لسرعة الفهم **رِضىً** مِنْ قارئها بأن لا يَعْتَرِضَ عليها **بِغيْر سُخْط** يشوبه **فائقةَ ألفيّة** الإمام أبي زكريّا **يحيى بن مُعْطي** بن عبدِ النور الزواويّ الحنفيّ، **و** لكن **هو بِسَبْقٍ** أي بسبب سَبْقِه إلى وضع كتابه و تقدُّم عصره **حائِزٌ** أي جَامِعٌ **تَفْضِيلاً** لتفضيل السابق شرعاً و عرفاً و هو أيضاً **مُسْتَوْجِبٌ ثَنائِي الجَمِيلَ** عليه لانتفاعي بما ألّفه و اقتدائي به.

و الله يَقْضِي بِهِبَاتٍ أي عطايا من فضله **وافرةٍ** أي زائدة، و الجملةُ خبريّةٌ أُريدَ بها الدعاء، أي اللّهمّ اقضِ بذلك **لي و له في دَرَجات الآخِرَةِ** أي مراتبها العَلِيّة.

---

١. لِـ«النحو» لُغةً ستّة معان: القصد، كـ «نَحَوْتُ نَحْوَكَ» أي قصدت قصدك؛ و الجِهَة، كـ «توجّهْتُ نحْوَ البَيْت» أي جهة البيت؛ و المِثل، كـ «زيدٌ نحْو عمرو» أي مثل عمرو؛ و المقدار كـ «عندي نحْو ألفٍ» أي مقدار ألف؛ و القِسم، كـ «هذا على خمسة أنحاء» أي أقسام؛ و البعض كـ «أكلت نَحوَ السَمَكَة» أي بعض السَمَكَة. و في الاصطلاح يطلق على ما يعمّ الصرف تارة و على ما يقابله أُخرى. و المراد هنا الأوّل.

الكلام و ما يتألّف منه

كَلامُنا لَفظٌ مُفيدٌ كَـ«اسْتَقِمْ» و اسْمٌ و فِعْلٌ ثُمَّ حَرفٌ الْكَلِم

هذا باب شرح **الكلام و** شرح **ما يتألّف** الكلام **منه** و هو الكلم الثلاث

تعريف الكلام

كلامُنا أي معاشر النحويّين[1] **لفظٌ** أي صوت معتمِد على مقطع الفم، فخرج به ما ليس بلفظ من الدّوالّ، كالإشارة و الخطّ **مفيد** أي مفهِم معنىً يحسن السكوت عليه - كما قال في شرح الكافية[2] - و المراد سكوت المتكلّم، و قيل: سكوت السامع، و قيل: كليهما. و خرج به ما لايفيد كـ«إن قامَ» مثلاً، و استثنى منه في شرح التسهيل[3] نقلاً عن سيبويه و غيره مفيدَ ما لايجهله أحد نحو «النار حارّة»، فليس بكلام.

و أشار إلى اشتراط كونه مقصوداً ليخرج ما ينطق به النائم و الساهي و نحوهما

---

١. «معاشِر» مجرور على البدليّة، لأنّ «أي» حرف تفسير و ما بعده بدل.

٢. شرح لكتاب «الكافية الشافية» الذي ألّفه المصنّف ابن مالك في النحو و الصرف، و هي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز. ثمّ شرحه نفسُه. و اعلم أنّ الألفيّة الّتي بأيدينا خلاصة من الكافية، كما قال ابن مالك في آخرها:

أَحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غِنىً بلاخَصاصة

٣. شرح لكتاب «تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد» الّذي ألّفه المصنّف أيضاً في النحو و الصرف. ثمّ شَرَحه نفسُه بعبارات واضحة و اعتمد على الإفصاح و الاستدلال.

وَاحِـــدُهُ كَـلِـمَـةٌ و الـقَـولُ عَـمّ و كِـلْـمَـةٌ بِـهَـا كَـــلَامٌ قَـد يُـؤَمّ

بقوله: ك«استَقِم»؛ إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال.[١]

و قيّد في التسهيل «المقصودَ» بكونه لذاته[٢]، ليخرج المقصود لغيره، كجملة الصلة و المضاف إليها.

بيان ما يتألّف منه الكلام

و اسم و فعل ثمّ حرف هي **الكلمُ** الّتي يتألّف منها الكلام لاغيرها، كما دلّ عليه الاستقراء، و ذكره الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفنّ.[٣] **واحده كلمة**[٤] **و القول**[٥] **عمّ**[٦] الكلام و الكلم و الكلمة، أي يطلق على كلّ واحد منها و على غيرها[٧].

و كِلمة بها كلام قد يؤمّ أي يقصد كثيراً في اللغة[٨] لا في الاصطلاح، كقولهم في «لا إله إلّا الله»: كلمة الإخلاص. وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه.

ثمّ شرع في علامة كلٍّ من الاسم و الفعل و الحرف، و بدأ بعلامة الاسم لشرفه على قسيميه باستغنائه عنهما لقبوله الإسنادَ بطرفيه و احتياجِهما إليه، فقال:

---

١. كما سيأتي في تعريف المبتدأ وبيان مسوّغات الابتداء بالنكرة و في تعريف الفاعل.

٢. تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد (مخطوط، ص ٢)؛ فقال: «و الكلام ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته».

٣. الأشباه و النظائر في النحو، للسيوطيّ، ج١، ص ١٣ و ١٤؛ و الفصول المختارة، للمفيد، ص٩١.

٤. و الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

٥. «القول» هو اللفظ الدالّ على معنى؛ فـ«اللفظ» بمنزلة الجنس يشمل المستعمل و المهمل، لأنّه الصوت المعتمد على مقطع و «الدالّ على معنى» بمنزلة الفصل يخرج المهمل؛ فشمل الكلمة و الكلام و الكلم.

٦. أي كلّ كلام أو كلم أو كلمة قول و لا عكس؛ أمّا كونه أعمّ من الكلام فلإطلاقه على المفيد و غيره و الكلام مختصّ بالمفيد و أمّا كونه أعمّ من الكلم فلإطلاقه على المفرد و على المركّب من كلمتين و على المركّب من أكثر و الكلم مختصّ بهذا الثالث و أمّا كونه أعمّ من الكلمة فلإطلاقه على المركّب و المفرد و هي مختصّة بالمفرد.

٧. كالمركّب من كلمتين غير مفيد، نحو: غلام زيد. هذا هو الصحيح، و في النسخ: «ولا يطلق».

٨. أي في العرف العامّ فالمستفاد مِن «قد» في هذا المقام هو التكثير.

بـالـجَـرِّ و الـتَّـنـويـنِ و الـنِّـدا و أل و مُـسـنَـدٍ لِـلاسـم تَـمـيِـيـزٌ حَـصَـل

علامات الاسم

بالجرّ، والتنوين المنقسم للتمكين و التنكير و المقابلة و العِوض[1]، و حدّه: نون تثبت لفظاً لا خطّاً **و النّداءِ** أي الصلاحيّة لأن ينادى، **و أل**[2] الحرفيّة و ما يقوم مقامها كـ«أم» في لغة طيّئ[3]، **و مسند** أي الإسناد إليه[4]. أي بكلّ من هذه الأُمور **للاسم تمييز**[5] أي انفصال عن قسيمَيْه **حَصَلَ**، لاختصاصها به فلا تدخل على غيره.

مثال ما دخله ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم» و «زيدٌ» و «صهٍ» بمعنى طلب سكوت مّا و «مُسلماتٌ» و «حينئذٍ» و «كلٌّ» و «جَوارٍ» و «يا زيد» و «الرجل» و «أمْ سَفَرٌ» و «أنا قمت».

و لا يقدح ذلك وجود ما ذكر في غير الاسم، نحو:

(١) أُلامُ عـلىٰ لَـوٍ و لَـوْ كـنـتُ عالماً بـأذنـابِ لَـوٍ لَم تَـفُـتْـنـي أوائـلُـه

و «إيّاكَ و اللَّوَ» و ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام ـ ٢٧) و «تَسمع بالمُعَيديّ خير من أن تراه»؛ لجعل «لَو»

---

١. اعلم أنّ الأصل في التنوين هو كونه للتمكين؛ و هو اللاحق للأسماء المعربة، ... إلّا ما يلي.
و تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها و نكرتها، نحو «مررت بسيبويهِ و بسيبويهٍ آخر». و تنوين المقابلة هو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مسلمات»؛ فإنّه ليس للتمكين لعدم حذفه عند صيرورته علماً مع كونه غير منصرف بعد العلميّة كـ «عرفات»؛ بل إنّه بحكم النون في جمع المذكّر السالم، كمسلمين، و لهذا يسمّى بـ«تنوين المقابلة». و تنوين العوض هو اللاحق لبعض الأسماء، عوضاً عن جملة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة- ٨٤)، أي: حين إذ بلغت الرّوح الحلقوم؛ أو عن اسم، كقوله تعالى: ﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ (البقرة- ١١٦). أو عن حرف، نحو: «جوارٍ و غواشٍ» رفعاً و جرّاً.

٢. معرفة كانت، كالفرس؛ أو زائدة، كالحارث.

٣. و منه: «ليس من امبرّامصيام في امسفر» و قوله: «طيّئ» بالياء المشدّدة فهمز و يقال بلا همز أيضاً.

٤. قوله: «أي الإسناد إليه» إشارة إلى كون «مُسنَد» مصدراً ميميّاً.

٥. قوله: «تمييز» أي تميّز؛ لأنّه الثابت للاسم لا التمييز الّذي هو فعل الفاعل، فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به، قاله الصبّان، و لهذا فسّره الشارح المحقّق بالانفصال الّذي هو معنى التميّز.

بِـ«تا»«فَعَلْتَ و أتَتْ» و «يا» «افْعَلِي» و «نونِ» «أقبلَنَّ» فِعْلٌ يَنجَلِي
سِواهما الحرفُ كَـ«هَل» و «فِي» و «لَمْ» فِعلٌ مُضارِعٌ يَلِي «لَمْ» كَـ«يَشَمّ»

في الأوّلين اسماً؛ و حذف المنادى في الثالث أي «يا قوم»؛ و حذف «أن» المُنسبِك مع الفعل بالمصدر في الأخير، أي: سماعك خير.

علامات الفعل

ثمّ أخذ في علامة الفعل مقدِّماً له على الحرف لشرفه عليه لكونه أحد ركني الكلام دونه، فقال:

بِـ«تاءِ» الفاعل سواء كانت لمتكلّم أم مخاطب أم مخاطبة، نحو: **فَعَلتَ**؛ **و بِـ** «تاء» التأنيث الساكنة، نحو: **«أتَتْ»** و «مَن توضّأ يوم الجمعة فبها و نِعمتْ»؛ و التقييد بالساكنة يخرج المتحرّكة اللاحقة للأسماء، نحو: «ضاربة»؛ فإنّها متحرّكة بحركة الإعراب؛ و «لا» و «رُبَّ» و «ثُمَّ»[1]؛ **و «ياءِ»** المخاطبة، نحو: **«افْعَلِي»** و «هاتِي» و «تَعالَيْ»[2] و «تَفعَلينَ»؛ **و نونِ** التأكيد مشدّدة كانت أو مخفّفة،[3] نحو **«أقبلَنَّ»** و «لِيَكونَنْ» **فعل ينجلي** أي ينكشف، و به يتعلّق قوله: «بتاء».

سواهما أي سِوَى الاسم و الفعل **الحرف**.

أقسام الحروف

و هو على قسمين:

- مشترك بين الأسماء و الأفعال، **كـ«هَلْ»**[4].

- **و** مختصّ. و هو على قسمين:

---

١. بضمّ الثاء حرف عطف، كقول الشاعر:
و لَقَدْ أمُرُّ على اللَئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي

٢. قوله: «هاتِي» و «تَعالَي» ذكر الشارح هذين المثالين تعريضاً بمن عدّهما اسمَيْ فعل.

٣. و لا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم في قوله: «أ قائِلُنَّ أَحضِرُوا الشُّهُودا»؛ لأنّه ضرورة. (*)

٤. و لا ينافي هذا ما سيأتي في باب الاشتغال (في الصفحة١٦٣)، من أنّه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصّ بالفعل كـ«هل» نحو«هَلْ زيداً ضَرَبْتَهُ»؛ لأنّ ذلك حيث كان في حيّزها فعل، قاله الرضيّ. (*)

و مـاضِـيَ الأفـعـالِ بِـ«الـتّـا» مِـزْ و سِـمْ بـ«الـنّـونِ» فِـعـلَ الأمْـرِ إنْ أمْـرٌ فُـهِـم
و الأمْـرُ إنْ لَـم يَـكُ لِـ«الـنّـونِ» مَـحَـلّ فِيهِ هُوَ اسْـمٌ نَـحوُ: «صَـهْ» و«حَيَّهَـلْ»

- **مختصّ بالأسماء، نحو «في»؛**
- **و مختصّ بالأفعال، نحو «لَم».**

و الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع، و ماضٍ، و أمر.

علامات المضارع والماضي والأمر

ذكر المصنّف علاماتها مقدّماً المضارع و الماضي على الأمر، للاتّفاق على إعراب الأوّل وبناء الثاني والاختلاف في الثالث، وقدّم الأوّل لشرفه بالإعراب، فقال: **فعل مضارع يلي «لَمْ» كـ«يَشَمَ»** أي يقع بعد «لَم»، فإنّه يقال فيه: «لم يَشمّ».

و ماضي الأفعال بِـ«التّاءِ» الساكنة **مِز** عن قسيميه، و كذا بِـ«تاء» الفاعل.

و سِمْ بـ«النون» المؤكّدة **فعل الأمر إن أمر فهمَ** ممّا يقبلها.

و الأمر أي و مفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشيء، **إن لم يك لـ«النون»** المؤكّدة **محلٌّ فيه** فليس بفعل، بل **هو اسم** الفعل **نحو: «صَهْ»** بمعنى أُسكُتْ و **«حَيَّهَل»** بمعنى أقبِلْ.

و قابل «النون» إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع.

تتمّة:

إذا دلّت كلمة على حدث ماض و لم تقبل التاء كـ«شَتّانَ» أو على حدث حاضر أو مستقبل و لم تقبل «لَم» كـ«أَوَّهْ»[1] فهي اسم فعل أيضاً، قاله المصنّف في عُمدته.[2]

---

١. «أَوَّهْ» بمعنى «أتوجّع»: و فيه لغات، قالوا: «أوْهِ من كذا»؛ و «آهِ»، و: «أوِّهْ»؛ و «أوّهِ»؛ و: «آوَهْ».

٢. «عُمدة الحافظ و عُدَّة اللّافظ»، كتاب مختصر من كُتبِ ابن مالك يضُمّ أُصول النحو، واضح الأُسلوب سهل العبارة، شديد الاختصار بلا إخلال حتّى عرف بـ«التنبيهات» لقصر عباراته و خلوّه من الأمثلة و الشواهد؛ و لابن مالك نفسه عليه شرح سمّاه بـ« شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ».

التمرين

١- كم اسماً في هذه الآية الكريمة؟ ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ (الأنعام ـ ١٩)

أ) ٨ ب) ٩ ج) ١٠ د) ٧

٢- عيّن الكلام من بين الجمل المعيّنة؟

أ) ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ (البقرة ـ ٢٠)؛

ب) ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الدخان ـ ٣٨)؛

ج) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنَّ اللهَ تَبارَكَ و تَعالَى أنْزَلَ فِي القُرْآنِ تِبْيانَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى و اللهِ مَا تَرَكَ اللهُ شيئاً يَحتاجُ إليهِ العِبادُ (الكافي، ج١، ص٥٩)؛

د) اللّهمّ إنْ لَم أكُنْ أهْلاً أنْ أبلُغَ رَحمَتَك فَرَحمَتُكَ أهْلٌ أن تَبلُغَني و تَسَعَنِي (التعقيبات المشتركة المصباح للكفعميّ، ص٢٠)؛

هـ) يا مَن لَمْ يؤاخِذْني بِارتِكابِ المَعاصِي عَفْوَكَ عَفوَكَ عَفوَكَ يا كَرِيم (مصباح المتهجّد، ج٢، ص٨٥١).

٣- عيّن الأفعال و أنواعها مع ذكرعلائمها في النصّ التالي:

سُبْحانَكَ، لَا أَيْأَسُ مِنكَ و قَد فَتَحْتَ لِي بَابَ التَوبَةِ إِلَيْكَ، بَلْ أَقُولُ مَقالَ العَبدِ الذَلِيلِ الظَالِمِ لِنَفْسِهِ المُستَخِفِّ بِحُرمَةِ رَبِّهِ، الَّذِي عَظُمَتْ ذُنُوبُهُ فَجَلَّتْ، وأَدبَرَتْ أَيَّامُهُ فَوَلَّتْ حَتَّى إِذَا رَأَى مُدَّةَ الْعَمَلِ قَدِ انْقَضَتْ و غَايَةَ العُمُرِ قَدِ انْتَهَتْ، و أَيْقَنَ أَنَّهُ لَا مَحِيصَ لَهُ مِنْكَ، و لَا مَهْرَبَ لَهُ عَنْكَ، تَلَقَّاكَ بِالإِنَابَةِ، و أَخْلَصَ لَكَ التَوبَةَ، فَقَامَ إِلَيْكَ بِقَلْبٍ طَاهِرٍ نَقِيٍّ، ثُمَّ دَعَاكَ بِصَوْتٍ حَائِلٍ خَفِيٍّ، قَدْ تَطَأْطَأَ لَكَ فَانْحَنَى، و نَكَّسَ رَأْسَهُ فَانْثَنَى، قَدْ أَرْعَشَتْ خَشْيَتُهُ رِجْلَيْهِ، و غَرَّقَتْ دُمُوعُهُ خَدَّيْه ... (الصحيفة السجادية، الدعاء١٢).

المعرب و المبنيّ

و الاسْـــمُ مِـنـه مُـعـرَبٌ و مَـبـنِـيّ لِـشَـبَـهٍ مِـنَ الْـحُـرُوفِ مُـدْنـي
كَالشَّبَهِ الوَضعِيِّ في اسمَيْ «جِئْتَنَا» و الـمَـعـنَـوِيِّ فـي «مَـتَـى» و فـي «هُـنَـا»

هذا باب **المعرب و المبنيّ**

أقسام الاسم من حيث الإعراب و البناء:

و الاسم منه أي بعضه متمكّن و هو **مُعرب** جار على الأصل و بعضه الآخر غير متمكّن و هو **مبنيٌّ** جار على خلاف الأصل.

١. الأسماء المبنيّة و علّة بناءها

و إنّما يبنى **لشبه** فيه **من الحروف مدنٍ** أي مقرّب له. و قوله: «من الحروف» متعلّق بقوله: «مدنٍ». و احترز به من غير المدني، و هو ما عارضه ما يقتضي الإعراب، ك«أيّ» في الاستفهام و الشرط، فإنّها أشبهت الحرف في المعنى لكن عارضه لزومها الإضافة.

كالشبه الوضعيّ بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين ـ كما هو الأصل في وضع الحرف ـ، كما **في اسمي «جِئْتَنا»** هما «التاء» و «نا»؛ و نحو «يد» و «دم» أصله ثلاثة.

و كالشبه **المعنويّ** بأن يكون الاسم متضمّناً معنى من معاني الحروف أي معنىً غيرمستقلّ، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا؛ فالأوّل كما **في «متى»**، فإنّها اسم و بنيت

و كَـنِـيَـابَـةٍ عَـنِ الْـفِـعْـلِ بِـلا تَـأَثُّـرٍ و كَـافْـتِـقَـارٍ اُصِّـلا
و مُـعـرَبُ الأسـمَـاءِ مَـا قَـد سَـلِـمَـا مِن شَبَهِ الْحَرفِ كَـ«أرْضٍ» و «سُمَا»

لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة، أو همزة الاستفهام، **و** الثاني كما **في «هنا»**، فإنّها اسم و بنيت لتضمّنها معنى الإشارة الّذي كان من حقّه أن يوضع له حرف، لأنّه كالخطاب.

و إنّما أُعرب «ذانِ» و «تانِ» لأنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب و هو التثنيه الّتي هي من خصائص الأسماء.

وكالشبه الاستعماليّ بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف، **كنيابة** له **عن الفعل** في العمل **بلا** حصول **تأثّر** فيه بعامل، كما في أسماء الأفعال، فإنّها عاملة غير معمولة على الأرجح.

و كافتقار له إلى جملة **إن أُصِّلَ**[1] كما في الموصولات، بخلاف:

- افتقاره إلى مفرد، كما في «سبحان»؛
- أو افتقار غير متأصّل ـ و هو العارض ـ، كافتقار الفاعل للفعل[2]، و النكرة لجملة الصفة.

و أُعرب «اللذان» و «اللتان» لما تقدّم.

تتمّة: من أنواع الشبه: الشبه الإهماليّ، ذكره في الكافية و مثّل له في شرحها بفواتح السور، فإنّها مبنيّة لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة، و يمثّل له أيضاً بأسماء الأصوات ك «ويه».

و مُعرَب الأسماء ما قد سَلِمَ من شبه الحرف السابق ذكره **ك«أرض» و «سُما»** لغة في الاسم. ٢. الأسماء المعربة

١. قوله: «أُصّلا» ألفه للإطلاق؛ ونظيره كثير، راجع الصفحة ١٢ و ١٣ و ١٤ و... .

٢. قوله: «كافتقار الفاعل للفعل» هكذا في جميع النسخ؛ و فيه نظر؛ لأنّ الفاعل يفتقر إلى الفعل وحده و هو ليس بجملة.

و فِـعـلُ أمـرٍ و مُـضِـيٍّ بُـنِـيـا و أعْـرَبُـوا مُـضَـارِعـاً إنْ عَـرِيَـا
مِـن نُـونِ تَـوكِـيـدٍ مُـبَـاشِـرٍ و مِن نُـونِ إنَـاثٍ كَـ«يَـرُعْـنَ مَـن فُـتِن»
و كُـلُّ حَـرفٍ مُـسـتَـحِـقٌّ لِـلْـبِـنَـا و الأصـلُ فـي الْـمَـبـنِـيِّ أنْ يُـسَـكَّـنَـا

أقسام الفعل من حيث الإعراب والبناء

و فِعلُ أمر و مُضِيّ بُنِيَا.

و أعْرَبُوا على خلاف الأصل فعلاً **مضارعاً** لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه[1] ـ كما قاله في التسهيل ـ و لكن لا مطلقاً بل:

- **إنْ عَرِيَ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ**؛ فإن لم يَعْرَ منه بُنِيَ، لمعارضة شبهه للاسم بما يقتضي البناء و هو النون المؤكّدة الّتي هي من خصائص الأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء ـ ٥٧).

و خرج بالمباشر غيره، كأن حال بينه و بين الفعل «ألف» الاثنين أو «واو» الجمع أو «ياء» المخاطبة، فإنّه حينئذ يكون معرباً تقديراً[2].

- **و إنْ عَرِيَ مِنْ نُونِ إناثٍ.**

فإن لم يَعْرَ منها بني لما تقدّم، ك**«يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ»**.

بناء جميع الحروف

و كُلّ حَرْف مُسْتَحِقّ للبناءِ وجوباً؛ لعدم احتياجه إلى الإعراب، إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتوره.

و الأصل في المَبْنِيّ اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً **أن يُسَكّنَ** لخفّة السكون و ثِقَل المبنيّ.

---

١. يعني أنّ المضارع يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، و لا يميّز بينها إلّا الإعراب، كما في مسألة «لا تأكُل السَّمَكَ و تَشْرَب اللبنَ». فلمّا كان الاسم و الفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة، اشتركا في الإعراب.

٢. و قيل: لا يقدّر فيه إلّا الرفع، بخلاف النصب و الجزم، فإنّهما لفظيّان.

و مِـنـهُ ذُو فَـتـحٍ و ذُو كَـسـرٍ و ضَـمّ كَ«أيْنَ»،«أمْسِ»،«حَيثُ»والسّاكِنُ«كَمْ»
و الـرَّفـعَ و الـنَّـصـبَ اجْـعَـلَـنْ إعـرَابـا لاسْـمٍ و فِـعـلٍ، نَـحـوُ: «لَـنْ أهـابَـا»
و الاسْـمُ قَـد خُـصِّـصَ بِـالـجَـرِّ كَـما قَـد خُـصِّـصَ الـفِـعـلُ بِـأنْ يَـنـجَـزِمـا

و مِنْهُ أي مِن المبنيّ **ذو فتح و** منه **ذو كسر و** منه ذو **ضمٍّ**:

- فذو الفتح **ك«أيْنَ»** و «نَصَرَ» و واو العطف؛
- و ذو الكسر نحو: **«أمْسِ»** و «جَيْرِ»؛
- و ذو الضمّ نحو: **«حَيْثُ»**.
- **و مثال الساكِن: «كَمْ»** و «انْصُرْ» و «أجَلْ».

و قد علم ممّا مثّلْت به أنّ البناء على الفتح و السكون يكون في الثلاثة، و على الكسر و الضمّ لا يكون في الفعل.

تعريف الإعراب

و اعلم أنّ الإعراب ـ كما قال في التسهيل ـ: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف».

أنواع الإعراب

و أنواعه أربعة: رفع و نصب و جرّ و جزم. فمنها ما هو مشترك بين الاسم و الفعل، و منها ما هو مختصّ بأحدهما؛ و قد أشار إلى ذلك بقوله: **و الرفع و النصب اجعلَنْ إعراباً لاسم، نحو** قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ـ١١٥) **و فعل** مضارع **نحو**: «يقومُ» و **«لَنْ أهابَ»**.

و الاسم قد خصّص بالجرّ في هذه العبارة قلب، أي و الجرّ قد خصّص بالاسم، فلا يكون إعراباً للفعل، لامتناع دخول عامله عليه، **كما قد خصّص الفعل بأن ينجزمَ** فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه.

فَـارْفَـعْ بِـضَـمٍّ و انْـصِـبَـنْ فَـتحاً و جُـرّ كَـسـراً كَـ«ذِكـرُ اللهِ عَـبـدَهُ يَـسُـرّ»
و اجْـزِمْ بِـتَـسـكِـينٍ و غَـيـرُ مَـا ذُكِـر يَـنُـوبُ نَـحـوُ«جَـا أخُـو بَـنِـي نَـمِـر»
و ارفَـعْ بِـواوٍ و انْـصِـبَـنَّ بِـالأَلِـف و اجْـرُرْ بِـيـاءٍ مـا مِـن الأسـمـا أصِـف
مِـن ذاكَ «ذُو» إنْ صُـحـبَـةً أبـانـا و «الـفَـمُ» حَـيـثُ الْـمِـيـمُ مِـنـهُ بَـانَـا

الإعراب الأصليّ

فَارفَعْ بضَمٍّ و انْصِبَنْ فَتحاً أي بفتح **و جُرَّ كسراً** أي بكسر، **كـ«ذكرُ اللهِ عَبدَهُ يَسُرُّ»** مثال لما ذكر **و اجزِمْ بتسكين**، نحو: «لم ينصرْ».

و غير ما ذُكِرَ يَنوبُ عنه نَحوُ: «جاء أَخُو بَني نَمِرٍ».

الإعراب النيابيّ ومواضعه:

و قد شرع في تبيين مواضع النيابة بقوله: **و ارفَعْ بواو و انصبَنَّ بالألفِ و اجرُرْ بياء ما مِن الأسماءِ أصِفُ** أي أذكر:

الموضع الأوّل: الأسماء الستّة

مِن ذاك أي من الأسماء الموصوفة: **«ذو»**[1]، و إنّما يعرب به **إن صُحبَة أبانَ** أي أظهر، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (البقرة ـ١٠٥) و: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ (الإسراء ـ٢٦) و: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن ـ ٧٨). و احترز بهذا القيد من «ذو» بمعنى «الّذي» و قيّده في الكافية و العمدة بكونه معرباً.

و من الأسماء **«الفم»** و فيه لغات:

- تثليث الفاء:
  - مع تخفيف الميم، منقوصاً أو مقصوراً؛
  - و مع تشديده؛
- و إتباعها الميم في الحركات، كما فُعل بِعَيْن «امرئ».

و إنّما يعرب بهذا الإعراب **حيث الميم منه بانَ** أي ذهب، بخلاف ما إذا لم يذهب منه، فإنّه يعرب بالحركات عليه.

١. قدّمه للزومه هذا الإعراب.(*)

«أبٌ» «أخٌ» «حمٌ» كذاكَ و «هَنُ» و النَّقصُ في هذا الأخير أحسَنُ
و في «أبٍ» و تالِيَيْهِ يَنْدُرُ و قَصرُها مِن نَقصِهِنَّ أَشهَرُ
و شَرطُ ذا الإعرابِ أن يُضَفْنَ لا لِلْيَا كَـ«جَا أخُو أبِيكَ ذا اعْتِلا»

«أب» «أخ» «حم» و هو قريب الزوج **كذاك** أي كما تقدّم من «ذي» و «الفم» في الإعراب بما ذكر.

و «هَنٌ» كذاك، و هو كناية عن أسماء الأجناس، و قيل: ما يستقبح ذكره، و قيل: الفرج خاصّة.

و النقص في هذا الأخير ـ و هو «هَن» ـ بأن يكون معرباً بالحركات على النون **أحسن** من الإتمام.[1]

و النقص **في «أب» و تالييه** و هما «أخ» و «حَم» **يندر** أي يقلّ، كقوله:

(٢) بأبِه اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَم وَ مَنْ يُشابِهْ أبَهُ فَما ظَلَم

و قصرها أي «أب» و «أخ» و «حَم» بأن تكون بالألف مطلقاً **من نقصهنّ أشهر** كقوله:

(٣) إنَّ أباها و أبا أباها قَد بَلَغا في المَجْدِ غايَتَاهَا[2]

و شرط ذا الإعراب المتقدّم في الأسماء المذكورة:

الشروط العامّة للإعراب النيابيّ في الأسماء الستّة

- **أن يضفن**؛ و إلّا فتعرب بحركات ظاهرة، نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَباً﴾ (يوسف ـ ٧٨) ﴿لَهُ أَخٌ﴾ (النساء ـ ١٢) ﴿وَ بَنَاتُ الأَخِ﴾ (النساء ـ ٢٣)؛

---

١. قال في شرح التسهيل، ج١، ص٤٤: «قد جرت عادة أكثر النحويّين أن يذكروا «الهن» مع هذه الأسماء، فيوهم ذلك مساواته لهنّ في الاستعمال، و ليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤُه مجرَى «يد» في ملازمة النقص إفراداً و إضافة و في إعرابه بالحركات».

٢. الشاهد في الثالث على سبيل الصراحة، و في الأوّلين بقرينة الثالث؛ إذ يبعد التلفيق بين لغتين.

بِـالأَلِـفِ ارْفَـعِ الْـمُـثَـنَّـى و «كِـلا» إِذَا بِـمُـضْـمَـرٍ مُـضَـافـاً وُصِـلا

– و أن تكون الإضافة **لا للياءِ** أي لا لياء المتكلّم؛ و إلّا فتعرب بحركات مقدّرة، نحو: ﴿أَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي﴾ (القصص ـ٣٤) ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾[1] (المائدة ـ٢٥)؛

– و أن تكون مكبّرة؛ و إلّا فتعرب بحركات ظاهرة؛

– و أن تكون مفردة؛ و إلّا فتعرب في حال التثنية و الجمع إعرابهما.

كـ«**جَاءَ أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاءٍ**»، فَـ«أخو» مفرد مكبّر مضاف إلى «أبيك»، و «أبي» مفرد مكبّر مضاف إلى «الكاف» و «ذا» مضاف إلى «اعتلاء». و قد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهراً و مُضمراً و معرفة و نكرة.

الموضع الثانى: المثنّى وملحقاته

بالألف ارفع المثنّى و هو ـ كما يؤخذ من التسهيل ـ: «الاسم الدالّ على شيئين متّفقي اللفظ بزيادة «ألف» أو «ياء» و «نون» مكسورة في آخره»، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (المائدة ـ٢٣).

فخرج نحو «زيد» و «القَمَرَانِ» و «كِلا» و «كِلْتا» و «اثنان» و «اثنتان»، لعدم دلالة الأوّل على شيئين، و اتّفاق لفظ مدلولَي الثاني، و الزيادة في الباقي.

و ارفَع بِها أيضاً «**كِلا**» و هو اسم مفرد عند البصريّين يطلق على اثنين مذكّرين، و إنّما يرفع بها **إذا بمضمر** حال كونه **مضافاً** له **وُصِلَ**، نحو: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء ـ ٢٣). فإن لم يضف إلى مضمر بل إلى ظاهر فهو كالمقصور في تقدير إعرابه على آخره و هو الألف، نحو: «مررتُ بِكِلا الرَّجُلَيْنِ».

---

١. فَـ«أخي» يجوز أن يكون في موضع رفع، و يجوز أن يكون في موضع نصب. و رفعه من وجهين: أحدهما أن يكون عطفاً على موضع «إنّي»، و مثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة ـ٣)؛ و الآخر أن يكون معطوفاً على ما في «أملك» أي «لا أملك أنا و أخي إلّا أنفسنا». و نصبه من وجهين: أحدهما أن يكون عطفاً على الياء في «إنّي»، أي «إنّي و أخي لا نملك إلّا أنفسنا»؛ و الآخر أن يكون عطفاً على «نفسي»، أي «لا أملك إلّا نفسي و لا أملك إلّا أخي»؛ كذا ذكر في مجمع البيان.

«كِلْتَا» كَـذاكَ «اثْـنَـانِ» و «اثْـنَـتَـانِ» كَـ«ابْـنَـيْـنِ» و «ابْـنَـتَـيْـنِ» يَـجـرِيَـانِ
و تَـخـلُـفُ الْـيَـا فـي جَـمِـيـعِـهَـا الألِـف جَـرّاً و نَـصـباً بَـعـدَ فَـتـحٍ قَـد أُلِـف

و **«كِلْتَا»** الّتي تطلق على اثنين مؤنّثين **كذاك** أي مثل «كِلا» في:

- رفعها بالألف إذا أُضيفتْ إلى مضمر، نحو: «جاءتني المرأتانِ كِلتَاهُمَا»؛

- و في تقدير إعرابها على آخرها إنْ لم تضف إليه، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف ـ٣٣).

و أمّا **«اثْنَانِ» و «اثْنَتَانِ»** ـ بالمثلّثة فيهما ـ، فهما **ك«ابْنَيْنِ» و «ابْنَتَيْنِ»** ـ بالموحّدة ـ يعني كالمثنّى الحقيقيّ في الحكم **يجريانِ** بلا شرط؛ سواء أُفردا نحو: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ (المائدة ـ ١٠٦) أم ركّبا نحو: ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة ـ ٦٠) أم أُضيفا، نحو: «اثْنَاكَ» و «اثْنَتَاكَ» و «اثْنَاكُمْ» و «اثْنَتَاكُمْ».

و ك«اثْنَتَيْنِ» «ثِنْتَانِ» في لغة تميم.

و تَخلُفُ الياءُ في جميعها أي جميع الألفاظ المتقدّم ذكرها **الألفَ جرّاً و نصباً** أي في حالتيهما **بعدَ** إبقاء **فتح** لما قبلها **قد أُلِفَ** و الأمثلة واضحة.

فرع: إذا سمّي بمثنّى فهو على حاله قبل التسمية به.[1]

١. فيرفع بالألف و ينصب و يجرّ بالياء كما في شرح التسهيل، ج١، ص٦٥.

و ارْفَعْ بِـ«واوٍ» و بِـ«يا» اجرُرْ و انصِبِ ... سالِمَ جَمعِ «عامِرٍ» و «مُذنِبِ»
و شِبْهِ ذَيْنِ و بِهِ «عِشْرُونَا» ... و بابُه أُلْحِقَ و «الأهلونَا»
«أُولُو» و «عَالَمُونَ» «عِلِّيُّونَا» ... و «أَرَضُونَ» شَذَّ و «السِّنُونَا»

الموضع الثالث: جمع المذكّر السالم وملحقاته

و ارفع بِـ«واو»[1] **و بِـ«ياءٍ» اجرُر و انصب سالمَ جمع «عامِر» و «مُذْنِبٍ» و شبه ذينِ** أي مشبههما و هو: كلّ علم لمذكّر عاقل خال من تاء التأنيث ـ قيل: و من التركيب ـ و كلّ صفة كذلك مع كونها ليست من باب «أفعل فعلاء» كـ«أحْمَر حَمْرَاء» و لا «فَعْلان فَعْلَى» كـ«سَكْران سكرى» و لا ممّا يستوي فيه المذكّر و المؤنّث كـ«صبور» و «جريح».

و به أي بالجمع المذكور **«عِشْرُونَ» و بابُه** إلى **تِسْعِينَ أُلْحِقَ** في إعرابه السابق.

و ليس بجمع لِلزوم إطلاق «ثَلاثِينَ» ـ مثلاً ـ على تسعة، لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة، و وجوب دلالة «عِشْرِينَ» على ثلاثين لذلك، و ليس به.

و أُلحق به أيضاً جمع تصحيح لم يستوف الشروط و هو **«الأَهْلونَ»** لأنّ مفرده «أهل» و هو ليس علماً و لا صفة، بل اسماً لخاصّة الشيء الّذي ينسب إليه، كـ«أهل الرجل» لامراته و ولده و عِياله، و «أهل الإسلام» لِمَن يَدِينُ بِه، و «أهل القرآن» لمن يقرؤه و يقوم بحقوقه، و قد جاء جمعه على «أَهَال».

و أُلحق به أيضاً اسما جمع و هما **«أُولُوا»** بمعنى أصحاب و **«عَالَمُونَ»**، قيل: هو جمع لِـ«عالَم»، و ردّ بأنّ «العالَمين» دالّ على العُقَلاء فقطّ، و «العالَم» دالّ عليهم و على غيرهم، إذ هو اسم لما سِوَى الباري ـ تعالى ـ، فلا يكون جمعاً له، للزوم زيادة مدلول مفرده على مدلول الجمع.

و أُلحق به أيضاً اسم مفرد، و هو **«عِلِّيُّونَ»**؛ لأنّه كما قال في الكشّاف: «اسم لديوان

١. أي بِـ«واو» ظاهرة كما في «الزيدونَ»، أو مقدّرة كما في «صَالِحُو القَوْمِ»، أو منقلبة إلى الياء كما في «مُسلِمِيَّ» على التحقيق.

و بـابُـه و مِـثْـلَ «حِـيـنٍ» قَـد يَـرِد ذَا الْـبَـابُ و هْـوَ عِـنـدَ قَـومٍ يَـطَّـرِد
و نُـونَ مَـجـمُـوعٍ و مَـا بِـهِ الْـتَـحَـق فَـافْـتَـحْ و قَـلَّ مَـن بِـكَـسـرِهِ نَـطَـق
و نُـونُ مَـا ثُـنِّـيَ و الْـمُـلـحَـقِ بِـه بِـعَـكـسِ ذَاكَ اسْـتَـعـمَـلُـوهُ فَـانْـتَـبِـه

الخير الّذي دوّن فيه كلّ ما عملته الملائكة و صلحاء الثقلين» لا جمع.

و **«أَرَضُونَ»** جمع «أرض» **شذّ** إعرابه هذا الإعراب، لأنّه جمع تكسير و مفرده مؤنّث.

و أُلحق به أيضاً **«السِنُونَ»** جمع «سَنَة» لما ذكر في «أَرَضِين»، **و بابه** و هو: «كلّ ثلاثيّ حذفت لامه و عوّض عنها هاء التأنيث، و لم يتكسّر». فخرج بالحذف نحو «تمرة» و بحذف اللام نحو «عدة» و بالتعويض نحو «يد» و بالهاء نحو «اسم» و بالأخير نحو «شفة».

و مثل «حين» في كونه معرباً بالحركات على النون مع لزوم الياء **قد يَرِدُ ذا الباب** أي باب «سنين» شُذوذاً، كقوله:

(٤) دَعَـانِي[1] مِـنْ نَجْـدٍ فَـإِنَّ سِنِينَهُ لَـعِـبْـنَ بِـنَـا شِـيباً و شَـيَّـبْـنَـنَـا مُـرْداً

و هو أي الورود مثل «حين» فيما ذكر **عند قوم من العرب يطّرِدُ** أي يستعمل كثيراً.

و نون مجموع و ما به التَحَقَ فافتح. و قلّ من بكسره نَطَقَ، قال في شرح الكافية: «هو لغة»، نحو:

(٥) و مَـا ذا تَـبْـتَـغِي الـشُّـعَـرَاءُ مِـنِّي وَ قَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الْأَرْبَـعِـينِ

و نون ما ثنّي و الملحق به بعكس ذاك أي بعكس نون الجمع و الملحق به **استعملوه فانتبه**؛ فهي مكسورة و فتحها لغة.

---

١. أي «أترُكاني». و الشاهد في قوله: «فإنّ سنينَه»؛ حيث أجراه مجرى الحين في إعرابه بالحركات الظاهرة علي النون، لأنّه لو أعربه بالحروف لقال: «فإنّ سِنِيه» بحذف النون، لأنّها تحذف عند الإضافة وجوباً.

و مَـا بِـ«تـا» و «ألـفٍ» قَـد جُـمِـعَـا ... يُـكـسَـرُ فـي الْـجَـرِّ و فـي الـنَّـصـبِ مَعا
كَـذا «أُولاتُ» و الّـذي اسـماً قَـد جُعِل ... كَـ«أذْرِعَـاتٍ» فـيـه ذا أيـضـاً قُـبِـل
و جُـرَّ بِـالْـفَـتـحَـةِ مَـا لا يَـنـصَـرِف ... مَـا لَـم يُـضَـفْ أو يَـكُ بعدَ «أل» رَدِف

الموضع الرابع: الجمع بالألف و التاء وملحقاته

و ما بِـ«تاءٍ» و «ألف» مزيدتين **قد جُمِعَ** مؤنّثاً كان مفرده أو مذكّراً، و هو معرب خلافاً للأخفش[1] **يكسر في الجرّ و في النصب معاً**، نحو قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ (الحجّ ـ٥٦).[2]

و أمّا رفعه فعلى الأصل بالضمّ.

كذا أي كجمع المؤنّث السالم في نصبه بالكسرة **«أُولاتُ»** بمعنى صاحباتٍ، نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾ (الطلاق ـ٦) **و الّذي اسماً** من هذا الجمع **قد جعل كـ«أذرِعات»** ـ لموضع بالشام أصله: «أذْرِعَة» جمع «ذِرَاع» ـ، **فيه ذا** الإعراب **أيضاً قُبِلَ.**

الموضع الخامس: غير المنصرف

و جُرَّ بِالفَتْحَةِ ما لا يَنصَرِفُ و ـ سيأتي في بابه[3] ـ **ما دام لم يضف أو يك بعد «أل»** المعرفة أو الموصولة أو الزائدة أو بعد «أم» **رَدِفَ**، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنفال ـ٣٦).

فإن كان، جرّ بالكسرة، نحو: «مَرَرْتُ بأحمدِكم»، ﴿وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (البقرة ـ١٨٧) ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ﴾[4] (هود ـ٢٤)، و نحو:

(٦) رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً ... شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلافة كاهِلُه

---

١. خلافاً للأخفش (*) فهو قائل ببنائه.
٢. خِلافاً للكوفيّين في تجويزهم نصبه بالفتحة، و لهشام في تجويزه ذلك في المعتلّ مستدلّاً بنحو: «سَمِعتُ لُغاتَهم». (*)
٣. في الصفحة ٢٨٦.
٤. تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مبنيّ على أنّ «أل» توصل بالصفة المشبهة أيضاً.

و اجْعَلْ لِنَحوِ «يَفْعَلانِ» النُّونَا رَفعاً و «تَدْعِينَ» و «تَسأَلُونَا
و حَذفُها للجَزمِ و النَّصبِ سِمَه كَـ«لَم تَكُوني لِتَرُومِي مَظلِمَه»

وظاهر عبارة المصنّف أنّه حينئذ باق على منع صرفه مطلقاً. وبه صرّح في شرح التسهيل.

وذهب السيرافيّ و المبرّد و جماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً.

و اختار الناظم في نُكَتِه[1] على «مقدّمة» ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّةٌ فمنصرف، و إن بقيت العلّتان فلا، و مشى عليه ابن الخبّاز و السيّد ركن الدين.

الموضع السادس: الأفعال الخمسة

و اجعل لنحو «يَفْعَلانِ» و «تفعلانِ» النُونَ رفعاً و لِـ«تَفْعَلِينَ» نحو: **«تَدْعِينَ» و** لِـ«يَفْعَلُونَ» و «تَفْعَلُون»، نحو: **«تَسأَلُونَ»**.

و اجعل **حذفها** أي حذف النون **للجزم و النصب** حملاً له على الجزم، كما حمل على الجرّ في المثنّى و الجمع **سمةً** أي علامة، فالجزم **كـ«لَمْ تَكُوني»**، و النصب نحو: **«لِتَرومِي مَظْلَمَةً»**.

و أمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾ (البقرة ـ ٢٣٧) فالواو لام الفعل، و النون ضمير النِّسوَة، و الفعل مبنيّ، كما في «يَخْرُجْنَ».

تتمّة: إذا اتّصل بهذه النون نون الوقاية، جاز حذفها تخفيفاً، و إدغامها في نون الوقاية، و الفكّ، و قرئ بالثلاثة ﴿تَأْمُرُونِي﴾ (الزمر ـ ٦٤).

و قد تحذف النون مع عدم الناصب و الجازم، كقول أبي طالب:

(٧) فإن يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُم سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِل

١. «النكت النحويّة على مقدّمة ابن الحاجب» شرحٌ على كتاب «الكافية» لابن الحاجب الّذى يسمّى بـ«مقدّمة ابن الحاجب» و «مختصره».

و سَـــمِّ مُـعـتَـلّاً مِـــنَ الأسـمَـــاءِ مَـا ... كَـ«الْمُصطَفَى» و «الْمُرتَقِي مَكَارِما»
فَـــــالأوّلُ الإعـــــرَابُ فِـيـهِ قُـــدِّرَا ... جَـمِـيـعُـهُ و هْـوَ الَّـــذِي قَـد قُـصِّـرَا
و الـثّـانِ مَـنـقُـوصٌ و نَـصـبُـهُ ظَـهَـر ... و رَفـعُـهُ يُـنـوَى، كَـذا أيـضـاً يُـجَـرّ
و أيُّ فِـعـلٍ آخِـــرٌ مِـنـهُ «أَلِـــف» ... أو «واوٌ» أو «يـــاءٌ» فـمُـعـتَـلّاً عُـرِف

الإعـــــراب التـقـديـري ومواضعه:

و سَمِّ «مُعتَلّاً» **مِن الأسمَاء** المتمكّنة **مَا** آخره «ألف» **كـ«المُصطَفَى»** و ما آخره «ياء» نحو **«المُرْتَقِي مَكَارِمَ»**.

الأوّل: الاسم المقصور

فالأوّل و هو الّذي كـ«المصطفى» في كون آخره ألفاً لازمة **الإعراب فيه قُدِّرَ جَميعه** على الألف لتعذّر تحريكها **و هو الّذي قد قُصِّرَ** أي سمّي «مقصوراً»، لأنّه حبس عن الحركات، و القصر الحبس، أو لأنّه غير ممدود. قال الرضيّ: و هو أولى، لما يلزم على الأوّل من إطلاقه على المضاف إلى الياء.

الثاني: الاسم المنقوص

و الثاني و هو الّذي كـ«المُرتَقِي» في كون آخره «ياء» خفيفة لازمة تلو كسرة **منقوص و نصبه ظَهَرَ** على الياء **لخفّته و رفعه ينوى** أي يقدّر فيها، لثقل الضمّة على الياء، **كذا أيضاً يُجَرُّ** بكسرة منويّة، لثقل الكسرة على الياء.

فرع: ليس في الأسماء المعربة العربيّة[1] اسم آخره واو قبلها ضمّة إلّا الأسماء الستّة حالة الرفع.[2]

الثالث: الفعل المعتلّ

و أيّ فعل[3] مضارع **آخر منه «ألفٌ»** نحو «يَرْضَىٰ» **أو** آخر منه **«واو»** نحو «يَغْزُو» **أو** آخر منه **«ياء»** نحو «يَرْمِي» **فمعتلّاً عُرِفَ** عند النحاة.

---

١. التقييد بالعربيّة لإخراج نحو: «أرسطو» من الأسماء العجميّة المستعملة في كلامهم؛ و إعرابه تقديريّ مطلقاً.
٢. و لذا انحصرت الأسماء المعربة المعتلّة في القسمين: المختومة بالألف، و المختومة بالياء.
٣. قوله: «أيّ فعل» قيّده الشارح بالمضارع، لأنّ الكلام في المعرب.

فَـ«الألـفَ» انْـوِ فيـه غـيـرَ الـجَـزمِ و أَبْـدِ نَصبَ ما كَـ«يَدعُو» «يَرمِي»
و الـرَّفـعَ فيهما انْـوِ و احْـذِفْ جازما ثَـلاثَـهـنَّ تَـقْـضِ حُـكـمـاً لازمـا

فَـ«الألف» انْوِ فيهِ غيرَ الجزم ـ و هو الرفع و النصب ـ لما تقدّم، كـ«زيد يَخشَىٰ و لَنْ يَرْضَىٰ».

و أبْدِ أي أظهِر **نصب ما** آخره «واو»، **كـ«يَدعُو»**؛ أو ما آخره «ياء»، نحو: **«يَرمِي»**؛ لما تقدّم، كـ«لَن يَدعُوَ و لَن يَرمِيَ».

و الرفع فيهما أي فيما كـ«يَدعُو» و«يَرمِي» **انوِ** لثقله عليهما، كـ«زيدٌ يَدعُو و يَرمِي».

الموضع السابع للإعراب النيابيّ: الفعل المعتلّ

و احْذِف حال كونك **جازماً** للأفعال المعتلّة **ثلاثهنّ** كـ«لَمْ يَخْشَ و يَرْمِ و يَغْزُ» **تَقضِ** أي تحكم **حكماً لازماً**.

و أمّا نحو: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق ـ ١٨) فالواو فيه محذوفة لفظاً لالتقاء الساكنين و حُذِفت في الكتابة وَفقاً للتلفّظ.

التمرين

١- أيّ مورد يشتمل على الشبه الوضعيّ و المعنويّ و الاستعماليّ مرتّباً؟

أ) ما ـ ذلك ـ هيهات　　ب) الّذي ـ هنا ـ مَن الموصولة

ج) ما ـ مَن الموصولة ـ الّذي　　د) مَن ـ هيهات ـ سبحان

٢- عيّن المبنيّ و المعرب و نوع الإعراب (الأصليّ أو التقديريّ أو النيابيّ) في الكلمات المعيّنة:

- ﴿يا صاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْواحِدُ الْقَهّارُ﴾ (يوسف ـ ٣٩)؛
- ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي و نُسُكِي و مَحْيايَ و مَماتِي لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ (الأنعام ـ ١٦٢)؛
- ﴿و قَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ و لا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجاهِلِيَّةِ الْأُولى﴾ (الأحزاب ـ ٣٣)؛
- ﴿لا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلى ما مَتَّعْنا بِهِ أَزْواجاً مِنْهُمْ و لا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ و اخْفِضْ جَناحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الحجر ـ ٨٨)؛
- ﴿كَلاّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنّاصِيَةِ﴾ (العلق ـ ١٥)؛
- ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ و سَعِيدٌ﴾ (هود ـ ١٠٥) (راجع التِبيان في تفسير القرآن، ج٦، ص٦٣)؛
- ﴿فَإِنْ يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ عَلى قَلْبِكَ و يَمْحُ اللهُ الْباطِلَ و يُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِماتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾ (الشورى ـ ٢٤)؛
- ألا و قد أمرني الله بقتال أهل البغي (نهج البلاغة، الخطبة: ١٩٢)؛
- الرّاضي بفعل قوم كالدّاخل فيه معهم (نهج البلاغة، قصار الحكم: ١٥٤)؛
- قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا فَاطِمَةُ لَا تَبْكِينَّ فِدَاكِ أَبُوكِ فَأَنْتِ أَوَّلُ مَنْ تَلْحَقِينَ بِي (كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر، ص٣٦)؛
- عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: آيَاتُ الْقُرْآنِ خَزَائِنُ فَكُلَّمَا فَتَحْتَ خِزَانَةً يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَنْظُرَ مَا فِيهَا. (الكافي، ج٢، ص٦٠٩).

٣- شكّل النصّ، ثم عيّن الأفعال المبنيّة و ترجمها:

قال أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام في وصيّة بعث بها إلى ابنه الحسن: «تجرّع الغيظ؛ فإنّي لم أر جرعة أحلى منها عاقبة، و لا ألذّ مغبّة. و لن لمن غالظك، فإنّه يوشك أن يلين لك. ... و إن أردت قطيعة أخيك، فاستبق له من نفسك بقيّة يرجع إليها إن بدا له ذلك يوما مّا؛ و من ظنّ بك خيرا فصدّق ظنّه؛ ... و لا ترغبنّ فيمن زهد عنك» (نهج البلاغة، وصايا شتّى، ص٤٠٣).

التحقيق

ما الوجه في عدّ بعض المفسّرين «العالمين» في الآية الكريمة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة - ٢) جمعاً لا ملحقاً به؟

راجع: الميزان في تفسير القرآن، ج١، ص٢١.

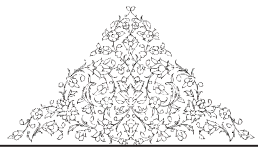

النكرة و المعرفة

نَـكِـرَةٌ قَـابِـلُ «أل» مُـؤَثِّـرا أو وَاقِـعٌ مَـوقِـعَ مَـا قَـد ذُكِـرَا
و غَـيـرُهُ مَـعـرِفَـةٌ كَـ«هُـمْ» و «ذِي» و «هِندَ» و «ابْنِي» و «الْغُلامِ» و «الَّذِي»

هذا باب **النكرة و المعرفة**

تعريف النكرة

نكرة[1] **قابل «أل»** حال كونه **مؤثّراً** التعريف، كـ«رجل» بخلاف نحو: «حَسَن» فإنّ «أل» الداخلة عليه لا تؤثّر فيه تعريفاً، فليس نكرة، **أو** ليس بقابل لِـ «أل»، لكنّه **واقع موقع ما قد ذُكِرَ** أي ما يقبل «أل» كـ«ذي» فإنّها لا تقبل «أل»، لكنّها تقع موقع ما يقبلها و هو «صاحب».

تعريف المعرفة و أنواعها

و غيره أي غير ما ذكر **معرفة**.

و هي: مضمر، **كـ«هُمْ»؛ و** اسم إشارة، نحو: **«ذي»؛ و** علم، نحو: **«هند»؛ و** مضاف إلى معرفة، نحو: **«ابني»؛ و** محلّى بِـ«أل»، نحو: **«الغلام»؛ و** موصول، نحو: **«الّذي»**.

و زاد في شرح الكافية المنادى المقصود كـ«يا رجلُ»، و اختار في التسهيل أنّ تعريفه بالإشارة إليه و المواجهة، و نقله في شرحه عن نصّ سيبويه.

و زاد ابن كيسان «ما» و «مَن» الاستفهاميّتين،[2] و ابن خروف «ما» في «دققته دقّاً نعمّا»[3].

---

١. قوله: «نكرة» جاز الابتداء بها لأنّه في معرض التقسيم، و لكونها جارية على موصوف محذوف تقديره: اسم نكرة و يحتمل أن يكون «قابل» مبتدأ مؤخّراً و «نكرة» خبراً مقدّماً.

٢. لأنّه إذا سئل بهما جيء في الجواب بالمعرفة.

٣. لأنّه يرى أنّ «ما» فاعل، أي «نعم الدقُّ» و الفاعل في باب «نعم» يجب أن يكون معرفة؛ راجع الصفحة ٢٤٩ .

الضمير

فَمَا لِذِي غَيبَةٍ أو حُضُورِ كَـ«أنتَ» و «هُوَ» سَمِّ بِـ«الضَّمِيرِ»

الأوّل من المعارف: الضمير

تعريف الضمير

فما كان من هذه المعارف موضوعاً **لذي غيبة** أي لغائب تقدّم ذكره لفظاً[1] أو معنى[2] أو حكماً[3] **أو لذي حضور** أي لحاضر مخاطب أو متكلّم **كـ«أنت»** و «أنا» **و «هو» سمّ بِـ«الضمير»** و «المضمر» عند البصريّين، و «الكناية» و «المَكنِيّ» عند الكوفيّين[4].

وقد عكس المصنّف المثال، فجعل الثاني للأوّل والأوّل للثاني، على حدّ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّت وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ* وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (آل عمران ـ١٠٦ و ١٠٧).

---

١. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً* و يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ﴾ (الطلاق ـ٢ و ٣).

٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ (النور ـ٢٨).

٣. نحو قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء ـ٩٧).

٤. كما اختلفوا في تسمية موارد أُخر؛ كالضمير المسمّى بـ«الفصل»؛ فإنّه يسمّى به عند البصريّين، و يسمّى بـ«العماد» عند الكوفيّين؛ و كالضمير المسمّى بـ«الشأن» عند البصريّين و يسمّى بـ«المجهول» عند الكوفيّين؛ و كما سمّى البصريّون «المفعول فيه» «ظرفاً» أيضاً، و خالفهم الكوفيّون.

و ذو اتّـصـالٍ مِـنـهُ مَـا لا يُـبـتَـدَى ... و لا يَـلِـي «إلّا» اخـتِـيـاراً أَبَـدا
كَـ«الياءِ» و «الكافِ» مِن «ابْنِي أكرَمَك» ... و «الياءِ» و «الها» مِن«سَلِيهِ مَا مَلَك»
و كُـلُّ مُـضـمَـرٍ لَـهُ الـبِـنَـا يَـجِـب ... و لَـفـظُ مَـا جُـرَّ كَـلَـفـظِ مَـا نُـصِـب
لِـلـرَفـعِ و الـنَّـصـبِ و جَـرٍّ «نـا» صَـلَـح ... كَـ«اعْـرِفْ بِـنَـا فَـإنَّـنَـا نِـلْـنَـا الْـمِـنَـح»

أقسام الضمير:

ثمّ الضمير متّصل و منفصل:

١. الضمير المتّصل

أشار إلى الأوّل بقوله: **و ذُو اتّصال منه ما** كان غير مستقلّ بنفسه و هو الّذي **لا** يصلَح لأن **يُبتدى** بِه **و لا** يصلَح لأن **يَلِي** أي يَقَع بعدَ **«إلّا» اختياراً أبداً**، و يقع بعدها اضطراراً، كقوله:

(٨) أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَـلَـيَّ فَمَـا لِـي عَـوْضُ إِلَّاهُ نَـاصِـرٌ

كَـ«الياء» و «الكاف» مِن نحو قولك: **«ابني أَكْرَمَكَ» و** نحو **«الياء» و «الهاءِ» مِن** قولك: **«سَلِيهِ مَا مَلَكَ»**.

و كُلّ مُضمَر لَهُ البِناءُ يَجِبُ.[1]

و لفظ ما جُرَّ من الضمائر المتّصلة **كلفظ ما نُصِبَ** منها. و ذلك ثلاثة ألفاظ: «ياء» المتكلّم، و «كاف» الخطاب، و «هاء» الغائب.

للرفع و النصب و جرٍّ ـ بالتنوين ـ **لفظ «نا»** الدالّ على المتكلّم و من معه **صَلَحَ**؛ فالجرّ **كـ«اعرِف بنا»**، و النصب نحو: **«فإنّنا»**، و الرفع نحو: **«نِلنَا المِنَحَ»**، و نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ (آل عمران ـ ١٩٣).

---

١. لشبهه بالحروف في المعنى؛ لأنّ التكلّم و الخطاب و الغَيْبَة من معاني الحروف. و قيل: في الافتقار؛ و اعترض بأنّ الافتقار لا يوجب البناء إلّا إذا كان إلى جملة. و قيل: في الوضع في كثير. و قيل: لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه. و حكاها في التسهيل إلّا الأوّل. (*)

و «ألـفٌ» و «الـواوُ» و «الـنُّـونُ» لِما غـابَ و غـيـرِهِ كـ«قَـامَـا» و «اعْـلَـمَـا»
و مِـن ضَـمـيـرِ الـرَّفـعِ مـا يَـسـتَـتِـرُ كَـ«افْـعَـلْ أُوافِـقْ نَـغـتَـبِـطْ إذْ تَـشـكُـرُ»
و ذُو ارتـفـاعٍ و انْـفِـصـالٍ «أنـا» «هُـو» و «أنـــتَ» و الـفُـروعُ لا تَـشـتَـبِـهُ

و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، و هو «تاء» الفاعل و «الألف» و «الواو» و «ياء» المخاطبة و «نون» الإناث.

و «ألف»[1] **و «الواو» و «النون»** ضمائر متّصلة كائنة **لما غاب و غيره**، و المراد به المخاطب، **كـ«قَامَا»** و «قَامُوا» و «قُمْنَ» **و «اعْلَمَا»** و «اعْلَمُوا» و «اعْلَمْنَ».

مواضع استتار الضمير

و مِن ضَمِيرِ الرَفع مَا يَستَتِرُ وجوباً، بخلاف ضمير النصب و الجرّ. و ذلك في مواضع: فعل الأمر كـ**«افْعَلْ»**، و بعض صيغ المضارع، نحو: **«أُوافِق»**، **«نَغتَبِط»**، **«إذ تَشكُرُ»**. و زاد في «التسهيل» اسم فعل الأمر كـ«نَزالِ»؛ و أبوحَيّان في الارتشاف اسم فعل المضارع كـ«أوّهْ»؛ و ابن هشام في التوضيح فعل الاستثناء كـ«قامُوا ما خلا زيداً و ما عدا عمراً و لا يكون خالداً»، و أفعل التعجّب، كـ«ما أحسَنَ الزيدَيْنِ»، و أفعل التفضيل كـ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾ (مريم ـ ٧٤).

و فيما عدا هذه ـ و هو: الماضي و بعض صيغ المضارع و الظرف و الصفات ـ يستتر جوازاً.

٢. الضمير المنفصل

ثمّ شَرَعَ في الثاني من قِسمَي الضمير و هو المنفصل، فقال:

و ذو ارتفاع و انفصال «أنا» و **«هُو» و «أنتَ» و الفروع** الناشئة عن هذه الأُصول **لا تشتبهُ** و هي: «نَحنُ» و «هِيَ» و «هُما» و «هُمْ» و «هُنَّ» و «أنْتِ» و «أنْتُمَا» و «أنْتُمْ» و «أنْتُنَّ».

قال أبو حيّان: و قد تُستعمل هذه مجرورة، كقولهم: «أنا كأنتَ و كهُو» و «هو كأنا» و منصوبة، كقولهم: «ضَرَبْتُكَ أنْتَ».

---

١. قوله: «و ألف» مبتدأ و سوّغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.

و ذُو انتِصابٍ في انْفِصالٍ جُعِلا «إيّايَ» و التَّفريعُ لَيس مُشكِلا
و في اخْتِيارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِل اذَا تَأتَّى أنْ يَجِيءَ المُتَّصِل

و ذُو انْتِصابٍ في انفِصال جُعِلَ «إيّايَ» و التفريع على هذا الأصل الّذي ذُكِرَ **لَيسَ مُشكِلاً**، و هي: «إيّانا»، «إيّاكَ»، «إيّاكِ»، «إيّاكُما»، «إيّاكُم»، «إيّاكُنَّ»، «إيّاهُ»، «إيّاها»، «إيّاهُما»، «إيّاهُم»، «إيّاهُنَّ».

تنبيه: الضمير «إيّا» و اللواحق له عند سيبويه حروف تُبيّن الحال، و عند المصنّف أسماء مضاف إليها.

حكم الضمير من حيث الاتّصال و الانفصال

و في اختيار لا يجيء الضمير **المنفصلُ، إذا تأتّى أن يجيء** الضمير **المتّصلُ**، لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير.

فإن لم يتأتَّ ـ بأن تأخّر عنه عامله[1] أو حُذف[2] أو كان معنويّاً[3] أو حُصر[4] أو أُسند إليه صفة جرت على غير من هي له[5] ـ فُصِل.

و يأتي المنفصل مع إمكان المتّصل في الضرورة، نحو قول الشاعر:

(٩) بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتِ قَدضَمِنتْ إيّاهم الأرضُ في دَهرِ الدَّهاريرِ

---

١. نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ و إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة ـ ٥).
٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ (البقرة ـ ٤١).
٣. نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ (الأعراف ـ ١٢).
٤. نحو قوله تعالى: ﴿اللهُ لاَ إِلهَ إِلَّا هُوَ﴾ (النساء ـ ٨٧).
٥. أي: أُسند إلى ذلك الضمير صفة جرتْ على غير من هي ـ أي تلك الصفة ـ كائنةٌ له: فإنّه لولم ينفصل هذا الضمير حصل الالتباس في بعض الصور مثل ما إذا أردت أن تخبر عن نصر زيد عمراً و قلت: «زيد عمرو ناصره» فإنّ السامع يتوّهم أنّ الناصر هو «عمرو» لأنّ الصفة (أي الناصر) خبر عن «عمرو» و جارٍ عليه. و أمّا إذا أتيتَ بالضمير المنفصل و قلت: «زيدٌ عمرٌو ناصره هُوَ» يعلم السامع أنّ الضمير لايكون راجعاً إلى ما هو الظاهر (أي، عمرو) و إلّا لم يكن وجه لإظهاره و بهذا يرتفع الالتباس و حمل البصريون على هذه الصورة ـ و هي صورة الالتباس ـ صورة عدم الالتباس، كقولك: «زيد هند ناصرها» و حكموا بوجوب إظهار الضمير فيه أيضاً لاطّراد الباب.

و قَبلَ «يا» النَّفسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِم نُونُ وِقايَةٍ و «لَيسِي» قَد نُظِم
و «لَيتَنِي» فَشَا و «لَيتِي» نَدَرَا و مَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ و كُن مُخَيَّرَا

نون الوقاية و مواضعها

و قبل «ياءِ» النفس إذا كانت **مع الفعل** أي متّصلة به **التُزِمَ نون وقاية**.[1]

و «لَيسِي» بلا نون **قد نُظِمَ**؛ قال الشاعر:

(١٠) عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

و لا يجيء في غير النظم إلّا بالنون، كغيره من الأفعال، كقولهم: «عليه رجلاً ليسني»[2] بالنون.

و «لَيْتَنِي» بالنون **فَشَا** أي كثر وذاع، و في التنزيل: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ (النساء-٧٣)

و «لَيْتِي» بلا نون **نَدَرَ** أي شَذَّ[3]، قال الشاعر:

(١١) كُمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ و أفْقِدُ جُلَّ مَالِي

ومع «لَعَلَّ» اعكس هذا الأمر؛ فتجريدها من النون كثير، و في التنزيل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ (غافر-٣٦ و ٣٧)؛ و اتصالها بها قليل؛ قال الشاعر:

(١٢) فَقُلْتُ أعِيرانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ

و كن مخيّراً في إلحاق النون و عدمها **في الباقيات**: «إنَّ» و «أنَّ» و «كأنَّ» و «لكنَّ»، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (طه-٤٦)، و قوله تعالى:

---

١. سمّيت بذلك قال المصنّف: «لأنّها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم؛ إذ لو قيل في «ضَرَبَنِي»: «ضَرَبِي» لالتبس بِـ«الضَرَب» و هو «العسل الأبيض الغليظ». و من التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره؛ إذ لو قلتَ: «أكْرِمِي» بدل «أكرِمْنِي» قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد». و قال غيره: «لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ، للزوم كسر ما قبل الياء». (*)

٢. أي لِيَلْزَمْ رَجُلاً غيري؛ فإنّ «عليه» اسم فعل الأمر.

٣. أي لم يرد إلّا في نظم، كما في شرح التسهيل.

فـي الـبـاقِـيـاتِ و اضْــطِــراراً خَـفَّـفَـا «مِنِّي» و «عَـنِّي» بَعضُ مَن قَـد سَلَفَا
و فـي «لَـدُنِّـي» «لَـدُنِـي» قَـلَّ، و في «قَدنِي» و «قَطنِي» الْحَذفُ أيضاً قد يَفِي

﴿قُلْ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ (يونس ـ ١٠٢).

و اضطراراً خَفَّفَ نون **«مِنِّي» و «عَنِّي» بعض من قد سَلَفَ** مِن الشعراء، فقال:

(١٣) أيُّهـا الـسائِـلُ عـنهـم و عَـنِي لَستُ مِن قَيس و لا قَيس مِنِي[٤]

و ما عدا هذين من حروف الجرّ لا تلحقه النون، نحو: «لِي» و «بِي». و كذا «خَلا» و «عَدا» و «حاشا»، قال الشاعر:

(١٤) في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلاهَهُم حـاشـايَ إنّي مُـسْـلِـمٌ مَـعْـذُورٌ[٥]

و إلحاق النون **في** «لَدُن»، فيقال: **«لَدُنِّي»** كثير، و به قرأ السبعة من القرّاء[٦]. و تجريدها فيقال: **«لَدُني»** بالتخفيف **قلّ** و به قرأ نافع.

---

٤. قوله: «قيس» يروى بالصرف على إرادة أبي القبيلة، و بعدمه للعلميّة و التأنيث المعنويّ على إرادة القبيلة نفسها.

٥. أي مختون.

٦. أي قولَه تعالى: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلاَ تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾ (الكهف ـ ٧٦).

و القراء المشهورة سبعة و هم:

ابن عامر، أبو عمران عبد الله بن عامر، إمام أهل الشام (ت ١١٨ هـ).

ابن كثير، عبد الله بن عمرو بن عبد الله، من قرّاء مكّة (ت ١٢٠ هـ).

عاصم، أبو بكر بن أبي النجود، أوّل قرّاء الكوفة (ت ١٢٧ هـ) على الأرجح.

أبو عمرو بن العَلاء، كان إمام البصرة (ت ١٥٤ هـ).

حمزة بن حبيب الزيّات الكوفيّ، يكنّى بأبي عمارة (ت ١٥٦ هـ).

نافع بن أبي النعيم المدنيّ، انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة (ت ١٦٩ هـ).

الكسائي، عليّ بن حمزة بن عبد الله، انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيّات (ت ١٨٩ هـ).

راجع الغاية في طبقات القرّاء.

و إلحاق النون **في «قَدْني» و «قَطْني»** ـ بمعنى «حَسْبي» ـ كثير، و **الحذف أيضاً قد يفي**؛ قال الشاعر:

(١٥) قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإمامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

التمرين

١- عيّن الضمائر المستترة جوازاً و وجوباً في العبارات التالية:

- ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ﴾ (الحاقّة ـ١٩)؛
- وَ كَانَ قُنُوتُهُ عليه السلام فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ رَبِّ اغْفِرْ و ارْحَمْ و تَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَجَلُّ الْأَكْرَم (عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص١٨٢)؛
- عَن أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: ...يَا حَمَّادُ لَا تُحْسِنُ أَنْ تُصَلِّيَ، مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ مِنْكُمْ يَأْتِي عَلَيْهِ سِتُّونَ سَنَةً أَوْ سَبْعُونَ سَنَةً فَلَا يُقِيمُ صَلَاةً وَاحِدَةً بِحُدُودِهَا تَامَّة (الكافي، ج٣، ص٣١١).
- فَلَمْ أَرَ مَوْلًى كَرِيماً أَصْبَرَ عَلَى عَبْدٍ لَئِيمٍ مِنْكَ عَلَيَّ (مصباح المتهجّد و سِلاح المتعبّد، ج٢، ص٥٦٤).

٢- أُذكر وجه الاتّصال و الانفصال في الضمائر المعيّنة:

- ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ (البقرة ـ٤٩)؛
- ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ و إِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ﴾ (الممتحنة ـ١)؛
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعالَمِينَ﴾ (الأنعام ـ٩٠)؛
- إِيَّاكَ و خَصْلَتَيْنِ فَفِيهِمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ إِيَّاكَ أَنْ تُفْتِيَ النَّاسَ بِرَأْيِكَ أَوْ تَدِينَ بِمَا لَا تَعْلَمُ (الكافي، ج١، ص٤٢).

٣- عيّن مرجع الضمائر المعيّنة و نوعه في النصوص التالية:

- ﴿وَ بِالْحَقِّ أَنْزَلْناهُ و بِالْحَقِّ نَزَلَ و ما أَرْسَلْناكَ إِلَّا مُبَشِّراً و نَذيراً﴾ (الإسراء ـ١٠٥)؛
- ﴿إِنَّا أَعْتَدْنا لِلظَّالِمينَ ناراً أَحاطَ بِهِمْ سُرادِقُها و إِنْ يَسْتَغيثُوا يُغاثُوا بِماءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرابُ و ساءَتْ مُرْتَفَقاً﴾ (الكهف ـ٢٩)؛
- ﴿كَلَّا إِذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ﴾ (القيامة ـ٢٦)؛
- ﴿فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خيفَةً مُوسىٰ﴾ (طه ـ٦٧)؛
- ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم ـ٣و٤)
- خيرُ الوَرى بعدَ النبيِّ مَنْ بِنتُه في بيتِه من في دُجى ليل العَمى ضَوءُ الهُدى في زَيْتِه

(منهاج البراعة (للخوئيّ)، ج٦، ص٢٠٣)

التحقيق

أُذكر المحتملات في مرجع الضمائر المعيّنة؟

- ﴿قالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ﴾ (ص ـ٣٢)؛

راجع: الميزان في تفسير القرآن، ج١٧، ص٢٠٣.

- ﴿وَ اسْتَعينُوا بِالصَّبْرِ و الصَّلاةِ و إِنَّها لَكَبيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخاشِعينَ﴾ (البقرة ـ٤٥)؛

راجع: مَجمع البيان في تفسير القرآن، ج١، ص٢١٧.

- ﴿فَلا تُطِعِ الْكافِرينَ و جاهِدْهُمْ بِهِ جِهاداً كَبيراً﴾ (الفرقان ـ٥٢)

راجع: التبيان في تفسير القرآن، ج٧، ص٤٩٨.

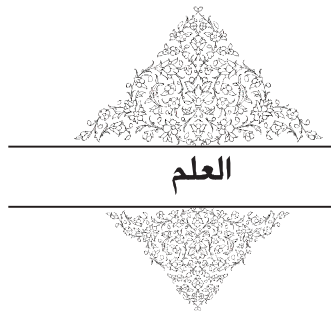

العلم

اِسـمٌ يُـعَـيِّـنُ الـمُـسَـمَّـى مُـطلَـقـا عَـلَـمُـهُ كَـ«جَـعـفَـرٍ» و «خِـرْنِـقـا»
و «قَـرَنٍ» و «عَـدَنٍ» و «لاحِـقِ» و «شَـذْقَـمٍ» و «هَـيْـلَـةٍ» و «واشِـقِ»

الثاني من المعارف: **العلم**

انقسام العلم باعتبار تعيّن معناه و عدمه

تعريف علم الشخص

و هو علم شخص و علم جنس، و بدأ بالأوّل، فقال:

اسم جنسٌ **يعيّن المسمّى** فصل يُخرج النَكِرات **مطلقاً** أي تعييناً مطلقاً و هو فصل يخرج المقيَّد إمّا بقيد لفظيّ و هو المعرَّف بالصلة و «أل» و المضاف إليه، أو معنويّ و هو اسم الإشارة و المضمر.

و قوله: «اسمٌ» مبتدأ، و الخبر قوله: **عَلَمُه** أي علم المسمّى **ك«جَعْفَر»** لرجل[1] **و «خِرْنِقَ»** لامراة من العرب **و «قَرَن»** لقبيلة من بني مراد منها أُوَيْس القَرَنِيّ **و «عَدَن»** لبلد بساحل بحر اليمن **و «لاحِق»** لفَرَس[2] **و «شَذْقَم»** لجَمَل **و «هَيْلَة»** لشاة **و «واشِق»** لكلب.

---

١. قوله: «لرجل» أي مخصوص، و كذا يقال فيما بعد.

٢. أي فرس لمعاوية بن أبي سفيان (الصحاح) و «شذقم» علم لجمل نعمان بن منذر.

و اسماً أتى و كُنيَةً و لَقَبا و أخِّرَنْ ذا إن سِواهُ صَحِبَا
و إن يَكونا مُفردين فَأضِف حتماً و إلّا أتبِعِ الَّذي رَدِف

انقسام علم الشخص باعتبار الدلالة والغرض

و اسماً أتى العلم و هو ما ليس كنية و لا لقباً[١]؛

و كنية و هي ما صُدِّرَ بِـ«أب» أو «أُمّ»، قيل: أو «ابن» أو «بنت»، مِن «كَنَيْتُ» أي سَتَرْتُ كـ«الكناية»، و العرب يقصد بها التعظيم؛

و لقباً و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ، قال الرضيّ: «و الفرق بينه و بين الكنية معنى: أنّ اللقب يمدح الملّقب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية، فإنّه لا يعظّم المكنّى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها».

و أخّرن ذا أي اللقب **إنْ سواه صَحِبَ**[٢]؛ لأنّ الغالب أنّ اللقب منقول من اسم غير إنسان، كـ«بَطَّة» و «قُفَّة»، فلو قُدّم لَتوهَّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصليّ، و ذلك مأمون بتأخيره فلم يُعدَل عنه.

وقيل في الكنية بجواز تقديم اللقب عليها.

و أمّا تقديمها على الاسم و عكسه فسواء.

و إن يكونا أي الاسم و اللقب **مُفردين**[٣] **فأضف** الأوّل إلى الثاني **حتماً** عند البصريّين، نحو: «هذا سعيد كُرْزٍ» أي مسمّاه[٤]، كما سيأتي في الإضافة[٥].

---

١. بيّن المراد بالاسم، لأنّه له إطلاقات مقابل الفعل و الحرف، و مقابل الصفة، و مقابل الكنية و اللقب.
٢. أي: سِوى اللقب؛ فالحكم شامل لاجتماع اللقب مع الاسم و لاجتماعه مع الكنية.
٣. المراد بـ«المفرد» هنا ما قابل المركّب، كما أنّ المراد به في باب الإعراب: ما قابل المثنّى و المجموع و الملحق بهما و الأسماء الستّة، و في باب المبتدأ: ما يقابل الجملة، و في باب «لا» و المنادى: ما قابل المضاف و المشبه به.
٤. بأن يراد بالمضاف «المسمّى» و بالمضاف إليه اللفظ الدالّ على المسمّى و هو اللقب. فالمعنى أنّ هذا الرجل المشار إليه مسمّىً و ملقّب بهذا اللقب.
٥. في الصفحة ٢١٩.

و منه مَنقولٌ كَـ«فَضلٍ» و «أَسَد» و ذو ارتِجالٍ كَـ«سُعادَ» و «أُدَد»

و أجاز الكوفيّون الإتباع[١] و اختاره في الكافية و التسهيل.

و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع من «أل» نحو: «الحارث كرز».

و إلّا أي و إن لم يكونا مفردين، بأن كانا مركّبين كـ«عبد الله زين العابدين»، أو الأوّل مركّباً و الثاني مفرداً كـ«عبد الله كرز»، أو عكسه كـ«زيد أنف الناقة» **أتبع** الثاني ـ **الّذي رَدِفَ** الأوّل ـ له في إعرابه، على أنّه بدل أو عطف بيان.

و يجوز القطع إلى الرفع و النصب بتقدير «هو» أو «أعني» إن كان مجروراً، و إلى النصب إن كان مرفوعاً، و إلى الرفع إن كان منصوباً، كما ذكره في التسهيل.

انقسام علم الشخص باعتبار وضعه السابق

و منه أي من العلم **علم منقول** إلى العلميّة بعد استعماله في غيرها، من مصدر كـ«**فضل**»، **و** اسم عين نحو: «**أسدٍ**»، و صفة كـ«حارث»، و فعل ماض كـ«شَمَّرَ» لفرس[٢]، و مضارع كـ«تَغْلِب»، و أمر كـ«قُمْ»[٣] لمكان.

و منه **ذو ارتجال**[٤] لم يسبق له استعمال في غير العلميّة أو سبق و جُهل، قولان، كـ«**سُعادَ**» و «**أُدَدَ**».

و منه ما ليس بمنقول و لا مرتجل، قال في الارتشاف: «و هو الّذي علميّته بالغلبة»[٥].

---

١. فيقال: «يا فاطمةُ الزهراءُ» و «يا فاطمةَ الزهراءِ»، بناء على كون «الزهراء» علماً.

٢. أي: فرس حجّاج بن يوسف.

٣. ولا يخفى أنّ «قم» تستعمل أيضاً مشدّدة الميم؛ لأنّ الكلمات المبنيّة ذات الحرفين إذا صارت علماً يضعّف آخره جوازاً إذا لم يكن ألفاً كما في قول الشاعر: «أُلامُ على لَوٍّ» بتشديد الواو.

٤. قوله: «ذو ارتجال» مِن «ارتَجَلَ الخطبةَ و الشعر» أي ابتدأهما مِن غير تهيّؤ لهما مِن قبل.

٥. نحو: «المدينة» حيث إنّه لا يكون منقولاً، لعدم وضعه التعيينيّ في المعنى الثاني، و لا يكون مرتجلاً لعدم استعماله من أوّل الأمر علماً.

و جُـمـلَـةٌ و مـا بِـمَـزجٍ رُكِّـبَـا ذا إنْ بِـغَـيـرِ «وَيْـهِ» تَـمَّ أُعـرِبَـا

انقسام علم الشخص باعتبار لفظه

و منه **جملة** كانت في الأصل مبتدأ و خبراً أو فعلاً و فاعلاً، فتُحكى كـ«زيدٌ منطلقٌ» و «تَأَبّطَ شرّاً».[1]

و منه **ما بمزج رُكّبَ** بأن أُخذ اسمان و جعلا اسماً واحداً و نزّل ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث من الكلمة في جريان حركات الإعراب عليها و لزوم فتح ما قبلها و حذفها عند النسبة.

ذا أي المركّب تركيب مزج:

- **إن بغير** لفظ **«وَيْه» تمّ** كـ«بَعْلَبَكّ»[2]:
  - أُعرِبَ إعراب ما لا ينصرف؛[3]
  - و قد يُبنى، كـ«خمسةَ عشرَ».
- فإن خُتم بِـ«وَيْهِ»:
  - بني؛ لأنّه مركّب من اسم و صوت مشبه للحرف في الإهمال، و بناؤه على الكسر على أصل التقاء الساكنين.
  - و قد يعرب إعراب ما لا ينصرف.

---

١. و تكون معربة تقديراً. و قيل: مبنيّة لا محكيّة (حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج١، ص١٩٤).

٢. «بعلبكّ» علم لبَلْدَة، مركّب من «بَعْل» و هواسم صنم و «بَكّ» و هواسم صاحب هذه البلدة؛ جعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافيّة أو إسناديّة أو غيرهما، (شرح الجاميّ على متن الكافية، ج١، ص ١٢٨- ١٢٩).

٣. و قد يضاف صدره إلى عجزه، فيقال: بعلُ بكٍّ (راجع شرح التسهيل، ج ١، ص ١٧٣).

و شـــاعَ فـــي الأعـــلامِ ذو الإضـافـه كَـ«عَـبـد شَـمـسٍ» و «أبِـي قُـحَـافَـه»
و وَضَـعُـوا لِـبَـعـض الأجـنـاسِ عَـلَـمْ كَـعَـلَـمِ الأشـخـاصِ لـفـظاً و هْـوَ عَـمّ
مِـن ذاكَ «أُمّ عِـرْيَـطٍ» لِـلـعَـقـرَبِ و هـكـذا «ثُـعَـالَـةُ» لِـلـثَّـعـلَـبِ

و شاع في الأعلام المركّبة **ذو الإضافةِ، كـ«عبد شمس»** و هو علم لأخي هاشم بن عبد مناف، **و «أبي قحافةَ»** و هو علم لوالد أبي بكر.

قيل: و إنّما أتى بمثالين ـ و إن كان المثال لا يسأل عنه، كما قال السيرافيّ ـ ليعرّفك أنّ الجزء الأوّل يكون كنية و غيرها[1]، و معرباً بالحركات و الحروف، و أنّ الثاني يكون منصرفاً و غيره.

تعريف علم الجنس

و وضعوا لبعض الأجناس لا لكُلّها عَلَمْ ـ بالوقف على السكون على لغه ربيعة ـ **كعلم الأشخاص لفظاً** فيأتي منه الحال، و يمنع من الصرف مع سبب آخر، و من دخول الألف و اللام عليه، و نعته[2] بالنكرة، و يبتدأ به[3] **و هو عمٌّ** معنى، أي مدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخصّ واحداً بعينه، و لذلك ذكر في شرح التسهيل: «أنّه كاسم الجنس».[4]

أقسام علم الجنس

من ذاك أعلام وضعت للأعيان، نحو: **«أُمّ عِرْيَط»**، فإنّه علم **للعَقْرَب** أي لجنسها؛ **و هكذا «ثُعَالة»** فإنّه علم **للثّعْلَب** أي لجنسه.

---

١. فيه نظر؛ لأنّ الجزء الأوّل لايكون كنية، بل صدر كنية.
٢. قوله: «و نعته» عطف على الصرف.
٣. قوله: «و يبتدأ به» عطف على قوله: «فيأتي منه الحال».
٤. راجع النحو الوافي، ج١، ص ٢١ ـ ٢٥؛ و ص ٢٠٦؛ و ص ٢٨٨ الهامش ١.

و مِـثـلُـهُ «بَـــرَّةُ» لِـلـمَـبَـرَّه كـذا «فَـجـارِ» عَـلَـمٌ لـلـفَـجـرَه

و مثله أي مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعاني،[1] نحو: «**بَرّة**» علم **للمَبَرَّة**، **كذا «فَجَارِ»** ـ بالبناء على الكسر كـ«حَذامِ» ـ **علم للفَجْرة**، و «يَسارِ» للمَيسَرة[2].

التمرين

١- أذكر جميع المحتملات في إعراب الكلمات المعيّنة:

- السَّلَامُ عَلَى الْبَتُولَة الشَّهِيدَة ابْنَة النَّبِيّ الرَّحْمَة، و زَوْج الْوَصِيّ الْحُجَّةِ و أُمِّ السَّادَةِ الْأَئِمَّةِ، السَّلَامُ عَلَيْكِ يَا فَاطِمَة الزَّهْرَاء ابْنَة النَّبِيّ الْمُصْطَفَى (المزار الكبير، ص٨٢).
- عَن عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ عليهما السلام، قَالَ: زَارَ زَيْن الْعَابِدِينَ عَلِيّ بْن الْحُسَيْن عليهما السلام قَبْرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، و وَقَفَ عَلَى الْقَبْرِ فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ و رَحْمَةُ اللهِ و بَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِينَ اللهِ فِي أَرْضِه ... (كامل الزيارات، ص٣٩).

٢- عيّن عدد الأعلام الموجودة في الرواية الأخيرة.

التحقيق

ما الفرق بين عَلَم الجنس و اسم الجنس؟

راجع: مجمع البحرين، ج٤، ص٥٩؛ و حاشية الصبّان، ج١، ص١٩٦.

---

١. وعُدّ منه «سُبْحانَ» و أنكره ابن مالك؛ راجع شرح الكافية، ج١، ص٤٢٩.

٢. «الميسرة» هو القمار.

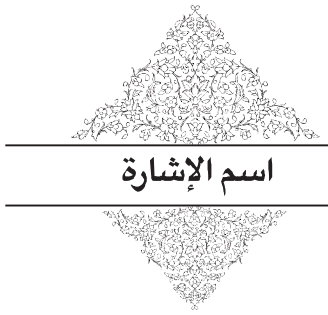

اسم الإشارة

بِـ «ذا» لِـمُـفـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أشِـرْ بِ «ذِي و ذِهْ تي تا» على الأُنْثَى اقْتَصِرْ
و «ذانِ» «تَـانِ» لـلـمُـثَنَّى الْـمُرتَفِع و في سِـواهُ «ذَيـنِ» «تَـينِ» اذْكُـرْ تُطِع

الثالث من المعارف: **اسم الإشارة**

حدّ اسم الإشارة

و حَدُّه ـ كما قال في التسهيل ـ: «ما دلّ على مسمًّى و إشارة إليه».

أقسام اسم الإشارة:
١. أسماء الإشارة العامّة

بِـ«ذا» لمفرد مذكّر عاقل أو غيره **أشر**.

و **بِـ«ذي» و «ذِهْ»** ـ بسكون الهاء ـ و «ذِه» ـ بالكسر ـ و «ذِهِي» ـ بالياء ـ و **«تي»** و **«تا»** و «تِه» كـ «ذِه» **على الأُنثى اقتصر**، فأشر بها إليها دون غيرها.

و «ذَانِ» تثنية «ذا» ـ بحذف الألف الأُولى، لسكونها و سكون ألف التثنية ـ يشار بها للمثنّى المذكّر المرتفع، و **«تانِ»** تثنية «تا» ـ بحذف الألف لما تقدّم ـ يشار بها **للمثنّى** المؤنّث **المرتفِعِ**. و إنّما لم يُثنَّ من ألفاظ الأُنثى إلّا «تا» حذراً من الالتباس.

و في سواه أي سوى المرتفِع و هو المنتصِب و المنخفِض **«ذَيْنِ»** للمذكّر و **«تَيْنِ»** للمؤنّث **اذكر، تُطِع** النحاة.

و بِـ«أُولَـى» أشِـرْ لِـجَـمـعٍ مُطلقا ... و الـمـدُّ أَولـى و لَـدَى البُـعـدِ انطِقَا
بِـالـكـافِ حَـرفـاً دُونَ لامٍ أو مَـعَـه ... و الـلّامُ إن قَـدَّمـتَ «هـا» مُـمـتَـنِـعَـه
و بِـ«هُـنـا» أو «هٰـهُـنـا» أشِـرْ إلى ... دانِـي الـمـكـانِ و بـه «الـكـافَ» صِـلا
فِـي البُـعـدِ أو بِـ«ثَـمَّ» فُـهْ أو «هَـنَّـا» ... أو بِـ«هُـنَـالِـكَ» انْـطِـقَـنْ أو «هِـنَّـا»

و بِـ«أُولَى» أشِر لجمع مطلقاً[1] سواء كان مذكّراً أم مؤنّثاً عاقلاً أو غيره.

و القصر فيه لغة تميم، **و المدّ** لغة الحجاز، و هو **أولى** من القصر، و حينئذ يبنى على الكسر، لالتقاء الساكنين.

و لَدَى الإشارة إلى ذي **البُعد** زماناً أو مكاناً أو ما نزّل منزلته لتعظيم أو تحقير **انطِقَنْ**[2] مع اسم الإشارة **بالكاف** حال كونها **حرفاً** لمجرّد الخطاب **دون لام أو معه** فقل: «ذاك» أو «ذلك». و اختار ابن الحاجب أنّ «ذاك» و نحوه للمتوسّط.

و اللام إن قدّمت على اسم الإشارة **«ها»** للتنبيه فهي **ممتنعةٌ**، نحو:

(١٦) رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ... و لا أَهْلُ هٰـذاكَ الـطِّـرافِ الـمُـمَـدَّدِ

و تمتنع أيضاً مع التثنية، و الجمع إذا ما مُدَّ[3].

٢. أسماء الإشارة الخاصّة

و بِـ«هُنا» أو «هٰهُنا» أشِر إلى داني المكان أي قريبه.

و به الكاف المتقدّمة **صِلَنْ في البُعد** فَقُل: «هُناك»، أو «هٰهُناكَ»، **أو بِـ«ثَمَّ» فُهْ** أي انطق[4]، و يقال في الوقف: «ثَمَّة» **أو «هَنّا»، أو بِـ«هُنالِكَ» انطِقَنْ** و لا تقل: «هٰهُنالِكَ»، **أو «هِنّا»**.

١. قوله: «مطلقاً» حال من «جمع» مع تنكيره لورود الحال من النكرة قليلاً.
٢. قوله: «انطقَنْ» تُبدلُ نونه ألفاً في الوقف، كما سيأتي في الصفحة ٣١٣.
٣. قوله: «إذا ما مدّ» احترز بذلك ممّا إذا قصر فإنّ اللام تلحقه مع الكاف، فتقول: أُولالِكَ.
٤. كقوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ الْمَشْرِقُ و الْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّٰهِ إِنَّ اللّٰهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ـ ١١٥).

تنبيه: ذكر المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب: أنّ «هُنالِكَ» تأتي للزمان، مثل: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾ (يونس ـ ٣٠).

التمرين

١- عيّن اسم الإشارة و المشار إليه و المخاطب:

- ﴿قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ (يوسف ـ ٣٧)؛

- عَن الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الْعَطَّارِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَوْلُ رَسُولِ اللهِ:«فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» أَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ عَالَمِهَا؟ قَالَ: تَاكَ مَرْيَمُ و فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ و الْآخِرِينَ(بحار الأنوار، ج٤٣، ص٢١)؛

٢- أعرب الآية:

﴿وَ ذٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدٰاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخاسِرينَ﴾ (فُصّلت ـ ٢٣)؛

الموصول

الرابع من المعارف: **الموصول**

و هو قسمان: حرفيّ و اسميّ:

١. الموصولات الحرفيّة وصلتها

فالحرفيّ ما أُوِّل مع صلته بمصدر، و هو «أنْ» و «أنَّ» و «لَو» و «ما» و «كي».

و لم يذكره المصنّف هنا، لأنّه لا يعدّ من المعارف، و ذكره في الكافية استطراداً.

فَـ«أنْ» توصل بالفعل المتصرّف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً[١]. و أمّا نحو: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم ـ ٣٩) و ﴿أَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (الأعراف ـ ١٨٥) فهي مخفّفة من الثقيلة.

و «أنّ» توصل باسمها و خبرها. و إن خفّفت فكذلك، لكن اسمها يحذف كما سياتي[٢].

و «لَوْ» توصل بالماضي[٣] و المضارع[٤]، و أكثر وقوعها بعد «ودّ» و نحوه.

---

١. مثاله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * وأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً ولاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يونس ـ ١٠٤ و ١٠٥).

٢. في باب «إنّ» و أخواتها (في الصفحة ١٠٠).

٣. مثاله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر ـ ٢).

٤. مثاله: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ و أَمْتِعَتِكُمْ﴾ (النساء ـ ١٠٢).

مَوصولُ الأسماءِ «الَّذي»، الأُنثىَ «الَّتي» و «اليا» إذا ما ثُنِّيا لا تُثبِتِ
بَل ما تَليهِ أَوْلِهِ العَلامَه و «النُّونَ» إن تُشدِدْ فلا مَلامَه

و «مَا» توصل بالماضي و المضارع و بجملة اسميّة بقلّة[1].

و «كَيْ» توصل بالمضارع فقط[2].

٢. الموصولات الاسميّة: الأوّل: الموصولات الاسميّة المختصّة

و أمّا **موصول الأسماء** فذكره بالعَدّ:

فللمفرد المذكّر: **«الّذي»**.[3]

و للمفردة **الأُنثى**: **«الّتي»**؛

و الياءَ الّتي في «الّذي» و «الّتي» **إذا ما ثنّيا لا تُثبتْ** ـ بضمّ أوّله[4] ـ للفرق بين تثنية المعرب و تثنية المبنيّ.

بل ما تليه الياء ـ و هو الذال و التاء ـ **أوله العلامةَ** أي علامة التثنية، فتفتح الذال و التاء لأجلها.

و النون منهما إذا ثنّيا **إن تُشدِد** مع الألف و كذا مع الياء ـ كما هو مذهب الكوفيّين و اختاره المصنّف ـ **فلا ملامةَ** عليك[5] لفعلك الجائز، نحو: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (النساء ـ ١٦) ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ (فصّلت ـ ٢٩).

---

١. نحو: ﴿وَ ضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبه ـ ٢٥)؛ و «عجبتُ ممّا تنصرُ زيداً»؛ و «عجبتُ ممّا زيد قائم». و جعل بعضهم مِن الموصولة بالجملة الاسميّة ما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (الأعراف ـ ١٣٨).

٢. نحو: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَ لاَ تَحْزَنَ﴾ (القصص ـ ١٣).

٣. و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفيّة أيضاً، و مثّل لها بقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة ـ ٦٩)؛ و ضعّفه في الكافية. (*)

٤. قوله: «بضمّ أوّله» على أنّه مسند لضمير المخاطب و «لا» ناهية و هو المناسب لقوله: «و أوْلِه العلامة».

٥. قوله: «عليك» يفهم منه أنّ قوله: «إنْ تُشدِد» للمخاطب المعلوم.

و النُّونُ مِن «ذَيـنِ» و «تَيـنِ» شُـدِّدا أيـضـاً و تـعـويـضٌ بِـــذاك قُـصِـدا
جمعُ «الَّـذي»: «الأُلَـىٰ» «الَّـذيـنَ» مطلقا و بَـعـضُـهُـم بِـالـواوِ رَفـعـاً نَـطَـقَـا

و النون مِن تثنية اسمي الإشارة **«ذَيْنِ» و «تَيْنِ» شُدِّدَ أيضاً**، كقرائة بعضهم: ﴿فَذَآنِّكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَ مَلَائِهِ﴾ (القصص ـ٣٢) ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ (القصص ـ٢٧).

و تعويض بذاك التشديد عن الياء المحذوفة في الموصول و الألف المحذوفة في اسم الإشاره **قُصِدَ**.

جمع **«الّـذي»: «الأُلَـى»**[٦] للعاقل و غيره. و ندر مجيئها لجمع المؤنّث، و اجتمع الأمران في قوله:

(١٧) و تُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَـراهُـنَّ يَـوْمَ الـرَّوْعِ كَـالْجِـدَأ الْقُبْلِ

و في قوله ـ كغيره ـ: «جمع» تسامح[٧].

و لِـ «الّذي» أيضاً: **«الّذين»**، للعاقل فقط، و هو:

- بالياء **مطلقاً** رفعاً و نصباً و جرّاً. و لم يعرب في هذه الحالة ـ مع أنّ الجمع من خصائص الأسماء ـ لأنّ «الّذين» ـ كما سبق ـ للعقلاء فقط، و «الّذي» عامّ له و لغيره؛ فلم يجريا على سَنَن الجموع المتمكّنة.

- **و بعضهم بالواو رفعاً نَطَقَ** فقال:

(١٨) نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا يَـوْمَ الـنُّـخَـيْـلِ غـارَةً مِـلْـحَـاحـاً

٦. على وزن العُلى يكتب بغيرواو.
٧. لأنّ «الأُلى» اسم جمع لا جمع، إذ الجمع ما له واحد من لفظه و «الأُلى» ليس كذلك.

بِـ«الـلّاتِ» و«الـلّاءِ» «الّتي» قَد جُمِعَا و «الـلّاءِ» كَـ«الَّـذيـنَ» نَـزْراً وَقَـعَـا
و«مَـن» و«مَـا» و«أل» تُـساوي ما ذُكِـر و هٰـكـذا «ذُو» عـنـدَ طـيّـئٍ شُـهِـر
و كَـ«الّـتـي» أيـضـاً لَـدَيـهِـم «ذاتُ» و مـوضِـع «الـلّاتِـي» أتَـى «ذَوَاتُ»

بِـ«اللاتِ» و «الـلاتِي» و «اللواتِي» **و «اللاءِ»** و «اللائِي» و «اللوائِي» **«الّتي» قد جُمِعَ.**

و «اللاءِ» كـ«الّذين» نزراً أي قليلاً **وقعَ**، قال:

(١٩) فَمَا آبَـاؤُنَـا بِـأَمَـنَّ مِنْهُ عَـلَـيْـنَـا الـلّاءِ قَـدْ مَـهَـدُوا الْحُـجُـورا

الثاني: الموصولات الاسميّة المشتركة

و «مَنْ» و «مَا» و «أل» تساوي ما ذُكِرَ مِن «الّذي» و «الّتي» و فروعهما، أي تطلق على ما يطلق عليه بلفظ واحد.

و فهم من كلامه أنّ «أل» موصول اسمي؛ و هو كذلك، بدليل عود الضمير عليها في نحو قولهم: «قد أفلح المتّقي ربّه».

و قال المازنيّ: «موصول حرفيّ»، و ردّ بأنّه لو كان كذلك لَانسَبَكَ بالمصدر.

و قال الأخفش: «حرف تعريف»، والضمير راجعٌ إلى الموصوف المحذوف.

و هكذا «ذو» عند طيّئٍ شهر ـ كما نقله الأزهريّ ـ، نحو:

(٢٠) فَـإنَّ المـاءَ مـاءُ أبِي و جَـدِّي وَ بِـئـرِي ذُو حَـفَـرْتُ و ذُو طَـوَيْـتُ

و كـ«الّتي» أيضاً لديهم أي لدى بعضهم ـ كما ذكره في شرح الكافية ـ **«ذاتُ»** ـ مبنيّة على الضمّ ـ، نحو: «و الكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ»[1]. و قد تعرب إعراب «مسلمات».

و موضع «اللاتي» أتى عند بعضهم **«ذواتُ»** ـ مبنيّة على الضمّ ـ، نحو:

١. «بَهْ» بفتح فسكون، أصله: «بِها» نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها؛ فسكنت الهاء و حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

و مِثلُ «ما»: «ذا» بعدَ «ما» استفهامِ أو «مَنْ» إذا لم تُلغَ في الكَلامِ
و كُلُّها يَلزَمُ بَعدَهُ صِلَه عَلَى ضَميرٍ لائِقٍ مُشتَمِلَه

(٢١) جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

و قد تعرب إعراب «مسلمات».

تتمّة: قد تثنّى «ذو» و تجمع، فيقال: «ذَوَا» و «ذَوَيْ» و «ذَوُو» و «ذَوِي»، و يقال في «ذات»: «ذاتا» و «ذَوَاتا» و «ذَوَات».

و مثل «ما» فيما تقدّم **«ذا»** الواقعة **بعد «ما» استفهام أو «مَنْ»** أُختها[1] **إذا:**

- **لم تلغ في الكلام** بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستفهام؛
- و لم تكن للإشارة[2]؛

كقوله:

(٢٢) أَلا تَسْأَلانِ الْمَرْءَ مَا ذا يُحاوِلُ أَ نَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ و بَاطِلُ[3]

بخلاف ما إذا أُلغيت، كقولك: «لِمَاذا جئتَ؟» أو كانت للإشارة، كقولك: «ما ذا التواني الّذي أحسستُ في بدني؟».

لزوم الصلة بعد الموصولات الاسميّه وشرائطها

و كلّها أي كلّ الموصولات **يلزم بعده صلةٌ على ضمير يُسمّى «العائدَ» لائق** بالموصول مطابق له إفراداً و تذكيراً و غيرهما **مشتملةٌ**. و يجوز في ضمير «مَنْ» و «مَا» مراعاة اللفظ و المعنى.

١. الأخ معروفٌ و الأنثىٰ: الأُخت. و يراد بهما كثيراً المماثل؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾. الآية (زخرف ـ٤٨) أي من الّتي تشبهها. و منه قولهم: «كان و أخواتها» و «إنّ و أخواتها» و ....

٢. قوله: «و لم تكن للإشارة» عطف على قول الناظم «لم تلغ».

٣. أنشده سيبويه. فـ«ما» مبتدأ و «ذا» اسم موصول خبر و قيل بالعكس، و جملة «يحاول» صلته و العائد محذوف. و لايجوز أن تجعل «ذا» للإشارة؛ لدخولها على الفعل؛ و لا ملغاة لمجيء البدل (نحبٌ) منه مرفوعاً.

و جُـمـلَـةٌ أو شِـبـهُـهَـا الَّـــذِي وُصِـل بِـه كَـ«مَـن عِـندي الَّـذي ابْـنُـهُ كُـفِـل»
و صِـفَـةٌ صَـريـحَـةٌ صِـلَـةُ «أل» و كَـونُـهـا بِـمُـعـرَبِ الأفـعـالِ قَـلّ

و جملة خبريّة خالية من معنى التعجب معهود معناها[1] غالباً **أو شبهها** و هو الظرف و المجرور إذا كانا تامّين[2] **الّذي وُصِلَ** الموصول **به**، **كـ«مَنْ عندي** و الّذي في الدار **الّذي ابنه كُفِلَ»**. و يتعلّق الظرف و المجرور الواقعان صلة بِـ«استقرّ» محذوفاً وجوباً.

و صفة صريحة أي خالصة الوصفيّة كاسمي الفاعل و المفعول **صلة «أل»**، بخلاف غير الخالصة، و هي الّتي غلب عليها الاسميّة، كـ«الأبطح». **و كونها** توصل **بمعرب الأفعال** و هو الفعل المضارع **قَلّ**، و منه:

(٢٣) مَا أنْتَ بِالحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُه وَ لا الأصِيلِ و لا ذِي الرأيِ و الجَدَلِ

و ليس بضرورة عند المصنّف، قال: «لأنّه متمكّن من أن يقول: المُرضَى»، و ردّ[3] بأنّه لو قاله لوقع في محذور أشدّ، من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنّث.

أمّا وصلها بالجملة الاسميّة، نحو:

(٢٤) مِـنَ الـقَـوْمِ الـرَّسُـولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُـــمْ دَانَـــتْ رِقَـــابُ بَـــنِي مَـعَـدِّ

فضرورة باتّفاق.

---

١. أي للمخاطب، و قوله: «غالباً» أي في غير مقام التفخيم و التهويل و نحوهما، مثل قوله تعالى: ﴿أَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ (النجم-١٠) أي الكثير من العلم و الحكمة، و قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (طه-٧٨) أي الهول الكثير و البلاء العظيم.

٢. المراد بالتامّ ما يكون في الوصل به فائدة، نحو «جاءني الّذي عندك» و «جاءني الّذي في الدار»؛ بخلاف الناقصين، نحو «جاءني الّذي بك» و «جاءني الّذي اليوم».

٣. قوله: «و رُدّ» فيه نظر، لعدم لزوم تأنيث ما أُسند إلى ظاهر مؤنّث مجازيّ.

«أيٌّ» كـ«ما» و أُعرِبَتْ ما لم تُضَف ... و صَدرُ وَصلِها ضميرٌ انحَذَف
و بَعضُهُم أعرَبَ مطلقاً و في ... ذا الحَذفِ أيّاً غيرُ أيٍّ يَقْتَفِي
إنْ يُستَطَلْ وَصلٌ، و إنْ لَم يُستَطَلْ ... فَالحَذفُ نَزْرٌ و أبَوا أن يُختَزَل

حكم إعراب «أيّ» و بناءها

«أيٌّ» كـ«ما» فيما تقدّم، و قد تستعمل بالتاء للمؤنّث.

و أُعرِبَتْ لما تقدّم في المعرب و المبنيّ[1] **ما** دامت **لم تضف** لفظاً **و** الحال أنّ **صَدْرَ وَصلها ضميرٌ** مبتدأ **انحَذَفَ** بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذكوراً أو غير مضافة و صدر صلتها محذوفاً أو مذكوراً.

فإن أُضيفت و حذف صدر صلتها بنيت على الضمّ لشبهها بِـ«قَبل» و «بعد»، لأنّه حذف من كلٍ ما يبيّنه. و مثال بنائها في الحالة الرابعة قراءة الجمهور: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ ـ **بالضمّ** ـ (مريم ـ ٦٩).

و بعضهم كالخليل و يونس **أعرب** «أيّاً» **مطلقاً** و إن أُضيفت و حذف صدر صلتها، و قد قرئ شاذّاً في الآية السابقة بالنصب، و أُوّلت قراءة الضمّ على الحكاية، أي: الّذي يقال فيه: أيُّهُمْ أشَدّ.

جواز حذف العائد و مواضعه: ١-العائد المرفوع إذا كان صدر صلة

و في ذا الحذف أي حذف صدر الصلة الّذي هو العائد **«أيّاً» غيرُ «أيٍّ»** مِن بقيّة الموصولات **يقتفي** أي يتّبع، و لكن بشرط ليس في «أيّ»، أشار إليه بقوله: **إن يُستَطَلْ وَصْل** أي يوجد طويلاً، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلٰهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلٰهٌ﴾ (الزخرف ـ ٨٤) أي: «الّذي هو في السمآء إلٰه»[2].

١. من أنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب و هو الإضافة الّتي هي من خصائص الأسماء، تقدّم في الصحفة ١٠.

٢. فَ«إلٰه» في الآية خبر لمبتدأ محذوف هو العائد، و«في السماء» متعلّق بِـ«إلٰه» لأنّه بمعنى معبود. و لا يجوز تقدير «إلٰه» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف، لأنّ الصلة حينئذ خالية من العائد.

إنْ صَـلُـحَ الـبـاقِـي لِـوَصـلٍ مُـكـمِـلِ و الْـحَـذفُ عِـنـدَهُـمْ كَـثِـيرٌ مُـنجَـلي
فِـي عـائـدٍ مُـتَّـصِـلٍ إنْ انْـتَـصَـب بِفِعلٍ أو وَصـفٍ كَـ«مَن نَـرجُـو يَهَـب»

و إن لم يستطل الوصل **فالحذف** للعائد **نزر** أي قليل، كقوله:

(٢٥) مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لا يَنطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَ لا يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ و الْكَرَمِ

أي بما هو سَفَهٌ.

و أبوا أي امتنع النحاة من تجويز **أن يُختزلَ** أي يُقتطع العائد أي يُحذف **إن صلح الباقي لوصل مكمل** كأن يكون جملة أو ظرفاً أو جارّاً و مجروراً تامّاً، لأنّه لا يُعلم أ حُذِفَ شيء أم لا؟ فلا يعلم غرض المتكلّم بتمامه.

٢- العائد المنصوب بفعل أو بوصف

و الحذف عندهم كثير منجلٍ في عائد متّصل إن انتَصَبَ و كان ذلك النصب **بفعل أو وصف** غير صلة الألف و اللام.

فالمنصوب بالفعل كـ«**مَنْ نَرْجُو** ـ أي نَأمُلُ لِلهِبَة ـ **يَهَبُ**» أي: «نرجوه».

و المنصوب بالوصف كقوله:

(٢٦) مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ و لا ضَرَرٌ

أي: «الّذي الله موليكه فضلٌ».

فلا يجوز حذف:

- المنفصل، كـ«جاء الّذي إيّاه نصرت»،
- و لا المنصوب بغير الفعل و الوصف، كالمنصوب بالحرف كـ«جاء الّذي إنّه قائم»،
- و لا المنصوب بصلة الألف و اللام، كـ«جاء الّذي أنا الناصره»، ذكره في التسهيل.

كَـذاكَ حَـذفُ مَـا بِـوصـفٍ خُـفِضَـا كَـ«أنـتَ قـاضٍ» بعدَ أَمـرٍ مِن «قَضَى»
كـذا الّـذي جُـرَّ بـما الـمَـوصُـولَ جَـرّ كَـ«مُـرَّ بِـالَّـذِي مَـرَرتُ فَـهُـوَ بَـرّ»

٣- العائد المجرور بوصف أو بحرفِ جَرَّ الموصول

كذاك يجوز **حذف ما بوصف** بمعنى الحال أو الاستقبال **خُفِضَ** بإضافته إليه، **كـ«أنْتَ قاضٍ»** الواقع **بعدَ** فعل **أمر مِن «قَضَى»**، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ (طه ـ ٧٢)، أي: «قاضيه».

فلا يجوز الحذف من نحو «جاءني الّذي أنا غلامُه أو منصورُه أو ناصرُه أمس».

كذا يجوز حذف الضمير **الّذي جرّ بِما** أي بمثل الحرف الّذي **الموصولَ جرَّ** لفظاً و معنى و متعلّقاً، **كـ«مُرَّ بالذي مررت** ـ أي به ـ، **فَهو برٌّ»** أي: محسن.

فإن جُرّ بغير ما جَرّ الموصول:

- لفظاً، كـ«مررتُ بالّذي مررتَ عليه»؛
- أو معنى، كـ«مررتُ بالّذي مررتَ به على زيد»؛
- أو متعلّقاً، كـ«رغِبتُ فيما زهِدتَ فيه»،

لم يَجُز الحذف.

التمرين

١- عيّن الموصول الحرفيّ و أوّلْها مع صلتها إلى المصدر:

- عَن أبِي الحَسَنِ عليه السلام: و اللهِ أَنْ لَوْ قَدْ قَامَ قَائِمُنَا يَجْمَعُ اللهُ إِلَيْهِ شِيعَتَنَا مِنْ جَمِيعِ الْبُلْدَانِ (بحار الأنوار، ج٥٢، ص٢٩١)؛

- في وصيّة أمير المُؤمِنين عليه السلام: اللهَ اللهَ فِي بَيْتِ رَبِّكُمْ، فَلَا يَخْلُو مِنْكُمْ مَا بَقِيتُمْ؛ فَإِنَّهُ إِنْ تُرِكَ لَمْ تُنَاظَرُوا وَأَدْنَى مَا يَرْجِعُ بِهِ مَنْ أَمَّهُ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ مَا سَلَف(الكافي، ج٧، ص٥١)؛

- قَالَ أبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ أَطْلَقُوا لِلنَّاسِ تَعْلِيمَ الْإِيمَانِ و لَمْ يُطْلِقُوا تَعْلِيمَ الشِّرْكِ لِكَيْ إِذَا حَمَلُوهُمْ عَلَيْهِ لَمْ يَعْرِفُوهُ (الكافي، ج٢، ص٤١٦).

٢- ميّز الموصول الاسميّ عن غيرها و عيّن عائده و ما يمتنع فيه حذف العائد؟

- ﴿وَ قُلْ لِعِبادي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطانَ كانَ لِلْإِنْسانِ عَدُوًّا مُبِيناً﴾ (الإسراء ـ ٥٣)؛

- ﴿لِتُنْذِرَ قَوْماً مَا أُنْذِرَ آباؤُهُمْ فَهُمْ غافِلُون﴾ (يس ـ ٦)؛

- قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَرَادَ التَّوَكُّلَ عَلَى اللهِ فَلْيُحِبَّ أَهْلَ بَيْتِي (بحار الأنوار، ج٢٧، ص١١٦)؛

٣- عيّن «أيّ» الموصولة مع ذكر نوعها من حيث الإعراب و البناء:

- ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ و الْحَياةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً و هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ (الملك ـ ٢)؛

- قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ثَلَاثٌ مَنْ لَقِيَ اللهَ عَزَّ و جَلَّ بِهِنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ: مَنْ حَسُنَ خُلُقُهُ، و خَشِيَ اللهَ فِي الْمَغِيبِ و الْمَحْضَرِ، و تَرَكَ الْمِرَاءَ و إِنْ كَانَ مُحِقّاً (الكافي، ج٢، ص٣٠٠)؛

٤- أعرب الآية:

﴿وَ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلالاً طَيِّباً و اتَّقُوا اللهَ الَّذي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ (المائدة ـ ٨٨)؛

التحقيق

١- يقال في مثل ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يونس ـ١٠٤و١٠٥) «أنْ» الأُولى مصدريّة و «أنْ» الثانية، تفسيريّة لا مصدريّة. ما الدليل على هذا القول (ما الفرق بين «أنْ» المصدريّة و التفسيريّة)؟

راجع: شرح المحقّق الرضيّ على الكافية، ج٤، ص٤٣٩ و ٤٤٠.

٢- كيف يرتفع التنافي بين وضع «الّذي» للمفرد و رجوع ضمير الجمع إليه في الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾(الزُمَر ـ٣٣)؟

راجع: شرح الكافية الشافية، ج١، ص١٠٨؛ و الميزان في تفسير القرآن الكريم، ج١٧، ص٢٦٠، ذيل الآية الكريمة.

٣- قال الشارح في همع الهوامع: «و حكم الضمير: المطابقة للموصول في الإفراد و التذكير و الحضور و فروعها»؛ فأين المطابقة في مثل هذه النصوص؟

- «أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْت» (الصحيفة السجادية، ص٥٢)؛
- أَنْتَ الَّذِي أَحْسَنْتَ (دعاء العرفة، إقبال الأعمال، ج١، ص٣٤٤)؛
- أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَة (الأمالي للطوسيّ، ص٤).

راجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في النحو، ج١، ص٢٠٦، و الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة، ص٧٨٦ و ٧٨٧.

المعرّف بأداة التعريف

«أل» حَرفُ تَعريفٍ أوِ«اللّامُ» فَقَط فَـ«نَمَطٌ» عَرَّفتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَط»

الخامس من المعارف: **المعرّف بأداة التعريف** أي بآلته

الأقوال في «أل» التعريف

«أل» بجملتها هل هي **حرف تعريف أو اللام فقط**؟ فيه خلاف:

فالخليل على الأوّل، فالهمزة همزة قطع، و عاملوها معاملة الوصل في الدرج.

و سيبويه و الجمهور على الثاني؛ فالهمزة اجتُلِبَت للنطق بالساكن.

و لسيبويه قول آخر، أنّها بجملتها حرف تعريف و الألف زائدة[1].

فَـ«نَمَطٌ» عرّفت أي: إذا أردت تعريفه **قل فيه: «النمط»**. و هو ثوب يُطرح على الهَودَج، و الجمع «أنماط».

أقسام «أل» التعريف

و اعلم أنّ «أل» تكون:

- لاستغراق أفراد الجنس[2]، إن حلّ محلّها «كلّ» على سبيل الحقيقة؛
- و لاستغراق صفات الأفراد[3]، إن حلّ على سبيل المجاز؛

---

١. أي زائدة معتدّ بها في الوضع كهمزة «اسْتَمِعْ»، كما في الهمع.

٢. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر-٢).

٣. نحو «زيد الرجل علماً» أي الكامل في هذه الصفة.

و قَـد تُـزادُ لازِمـاً كَـ«الـلّاتِ» و «الآنَ» و «الَّـذِيـنَ» ثُـمّ «الـلّاتـي»
و لِاضْـطـرارٍ كَـ«بَـنـاتِ الأوبَـرِ» كَـذا «وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ السَّرِيّ»

– و لبيان الحقيقة[1]، إن أُشيربها و بمصحوبها إلى الماهيّة من حيث هي هي.

– و لتعريف العهد الذهنيّ[2]، و الحضوريّ[3]، و الذكريّ[4].

أقسام «أل» الزائدة:

١– الزائدة اللازمة

و قد تزاد لازماً، بأن كان ما دخلت عليه معرّفاً بغيرها، **كـ«اللاتِ»** اسم صنم كان بمكّة؛ **و «الآنَ»** اسم للزمن الحاضر، و هو مبنيّ لتضمّنه معنى «أل» الحضوريّة. قيل: و هذا من الغريب، لكونهم جعلوه متضمّناً معنى «أل» الحضوريّة، و جعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة؛ **و «الَّذِينَ»**؛ **ثمّ «اللاتي»** جمع «الّتي»؛ و هذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصلة، و أمّا على القول بأنّ تعريفه باللام إن كانت فيه و بنيّتها إن لم تكن، فليست زائدة.

٢– الزائدة غير اللازمة:

و تزاد زيادة غير لازمة، بأن دخلت:

أ– للاضطرار

– لاضطرار، كـ«بَنات الأوبر» في قول الشاعر:

(٢٧) ولَقَدْ جَنَيْتُكَ[5] أكْمُؤًا وعَسَاقِلا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ[6]

أراد «بنات أوبر» و هو ضرب من الكَمْأة؛

---

١. نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾. (الأنبياء ـ٣٠)

٢. نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة ـ٤٠).

٣. نحو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة ـ٣).

٤. نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزّمّل ـ١٥ و ١٦).

٥. قوله: «وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ»: أي جنيتُ لك فهو على «الحذف و الإيصال»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطفّفين ـ٣)، أي إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم؛ فحذف الجارّ و أوصل الفعل.

٦. التمثيل بـ«بنات الأوبر» مبنيّ على أنّه علم، لا على أنّه جمع «ابن أوبر»، لأنّه إذا كان جمعاً دخلته «أل» المعرفة لأنّه حينئذ نكرة.

و بَـعـضُ الأعـــلامِ عـلـيـه دَخَـــلا لِـلَـمْـحِ مـا قـد كـــانَ عـنـه نُـقِـلا
كَـ«الفَضل» و «الحارِثِ» و «النُّعمانِ» فَـــذِكـــرُ ذا و حَـــذفُـــهُ سِـــيَّـــانِ
و قـد يَـصـيـرُ عَـلَـمـاً بـالـغَـلَـبـه مُضافٌ أو مصحوبُ «أل» كَـ«العَقَبه»

كذا «وطبت النفس» في قول الشاعر:

(٢٨) رأيْتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَن عَمرِو

أراد «نفساً».

و قوله: «السَّرِيّ» معناه الشريف، تمّ به البيت.

ب- للّمح

- **و بعض الأعلام المنقولة عليه** «أل» **دَخَلَ للمح ما** أي لأجل ملاحظة الوصف الّذي **قد كان عنه نُقِلَ، كـ«الفضل»** يسمّى به من يتفاءل بأنّه يعيش و يصير ذا فضل **و «الحارث»** يسمّى به من يُتفاءل بأنّه يعيش و يحرُث **و «النعمان»**[1]. **فذكر ذا** أي «أل» **و حذفه** بالنسبة إلى التعريف **سيّان.**

ج- بالغلبة

- **و قد يصير علماً بالغلبة مضاف،** كـ«ابن عبّاس» و «ابن عمر» و «ابن مسعود» للعَبادِلَة، **أو مصحوب «أل»، كـ«العَقَبَة»** لأيْلَة[2]، و «المدينة» لطَيْبَة[3] و «الكتاب» لكتاب سيبويه.

ثمّ الّذي صار علماً بغلبة الإضافة لا تُنزع منه بنداء و لا بغيره ـ كما قال في شرح الكافية ـ .

---

١. «النُعْمان» في الأصل اسم من أسماء الدَّم.

٢. «أيلة» بفتح الهمزة: اسم بلد بين المصر و الشام، و عقبتها معروفة؛ كذا في القاموس.

٣. «طَيْبَة» اسم لمدينة النبيّ ﷺ، و «طابَة» لغة فيها، كذا في المصباح المنير.

وحَــذفُ«أل» ذِي إنْ تُـنَادِ أو تُضِفْ أَوجِــبْ و فـي غـيرِهـما قـد تَـنحَذِف

و حذف «أل» ذي مِن الاسم الّذي صار علماً بغلبتها **إن تناد أو تضف أوجب** نحو: «يا أعشى» و «هذه مدينة الرسول صلى الله عليه وآله» **و في غيرهما** أي غير النداء و الإضافة **قد تنحذفُ** «أل» بقلّة، نحو: «هذا عَيُّوقٌ[1] طالِعاً».

تتمّة: قد بقي من المعارف «المعرّف بالإضافة»، و سيأتي البحث عنه في بابها[2]، إن شاء الله تعالى.

التمرين

١- عيّن نوع «أل» فيما يلي (الزائدة بأقسامها، أو الجنس بأقسامه، أو العهد بأقسامه):

- ﴿وَ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ و مُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ﴾ (المائدة ـ٤٨)؛
- ﴿وَ لَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئاتِ حَتَّى إِذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ (النساء ـ١٨)؛
- سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ مِمَّا أَوْحَى اللهُ إِلَى مُوسَى عليه السلام و أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي التَّوْرَاةِ: أَنِّي أَنَا اللهُ لا إِلهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَلْقَ و خَلَقْتُ الْخَيْرَ و أَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْ مَنْ أُحِبُّ فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْه (الكافي، ج١، ص١٥٤).
- فَلَوِ اطَّلَعَ الْيَوْمَ عَلَى ذَنْبِي غَيْرُكَ مَا فَعَلْتُهُ و لَوْ خِفْتُ تَعْجِيلَ الْعُقُوبَةِ لَاجْتَنَبْتُهُ لَا لِأَنَّكَ أَهْوَنُ النَّاظِرِينَ إِلَيَّ و أَخَفُّ الْمُطَّلِعِينَ عَلَيَّ بَلْ لِأَنَّكَ يَا رَبِّ خَيْرُ السَّاتِرِينَ و أَحْكَمُ

---

١. «العيّوق» اسم كوكب من الثوابت. و قيل: اسم ملك بيده أمر المياه، و أراد هذا المعنى الثاني المحتشم الكاشانيّ في شعره بالفارسيّة:

زان تشنگان هنوز به عيّوق می‌رسد فرياد العطش ز بيابان كربلا (أبوطالب).

٢. في الصفحة ٢١٦.

الْحاكِمِينَ (مناجاة أبي حمزة الثماليّ، مصباح المتهجّد و سلاح المتعبّد، ج٢، ص٥٨٤).

٢- عيّن المعارف و نوعها في ما يلي:

- ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر- ١٧ و ١٨)؛

- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، الْحَاجَةُ أَمَانَةُ اللهِ عِنْدَ خَلْقِهِ، فَمَنْ كَتَمَهَا عَلَى نَفْسِهِ أَعْطَاهُ اللهُ ثَوَابَ مَنْ صَلَّى و مَنْ كَشَفَهَا إِلَى مَنْ يَقْدِرُ أَنْ يُفَرِّجَ عَنْهُ و لَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ قَتَلَهُ. أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ بِسَيْفٍ و لَا سِنَانٍ و لَا سَهْمٍ، و لَكِنْ قَتَلَهُ بِمَا نَكَى مِنْ قَلْبِهِ (الكافي، ج٢، ص٣٦١).

التحقيق

ما هي نوع «أل» في اللفظة الجلالة «الله»؟

راجع: الميزان في تفسير القرآن، ج١، ص١٨؛ و الحدائق الندية، ص٢٩.

الابتداء

مُبتَدَأٌ «زيدٌ» و «عاذِرٌ» خَبَر إنْ قُلْتَ: «زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَر»

هذا باب **الابتداء**

تعريف المبتدأ و تقسيمه

المبتدأ: اسم مجرّد من العوامل اللفظيّة غير المزيدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به.

فَ«الاسم» يعمّ الصريح و المؤوّل.

و القيد الأوّل يُخرج الاسم في بابَي «كانَ» و «إنّ»؛ و المفعول الأوّل في باب «ظَنَّ»؛

و الثاني يُدخل نحو: «بحسبِك درهم»، على أنّ شيخنا العلّامة الكافيجيّ يرى أنّه خبر مقدّم و أنّ المبتدأ «درهم» نظراً إلى المعنى.

و الثالث يخرج أسماء الأفعال.

و تقييد الوصف بِـ«كونه رافعاً لمكتفىً به» يخرج «قائم» مِن «أ قائم أبوه زيد؟».

المبتدأ الاسميّ

إذا علمتَ ذلك، فَنزِّل المثال على هذا الحدّ، و قُل: **مبتدأ «زيد» و «عاذر» خبرٌ** عنه.

إن قلتَ: «زيدٌ عاذِرٌ مَن اعتَذَر»، لانطباق الحدّ عليه.

و أَوّلٌ مُبتَدَأٌ و الثّاني فاعِلٌ أغْنىٰ في «أ سارٍ ذانِ؟»
و قِسْ و كَاستفهامِ النَّفيُ و قَد يَجُوزُ نحوُ: «فائزٌ أُولُو الرَّشَد»
و الثّانِ مُبتَدأ و ذا الوَصفُ خَبَر إن في سِوَى الإفرادِ طِبقاً استَقَرّ

المبتدأ الوصفيّ و شروطه

و أوّل[1] **مبتدأ و الثاني فاعل** أو نائب عنه **أغنى** المبتدأ عن الخبر **في** كلّ وصف[2] اعتمد على استفهام و رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً، **نحو: «أ سارٍ ذانِ؟»**.

و قِس على هذا المثال، نحو: «كيف جالس الزيدان؟» و «أ منصور العمران؟».

و لا يجوز كونه مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، في نحو: «قاعد» في «ما زيد قائم و لا قاعد».

و كاستفهام في اعتماد الوصف عليه **النفي**، نحو:

(٢٩) خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَم تَكُونا لِي عَلى مَنْ أُقَاطِعُ

و «غير قائم الزيدان» و «ما منصور العمران».

و قد قال الأخفش و الكوفيّون: **يجوز** كون الوصف مبتدأ و له فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على استفهام و لا نفي، **نحو: «فائز** ـ أي ناجٍ ـ **أُولُو الرَّشَدِ»** أي أصحاب الهدى.

و الثّاني و هو ما بعد الوصف **مبتدأ** مؤخّر **و ذا الوصف** ـ بالرفع ـ **خبرٌ** عنه مقدّم عليه **إن في سوى الإفراد** و هو التثنية و الجمع السالم **طبقاً** أي مطابقاً لما بعده **استقرّ** هذا الوصف، نحو: «أ قائمان الزيدان و أ قائمون الزيدون؟».

و لا يجوز كون هذا الوصف مبتدأً و ما بعده فاعل، لأنّه إذا أُسند إلى الظاهر تجرّد من علامة التثنية و الجمع، كالفعل.

---

١. قوله: «أوّل»، سَوَّغ الابتداء به قصدُ التقسيم أو كونُه قريناً للثاني المعرَّف.

٢. أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو منسوب.

و رَفَعُوا مُبتَدَأً بالابْتِدا كَذاكَ رَفعُ خَبَرٍ بِالمُبتَدا
و الخَبَرُ: الجُزء المُتِمُّ الفائِدَه كَ«اللهُ بَرٌّ و الأيادِي شاهِدَه»

فإن تطابقا في الإفراد، نحو: «أ قائم زيد؟» وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَ قَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً﴾ (الجنّ - ٢٥) جاز:

- كون ما بعد الوصف فاعلاً سدّ مسدّ الخبر؛

- و كونه مبتدأ مؤخّراً و الوصف خبراً مقدّماً.

و الجمع المكسّر كالمفرد، نحو: «أكِرامٌ الزيدون؟»، و كذا الوصف المطلق على المفرد و المثنّى و المجموع بصيغة واحدة، نحو: «أ جُنُبٌ الزيدان؟».

عامل رفع المبتدأ و الخبر

و رَفَعُوا مُبتدأ بالابتداءِ و هو: كونه مُعَرّىً من العوامل اللفظيّة. و قيل: جعل الاسم أوّلاً ليُخبر عنه.[١]

كذاك[٢] **رفع خبر بالمبتدا** وحده.

و قيل: بالابتداء، و قيل: بالابتداء و المبتدأ.

و قال الكوفيّون: تَرافَعا أي كلّ منهما رفع الآخر، و له نظائر في العربيّة[٣].

تعريف الخبر

و الخبر هو: **الجزء المتمّ الفائدةِ** مع مبتدأ[٤] غير الوصف، **كـ«اللهُ بَرٌّ** ـ أي محسن بعباده ـ **و الأيادِي**[٥] ـ أي النعم ـ **شاهِدَةٌ** له».

---

١. لا يخفى أنّه لا يشمل المبتدأ الوصفيّ و لذلك عبّر عنه بـ«قيل».

٢. أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانتساب إليهم.

٣. منها قوله تعالى: ﴿أَيّاً مّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَآءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء ـ ١١٠)، حيث عمل كلّ من «أيّاً» و «تدعوا» في الآخر.

٤. قوله: «مع مبتدأ» خرج به فاعل الفعل و نائبه. و قوله: «غير الوصف» خرج به فاعل الوصف.

٥. «الأيادي» جمع «أيدي» و هو جمع «يد» بمعنى النعمة مجازاً.

و مُـفـردٌ يـأتـي و يـأتـي جُـمـلَـه حَـاوِيـةً مَـعـنَـى الَّـذي سِـيـقَـتْ لَـه
و إنْ تَـكُـنْ إيّـاهُ مَـعـنـىً اكـتَـفَـى بِـهـا كَـ«نُـطـقِـي: اللهُ حَـسبِـي و كَـفَـى»

أقسام الخبر:
١. الخبر المفرد

و مفرداً يأتي الخبر. و المراد به: ما للعوامل تسلّط على لفظه[١]، فيشمل ما لا معمول له، كـ«هذا زيد»، و ما عمل الجرّ، كـ«زيدٌ غلام عمرٍو»، أو الرفع، كـ«زيدٌ قائمٌ أبوه»، أو النصب، كـ«هذا ناصرٌ أبوه عمراً».

٢. الخبر الجملة وربطه بالمبتدأ

و يأتي جملةً[٢] بشرط أن تكون **حاوية معنى** المبتدأ **الّذي سيقت له** أي اسماً بمعناه يربطها به، لاستقلال الجملة[٣]. و هو:

- إمّا ضمير موجود، كـ«زيدٌ قامَ أبُوهُ»؛ أو مقدّر، كـ«البُرُّ قفيزٌ بِدِرْهَمٍ» أي منه؛
- أو اسم أُشير به إليه، نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف ـ ٢٦).

و يُغني عن الرابط:

- تَكرار المبتدأ بلفظه، كـ ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة ـ ١و٢)؛
- أو عموم في الخبر يدخل تحته المبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ (الكهف ـ ٣٠).
- **و إن تكن** الجملة **إيّاه معنى اكتفى** المبتدأ **بها** عن الرابط، كـ«نطقي ـ أي منطوقي ـ: **اللهُ حسبي**[٤] **و كفى**».

---

١. أي المراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة، فيشمل المثنّى و المجموع.
٢. لم يقل و ظرفاً و جارّاً و مجروراً، لما سيفيده كلامه من أنّهما لا يخرجان عن المفرد و الجملة.
٣. قوله: «لاستقلال الجملة» علّة لاحتياج الجملة إلى الرابط.
٤. فَـ«نطقي» مبتدأ و «اللهُ» مبتدأ ثان و «حسبي» خبره و الجملة خبر «نطقي» و هي نفسه في المعنى.

و المُفرَدُ الجامِدُ فارِغٌ و إنْ يُشتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُستَكِنّ
و أخبَروا بظَرفٍ أو بحَرفِ جَرّ ناوِينَ مَعنىٰ «كائِنٍ» أو «استَقَرّ»

ربط الخبر المفرد بالمبتدأ

و الخبر المفرد الجامد -و المراد به، كما قال في شرح الكافية: ما ليس صفة تتضمّن معنى فعل و حروفه- **فارغ** أي خالٍ من الضمير عند البصريّين[1]، لأنّ تحمّل الضمير فرع عن كون المتحَمّل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعليّة و ذلك مقصور على الفعل أو ما هو في معناه.

و ذهب الكوفيّون إلى أنّه يتحمّله.

و إن يشتقّ الخبر المفرد أو يؤوّل بمشتقّ كـ«هذا أسدٌ» أي شجاع، **فهو ذو ضمير مُستَكِنٍّ** أي مستتر فيه.

هذا إذا لم يرفع ظاهراً؛ فإن رَفَعَهُ لم يتحمّل.

٣. الخبر شبه الجملة

و أخبَروا عن المبتدأ **بظرف**، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال ـ٤٢) **أو بحرف جَرٍّ** مع مجروره، كـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة ـ٢) حال كونهم **ناوينَ** أي مُقدِّرين له متعلَّقاً اسم فاعل أو فعلاً هو الخبر في الحقيقة و لا يكون إلّا «كائناً» أو «استقرّ» أو ما فيه **معنى «كائن» أو «استقَرَّ»** كـ«ثابت» و «وَجَدَ» و نحوهما.

فرع: يجب حذف هذا المتعلَّق و شذّ التصريح به في قوله:

(٣٠)لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ و إنْ يُهَنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

رجوع الخبر شبه الجملة إلى أحد القسمين السابقين

ثمّ إن قدّر اسم فاعل فهو من قبيل المفرد. و إن قدّر فعلاً فواضح أنّه من قبيل الجملة.

---

١. أي جمهور البصريّين. و محلّ الخلاف الجامد الّذي ليس في تأويل المشتقّ، أمّا هو كـ«أسد» بمعنى شجاع فمتحمّل اتّفاقاً، كذا قال الصبّان.

و لا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا عن جُثَّةٍ و إن يُفِدْ فَأخبِرا
و لا يَجوزُ الابْتِدا بالنَّكِرَه ما لم يُفِد كَـ«عِندَ زيدٍ نَمِرَه»
و «هَل فَتىً فيكُم؟ فما خِلٌّ لنا و رَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عندَنا»

شرط الإخبار باسم الزمان

و اعلم أنّ اسم الزمان يكون خبراً عن الحدث، نحو: «القتال يوم الجمعة»، لأنّ الأحداث متجدّدة، ففي الإخبار عنها به فائدة، و هي تخصيصها بزمان دونَ زمان.

و لا يكون اسم زمان خبراً عن مبتدأ **جثّة**، فلا يقال: «زيدٌ يومَ الجُمُعة»، **و إن يُفِد** الإخبار به بأن كان المبتدأ عامّاً و الزمان خاصّاً، أو كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت **فَأخبِرَنْ**، ك«نَحنُ في شهر كذا» و «الوَرْدُ فِي أيَّارَ»[1].

أصالة التعريف في المبتدأ

و لا يجوز الابتداءُ بالنكرة ما دام الابتداء بها **لم يُفِدْ**، لأنّه لا يخبر إلّا عن معروف. فإن أفاد جاز.

مسوّغات الابتداء بالنكرة

و تحصل الفائدة بأُمور:

- أحدها: أن يتقدّم الخبر و هو ظرف أو مجرور مختصّ[2]، ك«**عِندَ زيدٍ نَمِرَةٌ**» و «في الدار رَجُلٌ»؛
- **و** الثاني: أن يتقدّمها استفهام، نحو: «**هَل فَتىً فِيكُم؟**»؛

---

١. «أيّار» ممنوع من الصرف للعلميّة و العجمة؛ لأنّه شهر روميّ.
و الشهور الروميّة هي: أيلول وتشرين الأوّل و تشرين الآخِر في الخريف؛ و كانون الأوّل و كانون الآخِر و شباط في الشتاء؛ و آذار و نَيْسان وأيّار في الربيع؛ و حَزيران وتَمّوز و آب في الصيف. و جمعها الشاعر - أبونصر الفراهيّ البجستانيّ - بالفارسيّة:

دو تشرين و دو كانون و پس آنگه شباط و آذر و نيسان أيار است
حزيران و تموز و آب و ايلول نگه دارش كه از من يادگار است

٢. المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالحرف و المضاف إليه الظرف، صالحين للإخبار عنهما، قاله الشمنّيّ في المنصف.

و «رَغبَةٌ في الخَيرِ خَيرٌ» و «عَمَل بِرٍّ يَزِينُ» و لْيُقَسْ مَا لَم يُقَل

- و الثالث: أن يتقدّمها نفي، نحو: «إن لم تَكُنْ خَليلَنا **فَما خِلٌّ لَنَا**».
- **و** الرابع: أن تكون موصوفة بوصف:
  - إمّا مذكور، نحو: «**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**»؛
  - أو مقدّر، كـ «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»، أي عظيمٌ على أحد التقديرين[1].

* و كذا إن:

- كان فيها معنى الوصف، نحو: «رُجَيْلٌ عِندَنا» أي رَجُلٌ حَقيرٌ.
- أو كانت خَلَفاً مِن مَوْصُوف، كـ «مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِن كافِرٍ».

- **و** الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها، نحو: «**رَغبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ**»؛
- **و** السادس: أن تكون مضافة، نحو: «**عَمَلُ بِرّ يَزِينُ**».

و لْيُقَس على ما ذكر **ما لَم يُقَل**، بأن يجوّز كلُّ ما وجد فيه الإفادة؛ كأن:

- يكون فيها معنى التعجّب، كـ «ما أحسَنَ زيداً»؛
- أو تكون دعاء، نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ[2]﴾ (الصافّات ـ ١٣٠)، و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطفّفين ـ ١)؛
- أو شرطاً، كـ «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»؛
- أو جواب سؤال، كـ «رجلٌ» لِمَنْ قال: «مَن عِندَك؟»؛
- أو عامّة، كـ «كُلٌّ يَمُوتُ»؛

---

١. و التقدير الثاني: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرٌّ» فيكون ممّا جاز الابتداء به لكونه في معنى المحصور؛ و مثله في جواز التقديرين: «شيءٌ جاء بك» أي: شيءٌ عظيمٌ جاء بك، أو ما جاء بك إلّا شيءٌ.

٢. «إل ياسين» لغة في «إلياس» كما في «ميكال و ميكائيل» و «جبريل و جبرائيل» و «سينا و سينين».

و الأصــلُ فــي الأخبــارِ أن تُــؤَخَّــرا و جَـــوَّزُوا الـتَّـقـديـمَ إذ لا ضَـــرَرا
فَـامـنَـعْـهُ حـيـنَ يَـسـتَـوِي الـجُـزءَانِ عُــرفــاً و نُــكــرًا عَـــادِمَـــيْ بَـيـانِ
كـــذا إذا مـا الـفِـعـلُ كـــانَ الـخَـبَـرَا أو قُـصِـدَ اسْـتِـعـمـالُـه مُـنـحَـصِـرا

- أو تالية لِـ «إذا» الفجائيّة، ك «خَرَجْتُ فَإِذَا أَسَدٌ بِالبابِ»؛

- أو لواو الحال، كقوله:

(٣١) سَرَيْنا و نَجْمٌ قد أضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيّاكَ أخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ

و قد توجد الإفادة دون شيء ممّا ذكر، كقولك: «شَجَرةٌ سَجَدَتْ» و «تَمْرَةٌ خَيرٌ مِن جَرادة».[1]

أصالة التأخير في الخبر

و الأصل في الأخبار أن تُؤَخَّرَ؛ لأنّها وصف في المعنى للمبتدءات، فحقّها التأخير، كالوصف.

موارد جواز التقديم

و جوّزوا التقديم لها على المبتدءات **إذ لا ضَرَرَ** حاصل بذلك.

و فهم من كلامه أنّ الأصل في المبتدءات التقديم.

موارد امتناع التقديم

فَامْنَعْهُ ـ أي تقديم الخبر ـ **حينَ يَستوِي الجُزءانِ عُرْفاً و نُكْراً** بشرط أن يكونا **عادِمَيْ بيانٍ**، نحو: «زَيدٌ صَدِيقُكَ»، للالتباس.

فإن كان ثَمَّ قرينة جاز، كقوله:

(٣٢) بَنُونَا بَنُو أبْنَائِنا[2] و بَناتُنا بَـنُـوهُـنَّ أبـنـاءُ الـرِّجـالِ الأَبـاعِـدِ

كذا يمتنع تقديم الخبر **إذا ما الفعل** الرافع لضمير المبتدأ المستتر **كان هو الخَبَرَ**، نحو:

---

١. ومن هذا القبيل قول المصنّف (في الصفحة٢٩): «وألفٌ و الواو ...»؛ و قوله (في الصفحة ٦١): «و أوّلٌ مبتدأٌ...».

٢. أي بَنُوأبنائنا مثل بنينا؛ فقوله: «بنونا» خبر مقدّم و «بنوأبنائنا» مبتدأ مؤخّر، لأنّ المراد الحكم على «بني أبنائهم» بأنّهم كَبنيهم، و ليس المراد الحكم علي «بنيهم» بأنّهم كبني أبنائهم. اللّهمّ إلّا أن تقتضي المقام المبالغة، فلا شاهد فيه حينئذ. و «بناتنا» مبتدأ أوّل و «بنوهنّ» مبتدأ ثان و «أبناء الرجال» خبر المبتدأ الثاني و الجملة خبر الأوّل و «الأباعد» نعت الرجال.

أو كـانَ مُـسـنَـداً لِـذي لامِ ابـتِـدا أو لازِمِ الـصَّـدرِ كَـ«مَن لي مُنجِدا؟»
ونـحـوُ «عِـنـدي دِرهَـمٌ» و«لـي وَطَـر» مُـلـتَـزَمٌ فـيـهِ تَـقَـدُّمُ الـخَـبَـر

«زيد قام»، لالتباس المبتدأ بالفاعل.

فإن رفع ضميراً بارزاً جاز التقديم، نحو: «قامَا الزيدان» ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء ـ٣).

أو قصد استعماله أي الخبر **منحصِراً** يعني محصوراً فيه، كـ«إنّما زيدٌ شاعرٌ» و «ما زيدٌ إلّا شاعرٌ» أي ليس غير؛ فلا يجوز التقديم، لئلّا يتوهّم عكس المقصود.

أو كان الخبر مسنداً لذي أي لمبتدأ فيه **لامُ ابتداءٍ**، نحو: «لَزَيدٌ قائمٌ». فلا يجوز التقديم، لأنّ لها صدر الكلام.

و لو تَرَكَهُ لَفُهِم ممّا بعدَه.

أو كان مسنداً لمبتدأ **لازم الصدر**[1] بنفسه[2]، أو بسبب[3] **كـ«مَنْ لِي مُنجِداً؟»** و «فَتَى مَنْ وافِدٌ؟».

موارد وجوب التقديم

و إذا كان المبتدأ نكرة و الخبر ظرفاً أو مجروراً أو جملة ـ كما في شرح التسهيل ـ **نحو: «عندي درهم» و «لِي وَطَرٌ»** و «قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ»، فاعلم أنه **ملتزم فيه تقدّم الخبرِ**؛ لأنّه المسوّغ للابتداء بالنكرة.

كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على مُلابسه **مضمر ممّا** أي مبتدأ **به عنه مبيناً**

---

١. قال الشاعر بالفارسيّة:

شش چيز بود مقتضى صدر كلام كز نظم بديعش شده دلها به نظام
شرط و قسم و تعجب و استفهام نفى آمد و لام ابتدا گشت تمام

٢. كاسمي الشرط و الاستفهام و «ما» التعجّبيّة و «كم» الخبريّة.

٣. كالمضاف إلى اسمي الاستفهام و الشرط، نحو: «غلام من عندك؟» و «غلام من يقم أقم معه».

كـــذا إذا عـــادَ عـليـه مُـضـمَـرُ مـمّـا بِـــه عَـــنـــهُ مُـبِـيـنـاً يُـخـبَـرُ
كـذا إذا يَـسـتَـوجِـبُ الـتَّـصـدِيـرا كَـــ«أيـــنَ مَـن عَـلِـمْـتَـهُ نَـصـيـرا؟»
و خَـبَـرَ الـمَـحـصـورِ قَـــدِّم أَبَـدا كَـــ«مَـا لَـنـا إلّا اتِّـبـاعُ أحـمَـدا»
و حَـــذفُ مـا يُـعـلَـمُ جـائِـزٌ كـما تَـقـولُ: «زيـدٌ» بعدَ «مَـن عِـندكُـما؟»
و في جوابِ «كَيفَ زيدٌ؟» قُل: «دَنِف» فَـ«زيـدٌ» اسـتُـغـنِـيَ عـنـه إذ عُـرِف

يخبر،[1] نحو: «في الدار صاحبها»؛ إذ لو أُخّر لَعاد الضمير على متأخّر لفظاً و رتبة.[2]

كذا يجب التقديم **إذا** كان الخبر **يستوجب التصديرَ**، كالاستفهام، **ك«أينَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراً»**.

و خبر المبتدأ **المحصور فيه قَدِّمْ أبداً، ك«مَا لَنا إلّا اتّباع أَحمَدَ** ﷺ**»**؛ إذ لو أُخّر و قيل: «مَا اتّباع أحمدَ إلّا لَنا» أوهم الانحصار في الخبر.

أصالة الذكر في المبتدأ و الخبر

مـــوارد جـــواز الحذف

و حذف ما يعلم من المبتدأ و الخبر **جائز**[3].

فحذف الخبر **كما تقول: «زيدٌ» بعدَ** قول السائل: **«مَنْ عِندَكُما؟»**.

و في جواب قول سائل: **«كيفَ زيدٌ؟»** احذِف المبتدأ و **قُل: «دَنِفٌ»** أي مريض؛ **فَـ«زيدٌ»** المبتدأ **استغني عنه إذ عُرِفَ**.

---

١. أي كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر ممّا يخبر بالخبر عنه، و هو المبتدأ، فكأنّه قال: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ.

٢. و ذلك لايجوز إلّا في مواضع ستّة ليس هذا منها؛ و هي: إذا كان مرفوعاً بأوّل المتنازعين و أعملنا الثاني، نحو: «أكرمني و أكرمتُ زيداً»؛ أو فاعلاً في باب «نِعمَ» مفسّراً بتمييز، نحو: «نِعمَ رجلاً زيدٌ»؛ أو مبدلاً منه ظاهر، نحو: «نصرته زيداً»؛ أو مجروراً بـ«رُبّ» على ضعف، نحو: «رُبّه رجلاً»؛ أو كان للشأن أو القصّة، نحو: «إنّه زيدٌ عالمٌ»؛ أو مخبراً عنه بخبر يفسّره، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ (المؤمنون ـ ٣٧).

٣. أي ليس بممتنع، فيصدق على وجوب حذف المبتدأ و حذف الخبر كما سيأتي.

و بعدَ «لولا» غالباً حَذفُ الخَبَر حَتمٌ و في نَصِّ يَمينٍ ذا استَقَرّ
و بعدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفهومَ «مَع» كَمِثلِ «كُلُّ صانِعٍ و مَا صَنَع»

مواضع وجوب حذف الخبر

و بعد «لولا» الامتناعيّة **غالباً** أي في القسم الغالب منها؛ إذ هي على قسمين:

- قسم يمتنع فيه جوابها بمجرّد وجود المبتدأ بعدها، و هو الغالب؛
- و قسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ، و هو قليل.

فالأوّل **حذف الخبرِ** منه **حتم**، نحو: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْ لَا دُعَآؤُكُمْ﴾ (الفرقان ـ ٧٧)، أي موجودٌ.

و الثاني حذفه جائز إن دلّ عليه دليل، بخلاف ما إذا لم يدلّ، نحو: «لولا زيدٌ قائمٌ لَسافَرْتُ».

تتمّة: ك «لولا» فيما ذكر «لَوْما»، كما صرّح به ابن النَّحّاس.

و في المبتدأ الواقع **نصّ يمين**[1] **ذا** أي حذف الخبر وجوباً **استَقَرّ**، نحو: ﴿لَعَمْرُكَ[2] إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر ـ ٧٢) أي قَسَمِي. و نحو قول أميرالمؤمنين عليه السلام: «وَ ايْمُ اللهِ إِنِّي لَأَظُنُّ بِكُمْ أَنْ لَوْ حَمِسَ الْوَغَى وَ اسْتَحَرَّ الْمَوْتُ قَدِ انْفَرَجْتُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ انْفِرَاجَ الرَّأْسِ».[3]

فإن لم يكن نصّاً في اليمين لم يجب الحذف، بل يجوز مع القرينة، نحو: «عهدُ الله عليّ لا أرتكب ذَنباً»، و «عهدُ الله لأنصُرَنَّ المظلوم».

و كذا يجب الحذف إذا وقع **بعد** المبتدأ **واوٌ** قد **عَيَّنَتْ مفهومَ «مَع»** و هو المصاحبة، **كمثل «كُلُّ صَانِعٍ و ما صَنَعَ»** أي مقترنان.

---

١. قوله: «نصّ يمين» أي ما يستعمل في القَسَم دائماً أو غالباً، ك «اَيمُنُ الله» و «لَعَمرك».

٢. قوله: «لعَمرك» أي حياتك. التزموا فتح عينه في القسم تخفيفاً لكثرة استعماله فيه و إن صحّ في غيره الفتح و الضمّ. كذا حكي عن الدماميني.

٣. نهج البلاغة، الخطبة ٣٤. و قوله: «اَلِمْ» هو «اَيمن» حذفت من النون، كما صرّح به ابن منظور.

و قَـبـلَ حـالٍ لا يـكـونُ خَـبَـرا عَـنِ الَّـذي خَـبَـرُه قَـد أُضـمِـرا
كَـ«ضَـربِـيَ الـعبـدَ مُـسيـئاً» و «أَتَـمّ تَـبـيـيـنِـيَ الـحَـقَّ مَـنُـوطاً بِـالـحِـكَـم»

و كذا إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر و هو **قبل حال لا** يصلح أن **يكون خبراً**[1] **عن** المبتدأ **الّذي خبره قد أُضمِرَ:**

- فالمصدر، **كـ«ضربي العبدَ مُسِيئاً»** فَـ«مسيئاً» حال سدّت مسدّ الخبر المحذوف وجوباً، و الأصل: «حاصلٌ إذا كان[2] أو إذ كان مسيئاً»، فحذف «حاصلٌ»، ثمّ الظرف.

- و المضاف إلى المصدر، نحو: **«أتمُّ تَبييني الحَقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمِ»**[3]؛ فَـ«أتمّ» مبتدأ مضاف إلى المصدر، و «منوطاً» حال سدّ مسدّ الخبر. و تقديره كما تقدّم.

و خرج بتقييد الحال بعدم صلاحيتها للخبريّة: ما يصلح لها، فالرفع فيه واجب، نحو: «ضربي زيداً شديد».

---

١. بحسب ذاتها كالمثال الأوّل أو قصد المتكلّم كالمثال الثاني فاندفع الاعتراض بأنّ المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبريّة.

٢. قوله: «إذا كان» أي عند إرادة الاستقبال، و «إذ كان» أي عند إرادة المضيّ، كذا حكي عن الشارح و الدماميني و غيرهما؛ و قال المحقّق الرضيّ: و ليس «إذا» للاستقبال هنا بل هو للاستمرار، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذا قيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة ـ ١١)؛ و لايخفى أنّ «كان» في المثال تامّة.

٣. إذا جعل «منوطاً» جارياً على «الحقّ» لا على المبتدأ. و منه المرويّ عن الصادق و الرضا عليهما السلام: «أقرب ما يكون العبد من الله عزّ و جلّ و هو ساجد» (الكافي ٣: ٢٦٥ و ٣٢٣).

و أخبَرُوا بِاثنَينِ أو بِأكثَرَا عَن واحِدٍ كَـ«هُم سَرَاةٌ شُعَرا»

مواضع وجوب حذف المبتدأ

تنبيه: يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع، كـ«مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمُ»؛ كما ذكره في آخر باب النعت[١].

الثاني: إذا أُخبر عنه بمخصوص «نِعْمَ»، كـ«نِعْمَ الرجلُ زَيدٌ»؛ كما ذكره في باب «نِعْمَ»[٢].

الثالث: إذا أُخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله[٣]، كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَ اللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف ـ ١٨) أي صبري.

الرابع: إذا أُخبر عنه بصريح القسم، نحو: «في ذمّتي لأصُومَنَّ» أي يمين؛ ذكرهما في الكافية.

جواز تعدّد الخبر

و أخبَروا باثنين أي بخبرين **أو بأكثَرَ** من اثنين **عن** مبتدأ **واحد**، سواء كان الاثنان في المعنى واحداً، كـ«الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ»[٤] أي مُرٌّ؛ أم لم يكن، **كـ«هُمْ سَراةٌ**[٥] **شُعَراءُ»**[٦]، و كقوله تعالى: ﴿وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ـ ٢٢٤) و كقول الشاعر:

(٣٣) مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

و يجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين، نحو: «زيدٌ و عمرٌو كاتِبٌ و شاعِرٌ»[٧].

---

١. في الصفحة ٢٦٤.

٢. في الصفحة ٢٥٠.

٣. أي بدل من التلفّظ بفعل المصدر، و المراد: أنّهم تلفّظوا بالمصدر عوضاً من تلفّظهم بالفعل.

٤. و يمتنع في هذا النوع العطف.

٥. «سراة» بفتح السين و قد تضمّ، أصلها: «سَرَيَةٌ» قلبت ياؤها ألفاً جمع «سَرِيّ» على غير قياس، إذ قياس جمع «فَعيل» المعتلّ اللام: «أفعِلاء» كـ: «نَبِيّ و أنبياء» و «تَقِيّ و أتقِياء».

٦. و يجوز في هذا النوع العطف.

٧. أي يجوز ذلك على طريق اللفّ و النشر؛ فلا يرد أنّ ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات (أبوطالب).

التمرين

١- ما الرابط بين المبتدأ و الخبر في النصوص التالية؟

- ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآياتِ اللهِ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسابِ﴾ (آل عمران ـ١٩)؛
- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَها أُولٰئِكَ أَصْحابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (الأعراف ـ٤٢)؛
- ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء ـ٣٦)؛
- من وصيّة أمِيرِ المُؤمِنِين لابنه الحسين عليه السلام: أَيْ بُنَيَّ عِزُّ الْمُؤْمِنِ غِنَاهُ عَنِ النَّاسِ وَالْقَنَاعَةُ مَالٌ لَا يَنْفَد (تُحَف العُقُول، ص٨٩)؛
- عن رسول الله صلى الله عليه وآله: أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ وَ قَالَهُ النَبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ (شرح الكافي (للمولى صالح)، ج١٠، ص٢٧١).

٢- ما هو المسوّغ للابتداء بالنكرة في النصوص التالية؟

- عَن الحَسَنِ العَسكَرِيِّ عليه السلام: مَا مِنْ بَلِيَّةٍ إِلَّا وَ لِلّٰهِ فِيهَا نِعْمَةٌ تُحِيطُ بِهَا (تحف العقول، ص٤٨٩)؛
- عَن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام: مَا أَقْبَحَ بِالْمُؤْمِنِ أَنْ تَكُونَ لَهُ رَغْبَةٌ تُذِلُّه (الكافي، ج٣، ص٧٧٨)
- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: بَيْنَا أَنَا فِي الطَّوَافِ وَإِذَا رَجُلٌ يَجْذِبُ ثَوْبِي وَإِذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ؛ فَقَال... (وسائل الشيعة، ج٥، ص١٥)
- إِلٰهِي إِنْ عَفَوْتَ فَمَنْ أَوْلَى مِنْك وَ إِنْ عَذَّبْتَ فَمَنْ أَعْدَلُ مِنْكَ فِي الْحُكْمِ (مصباح المتهجّد و سلاح المتعبّد، ج٢، ص٥٩٣)

٣- اذكر حكم المبتدأ و الخبر من حيث وجوب التقديم أو التأخير و جوازه؟

- ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هٰذِهِ الدُّنْيا حَسَنَةٌ وَلَدارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل ـ٣٠)
- ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات ـ١٠)

- مَا لِي أَرَاكُمْ عَنِ اللهِ ذَاهِبِينَ و إِلَى غَيْرِهِ رَاغِبِينَ (نهج البلاغة، ص٢٥٠)؛
- سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا حَدُّ التَّوَكُّلِ؟ فَقَالَ لِي: أَنْ لَا تَخَافَ مَعَ اللهِ أَحَداً (الأمالي (للصدوق، ص٢٤٠)؛
- قالَ أمير المؤمنين عليه السلام : كُلُّ مُقْتَصَرٍ عَلَيْهِ كَافٍ (نهج البلاغة، ص٥٤٥)؛

٤- عيّن ما حذف فيه المبتدأ أو الخبر جوازاً أو وجوباً و اذكر علّته؟

- ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر ـ ٧٢)؛
- عن زين العابدين عليه السلام: يَا رَبِّ بِكَ عَرَفْتُكَ، و أَنْتَ دَلَلْتَنِي عَلَيْكَ، و لَوْ لَا أَنْتَ مَا دَرَيْتُ مَنْ أَنْتَ (إقبال الأعمال، ج١، ص١٤٩)؛
- ...هَاهُنَا أَمْرٌ أَذْكُرُهُ لَكَ ثُمَّ أَنْتَ و شَأْنُك ...(الكافي، ج١، ص٤٧٣)؛
- عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله : نِعْمَ وَزِيرُ الْإِيمَانِ الْعِلْمُ، و نِعْمَ وَزِيرُ الْعِلْمِ الْحِلْمُ، و نِعْمَ وَزِيرُ الْحِلْمِ الرِّفْقُ، و نِعْمَ وَزِيرُ الرِّفْقِ الصَّبْرُ (الكافي، ج١، ص٤٨)؛

٥. أعرب الآية:

﴿وَ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ (هود ـ ٦٩).

التحقيق

ما الوجوه في إعراب هذه الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ (الروم ـ ٢٤)؟

راجع: الميزان في تفسير القرآن، ج١٦، ص١٦٨.

«كانَ» و أخواتها

تَرفَعُ «كَانَ» المُبتدَا اسماً و الخَبَر تَنصِبُهُ كَـ«كَانَ سَيِّداً عُمَر»
كَـ«كَانَ» «ظَلَّ بَاتَ أضحَى أصبَحَا أمسَى و صَارَ لَيسَ زالَ بَرِحَا»

نواسخ المبتدأ والخبر

و لمّا فرغ المصنّف من ذكر الابتداء و ما يتعلّق به شرع في نواسخه، و هي ستّة:

الأوّل: **«كانَ» و أخواتها**

الأفعال الناقصة و عملها

تَرْفَعُ «كانَ» المبتدا حالَ كونه **اسماً لها، و الخبرَ تَنصِبُه** خبراً لها، **كـ«كَانَ سَيِّداً عُمَرُ»**.

كَـ«كَانَ» فيما ذكر:

معاني الأفعال الناقصة

«ظَلَّ» و **«بَاتَ»** بمعنى اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً و ليلاً.[1]

و **«أضْحَى»** و **«أصبَحَ»** و **«أمْسَى»** بمعنى اتّصاف الاسم بالخبر في الضُحَى و الصَبَاح و المَساء.[2]

---

١. نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ (الشعراء ـ٧١)؛ و: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً﴾ (الفرقان ـ٦٤).

٢. نحو قول الشاعر:

فَنَبَّأه عنه إذ أتَى بحديثه عليٌّ فأضحى ساكناً متراجعا

و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «أُحَذِّرُكُمُ الدُّنْيَا ... لَمْ يَكُنِ امْرُؤٌ مِنْهَا فِي حَبْرَة ... و حَرِيٌّ إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُنْتَصِرَةً أَنْ تُمْسِيَ لَهُ مُتَنَكِّرَة» (نهج البلاغة (للصبحي صالح)، الخطبة ١١١).

«فَتِئَ» و «انْفَكَّ» و هٰذِي الأَرْبَعَه ... لِشِبْهِ نَفيٍ أو لِنَفيٍ مُتبَعَه
و مثلُ «كانَ»: «دامَ» مَسبُوقاً بِـ«ما» ... كَـ«أعطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرهَما»

و «صارَ» بمعنى انتقال الاسم من حالة إلى حالة يدلّ عليها الخبر.[١]

و **«لَيْسَ»** و هي لنفي الخبر عن الاسم في الحال[٢]، و قيل: مطلقاً.

و **«زَالَ»** و **«بَرِحَ»**، و **«فَتِئَ» و «انفَكَّ»** بمعنى انفصل. **و هذي الأربعةُ** الأخيرة شرط إعمالها أن تكون **لشبه نفي** و هو النهي و الدعاء **أو لنفي مُتبَعَةً**؛ فتصير المعنى استمرار اتّصاف الاسم بالخبر.[٣]

و مثل «كانَ»: «دامَ» بمعنى بَقِيَ و اسْتَمَرَّ، لكن بشرط أن يكون **مسبوقاً بِـ«ما»** المصدريّة الظرفيّة، **كـ«أعطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرهَماً»**.[٤]

و قد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها، فيستعمل «كانَ» و «ظَلَّ» و «أَضْحَى» و «أَصْبَحَ» و «أَمْسَى» بمعنى «صَارَ»، نحو: ﴿وَ فُتِحَتِ السَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً﴾ (النبأ ـ ١٩)، و ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾ (النحل ـ ٥٨).

ملحقات «صار»

تتمّة: أُلحق بِـ«صارَ» أفعال بمعناها، و هي: «آضَ و رَجَعَ و عادَ و اسْتَحالَ و قَعَدَ و حارَ و جاءَ و ارْتَدَّ[٥] و تَحَوَّلَ و غَدَا و رَاحَ»؛ ذكرها في الكافية.

---

١. نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إِذَا رَأَى اللهُ سُبْحَانَهُ جِدَّ الصَّبْرِ مِنْهُمْ عَلَى الأَذَى فِي مَحَبَّتِهِ ... جَعَلَ لَهُمْ مِنْ مَضَايِقِ الْبَلَاءِ فَرَجاً ... فَصَارُوا مُلُوكاً حُكَّاماً و أَئِمَّةً أَعْلَاماً» (نهج البلاغة (للصبحي صالح)، الخطبة ١٩٢).

٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً﴾ (الرعد ـ ٤٣).

٣. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً و لاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود ـ ١١٨)؛ و: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ (طه ـ ٩١).

٤. و نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ و الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾ (مريم ـ ٣١).

٥. نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾ (يوسف ـ ٩٦).

و غَيرُ ماضٍ مِثلَهُ قَد عَمِلا إن كانَ غيرُ الماضِ مِنهُ استُعمِلا
و في جَميعِها تَوسُّطَ الخَبَر أجِزْ و كُلٌّ سَبقَهُ «دامَ» حَظَر

أقسام الأفعال الناقصة من حيث التصرّف

و اعلم أنّ هذه الأفعال على أقسام:

- ماضٍ له مضارعٌ و أمرٌ و مصدر و وصف، و هو: كان و صار و ما بينهما؛
- و ماضٍ له مضارع دون أمر و وصف دون مصدر، و هو: زال و أخواته؛
- و ماضٍ لا مضارع له و لا أمر و لا مصدر و لا وصف و هو: ليس و دام.

عَمَلُ سائر مشتقّات الأفعال الناقصة

و غيرُ ماضٍ مثلَهُ قد عَمِلَ إن كان غيرُ الماضي مِنهُ استُعمِلَ، نحو: ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾ (مريم ـ ٢٠) ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ (الإسراء ـ ٥٠)؛

(٣٤) ببَذْلٍ و حِلْمٍ سَادَ في قَومِه الفَتَى و كَوْنُكَ إيّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
(٣٥) مَا كُلُّ مَن يُبدِي البَشاشَةَ كائناً أخَاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِداً

جواز توسّط الخبر

و في جميعها توسُّط الخبرِ بين الفعل و الاسم **أجِزْ**، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم ـ ٤٧).

موارد امتناع التوسّط و وجوبه

و قد يُمنع من التوسّط، بأن:

- خيف اللَّبس[1]؛
- أو اقترن الخبر بـ «إلّا»[2].

و قد يجب، بأن كان الاسم مضافاً إلى ضمير يعود إلى مُلابِس الخبر،[3] هذا.

---

١. نحو: «كان صاحبي عدوّي».
٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال ـ ٣٥).
٣. نحو: «يُعْجِبُني أن يكون في الدار صاحبُها» فلا يصحّ «يعجبني أن يكون صاحبُها في الدار» لما في هذا من عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبة.

كـذاك سَـبـقَ خَـبَـرٍ «مـا» الـنّـافِـيَـه فَـجِـئْ بِـهـا مَـتـلُـوّةً لا تـالِـيَـه
و مَـنـعُ سَـبـقِ خَـبَـرٍ «لَـيـسَ» اصـطُـفِـي و ذو تَـمـامٍ مـا بِـرَفـعٍ يَـكـتَـفـي

موارد امتناع تقديم الخبر على هذه الأفعال: ١. دام

و تقديم الخبر على هذه الأفعال إلّا ما يُذكر جائز.

و كلٌ من النحاة **سَبقَهُ**[١] **«دامَ» حَظَرَ** أي: مَنع، لأنّها لا تخلو من وقوعها صلة لِـ «ما»، و «ما» لها صدر الكلام[٢].

و مثلها كلّ فعل قارنه حرف مصدريّ.

٢. المصدّر بـ «ما» النافية

كذاك منعوا **سبق خبرٍ** بالتنوين[٣] **«ما» النافيةَ** سواء كانت شرطاً في عمل ذلك الفعل، أم لم تكن. **فجئْ بها متلوّةً** أي متبوعة **لا تاليةً** أي تابعة؛ لأنّ لها صدر الكلام.

فإن كان النفي بغير «ما» جاز التقديم؛ صرّح به في شرح الكافية.

٣. ليس

و منع سبق خبر «لَيْسَ» اصطُفِي أي اختير، وفاقاً للكوفيّين و المبرّد و ابن السرّاج و أكثر المتأخّرين.

و ذهب بعضهم إلى جواز التقديم، مُستدِلّاً بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٤] (هود ـ ٨). و أُجيب باتّساعهم في الظرف.

وجوب تقديم الخبر على الفعل

تتمّة: قد يجب تقديم الخبر على الفعل، كقوله تعالى: ﴿فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران ـ ١٣٧).

---

١. قوله: «سبقه» أي سبق الخبر.

٢. فلا يتقدّم بعض صلتها عليها و لا يعمل ما بعدها في ما قبلها.

٣. قوله: «بالتنوين» أي لا بالإضافة؛ و وجهه أنّ «ما» مفعول لِـ «سبق».

٤. و تقرير الحجّة منه أنّ «يوم يأتيهم» معمول لِـ «مصروفاً»؛ و تقديم المعمول لا يصحّ إلّا حيث يصحّ تقديم عامله، فلولا أنّ الخبر و هو «مصروفاً» يجوز تقديمه على «ليس» لما جاز تقديم معموله عليها.

و ما سِواهُ ناقصٌ و النَّقصُ في «فَتِئَ» «لَيسَ» «زَالَ» دائِماً قُفِي
و لا يلي العامِلَ مَعمولُ الخبر إلّا إذا ظرفاً أتى أو حَرفَ جَرّ

أقسام هذه الأفعال من حيث النقص و التمام

و ذو تمام من هذه الأفعال **ما برفع يكتفي** عن المنصوب، نحو:

- ﴿وَ إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ و أَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ـ ٢٨٠) أي حَضَرَ؛
- و: «مَا شَاءَ اللهُ كَانَ» أي وَجَدَ؛
- و: «ظَلَّ الْيَوْمُ» أي دامَ ظِلُّهُ؛
- و: «بَاتَ فُلانٌ بِالقَوْمِ» أي نَزَلَ بِهِمْ لَيلاً؛
- و: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ و حِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الروم ـ ١٧)، أي حِينَ تَدخُلون في المَساء و الصَباح؛
- و: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ و الأَرْضُ﴾ (هود ـ ١٠٧) أي بَقِيتْ؛
- و: ﴿أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ (الشورى ـ ٥٣)، أي ترجع.

و ما سواه أي سوى المكتفِي بالمرفوع **ناقص** يحتاج إلى المنصوب.

و النقص في «فَتِئَ» و **«لَيْسَ»** و **«زَالَ»** الّتي مضارعُها «يَزَالُ» **دائماً قُفِيَ** أي تبع.

و أمّا «زالَ» الّتي مضارعُها «يَزُولُ» فإنّها تامّة، نحو: «زَالَتِ الشَمْسُ»، أي انتقلت و مالت عن كبد السماء.

حكم وقوع معمول الخبر بعد هذه الأفعال

و لا يلي العاملَ ـ بالنصب ـ أي لا يقع بعدَه **مَعمُولُ الخَبَرِ** سواء قُدّم الخبر على الاسم أم لا، فَلا يقال: «كانَ طَعامَكَ زَيدٌ آكِلاً»؛ خِلافاً للكوفيّين، و لا: «كانَ طَعامَكَ آكِلاً زَيْدٌ»؛ خِلافاً لأبي عليّ.

و مُضمَرَ الشَّأنِ اسماً انْوِ إنْ وَقَع مُوهِمُ مَا استَبانَ أنّه امتَنَع
و قد تُزادُ «كانَ» في حَشوٍ كـ«مَا كَانَ أصَحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّما»

فإن تقدّم الخبر على الاسم و على معموله، نحو: «كانَ آكِلاً طَعامَكَ زيدٌ»، فظاهر عبارة المصنّف أنّه جائز، لأنّ معمول الخبر لم يل العامل. و به صرّح ابن شُقَيْر مدّعياً فيه الاتّفاق. و صرّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل.

إلّا إذا ظرفاً أتى المعمول **أو حرف جرٍّ**؛ فإنّه يجوز أن يلي العامل، نحو:« كان عندَك زيدٌ مقيماً» و « كان فيك زيدٌ راغباً»[1].

و مُضمَرَ الشأن اسماً للعامل **انْوِ إن وَقَعَ** لكَ في كلام العربِ **مُوهِمُ** أي مُوقِع في الوهم أي الذهن **ما استَبانَ** لك **أنّه امتَنَعَ** و هو إيلاء العامل معمول الخبر و هو غير ظرف و لا مجرور، و أمثلته قليلة جدّاً، لا يقاس عليها[2].

الأحكام المختصّة بـ«كان»:
١. زيادة «كانَ»

و قد تُزادُ[3] **«كَانَ»** بلفظ الماضي **في حَشوٍ** أي بين أثناء الكلام.

و شذّ زيادتها بلفظ المُضارع، نحو:

(٣٦) أنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

و اطّردت زيادتها:

- بين «ما» و فعل التعجّب، **ك«ما كانَ أصحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّمَ»**؛

---

١. و منه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص ـ٤).

٢. كقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فاسم «كَانَ» ضمير الشأن مستترفيها، و«عَطِيَّة» مبتدأ خبره «عَوَّدَا»، و«إيّاهُم» مفعوله، والجملة خبر«كانَ». (*)

٣. و لا يخفى أنّ «كان» في هذه الموارد تكون زائدة في الإعراب دون المعنى، كما صرّح به الرضيّ (راجع شرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص ١٩٠ ـ١٩١).

و يَحذِفُونَها و يُبقُونَ الخبر و بعدَ «إنْ» و «لَو» كثيراً ذا اشتَهَر
و بعدَ«أنْ» تَعويضُ«ما» عَنها ارتُكِب كَمثلِ: «أمّا أنتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ»

- و بين الموصول و الصلة، كـ«جاء الّذي كانَ أكرمته»؛
- و الصفة و الموصوف، كـ«جاءَ رَجُلٌ كانَ كريمٌ»؛
- و الفعل و مرفوعه، نحو: «لَم يوجَد كانَ مثلُك»؛
- و المبتدأ و خبره، نحو: «زيدٌ كانَ قائمٌ».

و غير «كان» لا يُزاد.

٢. حذف «كان»:
أ) مع اسمها

و يَحذِفونَها مع اسمها **و يُبقُونَ الخبرَ** وحده **و بعد «إنْ» و «لَوْ»** الشرطيّتين **كثيراً ذا** الحذف **اشتَهَرَ**، كقوله: «المَرءُ مَجزِيٌّ بِعَمَلِه، إنْ خيراً فَخَيْرٌ» أي إنْ كانَ عَمَلُهُ خَيراً. و قوله:

(٣٧) لا يَأمَنُ الدَهْرَ ذُو بَغْيٍ و لَوْ مَلِكاً جُنُودُه ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ و الْجَبَلُ

أي و لو كان الباغي مَلِكاً.

ب) مع خبرها

و حذف «كانَ» مع خبرها و إبقاء الاسم ضعيف[1]، و عليه «إنْ خَيرٌ فَخيرٌ» ـ بالرفع ـ، أي: إن كانَ في عملِه خَيرٌ.

ج) حذفها وحدها

و بعدَ «أنْ» المصدريّة **تعويض «ما» عنها** بعد حذفها **ارتُكِبَ، كمثل «أمّا أنتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ»** الأصل: «لِأَنْ كُنْتَ بَرّاً»، فحذفت اللام و «كان» للاختصار، فانفصل الضمير، و زيدت «ما» للتعويض، و أُدغمت النون فيها للتقارب.

د) مع اسمها و خبرها

تتمّة: تحذف «كانَ» مع اسمها و خبرها، و يعوّض عنها «ما» بعد «إن» الشرطيّة؛

١. أي ضعيف في الفصاحة؛ لأنّه قليل غير مطّرد. (راجع الحدائق الندية، ص٢١٧)

و مِـن مُـضـارِعٍ لِـ«كـان» مُـنـجَـزِم تُـحـذَفُ نُـونٌ و هْـوَ حَـذفٌ مَـا الـتُـزِم

و ذلك كقولهم: «افعَلْ هذا، إمّا لا» أي: إنْ كنتَ لا تفعل غيره، ذكره في شرح الكافية.

٣. حذف نون «كان»

و مِن مضارع لِـ«كَانَ» ناقصة أو تامّة **منجزمٍ** بالسكون لم يلِهِ ساكن و لا ضمير متّصل **تحذف نون تخفيفاً، نحو:** ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾ (مريم ـ ٢٠) ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ و إِنْ تَكُ حَسَنَةً[١] يُضَاعِفْهَا و يُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾ (النساء ـ ٤٠). **بخلاف غير المجزوم، و المجزوم بالحذف[٢]، و المتّصل بساكن[٣] أو ضمير[٤]، و هو حذفٌ** بالتنوين **ما التُزِمَ** بل جائز.

التمرين

١- عيّن الأفعال الناقصة و اسمها و خبرها في النصوص التالية:

- ﴿فَأَخَذَهُمُ اللهُ بِذُنُوبِهِمْ و مَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللهِ مِن وَاقٍ﴾ (غافر ـ ٢١)؛
- عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ، قَالَ: أَحْسِنِ الظَّنَّ بِاللهِ، فَإِنَّ اللهَ ﷻ يَقُولُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِيَ الْمُؤْمِنِ بِي، إِنْ خَيْراً فَخَيْراً و إِنْ شَرّاً فَشَرّاً (الكافي، ج٢، ص٧٢).

٢- اذكر حكم تقديم خبر الأفعال الناقصة و معموله، عليها و على اسمها في النصوص التالية:

- ﴿سآءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنا و أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ (الأعراف ـ ١٧٧)؛
- ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ و جَعَلَنِي نَبِيّاً * و جَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنتُ و أَوْصَانِي بِالصَّلَوٰةِ و الزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم ـ ٣٠ و ٣١)؛
- ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ و الْمَغْرِبِ و لكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ و الْيَوْمِ

---

١. قوله: «إن تكُ حَسَنَةٌ» برفع «حسنة» ـ كما في قراءة ابن كثير و نافع ـ مثال لكان تامّة، أي إن تُحدَث حسنةٌ يضاعفها.

٢. نحو قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ و تَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ﴾ (يوسف ـ ٩).

٣. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ (النساء ـ ١٣٧).

٤. نحو: «إن يَكُنْهُ».

الْآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ الآية (البقرة ـ ١٧٧).

٣- عيّن التامّة و الناقصة و الزائدة فيما يلي:

- ﴿إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا﴾ (فاطر ـ ٤١)؛

- قال أبو جعفر عليه السلام: ... أُخْبِرُكَ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى كَانَ وَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَ كَانَ عَزِيزاً وَ لَا أَحَدَ كَانَ قَبْلَ عِزِّهِ (الكافي، ج٨، ص٩٤)؛

- قَالَ أَبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّا صُبْرٌ وَ شِيعَتُنَا أَصْبَرُ مِنَّا. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ كَيْفَ صَارَ شِيعَتُكُمْ أَصْبَرَ مِنْكُمْ؟ قَالَ: لِأَنَّا نَصْبِرُ عَلَى مَا نَعْلَمُ، وَ شِيعَتُنَا يَصْبِرُونَ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُونَ (الكافي، ج٢، ص٩٣)؛

- عَنْ عليّ بن الحسين عليهما السلام -في وداع شهر رمضان-: السَّلامُ عَلَيكَ مَا كَانَ أَظْوَلَكَ عَلَى المُجْرِمينَ، وَ أَهْيَبَكَ في صُدُورِ المُؤمِنينَ (الصحيفة السجّادية، الدعاء٤٥)

٤- أعرب الآية:

﴿وَ إِذا تُتْلىٰ عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا ائْتُوا بِآبائِنا إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ (الجاثية ـ ٢٥)

التحقيق

أُذكر ما يحتمل أن يكون اسماً لـ«كان» في الآيتين:

١- ﴿ثُمَّ كانَ عاقِبَةَ الَّذِينَ أَساؤُا السُّوأىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآياتِ اللهِ﴾ (الروم ـ ١٠)

راجع: الميزان، ج١٦، ص١٥٩؛ و كنز الدقائق، ج١٠، ص١٧٨.

٢- ﴿ذلِكَ بِأَنَّهُمْ كانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّناتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقابِ﴾ (غافر ـ ٢٢)

راجع: علوم العربيّة، ج٢، ص ١٠٧.

فصلٌ في «ما» و «لا» و «لاتَ» و «إنْ» المشبّهات بِـ«لَيْسَ»

إعمالَ «لَيْسَ» أُعمِلَتْ «ما» دونَ «إنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ و تَرتيبٍ زُكِن

الثاني من النواسخ: **في «ما» و «لا» و «لاتَ» و «إنْ» المشبّهات بِـ«لَيْسَ»**

عمل «ما» و شرائطه

إعمالَ «لَيْسَ» و هو رفع الاسم و نصب الخبر **أُعملت «ما»** النافية عند أهل الحجاز، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة ـ ٢)، **دونَ** زيادة **«إنْ»**، فإن وُجدت فلا عمل لِـ «ما»، نحو:

(٣٨) بَنِي غُدانةَ مَا إنْ أنْتم ذَهَبٌ و لا صَريفٌ و لكِنْ أنتُمُ الخَزَفُ

مع بقاءِ النفي و عدم انتقاضه بِـ«إلّا»؛ فإن انتقض بها، وجب الرفع، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (يس ـ ١٥).

و مع ترتيب زُكِنَ أي علم، و هو تقديم الاسم على الخبر.

فلو تقدّم الخبر وجب الرفع، نحو: «ما قائمٌ زيدٌ».

و سَبْقَ حَرفِ جَرٍّ أو ظرفٍ كَـ«ما بي أنتَ مَعنِيّاً» أجَازَ العُلَما
و رَفعَ مَعطوفٍ بِـ«لكِن» أو بِـ«بَل» مِن بعدِ مَنصوبٍ بِـ«ما» الزَمْ حيثُ حَلّ
و بعدَ «ما» و «ليس» جَرَّ البا الخَبَر و بعدَ «لا» و نَفيِ «كَانَ» قد يُجَرّ

و سَبق معمول خبرها على اسمها و هو غير ظرف و لا مجرور مبطل لعملها، نحو: «ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ». فإن تقدّم و هو **حرف جرّ أو ظرف، كـ«ما بِي أنتَ مَعنِيّاً» أجازَ** ذلك **العُلَماءُ**، لأنّ الظرف و المجرور يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

إعراب المعطوف على خبر «ما»

و رفع اسم **معطوف بِـ«لكِن» أو بِـ«بَل» مِن بعد** خبر **منصوب بِـ«ما» الزَم** ذلك الرفع **حيثُ حَلَّ**، نحو: «ما زيدٌ قائماً لكن قاعِدٌ» ـ بالرفع ـ خبر مبتدأ محذوف[1]، أي لكن هو قاعد، لأنّ المعطوف بهذين موجَب، و لا تعمل «ما» إلّا في المنفيّ.

فإن كان المعطوف بغيرهما نُصِب.

جواز زيادة الباء في خبر أدوات النفي

و بعد «ما» و «ليس» جرّ حرف **الباءِ الزائدة الخبرَ**، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ (الزمر ـ ٣٧) ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (هود ـ ١٢٣).

فرع: يجوز في المعطوف على الخبر حينئذ الجرّ و النصب.

و بعد «لا»[2] **و** بعد **نفي «كانَ» قد يُجَرُّ** الخبر بالباء، نحو قول سواد بن قارب مخاطِباً للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:

(٣٩) فَكُنْ لِي شَفيعاً يَومَ لا ذو شَفاعةٍ بِمُغنٍ فَتيلاً عَن سوادِ بنِ قارِبِ

---

١. و عليه لا يكون «لكن» و «بل» حرفي عطف و لا ما بعدهما معطوفاً، بل يكونان حرفي ابتداء.
٢. أي العاملة عمل «إنَّ» أو عمل «ليسَ».

في النَّكِراتِ أُعمِلَت كـ«لَيسَ» «لا» و قَد تَلِي «لاتَ» و «إنْ» ذا العَمَلا
و ما لِـ«لاتَ» في سِوىٰ حِينٍ عَمَل و حَذفُ ذِي الرَّفعِ فَشا و العَكسُ قلّ

و نحو:

(٤٠) وإنْ مُدَّتِ الأيدِي إلَى الزادِ لَم أكُنْ بِأعْجَلِهِم إذْ أجْشَعُ القَومِ أعْجَلُ[1]

قال ابن عصفور: و هو سَماع فيهما.

شرائط عمل «لا»

في النكرات أُعملت كـ«لَيسَ» «لا» النافية، بشرط بقاء النفي و الترتيب[2]، نحو:

(٤١) تَعَزَّ فَلا شيءٌ عَلَى الأرضِ باقياً و لا وَزَرٌ ممّا قَضَى اللهُ واقِياً

و أجاز في شرح التسهيل إعمالها في المعارف.

و الغالب حذف خبرها، نحو:

(٤٢) مَن صَدَّ عَن نِيرانِها فأنَا ابْنُ قَيسٍ لا بَراحُ

عمل «لاتَ» و «إن»

وقد تَلِي أي تتولىٰ **«لاتَ»** ـ و هي: «لا» زيدت عليها «التاء» لتأنيث الكلمة على المشهور ـ **و«إنْ»** النافية **ذاالعَمَلَ** أي عمل «ليس»، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص ـ ٣)، و:

(٤٣) إنْ المَرءُ مَيْتاً بانقِضاءِ حَياتِهِ و لكِنْ بِأنْ يُبغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

و ما لِـ«لاتَ» في سوى «حين» و ما رادفه كـ«الساعة» و «الأوان» **عمل.**

و حذف ذي الرفع ـ و هو الاسم ـ و إبقاء الخبر **فشا**[3] كما تقدّم. **و العكس** و هو حذف الخبر و إبقاء الاسم **قَلّ**، و قُرئَ شُذوذاً ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ (ص ـ ٣) أي لهم. و لا يجوز ذكرهما معاً، لضعفها.

---

١. هذا البيت من لاميّة العرب. وروي أنّه قال النبيّ ﷺ: علّموا أولادكم لاميّة العرب فإنّها تعلّمهم مكارم الأخلاق.
٢. أي الترتيب بين اسمها و خبرها؛ و لم يقل: و عدم الاقتران بـ«إنْ»، لأنّها لا تقترن بها أصلاً.
٣. «فَشا» أي كثر.

التمرين

١- عيّن الحروف المشبّهة بـ«ليس» و معموليها:

- ﴿يَتَنازَعُونَ فيها كَأْساً لا لَغْوٌ فِيها و لا تَأْثِيمٌ﴾ (الطور ـ٢٣)؛

- عن أَميرِ الْمُؤْمِنِين عليه السلام: مَا شَرٌّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ و مَا خَيْرٌ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ و كُلُّ نَعِيمٍ دُونَ الْجَنَّةِ مَحْقُورٌ و كُلُّ بَلَاءٍ دُونَ النَّارِ عَافِيَة (الكافي، ج٨، ص٢٤).

٢- عيّن فيما يلي السبب الّذي من أجله لم تعمل الحروف المشبّهة بـ«ليس»:

- ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ و لَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ﴾ (يس ـ٤٠)

- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: مَا مِنْ رَجُلٍ تَكَبَّرَ أَوْ تَجَبَّرَ إِلَّا لِذِلَّةٍ وَجَدَهَا فِي نَفْسِهِ. (الكافي، ج٢، ص٣١٢)

٣- أعرب:

﴿تِلْكَ آياتُ اللهِ نَتْلُوها عَلَيْكَ بِالْحَقِّ و مَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعالَمِينَ﴾ (آل عمران ـ١٠٨)

التحقيق

ما هو الوجه الأصحّ في إعراب ﴿فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ﴾ (الحاقّة ـ٤٧)؟

راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن، ج١٠، ص٥٢٥؛ و الحدائق النديّة في شرح الصمديّة، ص٢٤٠.

أفعال المقاربة

كَـ«كـانَ» «كـادَ» و «عَـسَى» لكِنْ نَدَر غَـيـرُ مـضـارِعٍ لِـهـذَيـنِ خَـبَـر
و كَـونُـه بـدُونِ «أنْ» بـعـدَ «عَـسَـى» نَـزْرٌ و «كـادَ» الأمـرُ فـيـه عُـكِـسَـا

الثالث من النواسخ: **أفعال المقاربة**

وجه تسمية أفعال المقاربة وأقسامها وعملها

و في تسميتها بذلك تغليب، إذ منها ما هو للشروع و ما هو للرجاء.

كَـ«كَانَ» فيما تقدّم من العمل **«كادَ»** لِمقاربة حصول الخبر و **«عَسَى»** لتَرَجّيه.

حكم خبرها:
١- غلبة كون خبرها فعلاً مضارعاً

لكن نَدَرَ أن يجيء **غير مضارع لهذين خبر**[1]. و المراد به الاسم المفرد ـ كما صرّح به في شرح الكافية ـ لا ما يشمل الماضي؛ فإنه لايقع خبراً، كقوله:

(٤٤) أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيتُ صائِماً
(٤٥) فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ و ما كِدتُ آئباً وَ كَمْ مِثلِها فارَقْتُها و هْيَ تَصفِرُ

٢- اقتران خبرها بـ«أن»

و كونه بدون «أنْ» بعد «عَسَى» نَزْر، نحو:

(٤٦) عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمسَيتُ فيه يـكُـونُ وَراءَهُ فَـرَجٌ قَـريـبٌ

و الكثير فيه اتّصاله بها، نحو: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ (الإسراء ـ ٨).

---

١. قوله: «خبر» منصوب على الحال، و وقف على السكون على لغة ربيعة (أبوطالب) كما مرّ عند قول المصنّف: «و وضعوا لبعض الأجناس علم» (في الصفحة ٣٩).

و كـ«عَسَى» «حَرَى» و لكِنْ جُعِلا خَبَرُها حتماً بِـ«أنْ» مُتَّصِلا
و ألزَمُوا «اخْلَوْلَقَ» «أنْ» مثلَ «حَرَى» و بَعد «أوشَكَ» انْتِفا «أنْ» نَزُرا
و مِثلُ «كادَ» في الأَصَحِّ «كَرَبَا» و تَركُ «أنْ» مَعْ ذِي الشُّروعِ وَجَبا

و خبر «كادَ» الأمرُ فيهِ عُكِسَ، فالكثير تجرّده مِن «أنْ»، نحو: ﴿فَذَبَحُوهَا و مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة ـ ٧١).

و يقلّ اتّصاله بها، نحو:

(٤٧) رَسْمٌ عَفَى مِن بَعدِ ما قَدِ انْمَحَى قَدْ كَادَ مِن طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحا

و كـ«عَسَى» في كونها للترجّي «حَرَى» **و لكن** اختُصّت بأن **جُعِلَ خبرها حتماً بِـ«أنْ» متّصلاً** فلم تُجرَّد منها، لا في الشعر و لا في غيره، نحو: «حَرَى زيدٌ أن يقوم».

و ألزموا خبر «اخْلَوْلَقَ» «أنْ» لكونها **مثل «حَرَى»** في الترجّي، نحو: «اخْلَولَقَت السماء أن تُمطِرَ».

و بعد «أوشَكَ» كثر اتّصال الخبر بـ«أنْ»، نحو:

(٤٨) و لو سُئِلَ الناسُ التُّرابَ لأوشَكُوا إذا قِيلَ هاتُوا أن يَمَلُّوا و يَمنَعُوا

و **انتفاءُ «أنْ»** مِن خبرها **نَزُرَ**، نحو:

(٤٩) يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيَّتِهِ فِي بَعضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُها

و مثل «كادَ» في الاصحّ «كَرَبَ» ـ بفتح الراء[1] ـ فالكثير تجرّد خبرها من «أنْ»، نحو:

(٥٠) كَرَبَ القَلبُ مِن جَواهُ يَذُوبُ حينَ قال الوُشاةُ هِندُ غَضُوبُ

١. و نقل كسرها أيضاً.

كـ«أنشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو» و «طَفِق» كذا «جَعَلْتُ» و «أَخَذْتُ» و «عَلِق»
و استَعمَلُوا مُضارعاً لـ«أوشَكا» و «كَادَ» لا غيرُ و زادُوا «مُوشِكا»
بعد «عَسَى، اخْلَولَقَ، أوشَك» قَد يَرِد غِنىً بِـ «أنْ يَفْعَلَ» عَن ثانٍ فُقِد

و اتّصاله بها قليل، نحو:

(٥١) سَقاها ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَ قَدْ كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعَا

و قيل: لا تتّصل به أصلاً.

و ترك «أنْ» مع ذي الشروع وَجَبَ، لأنّه دالّ على الحال و «أنْ» للاستقبال، **كـ«أنْشَأ السائِقُ يَحْدُو»** أي يُغَنّي للإبل؛ و **«طَفِقَ**[1] زيدٌ يدعو» و ﴿... وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ...﴾ (طه ـ ١٢١)، و يقال «طَبِقَ» بالباء؛ **كذا «جَعلتُ أنظِمُ»؛ و «أخذت** أتكلّم»؛ **و «عَلِقَ** زيد يفعل».

أفعال المقاربة من حيث التصرّف

و استعملوا مضارعاً لِـ«أوشَكَ» و «كادَ» لا غير، نحو:

(٥٢) يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِن مَنِيَّتِهِ فِي بَعضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُها

و ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ (النور ـ ٣٥).

و زادوا لِـ «أوشك» اسم الفاعل، فقالوا: **«مُوشِكاً»**، نحو:

(٥٣) فَمُوشِكَةٌ أرضُنا أنْ تَعُودَا خِلافَ الأنيسِ وُحُوشاً يَباباً

أفعال المقاربة من حيث النقص و التمام

بعد «عَسَى» و **«اخْلَولَقَ»** و **«أوْشَكَ» قد يردُ غنى بِـ«أنْ يَفعَل» عن ثانٍ فُقِدَ** و هو الخبر، نحو: «عَسَى أنْ يَقُومَ»؛ فَـ«أنْ» و الفعل في موضع رفع بِـ«عَسَى» سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّهما في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ﴾ (العنكبوت ـ ٢).

---

١. بكسر الفاء و فتحها.

و جَـرِّدَنْ «عَـسَـى» أوِ ارْفَـعْ مُضمَرا بـهـا إذا اسْـمٌ قَـبـلَـهـا قـد ذُكِـرا

هذا ما اختاره المصنّف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبداً؛ و ذهب جماعة إلى أنّها حينئذ تامّة مكتفية بالمرفوع.

و جرّدن من الضمير «**عَسَى**» و «اخْلَوْلَقَ» و «أوْشَكَ» و اجعلها مسندة إلى «أن يفعل»، كما مرّ، **أو ارفع مضمراً بها إذا اسم قبلها قد ذُكِرَ**، فقُل على التجريد ـ و هو لغة أهل الحجاز ـ: «الزيدانِ عسى أن يقوما» و «الزيدون عسى أن يَقُومُوا»؛ و على الإضمار: «الزيدان عَسَيَا أن يقوما» و «الزيدون عَسَوْا أن يقوموا».

التمرين

١- عيّن أفعال المقاربة و معموليها:

- ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص ـ٣٢و٣٣)؛

- رُوِيَ أَنَّ أميرالمؤمنين عَلِيّاً عليه السلام مَرِضَ و أَخَذَ يَقُولُ: اللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ أَجَلِي قَدْ حَضَرَ فَأَرِحْنِي، وإِنْ كَانَ مُتَأَخِّراً فَارْفَعْنِي، وإِنْ كَانَ لِلْبَلَاءِ فَصَبِّرْنِي (بحارالأنوار، ج١٨، ص١٠)؛

- عن أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: لَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللهِ عزّ وجلّ إِلَّا بِالدُّعَاءِ، و إِنَّهُ لَيْسَ بَابٌ يُكْثَرُ قَرْعُهُ إِلَّا يُوشِكُ أَنْ يُفْتَحَ لِصَاحِبِهِ (الكافي ، ج٢، ص ٤٧٠).

٢- أعرب الآية:

﴿قالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ أَلاَّ تُقاتِلُوا﴾ (البقرة ـ٢٤٦)

التحقيق

١- استشكل بأنّ «أنْ» و ما بعدها، يؤوّل بالمصدر، فيلزم في نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ (الإسراء ـ٨) الإخبار بالحدث عن الذات .فما الجواب عنه؟

راجع: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، ص٢٦٥.

٢- عيّن معمولي «كاد» في الآية الكريمة: ﴿لَقَدْ تابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ و الْمُهاجِرِينَ و الْأَنْصارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي ساعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة ـ١١٧).

راجع: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، ص٤٦٩؛ و الإيضاح في شرح المفصّل، ج١، ص٤٥٢، و حاشية الصبّان على شرح الأُشمونيّ، ج١، ص٣٩٠؛ و التبيان في تفسير القرآن، ج٥، ص٣١٣؛ و علوم العربيّة، ج٢، ص١٠٧.

«إنَّ» و أخواتها

لِـ«إنَّ» «أنَّ» «لَيْتَ» «لكِنَّ» «لَعَلّ» «كَـأَنَّ» عَكسُ ما لِـ«كانَ» مِن عَمَل
كَـ«إنّ زيداً عالِمٌ بِأنّي كُفْءٌ و لكنَّ ابنَهُ ذو ضِغْنِ»
و راعِ ذا التَّرتيبَ إلّا في الّذي كَـ«لَيْتَ فيها أو هُنا غيرَ البَذِيّ»

الرابع من النواسخ: «إنَّ» و أخواتها

وجه تسمية هذه الحروف

و هي الحروف المشبّهة بالفعل في كونها رافعة و ناصبة؛ و في اختصاصها بالأسماء؛ و في دخولها على المبتدأ و الخبر؛ و في بنائها على الفتح؛ و في كونها ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة، كعدد الأفعال.

معانيها و عملها

لِـ«إنَّ» و **«أنَّ»** إذا كانتا للتوكيد و التحقيق[1] و **«لَيْتَ»** للتمنّي و **«لكِنَّ»** للاستدراك، و **«لَعَلَّ»** للترجّي، و **«كَأنَّ»** للتشبيه، **عكس ما ثبت لِـ«كانَ» مِن عَمَلٍ** أي نصب الاسم و رفع الخبر، **كـ«إنَّ زيداً عالمٌ بأنّي كُفءٌ و لكنَّ ابنَه ذو ضِغْنٍ»** أي حِقْد.

حكم تقديم خبرها على اسمها

و راع وجوباً **ذا الترتيبَ** و هو تقديم الاسم على الخبر، لأنّها غير متصرّفة[2] **إلّا في** الخبر **الّذي** هو ظرف أو مجرور، فيجوز لك أن تقدّمه **كـ«لَيتَ فيها** مستحياً» **أو «لَعَلَّ هُنا**

---

١. قوله: «إذا كانتا للتوكيد و التحقيق» احتراز ممّا لم يكونا كذلك، نحو: «النساء إنَّ» و «أنَّ زيدٌ».
٢. أي لضعف عملها بالحرفيّة؛ فإنّ الحروف غير متصرّفة.

و هَـمـزَ «إنَّ» افْـتَـحْ لِـسَـدِّ مَـصـدَرِ مَـسَـدَّهـا و فـي سِـوى ذاكَ اكـسِـرِ

غيرَ البَذيِّ» أي الّذي بَذا[1] بمعنى فَحُشَ.

و قد يجب تقديمه في نحو: «إنَّ في الدار صاحِبَها».

مواضع وجوب فتح همزة «إنَّ»

و همزَ «إنَّ»[2] **افتَحْ** وجوباً **لِسدّ مصدر مسدّها**، بأن تقع:

- فاعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَـمْ يَكْفِهِمْ أَنَّـا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ الآية (العنكبوت ـ٥١)؛
- أو نائباً عنه، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً﴾ (الجنّ ـ١)؛
- أو مفعولاً غير محكيّة، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ﴾ (الأنعام ـ٨١)؛
- أو مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصّلت ـ٣٩)؛
- أو خبراً عن اسم معنى غير قول، نحو: «اعتقادي أنّك فاضل»؛
- أو مجرورة بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحجّ ـ٦)؛ أو بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات ـ٢٣)[3]؛
- أو تابعة لشيء من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة ـ٤٧)[4].

و في سِوى ذاكَ اكسِرْ وجوباً، و قد أفصح عن ذلك السِوى بقوله:

---

١. بَذا على القوم يَبذو بَذاءً: سَفُهَ و أفحش في منطقه...؛ و بَذِيَ و بَذُوَ من بابي تَعِبَ و قَرُبَ لغاتٌ فيه.

٢. و فهم من قوله: «و همز إنّ افتح» أنّ الأصل المكسورة، كما في شرحي الكافية و التسهيل.

٣. فـ«مثل» مضاف إلى «أنّكم تنطقون» و «ما» زائدة.

٤. فَـ«أنّي فَضَّلْتُكُمْ» معطوف على «نعمتي» و هو مفعول به و المعنى: اذكُروا نعمتي و تفضيلي.

فاكسِرْ في الابْتِدا و في بَدْء صِلَه ... و حيثُ «إنَّ» لِيَمينٍ مُكمِلَه
أو حُكِيَتْ بالقَولِ أو حَلَّتْ مَحَلّ ... حالٍ كـ«زُرْتُه و إنّي ذُو أمَل»
و كَسَروا مِن بعدِ فِعلٍ عُلِّقا ... باللّامِ كـ«اعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى»

مواضع وجوب كسر همز «انَّ»

فاكسر «إنَّ»:

- إذا وقعت **في الابتداءِ**، ك: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر ـ١)، «اجلِسْ حيثُ إنَّ زيداً جالِس»، «جئتك إذ إنّ زيداً أميرٌ»؛
- و إذا وقعت **في بدء صلةٍ** أي أوّلها، نحو: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ (القصص ـ٧٦).

فإن لم تقع في الأوّل لم تكسر، نحو: «جاءَني الّذي في ظَنّي أنّه فاضل».

- **و حيث** وقعت **«إنَّ» ليمين مُكمِلةً** اكسرها، نحو: ﴿حمٓ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (الدخان ـ١و٢و٣).
- **أو حكيت** هي و ما بعدها **بالقول**، نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ (المائدة ـ١٢). فإن وقعت بعده و لم تُحكَ[1] لم تُكسَر.
- **أو حلّت محلَّ حال ك«زُرْتُه و إنّي ذُو أمَلٍ»** أي مُؤمِّلاً.
- **و كَسَروا** «إنَّ» إذا وَقَعت **مِن بَعد فِعل** قلبيّ **عُلِّقَ باللام المُعلِّقة**، **ك«اعلَم إنَّهُ لَذو تُقَى»**.
- و كذا إذا وقعت صفة، نحو: «مررتُ برجلٍ إنَّه فاضلٌ»؛ أو خبراً عن اسم ذات، نحو: «زيدٌ إنَّه فاضل».

---

١. بل أُجري «القول» مجرى الظنّ. فحينئذ وجب الفتح؛ و من ثَمّ رُوي بالوجهين قول الشاعر:

أتقولُ انّك بالحياة ممتّعُ ... و قد استبحتَ دمَ امرئٍ مستسلم

بـعـدَ «إذا» فُـجـاءَةٍ أو قَـسَـمِ لا لامَ بـعـدَهُ بِـوَجـهَـيـنِ نُـمِـي
مَـعْ تِـلـوِ «فـا» الـجَـزا و ذا يَـطَّـرِدُ فـي نَـحـوِ: «خَـيـرُالـقـولِ إنِّـي أحـمَـدُ»
و بـعـدَ ذاتِ الـكَـسـرِ تَـصـحَـبُ الـخَـبَـر لامُ ابْـتِـداءٍ، نـحـوُ: «إنِّـي لَـوَزَر»

مواضع جواز الوجهين في همزة «إنّ»

فإن وقعت **بعدَ «إذَا» فُجاءة أو بعد قسم لا لام بعده** فالحكم **بوجهين نُمِي**، نحو: «خرجتُ فإذا انّك قائم»؛ فيجوز كسرها على أنّها واقعة موقع الجملة، و فتحها على أنّها مؤوّلة بالمصدر. و كذا «حلفتُ انّكَ كَريمٌ».

مع كونها تلوَ فاءِ الجَزاءِ، نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ و أَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الانعام ـ ٥٤) يجوز كسرها على معنى «فهُوَ غَفُورٌ»، و فتحها على معنى «فَالمَغْفِرَةُ حَاصِلَة».

و ذا أي جواز الكسر و الفتح **يطّرد في** كلّ موضع وقعت فيه «انَّ» خبراً عن قول و خبرها قول و فاعل القولين واحد، **نحو: «خَيرُ القولِ انِّى أحمَدُ»**؛ الكسر على الإخبار بالجملة، و الفتح على تقدير «خيرُ القول حمدُ الله».

و كذلك يجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ (الطور ـ ٢٨).

مجيء لام الابتداء بعد «إنّ»

و بعدَ[1] «إنَّ» **ذات الكسر تصحب الخبرَ** جوازاً **لام ابتداء**[2] أُخّرت إلى الخبر لأنَّ القصد بها التوكيد، و «إنَّ» للتوكيد، فكرهوا الجمع بينهما، **نحو: «إنِّي لَوَزَرٌ»** أي لمعين،

---

١. قوله: «بعدَ» ظرف متعلّق بـ«تصحب»، قدّم لإفادة الحصر؛ أي لا بعد ذات الفتح و لا غيرها. و الحصر إضافيّ؛ فلا ينافي أنّها تصحب المبتدأ و كذا خبره المقدّم نحو «لقائم زيد».

٢. قوله: «تصحب الخبر جوازاً لام ابتداء» بشروط ثلاثة: تأخّره عن الاسم، و كونه مثبتاً، و غير ماض متصرّف بأن كان مفرداً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (إبراهيم ـ ٣٩)، أو مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ و مَا يُعْلِنُونَ﴾ (النمل ـ ٧٤).

و لا يَلي ذِي اللّامَ ما قد نُفِيا و لا مِنَ الأفعالِ ما كَـ«رَضِيَا»
و قد يَليها مع «قَد» كَـ«إنَّ ذا لَقَد سَمَا عَلَى العِدا مُستَحْوِذا»
و تَصحَبُ الواسِطَ معمولَ الخَبَر و الفَصلَ و اسماً حَلَّ قبلَه الخَبَر

و «إنَّ زيداً لأبُوهُ فاضلٌ».

و لا يلي ذي اللامَ[1] **ما قد نُفِيَ**؛ و شذّ قوله:

(٥٤) و أعلَمُ إنَّ تسليماً و تَرْكاً لَا مُتشابِهانِ و لا سواءٌ

و لا يليها من الأفعال ما كان ماضياً متصرّفاً عارياً من «قَدْ» **كـ«رَضِيَ»**. و يليها إن كان غير ماض، نحو: «إنَّ زيداً لَيرضَى»، أو ماضياً غير متصرّف، نحو: «إنَّ زيداً لَعَسى أن يقوم». **و قد يليها** الماضي المتصرّف **مع** كون **«قَدْ»** قبلَه **كـ«إنَّ ذا لَقَد سَما على العِدا مُستَحْوِذاً»** أي مستولياً.

و تصحب اللامُ **الواسطَ** بين الاسم و الخبر حال كونه **معمولَ الخبرِ** إذا كان الخبر صالحاً لدخول اللام[2]، نحو: «إنَّ زيداً لَطعامَك آكِلٌ». و لا تدخل: على المعمول إذا تأخّر، كما أفهمه كلام المصنّف؛ و لا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتوسّط.

و تصحب ضمير **الفصل**، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (آل عمران ـ٦٢). و سمّي به لكونه فاصلاً بين الصفة و الخبر.

و تصحب **اسماً حلّ قبله الخبرُ** أو معموله و هو ظرف أو مجرور، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ (الليل ـ١٢) و «إنَّ فِيكَ لَزَيْداً رَاغِبٌ».

تتمّة: لا تدخل اللام على غير ما ذكر و إن سمع خرّجت على زيادتها.

---

١. «ذي» اسم إشارة في محلّ النصب على المفعوليّة، و «اللام» بدل أو عطف بيان أو صفة.
٢. بأن لا يكون منفيّاً و لا ماضياً متصرّفاً عارياً من «قد».

و وَصلُ «ما» بِذي الحروفِ مُبطِلُ إعمالَها و قد يُبَقَّى العَمَلُ
و جائِزٌ رَفعُكَ مَعطوفاً على مَنصوبِ «إنَّ» بعدَ أن تَستكمِلا

حكم وصل «ما» الزائدة بهذه الحروف

و وصل «ما» الزائدة **بذي الحروف** المذكورة في أوّل الباب إلّا «لَيْتَ» **مُبطل إعمالها؛** لزوال اختصاصها بالأسماء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (النساء ـ ١٧١).

و قد يُبَقَّى العَمَل في الجميع؛ حَكَى الأخفَشُ «إنَّما زيداً قائمٌ» و قِس عليه الباقي؛ هكذا قال الناظم تبعاً لابن السرّاج و الزجّاجيّ.

و أمّا «ليتَ» فيجوز فيها الإعمال و الإهمال، قال في شرح التسهيل: «بإجماع»، و روي بالوجهين:

(٥٥) قالَتْ ألا لَيتَما هذا الحَمامُ لَنا إلَى حَمامَتِنا أو نِصفَه فَقَدِ

قال في شرح الكافية: و رفعه أقيس.

إعراب المعطوف على أسمائها

و جائز رفعك معطوفاً على منصوب «إنَّ» بعد أن تَستَكمِلَ الخبر، نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ و عمرٌو»؛ بالعطف على محلّ اسم «إنَّ». و قيل: على محلّها مع اسمها. و قيل: هو مبتدأ محذوف خبره لدلالة خبر «إنَّ» عليه.

و لا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر. و أجازه الكسائيّ مطلقاً، و الفرّاء بشرط خفاء إعراب الاسم، نحو: «إنّكَ و زيدٌ ذاهِبانِ»، و نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا و الَّذِينَ هَادُوا و الصَّابِئُونَ و النَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللهِ و الْيَوْمِ الْآخِرِ و عَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ و لاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة ـ ٦٩).

ثمّ الأصل العطف بالنصب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا و الَّذِينَ هَادُوا و النَّصَارَىٰ و الصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ و الْيَوْمِ الْآخِرِ و عَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ و لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ و

و أُلحِقَتْ بِـ«إنَّ» «لكنَّ» و «أنّ» مِن دونِ «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» و «كَأنّ»
و خُفِّفَت «إنَّ» فَقَلَّ العَمَلُ و تَلزَمُ اللّامُ إذا ما تُهمَلُ
و رُبَّما استُغنِيَ عنها إنْ بَدا ما ناطِقٌ أرادَه مُعتَمِدا

لاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة ـ ٦٢).

و أُلحقت بِـ«إنَّ» المكسورة فيما ذكر **«لكنَّ»** باتّفاق، **«و أنَّ»** المفتوحة على الصحيح، بشرط تقدّم «علم» عليها، أو معناه، نحو: ﴿وَ أَذَانٌ مِنَ اللهِ و رَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ و رَسُولُهُ﴾[1] (التوبة ـ ٣). **مِن دونِ «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» و «كَأنَّ»**: فلا يعطف على اسمها إلّا بالنصب، و لا يجوز الرفع لا قبل الخبر و لا بعده؛ و أجاز الفرّاء بعده.

تخفيف «إنَّ» و أحكامها عنده

و خفّفت «إنَّ» المكسورة، **فَقَلَّ العَمَلُ** و كثر الإلغاء، لزوال اختصاصها بالأسماء؛ و قُرِئَ بالعمل و الإلغاء قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هُود ـ ١١١). **و تلزم اللام** أي لام الابتداء فيما بعدها **إذا ما تهمل**، لئلا يتوهّم كونها نافية.[2] فإن لم تهمل لم تلزم اللام.

و ربّما استغني عنها أي عن اللام إذا أُهملت **إن بَدا** أي ظهر **ما ناطق أراده معتمداً** عليه، كقوله:

(٥٦) أنَا ابنُ أُباةِ الضَيْمِ مِن آلِ مالِكٍ وَ إنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المعادِنِ

فلم يأت باللام لأمن اللبس بالنافية.

---

١. قوله: «و رسولُه» بالرفع، و قرئ «رسولَه» بالنصب عطفاً على لفظ اسم «أنَّ».

٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا و الْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الزخرف ـ ٣٥) على قراءة غير عاصم و حمزة.

و الـفِـعـلُ إنْ لـم يَـكُ نـاسِـخـاً فلا تُـلـفِـيـهِ غـالـبـاً بِـــ«إنْ» ذي مـوصَـلا
و إنْ تُـخَـفَّـفْ«أنَّ» فـاسْـمُـهـا اسْـتَـكَـنّ و الـخَـبَـرَ اجْـعَـلْ جملةً مِـن بَـعـدِ «أن»

و الفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه أي تجده **غالباً بِـ«إنْ» ذي** المخفّفة **موصَلاً**، بخلاف ما إذا كان ناسخاً، فيوصل بها. قال في شرح التسهيل: «و الغالب كونه بلفظ الماضي، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ (البقرة ـ ١٤٣)».

و قَلَّ وصلها:

- بالمضارع، نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ (القلم ـ ٥١).

- و كذا بغير الناسخ، نحو قول عاتكة[1]:

(٥٧) شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسلِماً حَـلَّـتْ عَـلـيـكَ عُـقُـوبـةُ المُـتَـعَـمِّـدِ

تخفيف «أنَّ» و أحكامها عنده

و إن تخفّف «أنَّ» المفتوحة، فاسمها ضمير الشأن **استكنَّ** أي حذف، و لا يبطل عملها، بخلاف المكسورة؛ لأنّها أشبه بالفعل منها، قاله في شرح الكافية، **و الخبر اجعل جملة من بعد «أنْ»**، كقوله:

(٥٨) في فِتْيةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هالِكٌ كُلُّ مَن يَحْنَى و يَنتَعِلُ

و قد يظهر اسمها، فلا يجب أن يكون الخبر جملة، كقوله:

(٥٩) بِأنَّكَ رَبِيعٌ و غَيثٌ مَرِيعٌ وَ أنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

١. في رثاء زوجها زبير بن عوام، تدعو على عمرو بن جُرموز قاتله.

و إنْ يَـكُـنْ فِـعـلاً و لَـم يَـكُـنْ دُعـا و لـم يَـكُـنْ تَـصـريـفُـه مُـمـتَـنِـعـا
فـالأَحـسَـنُ الـفَـصـلُ بِـ«قَـد» أونـفـيٍ أو تَـنـفـيـسٍ أو «لَـوْ» و قـلـيـلٌ ذِكـرُ «لَـوْ»

و إن يكن الخبر فعلاً و لم يكن دُعاءً و لم يكن تصريفه ممتنعاً، فالأحسن الفصل[1] بينهما:

- بـ **«قَد»**، نحو: ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا و تَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا و نَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا و نَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (المائدة ـ ١١٣)؛
- **أو حرف نفي**، نحو: ﴿أَ فَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً و لَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً و لَا نَفْعاً﴾ (طه ـ ٨٩)؛
- **أو حرف تنفيس**، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَّرْضَى و ءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ و ءَاخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ (المُزَّمِّل ـ ٢٠)؛
- **أو «لَوْ»**، نحو: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (السبأ ـ ١٤).

و قليل ذكر «لَوْ» في كتب النحو في الفواصل.

فإن كان دعاء أو غير متصرّف، لم يحتج إلى الفصل، نحو:

- ﴿وَ الخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور ـ ٩) في قراءة نافع؛
- ﴿وَ أَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (النجم ـ ٣٩).

و قد يأتي متصرّفاً بلا فصل، كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل»، نحو:

(٦٠) عَـلِـمُـوا أنْ يُـؤَمَّـلُـونَ فَـجـادُوا قَـبْـلَ أنْ يُـسْـأَلُـوا بِـأعـظـمِ سُـؤْلِ

١. قال قوم: يجب الفصل بينهما إلّا قليلاً للفرق بين المخفّفة و المصدريّة الّتي تنصب المضارع و لم يحتج للفصل مع الاسميّة و الفعل الجامد و الدعاء لأنّ الناصبة لا تدخل عليها و قالت فرقة منهم المصنّف: يجوز الفصل و تركه و الأحسن الفصل.

و خُـفِّـفَـت «كَـأنَّ» أيـضـاً فَـنُـوِي مَـنـصـوبُـهـا و ثـابِـتـاً أيـضـاً رُوِي

تخفيف «كأنّ» وأحكامها عنده

و خُفِّفَت «كَأنَّ»، أيضاً، فَنُوِيَ أي قُدِّرَ **مَنصُوبُها**، و لم يَبطُل عملها، لما ذكر في «أنَّ».

و تخالِف «أنْ»:

- في أنّ خبرها يجيء جملة، كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس ـ ٢٤)؛ و مفرداً، كالبيت الآتي.

- و في أنّه لا يجب حذف اسمها، بل يجوز إظهاره، كما قال: **و ثابتاً أيضاً رُوِيَ** في قول الشاعر:

(٦١) و يَوماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ

في رواية مَن نصب «ظَبيَة»؛ و «تَعطُو» هو الخبر. و روي برفع «ظَبيَة» على أنّه خبر «كأنْ» و هو مفرد و اسمها مستتر.

تتمة:

تخفيف «لعلّ» و «لٰكنّ»

لا تخفّف «لَعَلَّ». و أمّا «لكنَّ» فإن خفّفت لم تعمل شيئاً، و أجاز يونس و الأخفش إعمالها قياساً، و عن يونس أنّه حكاه عن العرب.

التمرين

١- ميّز الحروف المشبّهة بالفعل من غيرها و اذكر معموليها:

- ﴿هُوَ الَّذي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِهِ و يُزَكِّيهِمْ و يُعَلِّمُهُمُ الْكِتابَ و الْحِكْمَةَ و إِنْ كانُوا مِنْ قَبْلُ لَفي ضَلالٍ مُبين﴾ (الجمعة ـ ٢)؛

- ﴿وَ إِنْ ما نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّما عَلَيْكَ الْبَلاغُ و عَلَيْنَا الْحِسابُ﴾ (الرعد ـ ٤٠)؛

- عَنْ مُحَمَّدِ بْن عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عليه السلام: لَيْسَ بِتَقْوَى اللهِ طُولُ عِبَادَةٍ، و لَكِنَّمَا التَّقْوَى مُجَانَبَةُ الشُّبَهِ (تنبيه الخواطر و نزهة النواظر، ج٢، ص٣٠٥).

٢- عيّن موارد جواز كسر «انَّ» أو فتحها و وجوبه و اذكر الدليله عليه:

- ﴿إِذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ و اللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ و اللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ﴾ (المنافقون ـ ١)؛

- ﴿وَ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ و لَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذابي لَشَدِيدٌ﴾ (إبراهيم ـ ٧)؛

- قَالَ أَبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: ... و إِنَّمَا سُمِّيَتْ [فَاطِمَةُ عليها السلام] فَاطِمَةَ لِأَنَّ الْخَلْقَ فُطِمُوا عَنْ مَعْرِفَتِهَا. (بحار الأنوار، ج٤٣، ص٦٥)؛

- أَلَا إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْمَلُ بَيْنَ مَخَافَتَيْنِ، بَيْنَ أَجَلٍ قَدْ مَضَى لَا يَدْرِي مَا اللهُ صَانِعٌ فِيهِ؟ و بَيْنَ أَجَلٍ قَدْ بَقِيَ لَا يَدْرِي مَا اللهُ قَاضٍ فِيه؟ (الكافي، ج٢، ص٧٠)؛

- قال رَسُول اللهِ صلى الله عليه و آله و سلم: يَا عَلِيُّ ... وأنتَ أوَّلُ مَن يجُوزُ الصِّراطَ مَعي و إنَّ رَبّي عزّ و جلّ أقسَمَ بعِزَّته أنّهُ لا يجُوزُ عَقَبةَ الصِّراطِ إلّا مَن مَعَهُ بَراءةٌ بوَلايتِكَ و وَلايةِ الأئمّةِ مِن وُلْدِك (عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٣٠٤).

٣- أعرب الآية:

﴿وَ إِذا تُتْلَى عَلَيْهِ آياتُنا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها كَأَنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْراً فَبَشِّرْهُ بِعَذابٍ أَلِيمٍ﴾ (لقمان ـ ٧)

التحقيق

١- اذكر المحتملات في وجه فتح همزة «أنّا» في الآية التالية:

﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْناهُمْ و قَوْمَهُمْ أَجْمَعينَ﴾ (النمل ـ٥١).

راجع: تفسير كنز الدقائق و بحر الغرائب، ج٩، ص٥٧٦.

٢- بيّن إعراب «الصَّابِئُونَ» في الآية، على الأقوال الّتي ذكرها الشارح:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا و الَّذينَ هادُوا و الصَّابِئُونَ و النَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللهِ و الْيَوْمِ الْآخِرِ و عَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ و لا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة ـ٦٩).

راجع: التبيان في تفسير القرآن، ج٣، ص٥٩٢؛ و الميزان في تفسير القرآن، ج٦، ص٦٧.

«لا» الّتي لنفي الجنس

عَـمَـلَ «إنَّ» اجْـعَـلْ لِـ«لا» فـي نَـكِـرَه ... مُـفـرَدَةً جـاءَتْـكَ أو مُـكَـرَّرَه

فَـانْـصِـبْ بِـهـا مُـضـافـاً أو مـضـارِعَـه ... و بـعـدَ ذاكَ الـخَـبَـرَ اذْكُـرْ رافِـعَـه

الخامس من النواسخ: **«لا» الّتي لنفي الجنس**

و الأولى التعبير بـ«لا المحمولة على إنَّ»، كما قال المصنّف في نكته على مقدّمة ابن الحاجب؛ لأنَّ المشبَّهة بِـ«لَيْسَ» قد تكون نافية للجنس، و يفرّق بين إرادة الجنس و غيره بالقرائن.

عمل «لا» و شرطاه

عَمَلَ «إنَّ» اجعَل لِـ«لا» حملاً لها عليها، لأنّها لتوكيد النفي، و تلك لتوكيد الإثبات؛ قال الله تبارك و تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (آل عمران ـ ۹).

و لا تعمل هذا العمل إلّا **في نكرةٍ** متّصلة بها **مفردة جاءتك أو مكرَّرةً**، كما سيأتي.

فلا تعمل في معرفة، و لا في نكرة منفصلة بالإجماع، كما في التسهيل.

أقسام اسم «لا» من حيث الإعراب و البناء

فانصب بها مضافاً إلى نكرة، نحو: «لا صاحب علم ممقوت» **أو مضارِعَهُ** أي مشابهه ـ و هو الّذي ما بعده من تمامه ـ نحو: «لا قبيحاً فعلُه محبوب». **و بعد ذاك** أي الاسم **الخبر اذكر** حال كونك **رافِعَهُ** بها، كما تقدّم.

و رَكِّبِ المُفرَدَ فاتِحاً كَـ«لا حَولَ و لا قُوّةَ» و الثّانِ اجْعَلا
مَرفوعاً أو مَنصوباً أو مُرَكَّبا و إن رَفَعْتَ أوّلاً لا تَنصِبا

و ركِّب المفرد معها تركيب «خمسة عشر»، ـ و المراد به هنا: ما ليس مضافاً، و لا مشبهاً به ـ **فاتحاً** أي بانياً له على الفتح أو ما يقوم مقامه، لتضمّنه معنى «مِن» الجنسيّة، **كـ«لا حولَ و لا قوّةَ** إلّا بالله» و نحو:

(٦٢) يُحشَرُ النّاسُ لا بَنينَ و لا آ باءَ إلّا و قد عَنَتْهُمْ شُؤونٌ

و يجوز في نحو «لا مُسلمات»: الكسر استصحاباً، و الفتح. و هو أولى، كما قال المصنّف، و التزمه ابن عصفور.

حكم «لا» الثانية

و الثاني من المتكرر كالمثال السابق **اجعَلَنْ مرفوعاً أو منصوباً أو مركّباً** إن رَكَّبتَ الأوّل مع «لا»:

- فالرفع:
  - على إعمال «لا» الثانية عمل «لَيْسَ»؛
  - أو على زيادتها و عطف اسمها على محلّ «لا» الأُولى مع اسمها، فإنَّ موضعهما رفع على الابتداء.
- و النصب على جعل «لا» الثانية زائدة و عطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها، فإنَّ محلّه نصب.
- و التركيب على إعمال الثانية.

و إن رفعت أوّلاً و ألغَيت الأُولى **لا تَنصِبَن** الثاني، لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً و محلّاً، بل:

- افتحه على إعمال «لا» الثانية، نحو:

و مُـفـرداً نَـعـتـاً لـمَـبـنـيٍّ يَـلـي فَـافـتَـحْ أوِ انْـصِـبَـنْ أوِ ارفَـعْ تَـعـدِلِ
و غَـيـرَ مـا يَـلـي و غـيـرَ الـمـفـردِ لا تَـبـنِ و انْـصِـبْـهُ أوِ الـرَّفـعَ اقْـصِـدِ
و العَطفُ إن لم تَتَكرَّر «لا» احْكُما لَـه بـما لِـلـنَّـعـتِ ذي الـفَـصـلِ انْتَمى

(٦٣) و لا لَغْوٌ و لا تَأثِيمَ فيها و لا حَـيْـنٌ و لا فـيـهـا مُـلِـيم

- أو ارفَعه على إلغائها و عطف الاسم بعدها على ما قبلها، نحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ (البقرة ـ ٢٥٤).

حكم نعت اسم «لا»

و مفرداً نعتاً لمبنيّ يلي:

- **فافتح** على بنائه مع اسم «لا»، نحو: «لا رجلَ ظريفَ في الدار»؛
- **أو انصبن** على إتباعه لمحلّ اسم «لا»، نحو: «لا رَجُلَ ظريفاً فيها»؛
- **أو ارفع** على إتباعه لمحلّ «لا» مع اسمها، نحو: «لا رجلَ ظريفٌ فيها». فإن تفعل ذلك **تَعدِلْ**.

و غير ما يلي من نعت المبنيّ المفرد **و غير المفرد** من نعت المبنيّ، **لا تَبنِ** لزوال التركيب بالفصل في الأوّل و للإضافة و شبهها في الثاني:

- **و انصبه**، نحو: «لا رجلَ فيها ظريفاً» و «لا رجلَ قبيحاً فِعلُه عندَك»؛
- **أو الرفع اقصِدْ**، نحو: «لا رجلَ فيها ظريفٌ» و «لا رجلَ قبيحٌ فِعلُهُ عندَك».

و يجوز النصب و الرفع أيضاً في نعت غير المبنيّ.

حكم المعطوف على اسم «لا»

و العطف أي المعطوف **إن لم تتكرّر** فيه **«لا» احكمَنْ له بما للنعت ذي الفصل انتمى**؛ فلا تبنه و انصبه أو ارفعه، نحو: «لا رجُلَ و امرأةٌ في الدار».

و أَعطِ «لا» مَعْ هَمزةِ استفهامِ ما تَستَحِقُّ دُونَ الاسْتفهامِ
و شاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخَبر إذا المُرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظَهَر

و جاء شذوذاً البناء، حكى الأخفش «لا رجلَ و امرأةَ».[١]

دخول همزة الاستفهام على «لا»

و أعط «لا» مع همزة استفهام إمّا لمجرّد الاستفهام أو التوبيخ أو التقرير **ما تستحقّ دون الاستفهام** من العمل و الإتباع على ما تقدّم، نحو:

(٦٤) ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عادِية إلّا تَجَشُّؤُكُم حَولَ التَّنانيرِ

و قد يقصد بـ«ألا» التمنّي، فلا تغيّر أيضاً عند المازنيّ و المبرّد، نحو:

(٦٥) ألا عُمرَ ولّى مُستطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرأبَ ما أثّأتْ يَدُ الغَفَلاتِ

و قد يقصد بها العَرْض، و سيأتي حكمها في فصل «أمّا» و «لَوْلا» و «لَوْما».[٢]

حذف خبر «لا»

و شاع عند الحجازيّين **في ذا الباب إسقاط الخبرِ** أي حذفه، **إذا المراد مع سقوطه ظَهَرَ**، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ * قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء ـ ٤٩ و ٥٠) و نحو: ﴿لَآ إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ (محمّد ـ ١٩) أي موجود.

حذف اسم «لا»

و قد يحذف اسم «لا» للعلم به كما ذكره في الكافية، كقولهم: «لا عليك» أي لا بأس عليك.

---

١. لم يذكر المصنّف حكم البدل و لا التوكيد.
أمّا البدل: فإن كان نكرة فكالنعت المفصول، نحو: «لا أحدَ رجلاً و امرأة فيها» بنصب «رجل» و رفعه. و كذا عطف البيان عند من أجازه في النكرات. و إن لم يكن نكرة: فالرفع، نحو: «لا أحدَ زيدٌ فيها».
و أمّا التوكيد، فيجوز تركيبه مع المؤكَّد، و تنوينه، نحو: «لا ماءَ ماءً بارِداً»، قاله في شرح الكافية.
قال ابن هشام: «و القول بأنَّ هذا توكيد خطأ؛ لأنَّ التوكيد اللفظيّ لا بدّ من أن يكون مثل الأوّل، و هذا أخصّ منه. و يجوز أن يعرب عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضح من المتبوع».
أمّا التوكيد المعنويّ، فلا يأتي هنا؛ لامتناع توكيد النكرة به، كما سيأتي (في الصفحة ٢٦٨).(*)
٢. في الصفحة ٣٠٩.

التمرين

١- ميّز «لا» التي لنفي الجنس من غيرها، و اذكر معموليها؟

- ﴿قالَ لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (هود ـ ٤٣)؛

- عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام: فإذا أرَدتَ أن تخرُجَ إلى سُوقِكَ فَصَلِّ رَكعتَيْنِ أو أربَعَ رَكَعاتٍ، ثُمَّ قُل: تَوَجَّهْتُ بِلا حَولٍ مِنِّي و لا قُوَّةٍ و لكِن بحَولِكَ و قُوَّتِكَ، أبرَأُ إليكَ منَ الحَولِ و القُوَّةِ إلَّا بكَ فأنتَ حَولي و مِنكَ قُوَّتي (الكافي، ج٣، ص٤٧٤)؛

- عن حسين بن عليّ عليه السلام: إلهي أمَرتَني فعَصَيتُكَ، و نَهَيتَني فارتَكَبتُ نَهيَكَ، فأصبَحتُ لا ذا بَراءةٍ لي فأعتَذِرَ، و لا ذا قُوَّةٍ فأنتَصِرَ (البَلَد الأمين و الدِرع الحَصِين، ص٢٤٤)

٢- اذكر المحتملات في إعراب تابع اسم «لا» الّتي لنفي الجنس في ما يلي:

- قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا قَولَ إلَّا بعَمَلٍ و لا قَولَ و لا عَمَلَ إلَّا بنيَّةٍ و لا قَولَ و لا عَمَلَ و لَا نِيَّةَ إلَّا بإصابةِ السُنَّةِ (الكافي، ج١، ص٧٠)؛

- يا رسولَ اللهِ أَخبِرنا عن عليٍّ عليه السلام، أ هو أفضَلُ أم ملائكةُ اللهِ المُقَرَّبون؟ فقال رسولُ اللهِ صلى الله عليه و آله: وهَل شُرِّفَتِ الملائكةُ إلَّا بحُبِّها لمحمّدٍ و عليٍّ و قَبولِها لوَلايتِهِما، و إنَّه لا أحَدَ مِن مُحِبّي عليٍّ قد نُظِّفَ قَلبُهُ مِن قَذَرِ الغِشِّ و الدَغَلِ و نَجاساتِ الذُنوبِ إلَّا كان أطهَرَ و أفضَلَ مِنَ المَلائِكة (الاحتجاج على أهل اللجاج، ج١، ص٥٢).

٣- أعرب:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: ألا لا خيرَ في عِلمٍ ليس فيه تفهُّمٌ؛ ألا لا خيرَ في قِراءةٍ ليس فيها تدبُّرٌ؛ ألا لا خيرَ في عِبادةٍ ليس فيها تفكُّر (الكافي، ج١، ص٣٦)؛

«ظَنَّ» و أخواتها

اِنْصِبْ بِفِعلِ القَلبِ جُزأَيِ ابْتدا أعنِي «رَأى، خالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا»

السادس من النواسخ: **«ظَنَّ» و أخواتها**

تعريف أفعال القلوب و بيانها

و هي أفعال تدخل على المبتدأ و الخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها.

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء أي المبتدأ و الخبر.

و لمّا كانت أفعال القلوب كثيرة و ليست كلّها عاملة هذا العمل[1] و المفرد المضاف يعمّ، بيّن ما أراده منها، فقال: **أعني** بالفعل القلبيّ العامل هذا العمل:

«رأى» إذا كانت بمعنى «عَلِمَ»، كقوله:

(٦٦) رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ مُحاوَلَةً و أكثَرَهُم جُنُوداً

أو بمعنى «ظَنَّ»، نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * و نَرَاهُ قَرِيباً﴾ (المعارج ـ ٦ و ٧). لا بمعنى «أصاب الرِئَةَ»[2] أو مِن «رؤية العين» أو «الرأي».

---

١. إذ هي علي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدّى بنفسه، نحو «فَكَّرَ» و «تَفَكَّرَ»، و ما يتعدّى لواحد، نحو «عَرَفَ» و «فَهِمَ»، و ما يتعدّى لاثنين و هو المراد.

٢. كمال يقال: «رأيتهُ» أي أصَبتُ رِئَتَه؛ فإنّ «رأى» حينئذ اشتقّ مِن «الرئة» اشتقاقاً جعليّاً. و«الرِئَة» أهمّ جزء من جهاز التنفّس في الإنسان و الحيوان.

«ظَـنَّ، حَسِبتُ و زَعَـمـتُ» مع «عَـدّ» «حَجَا، دَرَى» و «جَعَلَ» الَّذْ كَـ«اعتَقَد»

و «**خَالَ**» ماضي «يَخَالُ» بمعنى «ظَنَّ»، نحو:

(٦٧) ضَعِيفُ النِّكايةِ أعْـداءَهُ يَخَـالُ الـفِـرارَيُـراخِـي الأجَـل

أو «عَلِمَ»، نحو:

(٦٨) إذا القومُ قالوا مَن فتىً خِلتُ أنّني عُـنيـتُ فَـلَـمْ أكـسَـلْ و لمْ أتَـبَـلَّد

لا ماضي «يَخُولُ» بمعنى «يتعهّد» أو «يتكبّر».

و «**عَلِمْتُ**» بمعنى «تيقّنت»، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة ـ١٠) لا بمعنى «عرفت» أو «صِرتُ أعلَمَ[1]».

و «**وَجَدَ**» بمعنى «عَلِمَ»، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً﴾ (ص ـ٤٤)، لا بمعنى «أصاب» أو «غضب» أو «حزن».

و «**ظَنَّ**» مِن الظنّ بمعنى «الحِسبان»، نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أن لَّن يَّحُورَ﴾ (الانشقاق ـ١٤)؛ أو «العلم»، نحو: ﴿وَ ظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ (التوبة ـ١١٨)؛ لا بمعنى «التُّهَمَة».

و «**حَسِبْتُ**» بمعنى «اعتقدت»، نحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة ـ١٨)؛ أو بمعنى «عَلِمتُ»، نحو:

(٦٩) حَسِبْتُ التُّقَى و الجُودَ خَيرَ تِجارةٍ رَبَـاحـاً إذا مَـا المَـرءُ أصـبَحَ ثـاقِلاً

لا بمعنى «صِرْتُ أحسَبَ» أي ذا شُقْرَةٍ أي حُمْرةٍ و بَياضٍ.

و «زَعَمْتُ» بمعنى «ظننت»، نحو:

(٧٠) فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فيكُم فَـإنّي شَـرَيتُ الحِـلْمَ بعدَكِ بِالجَهلِ

١. والأعلم: من «شَقّت شَفَتُهُ العُليَى»، كما أنّ «الأشْتَر» مَن شُقّت شفته السُّفلى أو من انقلب جفن عينه الأسفل و لذلك سمّي المالك بأشتر.

و «هَبْ، تَعَلَّمْ» و الّتي كـ«صَيَّرَا» أيضاً بها انْصِبْ مُبتدأً و خَبَرا

لا بمعنى «كَفَلْتُ» أو «سَمِنْتُ» أو «هَزِلْتُ».

مع «عَدَّ» بمعنى «ظَنَّ»، كقوله:

(٧١) فَلا تَعدُدِ المَولَى شَريكَكَ في الغِنى وَ لكِنَّما المَولَى شَريكُكَ في العُدْمِ

لا مِن «العَدّ» بمعنى الحساب.

و **«حَجَا» بمعنى «اعتقد»**، نحو:

(٧٢) قَد كُنتُ أحجُو أبا عَمرٍو أخا ثِقَة حتّى ألَمَّت بِنا يَوماً مُلِمّاتُ

لا بمعنى «غلب في المحاجاة» أو «قصد» أو «أقام» أو «بخل».

و **«دَرَى» بمعنى «علم»**، نحو:

(٧٣) دُرِيتُ الوَفِيَّ الْعَهدَ يا عُرْوَ فَاغتَبِط فَإنَّ اغْتِباطاً بِالوَفاءِ حَمِيدُ

و «جَعَلَ» الّذي كـ«اعْتَقَدَ»، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾ (الزخرف ـ١٩). لا الّذي بمعنى «خَلَقَ». أمّا «جَعَلَ» الّذي بمعنى «صَيَّرَ» فسيأتي أنّه كذلك.

و «هَبْ» بمعنى «ظُنَّ»، نحو:

(٧٤) فَقُلْتُ أجِرْني أبا مالِكٍ وَ إلّا فَهَبْنِي امْرءاً هَالِكاً

و **«تَعَلَّمْ» بمعنى «اعْلَمْ»**، نحو:

(٧٥) تَعَلَّمْ شِفاءَ النَفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَحَيُّلِ و المَكْرِ

لا مِن «التعلّم».

أفعال التصيير

و الأفعال الّتي كـ«صَيَّرَ» ـ و هي: «أصارَ»[1]؛ و «جَعَلَ» لا بمعنى اعْتَقَدَ أو خَلَقَ؛ و «وَهَبَ»؛ و «رَدَّ»؛ و «تَرَكَ»؛ و «تَخِذَ»؛ و «اتَّخَذَ» ـ **أيضاً بها انصب مبتدأً و خبراً، نحو:**

١. في أكثر النسخ «صارَ» و في بعض النسخ «صَيَّرَ»، و الصحيح ما أثبتناه («أصارَ»)، كما في الهمع.

و خُصَّ بالتَّعليقِ و الإلغاءِ ما ... مِن قَبلِ«هَبْ» و الأمرَ «هَبْ» قد أُلزِما
كذا «تَعَلَّمْ» و لِغيرِ الماضِ مِن ... سِواهُما اجْعَلْ كُلَّ ما لَه زُكِن
و جَوِّزِ الإلغاءَ لا في الابتِدا ... و انْوِ ضميرَ الشَّأنِ أو لامَ ابْتِدا

- ﴿وَ قَدِمْنَآ إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَآءً مَنْثُوراً﴾ (الفرقان ـ ٢٣)؛
- «وَهَبَنِيَ اللهُ فِدَاكَ»[1]؛
- ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً﴾ (البقرة ـ ١٠٩)؛
- (٧٦) و رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا ما تَرَكتُهُ ... أخَا القَومِ و استَغْنَى عَن المَسحِ شارِبُه
- ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ[2] عَلَيْهِ أَجْراً﴾ (الكهف ـ ٧٧)؛
- ﴿وَ اتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (النساء ـ ١٢٥).

التعليق و الإلغاء في أفعال القلوب

و خُصَّ بالتعليق و هو إبطال العمل لفظاً فقط لا **محلّاً و الإلغاء** و هو إبطاله لفظاً و **محلّاً ما مِن قبل «هَبْ»** من الأفعال المتقدّمة، بخلاف «هَبْ» و ما بعده.

و الأمر «هَبْ» قد أُلزِمَ فلا يتصرّف. **كذا** أي كـ«هَبْ» في لزومه الأمر **«تَعَلَّمْ»**.

و لغير الماضي كالمضارع و نحوه **مِن سِواهما اجْعَل كلَّ ما له** أي للماضي **زُكِنَ** أي علم، مِن نصبه مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر و جواز التعليق و الإلغاء.

موارد جواز الإلغاء

و جَوِّز الإلغاء[3] أي لا توجبه بخلاف التعليق، فإنّه يجب بشروطه كما سيأتي **لا إذا**

---

١. «فداك» بالقصر و المدّ.
٢. أي في قراءة ابن كثير و نافع.
٣. ولا يخفى أنّ جواز الإلغاء إذا وقعت هذه الأفعال بين المبتدأ و الخبر أو بعدهما. و قد يجب كما إذا وقعت بين سوف و مدخولها، نحو:
و ما أدري و سوف إخالُ أدري ... أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءٌ
و بين معمولَيْ «إنّ»، نحو:
إنَّ المُحِبَّ عَلِمتُ مُصطَبِرٌ ... وَ لَدَيهِ ذَنْبُ الحِبِّ مُغتَفَرٌ

فـي مُـوهِـمٍ إلـغـاءَ مـا تَـقَـدَّمـا و الْـتَـزِمِ التَّـعـلـيـقَ قَـبـلَ نَـفـيٍ «مـا»

وقع الفعل **في الابتداءِ**؛ بل:

- في الوسط، نحو:

(٧٧) أ بِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني و في الأراجيزِ خِلتُ اللُّؤْمُ و الخَوَرُ

و جاء الإعمال، نحو:

(٧٨) شَجاكَ[1] أَظُنُّ رَبْعَ الظاعِـنينَا و لَم تَعبَأْ بِعَـذْلِ العاذِلِـينَـا

و هما على السواء، و قال ابن مُعط: المشهور الإعمال.

- أو في الآخر، نحو:

(٧٩) هُما سَـيِّداتـا يَزْعُـمانِ و إنَّـما يَسُودانِنا إنْ أيْسَرَتْ غَنَماهُما

و يجوز الإعمال، نحو: «زيداً قائماً ظننتُ». لكن الإلغاء أحسن و أكثر.

و انوِ ضميرَ الشأن في موهم إلغاء ما في الابتداء، كقوله:

(٨٠) أرْجُـو و آمُـلُ أنْ تَـدْنُـوَ مَـوَدَّتُـها وَ مَـا إخَـالُ لَـدَيـنَـا مِـنـكِ تَـنْـوِيـلُ

فالتقدير: إخاله أي الشأن، و الجملة بعده في موضع المفعول الثاني. **أو انوِ لام ابتداءٍ** معلِّقة **في** كلام **موهم** أي موقع في الوهم أي الذهن **إلغاء ما** أي فعل **تقدَّمَ** على المفعولين، كقوله:

(٨١) كذاك أُدِّبْتُ حَتّى صارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي رأيـتُ مِـلاكُ الـشَّـيـمَـةِ الأدَبُ

تقديره: «أنّي رأيت لَمِلاكُ»، فحذف اللام و أُبقي التعليق.

موارد وجوب التعليق

و التزم التعليق لفعل القلب غير «هَبْ»[2] إذا وقع **قبل نفي «ما»**، لأنَّ لها الصدر،

١. «شجاك» ـ أي أحزنك ـ مفعول ثان.

٢. أي غير «هَبْ» و ما بعده كما تقدّم.

و «إنْ» و«لا» لامُ ابتداءٍ أو قَسَم كذا و الاستفهامُ ذا لهُ انْحَتَم

فيمتنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ـ و كذا بقيّة المعلّقات ـ ، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ (الأنبياء ـ ٦٥).

و قبل نفي «إنْ»، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ و تَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (الإسراء ـ ٥٢). **و قبل نفي «لا»**، ك «علمت لا زيدٌ عندك و لا عمرٌو».

و اشترط ابن هشام في «إنْ» و «لا» تقدّم قسم ملفوظ به أو مقدّر.

و لام ابتداء كذا، سواء كانت ظاهرة، نحو: «علمت لزيد منطلق»، أم مقدّرة، كما مرّ[1].

أو لام قَسَمٍ كذا، نحو:

(٨٢) و لقد عَلِمتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

و الاستفهام ذا الحكم ـ و هو تعليق الفعل إذا وليه ـ **له انحتَمَ**؛ سواء:

– تقدّمت أداته على المفعول الأوّل، نحو: «علمت أ زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟»؛

– أم كان المفعول اسم استفهام، نحو: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً * ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ (الكهف ـ ١١ و ١٢)؛

– أم أُضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام، نحو: «علمت أبو مَن زيدٌ؟»؛

فإن كان الاستفهام في الثاني، نحو: «علمت زيداً أبو مَن هو؟» فالأرجح: نصب الأوّل، لأنّه غير مستفهم به و لا مضاف إليه؛ قاله في شرح الكافية.

تتمّة: ذكر أبو عليّ من جملة المعلّقات «لَعَلَّ»، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ و مَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (الأنبياء ـ ١١١). و ذكر بعضهم من جملتها «لَوْ»، و جزم به في التسهيل،

---

١. مرّ عند قول الشاعر المتقدّم برقم ٨١ في الصفحة السابقة.

لِـعِـلْـمِ عِـرفـانٍ و ظَـنِّ تُـهَـمَـه تَـعـديـةٌ لِـواحـدٍ مُـلـتَـزَمـه
و لـ«رَأَى» الـرُّؤيـا انْـمِ مـا لِـ«عَـلِـمَـا» طـالِـبَ مـفـعـولَـيـنِ مِـن قـبـلُ انـتَـمـىٰ

كقوله:

(٨٣) و قَد عَلِمَ الأقوامُ لَو أنَّ حاتِماً أرادَ ثَـراءَ المَـالِ كـانَ لَـهُ وَفْـرُ

ثمّ الجملة المعلَّق عنها العامل في موضع نصب حتّى يجوز العطف عليها بالنصب.

حكم هذه الأفعال إذا لم تكن بمعنى العلم أو الظنّ

لِعِلْمِ عرفان و ظَنِّ تهمةٍ تعدية لواحد ملتزَمةٌ، نحو: ﴿وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ (النحل ـ٧٨) ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[1] (التكوير ـ٢٤) أي بمُتَّهَم.

و كذلك «رَأَى» بمعنى «أبصر» أو «أصاب الرئة» أو مِن الرأي، و «خَالَ» بِمعنى «تَعَهَّدَ» أو «تَكَبَّرَ»، و «وَجَدَ» بمعنى «أصابَ»، و نحو ذلك، يتعدّى لواحد[2].

حمل «رأى» على «علم»

و لِـ«رَأَى» مِن **الرؤيا في النوم انْمِ** أي انسب **ما لِـ«عَلِمَ»** حال كونه **طالب مفعولين مِن قبلُ انتمى**، فانصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى، إذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كالعلم، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ (يوسف ـ٣٦). و عَلِّقْه و ألغِهِ بالشروط المتقدّمة.

---

١. قوله: «بظنين» على قراءة أهل البصرة غير سهل و ابن كثير و الكسائيّ و الباقون «بضنين». و «الظنين» أي المتّهم، فالمعنى: ليس هو على وحي الله ـ تعالى ـ و ما يخبر به من الأخبار بمتّهم؛ فإنّ أحواله ناطقة بالصدق و الأمانة. و على قراءة من قرأ بالضاد فالمعنى: أنّه ليس ببخيل في ما يؤدّي عن الله ـ تعالى ـ أن يعلّمه كما علّمه الله ـ تعالى ـ (مجمع البيان، ج ١٠، ص ٦٧٨).

٢. في إطلاقه نظر؛ لأنّ «تكبّر» لازم.

و لا تُجِزْ هنا بلا دليلِ سقوطَ مفعولَينِ أو مفعولِ
وكـ«تَظُنُّ» اجْعَلْ«تَقُولُ» إنْ وَلِي مُستَفهَماً به و لم يَنفَصِلِ
بِغَيرِ ظرفٍ أو كَظرفٍ أو عَمَل و إنْ ببَعضِ ذِي فَصَلْتَ يُحتَمَل
و أُجرِيَ القَولُ كظَنٍّ مطلقا عندَ سُلَيمٍ، نحوُ: «قُل ذا مُشفِقا»

حكم حذف مفعول أفعال القلوب

و لا تُجِز هُنا بلا دليلٍ سقوط مفعولين أو مفعول[1]. فإن دلّ دليل[2] فأجزه، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (القصص ـ ٧٤) أي تزعمونهم شركائي.

حمل «تقول» على «تَظُنُّ»

و كـ«تَظُنُّ» اجعل القول جوازاً، فانصب به مفعولين و لكن لا مطلقاً، بل إن كان مضارعاً مسنداً إلى المخاطب، نحو: **«تَقُولُ»، إن ولِيَ مستفهَماً به** أي أداة استفهام **و لم يَنفصِلْ** عنه **بغير ظرف أو كظرف** أي مجرور **أو عملٍ** أي معمول، نحو:

(٨٤) مَتَى تَقُولُ القُلُصَ[3] الرواسِما[4] يَحمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ و قاسِماً

فإن انفصل عنه بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية، نحو: «أ أنت تقول: زيدٌ قائمٌ؟».

و إن ببعض ذي الثلاثة **فَصَلْتَ** بين الاستفهام و القول **يُحتمَلْ** و لا يضرّ في العمل، نحو: «أ غداً تقول زيداً منطلقاً؟» و «أ في الدار تقول عمراً جالساً؟» و:

(٨٥) أ جُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ ـ أَمْ مُتَجاهِلِينَا

و أُجري القول كـ«ظَنٍّ»، فنصب به المفعولان **مطلقاً** بلا شرط **عند سُلَيم، نحو: «قُلْ ذا مشفقاً»**، و: «أعجبني قولك زيداً منطلقاً»؛ و: «أنت قائل بِشْراً كريماً».

---

١. و أجازه بعضهم إن وجدت فائدة، كقولهم: «مَن يَسمَعْ يَخَلْ» ـ أي مسموعه حقّاً ـ، لا إن لم توجد، كاقتصارك على «أظُنُّ»؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ مّا. (*)

٢. و اعلم أنّ الحذف بلا دليل يُسمّى بـ«الاقتصار»، و مع الدليل بـ«الاختصار».

٣. «القُلُص» بضمّتين جمع «قلوص»: الناقة الشابّة.

٤. «الرواسم» جمع «الراسمة» من «الرسم» و هو التأثير في الأرض لشدّة الوطء.

«أَعْلَمَ» و «أَرَىٰ»

إلى ثلاثةٍ «رأىٰ» و «عَلِمَا **عَدَّوْا إذا صارا «أَرَىٰ» و «أعلَمَا»**
و ما لِمفعولَي «عَلِمتُ» مطلقا **لِلثّانِ و الثّالِثِ أيضاً حُقِّقا**

فصل في **«أَعْلَمَ» و «أَرَى»** و ما جرى مجراهما

تعدية «عَلِمَ» و «رأى» القلبيّين إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة

إلى ثلاثة مفاعيل **«رأى» و «عَلِمَ»** المتعدّيين لمفعولين **عَدَّوْا إذا صارا** بإدخال همزة التعدية عليهما **«أَرَى» و «أَعْلَمَ»**، نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ﴾ (الأنفال ـ ٤٣)، و «أعلَمَ زيدٌ عَمْراً بِشْراً كَرِيماً».

أحكام مفاعيل «أعلم» و «أرى»

و ما لمفعولي «عَلِمتُ» و أخواته **مطلقاً** ـ مِن الإلغاء و التعليق عنهما، و حذفهما أو أحدهما لدليل ـ **للثاني و الثالث** من مفاعيل هذا الباب **أيضاً حُقِّقَ**، نحو قول بعضهم: «البرَكَةُ أَعْلَمَنا اللهُ معَ الأكابر»[1] و قوله:

(٨٦) و أنتَ أرانِي اللهُ أمنَعُ عاصِمٍ[2] وَ أرْأفُ مُستَكْفٍ و أسْمَحُ واهِبِ

و تقول: «أعلم زيدٌ عمراً».

أمّا الأوّل منها فلا يجوز إلغاؤه و لا تعليق الفعل عنه، و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصاراً، نحو: «أعلم زيدٌ بشراً كريماً».

١. و الأصل: أعلمَنا اللهُ البركةَ معَ الأكابر.
٢. و الأصل: أراني اللهُ إيّاك أمنعَ عاصِم.

و إنْ تَعَدَّيا لِواحدٍ بلا هَمزٍ فَلِاثْنَينِ به تَوَصَّلا
و الثّانِ منهما كَثاني اثْنَي «كَسَا» فَهْوَ به في كلِّ حُكمٍ ذو ائْتِسا
و كـ«أرَى» السّابِقِ «نَبَّأ» «أخْبَرَا» «حَدَّثَ» «أنْبَأَ» كذاك «خَبَّرا»

و كذا حذف الثلاثة لدليل، ذكره في شرح التسهيل. و نقل أبو حيّان أنّ سيبويه ذهب إلى وجوب ذكر الثلاثة دونه.

تعدية «عَلِمَ» و «رأى» غير القلبيّين إلى اثنين بالهمزة

و إن تعدَّيا أي «رأى» و «علم» **لواحدٍ بلا همزٍ** بأن كان «رأى» بمعنى أبصر، و «عَلِمَ» بمعنى عرف، **فلاثنين به تَوَصَّلا**، نحو: «أريتُ زيداً عمراً» و «أعلَمْتُ بِشْراً بكراً».

و الأكثر المحفوظ في «عَلِمَ» هذه نقلُها بالتضعيف، نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة ـ٣١). و نقلها بالهمزة قياساً، على ما اختاره في شرح التسهيل من أنّ نقل المتعدّي لواحد بالهمزة قياس لا سماع، خلافاً لسيبويه.

حكم ثاني مفعولَيْ هذه الأفعال

و المفعول **الثاني منهما** أي من مفعولي «أرَى» و «أعلَمَ» المتعدّيين لهما بالهمزة **كثاني اثني** أي مفعولي **«كَسَا»** في كونه غير الأوّل، نحو: «أريت زيداً الهلال»، فالهلال غير زيد، كما أنّ «الجبّة» غيره، في نحو: «كسوت زيداً جبّة»؛ **و** في جواز حذفه، نحو: «أريت زيداً» كما تقول: «كَسَوْتُ زيداً»؛ **و** في امتناع الإلغاء؛ **فهو به في كلّ حكم** من أحكامه **ذو ائتساءٍ** أي صاحب اقتداء. و استثني التعليق، فإنّه جائز فيه، و إن لم يجز في ثاني مفعولي «كَسَا»، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (البقرة ـ٢٦٠).

سائر الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل

و كـ«أرَى» السابق أوّل الباب في التعدية إلى ثلاثة: **«نَبَّأ»**، لكن المشهور فيها تعديتها إلى واحد بنفسها و إلى غيره بحرف جرّ؛ و **«أخْبَرَ»** و **«حَدَّثَ»**؛ و **«أنبَأ»**؛ و **كذاك «خَبَّرَ»**.

التمرين

١. عيّن أفعال القلوب و التصيير و مفعوليها و موارد التعليق:

- ﴿وَ ذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً وَ لَهْواً وَ غَرَّتْهُمُ الْحَياةُ الدُّنْيا﴾ (الأنعام ـ ٧٠)؛
- قال رسول اللهِ ﷺ: ... و مَن أُوتيَ القُرآنَ فَظَنَّ أنَّ أحَداً مِن الناسِ أُوتيَ أفضَلَ ممّا أُوتيَ، فقد عَظَّمَ ما حَقَّرَ اللهُ و حَقَّرَ ما عَظَّمَ اللهُ (الكافي، ج٢، ص٦٠٤)؛
- فَهَبْني يا إلهي و سَيِّدي و مَولايَ و رَبِّي صَبَرتُ علَى عَذابِكَ، فكيف أصبِرُ علَى فِراقِكَ؟ و هَبْني صَبَرتُ علَى حَرِّ نارِكَ، فكيف أصبِرُ عن النَظَرِ إلَى كَرامَتِكَ؟ أم كيف أسكُنُ في النارِ و رَجائي عَفْوُكَ؟ (دعاء الكميل، مصباح المتهجّد و سِلاح المتعبّد، ج٢، ص٨٤٧)؛

٢. ميّز الأفعال القلبيّة من غيرها و عيّن مفعوليها، ثمّ ترجم الآيات:

- ﴿وَ مَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾ (القدر ـ ٢)؛
- ﴿هُوَ الَّذي يُريكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَ طَمَعاً وَ يُنْشِئُ السَّحابَ الثِّقالَ﴾ (الرعد ـ ١٢)؛
- ﴿كَذلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة ـ ١٦٧).

٣- أعرب:

لَيتَ شِعْرِي أينَ استَقَرَّتْ بكَ النَوَى بَل أيُّ أرضٍ تُقِلُّكَ أو ثَرَى (دعاء الندبة، إقبال الأعمال، ج١، ص٢٩٨)

التحقيق

عيّن معمولي «رأيتَكُم» و «تُراك» ثمّ ترجم النصّ:

١- ﴿قُلْ أَ رَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَ غَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ (الأنعام ـ٤٠).

راجع: التبيان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٣٢؛ و شرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص١٦١؛ و النحو الوافي، ج١، ص٢١٥، و ج٢، ص١٥.

٢- يا إلهي و سَيِّدي و رَبّي أَتُراكَ مُعَذِّبي بنارِكَ بَعدَ تَوحيدِك (دعاء الكميل، المصباح الكفعميّ، ص ٥٥٧).

راجع: شرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص١٤٩؛ و النحو الوافي، ج٢، ص١٥.

باب الفاعل

الـفـاعِـلُ الَّـــذِي كَـمـرفـوعَـي «أتَـى زَيْـــدٌ مُـنِـيـراً وَجْـهُــهُ نِـعْـمَ الـفَـتَـى»

هذا **باب الفاعل** و فيه المفعول به

تعريف الفاعل و بيان نوعيه

و هو ـ كما قال في شرح الكافية ـ : «المسند إليه فعلٌ تامّ مقدّم فارغ باقٍ على الصوغ الأصليّ أو ما يقوم مقامه».

فَ«المسند إليه» يعمّ الفاعل و النائب عنه و المبتدأ و المنسوخ الابتداء؛

و قيد «التمام» يخرج اسم كان؛

و «التقديم» يخرج المبتدأ؛

و «الفراغ» يخرج نحو: «يقومان الزيدان»؛

و «بقاء الصوغ الأصليّ» يخرج النائب عن الفاعل؛

و ذكر «ما يقوم مقامه» يدخل فاعل اسم الفاعل و المصدر و اسم الفعل و الظرف و شبهه.

و «أو» فيه للتنويع لا للترديد.

و ذكر المصنّف للنوعين مثالين، فقال: **الفاعل الّذي كمرفوعي «أتى زيدٌ منيراً وجهُهُ نِعْمَ الفَتَى»**. و مثّل بهذا المثال الثالث إعلاماً بأنّه لا فرق في الفعل بين المتصرّف و الجامد.

و بعدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فَإنْ ظَهَر فَهْوَ و إلّا فَضميرٌ اسْتَتَر

دفع وهم

و حصره الفاعل في مرفوعي ما ذكر:

- إمّا جَريٌ على الغالب، لإتيانه مجروراً بِـ«مِن» إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ (الأنعام ـ٥٩)، و بالباء في نحو: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾ (النساء ـ٧٩)؛

- أو إرادة للأعمّ من مرفوعي اللفظ و المحلّ.

لزوم تأخّر الفاعل عن العامل

و لا بدّ بعد فعل من فاعل، و هي ـ أعني البَعديّة ـ مَرتَبَتُه، فلا يتقدّم على الفعل؛ لأنّه كالجزء منه.

أشكال الفاعل

فَإن ظَهَرَ في اللفظ ـ نحو: «قامَ زَيدٌ» و «الزيدانِ قاما» ـ **فهو** ذاك.

و إلّا فضمير استَتَرَ راجع:

- إمّا لمذكور، نحو: «زيد قامَ» و «هند قامَتْ»؛

- أو لما دلّ عليه الفعل، نحو: «و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن» أي: و لا يشرب الشارب؛

- أو لما دلّ عليه الحال المشاهدة، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ (القيامة ـ٢٦) أي: بلغت الروحُ.

حكم حذف الفاعل

قاعدة: قالوا: لا يحذف الفاعل أصلاً عند البصريّين. و استثنى بعضهم صورة، و هي فاعل المصدر، نحو: «سَقْياً» و «رَعْياً»؛ فإنّه يحذف مع القرينة و لا يكون مستتراً فيه؛ لأنّ المصدر جامد لا يتحمّل الضمير.

و جَـــرِّدِ الـفِـعـلَ إذا مـا أُسـنِـدا لِاثـنَـيـنِ أو جَـمـعٍ كَـ«فـازَ الـشُّـهَـدا»
و قَـد يُـقـالُ: «سَـعِـدا» و «سَـعِـدُوا» و الـفِـعـلُ لِـلـظّـاهِـرِ بـعـدُ مُـسـنَـدُ
و يَـرفَـعُ الـفـاعِـلَ فِـعـلٌ أُضـمِـرا كَـمِثلِ «زيـدٌ» في جـوابِ «مَـن قَـرا؟»

تجريد الفعل من علامة التثنية و الجمع حين الإسناد إلى الظاهر

و جَرِّد الفعل من علامة التثنية و الجمع **إذا ما أُسنِدَ لاثنين** ظاهرين **أو جمع** ظاهر، **ك«فازَ الشهداءُ»** و «قامَ أخواك» و «جائت الهندات». هذه هي اللغة المشهورة.

اجتماع علامة التثنية و الجمع مع الفاعل الظاهر في لغة

و قد يقال: «سَعِدا» و «سَعِدُوا» و الحال أنّ **الفعل للظاهر بعد مسند**؛ فالعلامات اللاحقة للفعل حروف دالّة على التثنية و الجمع كالتاء الدالّة على التأنيث. و منه:

- قوله ﷺ: «يتعاقبون[1] فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار»[2]؛
- و قول بعضهم: «أكلوني البراغيث»؛
- و قول الشاعر:

(٨٧) تَوَلّى قِتالَ المارِقِينَ بِنفْسِهِ وَ قَـدْ أَسْـلَـمـاهُ مُـبـعَـدٌ و حَـمِـيمُ

- و قوله:

(٨٨) نَـتَـجَ الرَّبـيـعُ مَحاسِنا أَلْـقَـحْـنَـهـا غُـرُّ الـسَّـحـائِـبِ

حكم حذف عامل الفاعل

و يرفع الفاعل فعل أُضمِرَ:

- تارة جوازاً، إذا:

• أُجيب به استفهام ظاهرٌ، **كمثل: «زيدٌ» في جواب «مَن قَرَا؟»**؛ أو مقدّر، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ

١. «يتعاقبون» أي تأتي طائفة عقب طائفة.
٢. صحيح البخاريّ، الحديث ٤٩٧، ج١، ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

و تـاءُ تـأنيـثٍ تَـلِـي الـمـاضـي إذا كـانَ لِأُنـثـىٰ كَـ«أَبَـتْ هِـنـدُ الأذىٰ»
و إنَّـمـا تَـلـزَمُ فِـعـلَ مُـضـمَـرِ مُـتّـصـلٍ أو مُـفـهِـمٍ ذاتَ حِـرِ

اللهِ و إِقَامِ الصَّلاَةِ و إِيتَآءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ و الْأَبْصَارُ﴾ (النور ـ٣٦ و ٣٧) ببناء «يسبَّح» للمفعول[1]؛

• أو أُجيب به نفي، كقولك - لِمَن قال: «لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ»-: «بَلَى زَيدٌ».

- و تارة وجوباً، إذا فسّره ما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (التوبة ـ٦).

موارد تأنيث الفعل وجوباً أو جوازاً

و تاء تأنيث ساكنة **تلي الفعل الماضي** دلالة على تأنيث فاعله **إذا كان لأُنثى** ـ و لا تلحق المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة و لا الأمر لاستغنائه بالياء ـ، **كـ«أَبَتْ هِنْدُ الأذَى»**.

و إنّما تلزم هذه التاء:

- **فعلَ مضمر** أي فعلاً مسنداً إليه سواء كان مضمر مؤنّث حقيقيّ أو مجازيّ **متّصل** به، نحو: «هند قامَتْ» و «الشمس طَلَعَتْ»؛ بخلاف المنفصل، نحو: «هند ما قام إلّا هي». و شذّ حذفها في المتّصل في الشعر، كما سيأتي.

- **أو** فعلاً مسنداً إلى ظاهر **مُفهِم ذاتَ حِرٍ** أي صاحبة فرج، و يعبّر عن ذلك بـ«المؤنّث الحقيقيّ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾ (القصص ـ٩)؛ بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنّث غير حقيقيّ، نحو: «طلعت الشمس» فلا تلزمه.

١. أي على قراءة ابن عامر و أبي بكر (انظر مجمع البيان، ج٧، ص٢٢٢).

و قد يُبيحُ الفَصلُ تَركَ التّاءِ في ... نحوِ «أَتى القاضيَ بِنتُ الواقِفِ»
و الحَذفُ مَعْ فَصلٍ بِـ«إلّا» فُضِّلا ... كَـ«مَا زَكَا إلّا فَتاةُ ابنِ العَلا»
والحَذفُ قد يَأتي بِلا فَصلٍ و مع ... ضميرِ ذي المَجازِ في شِعرٍ وَقَع

و قد يُبيح الفصلُ بين الفعل و الفاعل بغير «إلّا» **ترك التاء في** فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ، **نحو: «أتى القاضِيَ بِنتُ الواقِف»**، و قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ... فَبَايِعْهُنَّ و اسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللهَ﴾ (الممتحنة ـ ١٢).

و الحذف للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ **مع فصل** بين الفعل و الفاعل **بـ«إلّا» فُضِّلَ** على الإثبات، **كـ«مَا زَكا إلّا فَتاةُ ابنِ العَلا»**؛ إذ الفعل مسند في المعنى إلى مذكّر؛ لأنّ تقديره: ما زكا أحدٌ إلّا فَتاةُ ابنِ العَلا.[1]

و الحذف للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ **قد يأتي بلا فَصل**؛ حكى سيبويه عن بعضهم: «قَالَ فُلانةٌ».

و الحذف مع الإسناد إلى **ضمير المؤنّث ذي المجاز في شعر وَقَعَ**؛ قال عامر الطائيّ:

(٨٩) فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... وَ لا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

و حمله ابنُ فَلاح في الكافي على أنّه عائد إلى محذوف، أي: و لا مكان أرض أبقَلَ، و الضمير في «إبقالها» للأرض.

---

١. و بعض النحويّين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ«إلّا» إلّا في الشعر، كقول الراجز:
ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ و ذَمِّ ... فِي حَرْبِنا إلّا بَناتُ العَمِّ
(شرح التسهيل ٢: ١١٤)

و التّـاءُ مَـعْ جَـمعٍ سِـوَى السّـالِـمِ مِن مُـذَكَّـرٍ كـالـتّـاءِ مَـعْ إحـدَى الـلَّـبِن
و الحَذْفَ في «نِعمَ الفَتاةُ» استَحسَنوا لِأَنَّ قـصـدَ الـجِـنـسِ فـيـه بَـيِّـنُ

و التاء مع فعل مسند إلى **جمع سوى السالم من مذكّر** ـ و هو جمع التكسير و جمع المؤنّث السالم ـ **كالتاء مع** مسند إلى ظاهر مؤنّث غير حقيقيّ، نحو: «**إحدى اللبنِ**» أي «لَبِنَة»؛ فيجوز:

- إثباتها، نحو: «قالت الرجال» و «قامت الهندات»، على تأوّلهم بِـ «الجماعة»؛
- و حذفها، نحو: «قام الرجال» و «قام الهندات»، على تأوّلهم بِـ «الجمع».[1]

قال في شرح الكافية: و مثل جمع التكسير ما دلّ على جمع و لا واحد له من لفظه كـ «نسوة»، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ (يوسف ـ ٣٠).

و أمّا جمع المذكّر السالم، فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث، لأنّ سلامة نظمه تدلّ على التذكير؛ و «البنون» جرى مجرى التكسير، لتغيّر نظم واحده كـ «بَنات»؛ كما في قوله تعالى: ﴿... حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (يونس ـ ٩٠).

و الحذف للتاء **في** فعل مسند إلى جنس المؤنّث الحقيقيّ ـ نحو: «**نعم الفتاة**» و «بئس المرأة» ـ **استحسنوا؛ لأنّ قصد الجنس فيه** على سبيل المبالغة في المدح أو الذمّ **بَيِّنٌ**، و لفظ الجنس مذكّر. و يجوز التأنيث على مقتضى الظاهر، فتقول: «نِعمَت الفتاة» و «بئست المرأة».

---

١. هذا مقتضى إطلاقه في جمع المؤنّث؛ و إليه ذهب أبو عليّ. و في التسهيل خصّصه بما كان مفرده مذكّراً كـ «الطلحات» أو مغيَّراً، كـ «بنات». و أمّا غيره كـ «الهندات» فحكمه حكم واحده، و لا يجوز «قام الهندات» إلّا في لغة «قال فلانة». (*)

و الأَصــلُ فـي الـفـاعِـلِ أن يَـتَّـصِـلا ... و الأصــلُ فـي الـمـفـعـولِ أن يَـنفَـصِـلا
و قــد يُــجــاءُ بــخِــلافِ الأصــلِ ... و قَـد يَـجِـي الـمـفـعـولُ قـبـلَ الـفـعـلِ
و أَخِّــرِ الـمـفـعـولَ إن لَـبـسٌ حُـذِر ... أو أُضــمِــرَ الـفـاعـلُ غـيـرَ مُـنـحَـصِـر

أصالة تقدّم الفاعل على المفعول

و الأصل في الفاعل أن يَتَّصِلَ بفعله؛ لأنّه كالجزء منه. **و الأصل في المفعول أن يَنفَصِلَ** عن فعله؛ لأنّه فضلة، نحو: «نَصَرَ زيدٌ عَمْراً».

جواز تقدّم المفعول على الفاعل و الفعل

و قد يجاء بخلاف الأصل فيقدّم المفعول على الفاعل، نحو: «نَصَرَ عَمْراً زيدٌ» **و قد يَجيءُ المفعول قبل الفعل**، نحو: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقاً هَدَىٰ و فَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ (الأعراف ـ ٢٩ و ٣٠).

موارد وجوب مراعاة الأصل و منعه

و أخِّر المفعول و قدّم الفاعل وجوباً **إن:**

- **لبس** بينهما **حُذِرَ**، كأن لم يظهر الإعراب و لا قرينة، نحو: «نَصَرَ موسى عيسى»؛ إذ رتبة الفاعل التقديم، و لو أُخّر لم يعلم. فإن كان ثمّة قرينة جاز التأخير، نحو: «أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى» و «أَضْنَتْ سُعْدَى الحُمَّى»؛
- **أو أُضمر الفاعل** أي جيء به ضميراً **غير منحصرٍ**، نحو قوله تعالى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ (الكهف ـ ٧٤).

فإن كان منحصراً وجب تأخيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ (المدّثر ـ ٣١).

و كذا إذا كان المفعول ضميراً و الفاعل اسم ظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ (التوبة ـ ٤٠).

و ما بِـ«إلّا» أو بِـ«إنّما» انحَصَرَ ... أَخِّرْ و قد يَسبِقُ إن قَصدٌ ظَهَر
و شاعَ نحوُ: «خافَ رَبَّهُ عُمَر» ... و شَذَّ نحوُ: «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَر»

و ما بِـ«إلّا» أو بِـ«إنّما» انحَصَرَ سواء كان فاعلاً أو مفعولاً **أخِّر** وجوباً. مثال حصر الفاعل نحو: «ما نَصَرَ عمراً إلّا زيدٌ» و «إنّما نَصَرَ عمراً زيدٌ». و مثال حصر المفعول نحو: «ما نَصَرَ زَيدٌ إلّا عَمراً» و «إنّما نَصَرَ زيدٌ عَمراً». **و قد يسبق** المحصور سواء كان فاعلاً أو مفعولاً **إن قصد ظَهَر**، بأن كان محصوراً بِـ«إلّا». و هذا ما ذهب إليه الكسائيّ و استشهد بقوله:

(٩٠) ما عَابَ إلّا لَئيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ... و لا جَفَا قَطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطلاً

و الجمهور على المنع.

أمّا المحصور بِـ «إنّما» فلا يظهر قصد الحصر فيه إلّا بالتأخير.

و شاع أي كثر و ظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على الفاعل ـ و لم يبال بعود الضمير على متأخّر لأنّه متقدّم في الرتبة ـ، و ذلك **نحو: «خافَ ربَّهُ عُمَر»**.

و شذّ تقديم الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على المفعول، **نحو: «زانَ نَوْرُه الشجرَ»**؛ لعود الضمير على متأخّر لفظاً و رتبةً، و ذلك لا يجوز إلّا في مواضع ستّة ليس هذا منها،[1] و في الضرورة، نحو:

(٩١) لَمّا عصى أصحابُه مُصعَباً ... أدَّى إليه الكَيلَ صاعاً بِصاع

و أجازه ابن جنّي في النثر بقلّة، و تبعه المصنّف، قال: لأنّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه.

---

١. كما تقدّم في هامش الصفحة ٦٩.

النائب عن الفاعل

يَـنُـوبُ مـفـعـولٌ بـه عـن فـاعـلِ فـيـمـا لَـهُ كَـ«نِـيـلَ خـيـرُ نـائِـلِ»
و قـابِـلٌ مِـن ظَـرفٍ أو مِـن مَـصـدرِ أو حـرفِ جَـرٍّ بِـنِـيـابَـةٍ حَـريّ

هذا باب **النائب عن الفاعل** إذا حُذِف

وجه رجحان التعبير بـ«النائب عن الفاعل»

و **التعبير** به أحسن من التعبير بِـ«مفعول ما لم يسمَّ فاعله»، لشموله للمفعول و غيره؛ و لصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أُعطِيَ زيدٌ درهماً» و ليس مراداً.

أحكام النائب عن الفاعل

يَنوبُ مفعول به إن كان موجوداً **عن فاعل فيما له** من رَفْع و عُمْدِيَّة و امتناع تقديمه على الفعل و غير ذلك **ك**«**نِيلَ خيرُ** نائِل» و «زيدٌ منصورٌ غلامُه».

ما ينوبُ عن الفاعل و شرائطه

و قابل للنيابة **من ظرف** بأن كان متصرّفاً مختصّاً[1] أو غير مختصّ لكن قيّد الفعل بمعمول آخر؛ **أو من مصدر** بأن كان متصرّفاً[2] لغير التوكيد؛ **أو حرف جرّ** مع مجروره بأن لم يكن متعلّقاً بمحذوف و لا علّة **بنيابة** عن الفاعل **حَريٌّ** أي جدير، نحو: «سير يومٌ السبت» و «سير بزيدٍ يومٌ» و ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقّة ـ ۱۳) و ﴿فَإِذَا نُفِخَ

۱. المتصرّف من الظروف ما يخرج من الظرفيّة إلى الفاعليّة و المفعوليّة و الإضافة و غيرها. و المختصّ من الظروف ما خصّص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة و الصفة و العلميّة.
۲. المتصرّف من المصادر ما يخرج من النصب على المصدريّة إلى التأثّر بالعوامل المختلفة.

و لا يَنوبُ بَعضُ هٰذي إنْ وُجِد ... في اللَّفظِ مَفعولٌ به و قد يَرِد
و باتِّفاقٍ قد يَنوبُ الثّانِ مِن ... بابِ «كَسَا» فيما الْتِباسُه أُمِن

في الصُّورِ فَلاَ أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ و لاَ يَتَسَآءَلُونَ﴾ (المؤمنون ـ١٠١).

و غير القابل لا ينوب، نحو: «إذا» و «عِنْدَ» و «ثَمَّ» و ﴿سُبْحَانَ اللهِ﴾ (يوسف ـ١٠٨) و ﴿مَعَاذَ اللهِ﴾ (يوسف ـ٢٣) و «نصراً» في «نصرتُ نصراً».

و فهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنّه لا يجوز نيابة التمييز[1] و لا المفعول له و لا المفعول معه؛ و صرّح بالأوّل في التسهيل و بالثاني في الارتشاف و بالثالث في اللُّباب[2].

حكم نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به

و لا ينوب بعض هٰذي الثلاثة المتقدّمة إن وُجِدَ في اللفظ مفعول به؛ هذا مذهب سيبويه؛ **و** ذهب الكوفيّون و الأخفش إلى أنّه **قد يَرِدُ** نيابة غير المفعول به مع وجوده، كقوله تعالى: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية ـ١٤) في قراءة أبي جعفر، و قول الشاعر:

(٩٢) لَمْ يُعْنَ بِالعَلياءِ إلّا سَيِّداً ... و لا شَفى ذَا الغَيِّ إلّا ذو هُدى

و اختاره في التسهيل.

حكم نيابة المفعول الثاني أو الثالث عن الفاعل

و باتّفاق من جمهور النحاة **قد ينوب** عن الفاعل المفعول **الثاني من باب «كَسَا» فيما التباسه أُمِنَ** نحو: «أُوتِيَ زيداً جبّةٌ» بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس، فيجب أن ينوب الأوّل، نحو: «أُعطِيَ عمرٌو بِشْراً».

و حيث جاز إقامة الثاني، فالأوّل أولى، لكونه فاعلاً في المعنى.

---

١. و في بعض النسخ: «لا يجوز نيابة الحال و لا التمييز».
٢. اللُّباب في علم الإعراب، للإسفرائينيّ (المتوفّى سنة ٦٨٤).

في باب «ظَنَّ» و «أرَى» المَنعُ اشْتَهَر و لا أرَى مَنعاً إذا القَصدُ ظَهَر
و ما سِوَى النّائبِ ممّا عُلِّقا بِالرّافعِ النَّصبُ له مُحَقَّقا

في باب «ظَنَّ» و «أرى» المتعدّية لثلاثة **المنع** من إقامة الثاني و وجوب إقامة الأوّل **اشتَهَرَ** عن كثير من النحاة[1]. و خالف ابن عصفور و جماعة و تبعهم المصنّف، فقال: **و لا أرى منعاً** من نيابة الثاني **إذا القصد ظَهَرَ** و لم يكن جملة و لا ظرفاً -كما في التسهيل-، كقولك في «جَعَلَ اللهُ لَيلَةَ القدرِ خَيراً مِن ألفِ شَهْر»: «جُعِلَ خَيرٌ مِن ألف شَهرٍ ليلةَ القدر».[2]

لزوم كون النائب عن الفاعل واحداً

و كما لا يكون للفعل إلّا فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلّا شيء واحد.

حكم سائر متعلّقات العامل

و ما سوى النائب عنه **مما عُلِّقَ بالرافع** أي رافع النائب و هو الفعل و اسم المفعول و المصدر ـ على ظاهر قول سيبويه ـ **النصب له محقّقاً** لفظاً إن لم يكن جارّاً و مجروراً، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمُعةِ أمامَك ضرباً شديداً» و محلّاً إن يكنه[3]، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقّة ـ ١٣).

---

١. قال الأُبّذِيّ في شرح الجزوليّة: لأنّه مبتدأ، و هو أشبه بالفاعل؛ فإنّ مرتبته قبل الثاني لأنّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر و مرتبة المرفوع قبل المنصوب. ففعل ذلك للمناسبة. (*)

٢. و أمّا الثالث من باب «أرى» ففي الارتشاف: «ادّعى ابن هشام الاتّفاق على منع إقامته. و ليس كذلك؛ ففي المخترع جوازه عن بعضهم». (*)

٣. أي إن يكن جارّاً و مجروراً.

التمرين

١- اذكر حكم إسناد الفعل إلى الفاعل أو نائبه من حيث العدد و الجنس وجوباً أو جوازاً:

- ﴿و الْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ﴾ (البقرة ـ ٢٣٣)؛
- ﴿مِنَ الْمُؤْمِنينَ رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضىٰ نَحْبَهُ و مِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ و ما بَدَّلُوا تَبْديلاً﴾ (الأحزاب ـ ٢٣)؛
- ﴿وَ إِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ (المرسلات ـ ١١)؛

٢- اذكر الفاعل أو نائب الفاعل في النصوص التالية:

- ﴿وَ حَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا و صَمُّوا ثُمَّ تابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا و صَمُّوا كَثيرٌ مِنْهُمْ و اللهُ بَصيرٌ بِما يَعْمَلُونَ﴾ (المائدة ـ ٧١)؛
- ﴿وَ جِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسانُ و أَنَّىٰ لَهُ الذِّكْرىٰ﴾ (الفجر ـ ٢٣)؛
- ﴿قالُوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما لَوْنُها قالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ صَفْراءُ فاقِعٌ لَوْنُها تَسُرُّ النَّاظِرينَ﴾ (البقرة ـ ٦٩)؛
- ﴿فَلَمَّا جاءَها نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ و مَنْ حَوْلَها و سُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعالَمينَ﴾ (النمل ـ ٨)؛
- ﴿وَ أَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَليمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ * أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ و هُوَ اللَّطيفُ الْخَبيرُ﴾ (الملك ـ ١٣ و ١٤)؛
- ﴿وَ اكْتُبْ لَنا في هذِهِ الدُّنْيا حَسَنَةً و فِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنا إِلَيْكَ﴾ (الأعراف ـ ١٥٦)؛
- اللّٰهُمَّ ... و امْنُنْ عَلَيَّ بِمَا لَا يَتَعَاظَمُكَ أَنْ تَمُنَّ بِهِ عَلَى مَنْ أَمَّلَكَ مِنْ غُفْرَانِك (الصحيفة السجاديّة، الدعاء ٤٧، ص ٢٢٢)؛

٣- أعرب:

عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام: كان في ما وَعَظَ به لُقمانُ ابنَه: ... جَدِّدِ التَوبَةَ في قَلبِكَ و اكمُشْ [أي أسرع و عَجّل] في فَراغِكَ قَبلَ أن يُقصَدَ قَصدُكَ و يُقضَى قَضاؤُكَ و يُحالَ بَينَكَ و بَينَ ما تُرِيدُ. (الكافي، ج٢، ص١٣٥).

التحقيق

عيّن فاعل «لَمْ يَهدِ» و نائب فاعل «حيلَ» و ترجم الآيتين:

١- ﴿أَ و لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ في مَساكِنِهِمْ إِنَّ في ذٰلِكَ لَآياتٍ أَ فَلا يَسْمَعُونَ﴾ (السجدة ـ٢٦).

راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٨، ص٥٢٢؛ و تفسير جوامع الجامع، ج٣، ص٢٩٥.

٢- ﴿وَ حِيلَ بَيْنَهُمْ و بَيْنَ ما يَشْتَهُونَ كَما فُعِلَ بِأَشْياعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كانُوا في شَكٍّ مُرِيبٍ﴾ (سبأ ـ٥٤).

راجع: مغني اللبيب، ج٢، ص٥١٦؛ و تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان، ج٨، ص٥٦٧.

تعدّي الفعل و لزومه

عَلامةُ الفِعلِ المُعدَّى أَن تَصِل ... «ها» غيرِ مَصدَرٍ به، نحوُ: «عَمِل»
فَانصِبْ بِهِ مفعولَه إن لَم يَنُب ... عن فاعلٍ نحوُ: «تَدبَّرتُ الكُتُب»

هذا باب **تعدّي الفعل و لزومه** و فيه رتب المفاعيل

عـلامـة الـفـعـل المتعدّي

علامة الفعل المعدَّى أي المجاوَز إلى المفعول به **أن تصلَ «هاءً»** تعود على **غير مصدر** لذلك الفعل **به، نحو: «عَمِلَ»**: فإنّك تقول: «الخيرُ عمِلتُه»، فتصل به هاء تعود على غير مصدره.

و احترز بها من هاء المصدر، فإنّها توصل بالمتعدّي، نحو: «نصرته زيداً» أي النصر، و باللازم، نحو: «قُمته» أي القيام.

تتمّة: و من علامته أيضاً أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ، ك«مُقِتَ، فهو ممقوت». قال في شرح الكافية: «و المراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جرّ. فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ يسمّى «لازماً»، ك«غضِبتُ على عَمرو، فهو مغضوب عليه».

حـكـم الـفـعـل المتعدّي

فانصِب به مفعوله الّذي تجاوز إليه **إن لم يَنُب عن فاعل، نحو: «تدبّرت الكتبَ»**. و معلوم أنّه إن ناب عن فاعل، رُفِع.

و لازمٌ غيرُ المُعدَّى و حُتِم ... لُزومُ أَفعالِ السَجايا كَـ«نَهِم»
كذا «افْعَلَلَّ» و المُضاهِي «اقْعَنْسَسا» ... و ما اقتَضَى نَظافةً أو دَنَسا
أو عَرَضاً أو طاوَعَ المُعدَّى ... لواحدٍ كَـ«مَدَّهُ فامتَدّا»

علامة الفعل اللازم

و فعل **لازم غير** الفعل **المعدَّى**، و هو الّذي لا يتّصل به ضمير غير مصدر. و يقال له ـ أيضاً ـ: «قاصر» و «غير متعدٍّ» و «متعدّ بحرف جرّ».

الأفعال التي حتم لزومها

و **حُتِمَ لزوم أفعال السجايا** ـ جمع «سَجِيّة»، و هي الطبيعة ـ ، **كـ«نَهِمَ»** إذا كَثُر أكلُه، و «ظَرُفَ» و «كَرُمَ» و «شَرُفَ».

و **كذا** حتم لزوم ما كان على وزن **افْعَلَلَّ**، كـ «اقْشَعَرَّ»[1] و «اطْمَأَنَّ»[2].

و كذا «افْعَنْلَلَ» **المضاهي «اقعَنْسَسَ»**[3]، و هو «احرَنْجَمَ»[4].

و كذا ما أُلحق بِـ«افْعَلَلَّ» و «افْعَنْلَلَ»، كـ «اكْوَهَدَّ»[5] و «احرَنْبَأَ»[6].

و كذا حتم لزوم **ما اقتضى نَظافة**، كـ «طَهُرَ» و «نَظُفَ»، **أو دَنَساً**، كـ «دَنِسَ» و «وَسِخَ» و «نَجِسَ».

أو اقتضى **عَرَضاً**، أي معنى غير لازم، كـ «مَرِضَ» و «بَرِئَ» و «فَرِحَ».

أو طاوَعَ فاعله فعلَ فاعل الفعل **المعدَّى لواحد، كـ «مَدَّهُ، فَامتَدَّ»** و «دَحْرَجْتُهُ، فَتَدَحْرَجَ».

و المطاوعة قبول المفعول فعلَ الفاعل.

---

١. «اقشَعَرَّ الجَلد» أي أخذتْه القَشْعَريرة، و هو ارتفاع الشعر.
٢. أي سَكَنَ.
٣. اقعنسس أي تأخّر و رجع إلى خلف؛ يقال: «اقعنسس الجمل» إذا أبى أن ينقاد.
٤. أي اجتمع.
٥. أي ارتَعَش.
٦. احرنبأ الديك، أي انتفش شَعرُ رقبته عند العِراك.

و عَـــدِّ لازِمـــاً بِـــحـــرفِ جـــرٍّ و إنْ حُـــذِفْ فَـالنَـصْـبُ لـلـمُـنجَرِّ
نـقـلاً و فـي «أنَّ» و «أنْ» يَـطَّـرِدُ مَـعْ أَمْـنِ لَـبسٍ كَـ«عَـجِبـتُ أن يَـدُوا»

فإن طاوع المعدّى لاثنين كان متعدّياً لواحد، نحو: «كَسَوْتُ زيداً جُبّةً، فَاكْتَساها».

كيفيّة تعدية الفعل اللازم

و عَدِّ[1] **فعلاً لازماً** إلى المفعول به **بحرف جرٍّ**، و بالهمزة، و بالتضعيف، نحو قوله تعالى: ﴿وَ بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَ بِالْحَقِّ نَزَلَ وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَ نَذِيراً * وَ قُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَ نَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾ (الاسراء ـ ١٠٥ و ١٠٦).

المنصوب بنزع الخافض

و إن حُذِفَ حرف الجرّ، **فالنَصْب** ثابت **للمُنجَرّ**. ثمّ هذا الحذف ليس قياساً بل **نقلاً** عن العرب يقتصر فيه على السماع، كقوله:

(٩٣) تَمُـرُّونَ الدِيارَ و لَم تَعُوجُوا كَـلامُـكُـم عَـلَـيَّ إذاً حَـرامُ

و قد يحذف و يبقى الجرّ، كقوله:

(٩٤) إذا قيل أيُّ الناسِ شَرٌّ قبيلةً أشـارَتْ كُلَيبٍ بِـالأكُـفِّ الأصـابِعُ

أي أشارت الأصابعُ بالأكُفِّ إلى كليب.

و حذف حرف الجرّ **في «أنَّ» و «أنْ»** المصدريّتين **يطّرد** و يقاس عليه **مع أمن لبس**، ك **«عَجِبتُ أن يَدُوا»** أي يُعطوا الديةَ، و «عجبتُ أنّك قائم»، أي مِن أن يَدُوا و مِن أنّك قائم. و محلّ «أنَّ» و «أنْ» حينئذ هل هو نصب، أو جرّ؟ فيه خلاف.

فإن لم يؤمن اللبس لم يطّرد الحذف، نحو: «رغبت في أن تقوم»؛ إذ يحتمل أن يكون المحذوف «عَنْ».

---

١. المراد بالتعدية هنا إيصال معنى الفعل إلى الاسم و تسمّى بـ«التعدية العامّة». و أمّا التعدية في قولهم: «الباء للتعدية، نحو: ذهبتُ بزيد» فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولاً و تسمّى بـ«التعدية الخاصّة».

و الأصلُ سَبقُ فاعلٍ مَعنىً كـ«مَن» مِن «ألبِسَن مَن زارَكُم نَسْجَ اليَمَن»
و يَلزَمُ الأصلُ لمُوجِبٍ عَرَا و تَركُ ذاكَ الأصلِ حتماً قَد يُرَى

و أمّا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[1] (النساء ـ ١٢٧)، فالجارّ المحذوف فيه هو لفظة «عن»، و المراد الرغبة عن نكاحهنّ و الإعراض عنهنّ، لا الرغبة في نكاحهنّ.[2]

رتب المفاعيل

فصل في رتب المفاعيل و ما يتعلّق بذلك:

و الأصل سبق مفعول هو **فاعل معنى** مفعولاً ليس كذلك، **ك «مَنْ» مِن** قولك: **«ألبِسَن مَن زارَكم نَسْجَ اليَمَنِ»**. و من ثمّ جاز «ألبِسَن ثَوبَه زيداً» و امتنع «أَسكِن رَبَّها الدارَ».

و يلزم هذا **الأصل لموجب عَرَا** أي وجد:

- كأن خيف لبس الأوّل بالثاني، نحو: «أعطيت زيداً عمراً»؛
- أو كان الثاني محصوراً، نحو: «ما أعطيت زيداً إلّا درهماً»؛
- أو ظاهراً و الأوّل مضمراً، نحو: «أعطيتك درهماً».

و ترك ذاك الأصل حتماً قد يرى لموجب، كأن كان الأوّل:

- محصوراً، نحو: «ما أعطيت الدرهم إلّا زيداً»؛
- أو ظاهراً و الثاني مضمراً، نحو: «الدرهم أعطيته زيداً»؛

١. و تمام الآية: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً﴾ (النساء ـ ١٢٧).

٢. فإنّ التعرّض لذكر الرغبة عنهنّ هو الأنسب للإشارة إلى حرمانهنّ على ما يدلّ عليه قوله قبله: ﴿لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾ و قوله بعده: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ﴾ ... (الميزان في تفسير القرآن، ج ٥، ص ١٠٠). و يجوز أن يكون الحذف فيه لأجل الإبهام، ليرتدع مَن يرغب فيهنّ لجمالهنّ، و مَن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ و فقرهنّ.

و حَـذفَ فَـضلَـةٍ أجِـز إنْ لـم يَـضِرْ كـحَـذفِ مـا سِـيـقَ جـوابـاً أو حُـصِـر
و يُـحـذَفُ الـنـاصِـبُـهـا إن عُـلِـمـا و قَـد يَـكـونُ حَـذفُـه مُـلـتَـزَمـا

- أو فيه ضمير يعود على الثاني، كما تقدّم.

حكم حذف المفعول

و حذف مفعول **فضلة** بأن لم يكن أحد مفعولي «ظَنَّ» لغرض إمّا لفظيّ ـ كتناسب الفواصل و الإيجاز ـ و إمّا معنويّ ـ كاحتقاره ـ **أجِز، نحو:** ﴿وَ الضُّحَىٰ * وَ اللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضحى ـ ١ ـ ٣)؛ ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة ـ ٢٤)؛ ﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ (المجادلة ـ ٢١).

و هذا **إن لم يَضِرْ** بفتح أوّله و تخفيف الراء. فإن ضار أي ضَرَّ **كحذف ما سيق جواباً** لسائل **أو** ما **حُصِرَ** لم يجز، كقولك: «زيداً» لمن قال: «من نصرت؟»، و نحو: «ما نصرت إلّا زيداً»؛ فلو حذف من الأوّل لم يحصل جواب، و لو حذف من الثاني لزم نفي النصر مطلقاً و المقصود نفيه مقيّداً.

حكم حذف الفعل العامل في المفعول

و يُحذَف الفعل **الناصبُها** أي الناصب الفضلة جوازاً **إن عُلِمَ**، كأن كان ثَمّ قرينة:

- حاليّة كانت، كقولك لمن تأهّب للحجّ: «مَكّةَ؟»، أي تريد؛
- أو مقاليّة، كـ «زيداً» لمن قال: «مَن نصرت؟».

و قد يكون حذفه ملتزماً:

- كأن فسّره ما بعد المنصوب، كما في باب الاشتغال؛
- أو كان نداء؛
- أو مَثَلاً، كـ «الكلابَ على البقر»، أي أَرسِل الكلابَ على بقر الوَحش للصيد.

التمرين

١- عيّن موارد حذف حرف الجرّ سماعاً و قياساً و بيّن حرف الجّر المحذوف.

- ﴿أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَ هُمْ لا يُفْتَنُونَ﴾ (العنكبوت - ٢)
- ﴿فَاصْبِرْ عَلى ما يَقُولُونَ وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ غُرُوبِها وَ مِنْ آناءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَ أَطْرافَ النَّهارِ لَعَلَّكَ تَرْضىٰ﴾ (طه - ١٣٠)
- ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَداكُمْ لِلْإِيمانِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ (الحجرات - ١٧)
- ﴿أَ فَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدىٰ فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (يونس - ٣٥)
- قَالَ أَبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا كَلَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْعِبَادَ بِكُنْهِ عَقْلِهِ قَطُّ. وَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ. (الكافي، ج١، ص٢٣)

٢- أعرب الآية:

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ﴾ (البقرة - ٢٥)

التحقيق

ما الفرق بين تعدية الفعل بالهمزة و تعديته بحرف الباء؟

راجع: شرح المحقّق الرضيّ على الكافية، ج٤، ص١٣٩ و شرح الدماميني على مُغني اللبيب، ج١، ص٣٧٨.

النداء

و لـلـمُـنـادَى الـنّـاءِ أو كـالـنّـاءِ «يـا» و «أَيْ» و «آ» كـذا «أَيَـا» ثُـمَّ «هَـيـا»
و «الـهَـمْـزُ» لِـلـدّانـي و «وا» لِـمَـن نُـدِب أو «يا» و غيرُ «وا» لَدَى اللَّبسِ اجتُنِب
و غـيـرُ مَـنـدوبٍ و مُـضـمَـرٍ و مـا جـا مُـستغـاثـاً قـد يُـعَـرَّى فـاعْـلَـمـا

هذا باب **النداء**

حـروف الـنـداء و مواضع استعمالها

و للمنادى النائي أي البعيد **أو** الّذي **كالنائي** ـ كالنائم و الساهي ـ : **«يا» و «أيْ» و «آ»؛ كذا «أيَا» ثمّ «هَيا». و الهمز** فقط **للداني** أي القريب. **و «وا»** ائت بها **لمن نُدِبَ أو «يا». و غيرُ «وا»** و هو «يا» **لَدَى اللبس** بغير المندوب **اجتُنِبَ.**

موارد جواز حذف «يا» و عدمه

و كلّ منادى **غير مندوب و مضمر و ما جاءَ مستغاثاً** و اسم «الله» ـ كما في الكافية ـ **قد يعرّى** مِن حرف النداء، بأن يحذف[1]، **فاعلمَنْ**، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف ـ ٢٩)، و: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ (نوح ـ ٢٨).

و لا يجوز حذفه من المندوب و لا المستغاث، لأنّ المقصود فيهما تطويل الصوت، و لا المضمر على أنّ نداءه شاذّ، و لا الاسم الكريم إذا لم تعوّض في آخره ميماً مشدّدة. و قلّ الحذف إذا كان المنادى مشاراً إليه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة ـ ٨٥).

---

١. و هذا الحذف مختصّ بـ«يا».

و ابْـنِ الـمُـعـرَّفَ الـمُـنـادَى الـمُـفـرَدا ... عـلَـى الّـذي فـي رَفْـعِـهِ قَـد عُـهِـدا
و انْـوِ انـضـمـامَ مـا بَـنَـوْا قـبـلَ الـنِّـدا ... وَ لْـيُـجـرَ مَـجـرَى ذي بِـنـاءٍ جُـدِّدا
و الـمُـفـرَدَ الـمـنـكـورَ و الـمُـضـافـا ... و شِـبـهَـهُ انـصِـبْ عـادِمـاً خِـلافـا
و نـحـوَ «زيـدٍ» ضُـمَّ و افـتَـحَـنَّ مِـن ... نَـحـوِ: «أ زَيـدُ بـنَ سَـعـيدٍ لا تَـهِـنْ»

حكم أقسام المنادى من حيث الإعراب و البناء

و ابن المعرَّف إمّا بالعلميّة أو بالقصد **المنادى المفردَ على الّذي في رفعه قد عُهِدَ**، ك «يا زَيدُ» «يا زيدانِ» «يا زَيدُونَ». و يجوز في المعرّف بالقصد النصبُ إذا كان موصوفاً - كما في التسهيل - ، نحو قوله صلى الله عليه وآله: «يا عظيماً يرجى لكلّ عظيم».[1]

و انْوِ أي قدِّرْ **انضمام ما بَنَوْا** أو حَكَوْا ـ كما في العمدة ـ **قبل النداءِ**، ك «يا سيبَوَيْهِ»، و «يا تَأبَطَ شَرّا». **و لْيُجْرَ مَجرَى ذي بناء جُدِّدَ**، فليحكم عليه بنصب محلّه.

و المفرد المنكور الّذي لم يقصد **و المضافَ و شبهه**[2] **انصب عادماً خلافاً** معتدّاً به، نحو: «يا غافلاً و الموتُ يطلُبُه» و «يا عبدَ الله» و «يا حَسَنَ الوَجْهِ» و «يا ثلاثةً و ثلاثين».

جواز النصب في المنادى المفرد في موردين

و نحوَ «زيد» ضُمّ و افْتحَنّ[3] مِن كلّ عَلَم مضموم إذا وصف بِـ«ابن» أو «ابنة» متّصلاً مضافاً إلى عَلَم، **نحو: «أزيدُ بْنَ سَعيدٍ لا تَهِنْ»** و «يا عليَّ بنَ موسَى الرضا عليهما السلام» و «يا فاطمةُ ابْنَةَ محمّدٍ عليهما السلام». و يجب في هذه الحالة حذف ألف «ابن» خطّاً.

و الضمّ حَتمٌ إن فُصِلَ، نحو: «يا سُلَيْمَانُ النبيُّ ابنَ داود عليهما السلام».

---

١. و روي عن عليّ بن الحسين عليه السلام أيضاً (كتاب المزار: ١٦٠).
٢. المراد بـ«شبه المضاف» هو ما اتّصل به شيءٌ متمّمٌ معناه بأن يكون معمولاً له، نحو: «يا وجيهاً عندَ الله»، أو معطوفاً قبل النداء، نحو: «يا ثلاثةً و ثلاثين» في مَن سُمّي بذلك (راجع شرح التسهيل ٣: ٣٩١).
٣. والفتحة إعرابٌ، وحذف تنوينه للتخفيف كما يحذف في غيرالنداء، نحو: قال محمّدبن عليّ؛ (راجع شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٩٤- ٣٩٥)

و الضَمُّ إن لَم يَلِ «الابنُ» عَلَما أو يَلِ «الابنَ» عَلَمٌ قَدْ حُتِما
و اضْمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضطِراراً نُوِّنا مِمّا لَهُ استِحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا
و بِاضطرارٍ خُصَّ جمعُ «يا» و«أَلْ» إلاّ مع «اللهِ» و مَحكِيّ الجُمَل
و الأَكثرُ «اللّهُمَّ» بِالتعويضِ و شَذَّ «يَا اللّهُمَّ» في قَريضِ

و كذا **الضمُّ إن لم يَلِ «الابنُ»** ـ بالرفع ـ **عَلَماً، أو يَلِ «الابنَ»** ـ بالنصب ـ **عَلَمٌ قد حُتِمَ**، نحو: «يا غلامُ ابنَ أخينا» و «يا زَيدُ ابنَ أخينا» و «يا غلامُ ابنَ زَيدٍ».

و اضْمُمْ أو انْصِبْ ما اضطِراراً نُوِّنَ مِمّا له استِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنَ، نحو:

(٩٥) سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها و لَيْسَ عَليك يا مَطَرُ السَلامُ

(٩٦) ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ و قالَتْ يا عَدِيّاً لَقَد وَقَتْكَ الأواقِي

و الأوّل أولى إن كان عَلَماً، قاله في الكافية.

حكم الجمع بين «يا» و «ال»

و باضطرار خُصّ جمعُ «يا» و «أَلْ»[1]، نحو:

(٩٧) فَيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرّا إيّاكُما أنْ تُعْقِبانَا شَرّاً

و لا يجوز في السعة، كراهة الجمع بين أداتي التعريف[1] **إلّا مع «الله»**؛ فيجوز في السعة أيضاً، لكثرة الاستعمال. و يجوز حينئذ قطع ألفه و حذفها. **و إلّا مع محكيّ الجملِ**، نحو: «يا الرجلُ مُنطَلِقٌ».

و الأكثر في اسم «الله» إذا نودي أن يقال: **«اللّهُمَّ» بالتعويض** من حرف النداء ميماً مشدّدة في آخره. و لذا لا يجمع بينهما **و شَذّ «يا اللّهُمَّ»** الآتي **في قَريضٍ** أي شعر، و هو قوله:

(٩٨) إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا أقُولُ: يَا اللّهُمَّ يَا اللّهُمَّا

---

١. و محلُّ جواز نداء ما فيه «أل» إذا كانتْ لغير العهد؛ فإن كانت له لم يُنادَ أصلاً، قاله ابن النَحّاس في تعليقه. (*)

في أحكام توابع المنادى

تابعَ ذِي الضَّمِّ المُضافَ دونَ «أل» ألزِمْهُ نصباً كَـ«أزيدُ ذا الحِيَل»
و ما سِواهُ ارفَعْ أوِ انصِبْ و اجْعَلا كمُستَقِلٍّ نَسَقاً و بَدَلا

فصل **في أحكام توابع المنادى**

إعراب توابع المنادى المبنيّ

تابعَ المنادى **ذي الضمّ المضافَ**[1] **دون «أل» ألزِمْه نصباً**، إذا كان نَعتاً أو توكيداً أو بياناً، **ك«أزَيدُ ذا الحِيَلِ»**، و كقول النبيّ ﷺ: «و أنتِ يا فاطمةُ سيّدةَ نساء أهلِ الجنّة زَوجَتُه»[2] [أي عليٍّ عليه السلام].

و ما سواه أي سوى المضاف المجرّد مِن «أل» كالمفرد و المضاف المقرون بها:

- **ارفع** حملاً على اللفظ، نحو: «يا زيدُ العاقلُ و الكريمُ الأبِ» و «يا تَميمُ أجمَعونَ» و «يا غُلامُ بِشْرٌ»؛
- **أو انصِبْ** حملاً على الموضع، نحو: «يا زيدُ العاقلَ و الكريمَ الأبِ» و «يا تَميمُ أجمَعينَ» و «يا غُلامُ بِشْراً».

و اجعلَنْ كمستقلّ نَسَقاً مجرّداً مِن «أل» **و بدلاً**؛ فضُمَّهُما حيثُ يُضمّ المنادى و

---

١. و لا يخفى أنّ قوله: «المضافَ» صفة لقوله: «تابعَ».
٢. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج١، ص٣٦.

و إن يَكُنْ مَصحوبَ «أل» ما نُسِقا ففيه وَجهانِ و رَفعٌ يُنتَقَى
و «أيُّها» مَصحوبُ «أل» بعدُ صِفَه يَلزَم بِالرفعِ لَدَى ذي المَعرِفَه

انصبهما حيث ينصب، و إن كان المتبوع بخلاف ذلك.

و إن يكن مصحوبَ «أل» ما نُسِقَ ففيه وجهان:

- نصب، و هو عند أبي عمرو و يونس و الجرميّ يُختار؛
- **و رفع**، و هو عند الخليل و المازنيّ و المصنّف **يُنتَقَى**.

و فصّل المبرّد بين:

- ما فيه «أل» للتعريف؛ فالنصب؛
- و ما لا؛ فالرفع.

و ليعلم أنّه إذا أُريدَ نداء الاسم المحلّى بِـ«أل» تجعل «أيّ» منادىً و ذاك الاسمُ صفةً لها. و إلى هذا أشار بقوله: **و «أيُّها» مصحوبُ «أل»** ... إلى آخره.

حكم نعت «أيّ» في النداء

فقوله: «أيُّها» مبتدأ أوّل، و«مصحوبُ أل» مبتدأ ثان **بعدُ** أي بَعدَ «أيّها» حال كونه **صفةً لها**[1] **يلزم** و هو الخبر لِـ«مصحوب»[2]؛ لأنّها مبهمة. و هي معربة **بالرفع لدى ذي المعرفةِ**، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ (الانشقاق ـ ٦).

و قد تزاد فيها التاء للمؤنّث، نحو: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ (الفجر ـ ٢٧ و ٢٨).

---

١. ظاهره أنّه صفة لها مطلقاً ـ مشتقّاً كان أو جامداً ـ، إمّا لتأويل الجامد بالمشتقّ، أو لأنّ كثيراً من المحقّقين على أنّه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقّاً، بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه. و قيل: عطف بيان. و قيل: إن كان مشتقّاً فهو صفة و إن كان جامداً فهو عطف بيان.

٢. فلا يكون «يلزم» خبراً لِـ«أيّ» ـ كما قيل ـ؛ لأنّها مؤنّثة. و حاصل المعنى: و أيُّها يَلزَمُها مصحوبُ «أل» حال كونه صفةً لها مرفوعةً واقعةً بعدها.

و «أيُّـهٰـــذا» «أيُّـهـــا الّـــذي» وَرَد و وَصْـــفُ «أيٍّ» بِـسِـــوَى هـــذا يُـرَدّ
في نحوِ: «سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ» يَنتصِب ثـــانٍ و ضُـــمَّ و افـتَـــحْ أوّلاً تُـصِـــب

و وصف «أيّ» باسم الإشارة نحو «يا **أيُّهذا**» و بالموصول نحو «يا **أيُّها الَّذي**» **وَرَدَ**، فقبل، و منه:

(٩٩) ألا أيُّهذا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ لِـشَيْءٍ نَحَـتْـهُ عَـن يَـدَيْـهِ المـقـادِرُ

و: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ (الحِجْر ـ٦)؛ و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة ـ١١٩).

و وصف «أيّ» بسوى هذا الّذي ذكر **يُرَدُّ** على قائله و لا يقبل منه.

حكم إعراب المنادى المكرَّر المضاف

و **في نحو**: «يا **سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ** كُنْ أنتَ ناصِراً»، و كلّ ما كرّر فيه اسم مضاف في النداء:

- **ينتصبُ ثان**؛ لأنّه مضاف.
- **و ضُمَّ و افْتَح أوّلاً تُصِبْ**؛ أمّا الضمّ، فلأنّه مفرد معرفة. و أمّا النصب، فلأنّه:
  - مضاف إلى ما بعد الثاني عند سيبويه؛
  - و قال المبرّد: إلى محذوف؛
  - و الفرّاء: كلاهما إلى ما بعد الثاني.

و الثاني تأكيد.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

و اجْعَل مُنادىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِـ«يا» كَـ:«عَبـدِ، عَبـدِي، عَبـدَ، عَبـدَا، عبدِيا»

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم[1]

وجوه المنادى الصحيح المضاف إلى ياء المتكلّم

و اجْعَل منادىً صَحَّ ـ ك «غُلام» و «ظَبْي» ـ ، **إن يُضَف لِـ«يا»** على وجه من أوجه خمسة:

- أحسنها: أن تحذف الياء و تبقّي الكسرة للدلالة عليها، **ك«عَبدِ»**، و كقوله تعالى: ﴿وَ قَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً﴾ (الفرقان ـ ٣٠)؛
- و يليه: أن تُثبِتَها ساكنة، نحو: «**عَبدِي**»؛
- و إن شئت فاقلب الكسرة فتحة و الياء ألفاً و احذفها، نحو: «**عَبدَ**»؛
- و أحسن منه: أن لا تحذف، نحو: «**عَبدِيا**»؛
- و أحسن من هذا: ثبوت الياء محرّكة، نحو: «**عَبدِيَ**».

---

١. و فيه حكم المضاف إلى الياء إذا أُضيفَ إليه المنادى.

و الفَتْحُ و الكَسْرُ و حَذفُ اليا استَمَرّ في «يا ابنَ أُمَّ» «يا ابنَ عَمَّ» لا مَفَرّ
و في النِّدا «أبتِ» «أُمَّتِ» عَرَض و اكسِرْ أوِ افتَحْ و مِنَ اليا التّا عِوَض

حكم المضاف إلى ياء المتكلّم إذا أضيف إليه المنادى

و كلّ مِن **الفتح و الكسر و حذف الياءِ** أي ياء المتكلّم **استَمَرَّ في** ما إذا نودي المضاف إلى المضاف إليها و كان[1] لفظ «أُمّ» أو «عَمّ»، نحو: ﴿**يَا ابْنَ أُمَّ**﴾[2] (طه ـ ٩٤) «**يَا ابْنَ عَمِّ**» **لا مَفَرَّ**. أمّا استمرار الكسرة فللدلالة على الياء، و أمّا الفتحة فللدلالة على الألف المنقلبة عنها.

و لا تحذف الياء في غير ما ذكر.

وجوه نداء «الأب» و «الأمّ» المضافين إلى الياء

و في النداءِ «أبَتِ» «أُمَّتِ» بتاء التأنيث **عَرَضَ. و اكسر** التاء **أو افتح**، كقوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ[3] افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ (الصافات ـ ١٠٢). **و مِن الياءِ التاءُ عِوَضٌ**، فلذا لا يجمع بينهما.

التمرين

١- عيّن المنادىٰ و نوعه (المفرد أو المضاف أو شبهه) و إعرابه.

- ﴿قُلْ يَاعِبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ (الزمر ـ ١٠)
- ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَ عَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّماواتِ وَ الْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيا وَ الْآخِرَةِ﴾ (يوسف ـ ١٠١)
- يَا قَرِيباً لَا يَبْعُدُ عَنِ الْمُغْتَرِّ بِهِ وَ يَا جَوَاداً لَا يَبْخَلُ عَمَّنْ رَجَا ثَوَابَهُ (إقبال الأعمال، ج٢، ص٦٨٦)

١. أي كان المضافُ إليها.
٢. الكسر على قراءة ابن عامر و أهل الكوفة عن عاصم، و الفتح على قراءة الباقين.
٣. بالفتح على قراءة ابن عامر و بالكسر على قراءة غيره من القرّاء السبعة.

٢- اذكر نوعَ توابع المنادىٰ و إعرابها في النصوص التالية:

- ﴿إِذْ قالَ اللّٰهُ يا عيسَى ابْن مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتي عَلَيْكَ وَ عَلىٰ والِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ (المائدة ـ١١٠)

- ﴿قُلِ اللّٰهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَ تَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَ تُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَ تُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ (آل عمران ـ٢٦)

- يَا اللهُ الرَّحْمَن بِكُلِّ شَيْءٍ وَ الرَّءُوف بِهِ وَ رَحِيمهُ ... صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ (إقبال الأعمال، ج١، ص ٣٧-٣٨)

٣- أعرب الآية:

﴿وَ يَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ (الفرقان ـ٢٧)

التحقيق

أُذكر المحتملات في إعراب المنادىٰ و تابعه في النصوص التالية:

- ﴿قالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتي وَ لا بِرَأْسي﴾ (طه ـ٩٤)

- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الباقرِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: يَا مُحَمَّد بْن مُسْلِم ... لَا تَسْتَصْغِرَنَّ حَسَنَةً تَعْمَلُهَا فَإِنَّكَ تَرَاهَا حَيْثُ تَسُرُّكَ. (وسائل الشيعة، ج١، ص١١٧)

- يَا فَاطِمَة الزَّهْرَاء يَا بِنْتَ مُحَمَّدٍ ... يَا وَجِيهَةً عِنْدَ الله اشْفَعِي لَنَا عِنْدَ الله. (بحار الأنوار، ج٩٩، ص٢٤٨)

الاستغاثة

إذا استُغِيثَ اسمٌ مُنادىً خُفِضا بِاللّامِ مَفتوحاً كَـ«يا لَلمُرتَضَى»
و افْتَحْ مَعَ المَعطوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يا» و في سِوَى ذلكَ بالكَسْرِ ائْتِيا

فصل في الاستغاثة

تعريف المنادى المستغاث و كيفيّة الاستغاثة

إذا استُغِيثَ اسم منادى لِيُخلَّص مِن شِدّة أو يُعينَ على دَفع مَشقّة **خُفِضَ** إعراباً **باللام مفتوحاً** فرقاً بين المستغاث به و المستغاث مِن أجله، **ك«يا لَلمُرتَضَى»**.

و افْتَحْ اللام أيضاً **مع** المستغاث **المعطوف** على مثله **إن كرّرت «يا»**، نحو:

(١٠٠) يا لَقَومِي و يا لَأمثالِ قَومِي لِأُنـاسٍ عُـثُوُّهُـم في ازدِيـادِ

و في سوى ذلك و هو المستغاث مِن أجله و المعطوف بدون «يا» **بالكسر ائتيا**، نحو:

(١٠١) تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فَأزْعَجُوني فَيا لَلنّاسِ[1] لِلواشِي المُطاعِ

(١٠٢) يَبكِيكَ ناءٍ بَعيدُ الدارِ مُغتَرِبٌ يا لَلكُهولِ و لِلشُبّانِ لِلْعَجَبِ

---

١. قوله: «للناس»، و يُروى: للهِ.

و «لامُ» ما استُغيثَ عاقَبَتْ «أَلِفْ» و مثلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

و «لام» ما استُغِيثَ عَاقَبَتْ «أَلِفْ»[1] في آخِره، أي إذا وُجِدتْ فُقِدَت اللام، نحو:

(١٠٣) يَا يَزيدا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَ غِنىً بَعدَ فاقَةٍ و هَوانِ

و قد لا يوجدان، نحو:

(١٠٤) ألا يا قَوْمِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ و لِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ

حكم المنادى المذكور في مقام التعجّب

و مثلُه أي مثل المستغاث في جميع أحواله **اسم ذو تعجّب أُلِف**؛ نحو: «يا لَلْعَجَبِ»، أي: «يا عَجَبُ احضُرْ فَهذا وَقتُك»، و نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فَيَا لَلّهِ وَ لِلشُّورَى مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هَذِهِ النَّظَائِرِ»[2].

١. قوله: «ألف» منصوب و وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

٢. نهج البلاغة، الخطبة ٣.

الندبة

ما لِلمُنادى اجْعَلْ لِمَندوبٍ و ما نُكِّرَ لم يُندَبْ و لا ما أُبهِما
و يُندَبُ المَوصولُ بِالّذي اشْتَهَر كَ«بِئرَ زَمْزَمَ» يَلي «وَا مَن حَفَر»
و مُنتَهَى المندوبِ صِلْهُ بِـ«الأَلِف» مَتلُوُّها إن كانَ مِثلَها حُذِف

فصل في الندبة

تعريف الندبة

و هي: نداء ما هو مفقود أو في حكم المفقود[1].

حكم المندوب من حيث الإعراب و البناء

ما ثبت **للمنادى** مِن الأحكام المتقدّمة **اجعل لمندوب**؛ كضمّه إن كان مفرداً، و نصبه إن كان مضافاً.

شرائط المندوب

و ما نُكّر لم يُندَب؛ لأنّه لا يعذّر النادب له؛ **و لا ما أُبهِمَ**، ك«أيّ»، و اسم الجنس المفرد[2]، و اسم الإشارة[3]. **و** لكن **يندب الموصول بالّذي اشتَهَرَ**، أي بصلته المشهورة شهرة تزيل إبهامه، **ك«بِئرِ زَمزَم» يلي «وا مَن حَفَرَ»**، أي كقولك: «وا مَن حَفَرَ بِئرَ زَمْزَماه»؛ فإنّه بمنزلة «وا عبد المطّلباه».

جواز إلحاق الألف و هاء السكت بالمندوب

و منتهى المندوب أي آخره **صله بالألفِ** جوازاً، نحو قول الرباب في رثاء الحسين عليه السلام:

---

١. شرح عمدة الحافظ و عدّة اللافظ (لابن مالك)، ص ٢٩٢.
٢. أي غير المضاف إلى المعرفة، نحو: وا غلام زيداه.
٣. فلايقال: «وا أيّها الرجلاه»، و لا «وا رَجُلاه» و لا «وا هذاه».

و واقِفــاً زِدْ «هــاءَ» سَـكْـتٍ إن تُـرِد و إنْ تَـشَـأْ فَـالـمَـدّ و «الـهـا» لا تَـزِد

(١٠٥) وا حُسَيْنا فَلا نَسِيتُ حُسَيْناً أقْــصَــدَتْــهُ أسِــنَّــةُ الأعــداءِ

و أجاز يونس وصلها بآخر الصفة، نحو: «وا زيدُ الظريفاه».

متلوّها أي الّذي قبل هذه الألف و هو آخر المندوب **إن كان مثلها** أي ألفاً **حُذِفَ**، نحو: «وا موساه».

و واقفاً زِدْ «هاءَ» سَكْتٍ إن تُرِد، و لا تَزِدْها في الوصل. **و إن تَشَأْ فالمَدّ** كاف في الوقف **و «الهاءَ» لا تزد.**

التمرين

١- عيّن المستغاث به و من أجله و المندوب في النصوص التالية:

- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا عَجَبا كُلَّ الْعَجَبِ لِلْمُخْتَالِ الْفَخُورِ خُلِقَ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ يَعُودُ جِيفَةً وَ هُوَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا يَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ. (مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، ج١٢، ص٣٣)

- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا حُمِلَ عَدُوُّ اللهِ إِلَى قَبْرِهِ نَادَى حَمَلَتَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ يَا إِخْوَتَاهْ أَنِّي ... أَشْكُو إِلَيْكُمْ دُنْيَا غَرَّتْنِي حَتَّى إِذَا اطْمَأْنَنْتُ إِلَيْهَا صَرَعَتْنِي ... وَا حَسْرَتَاهْ عَلى ما فَرَّطْتُ في جَنْبِ اللهِ وَ يا طُولَ عَوْلَتَاهْ فَمَا لي مِن شَفِيعٍ يُطاعُ وَ لَا صَدِيقٍ يَرْحَمُنِي فَلَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. (الكافي، ج٣، ص٢٣٣)

٢- أعرب النصّ:

- يَا لَهَا حَسْرَةً عَلَى كُلِّ ذِي غَفْلَةٍ أَنْ يَكُونَ عُمُرُهُ عَلَيْهِ حُجَّة. (نهج البلاغة، الخطبة ٦٤)

الترخيم

تَرخِيماً احْذِفْ آخِرَ المُنادىٰ ... كَـ«يا سُعا» في مَنْ دَعا «سُعادا»
و جَوِّزَنْهُ مُطلَقاً في كُلِّ ما ... أُنِّثَ بِـ«الها» و الّذي قد رُخِّما
بِحَذفِها وَفِّرْهُ بَعدُ و احْظُلا ... تَرخيمَ ما مِن هذِهِ «الْها» قَد خَلا
إلّا الرُّباعِيَّ فما فَوقُ العَلَم ... دونَ إضافةٍ و إسنادٍ مُتَمّ

فصل في الترخيم

تعريف الترخيم

و هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

ترخيماً أي لأجل الترخيم **احذف آخِرَ المُنادى، كـ«يا سُعا» في مَن دعا «سُعادَ»**.

شرائط الترخيم

و جوّزنه مطلقاً في كلّ ما أُنّث بـ«الهاءِ» علماً كان أم لا، زائداً على ثلاثة أم لا.

و الّذي قد رُخِّمَ بحذفها وَفِّرْه بَعدُ فلا تحذف منه شيئاً آخر، فقُل في «فاطِمَة»: «يا فاطِم»، كما في قول فاطمة بنت الأسد مخاطبةً نفسَها:

(١٠٦) فقال يُوعِدُني و الدَمْعُ مُبتدِرُ ... يَا فاطِمُ انتظِري خَيرَ التَباشيرِ

و احظُلنْ أي امنَعْ **ترخيم ما مِن هذه «الهاءِ» قد خَلا إلّا الرباعيَ فما فوقُ العلمَ دونَ**[1] تركيب **إضافة و إسنادٍ مُتَمٍّ**؛ فأجِز ترخيمه، نحو: «جعفر» و «سيبويه» و «معديكرب»، بخلاف الثلاثيّ، كـ«حَسَن»، و غير العلم، كـ«عالِم»، و العلم المضاف، كـ«عَبد الله»،

١. أي فما فوقَ الرباعيّ، و«العلم» بدل من «الرباعيّ» أو عطف بيان عليه؛ و«دون» حال من «الرباعيّ».

و مَـعَ الآخِـرِ احْـذِفِ الَّـذي تَـلا ... إنْ زِيـدَ لِـيناً سـاكِـناً مُـكَـمِّلا
أربَـعَـةً فَـصـاعِـداً و الـخُـلـفُ في ... «واوٍ» و «يـاءٍ» بـهـمـا فَـتـحُ قُـفِـي
و الـعَـجُـزَ احْـذِف مِـن مُـرَكّـبٍ و قَـلّ ... تَـرخـيـمُ جُـمـلَـةٍ و ذا عَـمْـرٌو نَـقَـل
و إنْ نَـوَيـتَ بَـعـدَ حـذفٍ مـا حُـذِف ... فـالـبـاقـيَ اسْـتَـعْـمِـلْ بِـمـا فـيـه أُلِـف

و المسند، كـ «تأبّط شَرّاً»؛ و سيأتي نقل ترخيم هذا.

كيفيّة الترخيم

و مع حذفك **الآخِرِ احْذِف الّذي تَلا** أي الّذي تلاه الحرف الآخِر **إن زِيدَ**، و كان **ليناً ساكناً مكمّلاً أربعةً فَصاعداً**، قبله حركة مِن جنسه، نحو: «يا سَلمَ» و يا «مَنصُ» و «يا إدرِ»، في «سَلمان» و «مَنصور» و «إدرِيس»؛ بخلاف «مختار» و «هَبَيَّخ»[1] و «سعيد» و «فِرعَوْن» و «غُرنَيْق»[2].

و الخلف ثابت **في** حذف **«واو» و «ياء»** ليس قبلهما حركة مِن جنسهما، بَل **بهما فتح قُفِيَ**؛[3] فأجازه الفرّاء و الجرميّ، لعدم اشتراطهما ما ذكرناه، و منعه غيرهما.

و العجز احذف من مركّب، كقولك في «مَعدِيكَرِب» و «سيبَوَيْهِ» و «بُخْتُنَصْر»: «يا مَعْدِي» و «يا سِيبَ» و «يا بُخْتُ».

و قَلّ ترخيم جُمْلة إسناديّة، **و ذا عَمْرو** و هو سيبويه **نَقَل** عن العرب.

حـركـة الاسـم المرخَّم

و إن نويت بعد حذفٍ ما حُذِفَ فالباقي استعمل بما فيه أُلِفَ قبل الحذف؛ فأبقِ حركته و لا تُعِلَّه إن كان حرف علّة.

---

١. الغُلام السَمين.
٢. مِن طيور الماء طويل العنق الّذي يقال له بالفارسيّة: «غاز».
٣. أي جُعِلا بعدَ الفتحة.

و اجْعَلهُ إن لَمْ تَنوِ محذوفاً كَما ... لو كانَ بِالآخِرِ وَضعاً تُمِّما
فَقُلْ عَلَى الأوّلِ في «ثَمودَ»: «يا ... ثَمُو» و «يا ثَمِي» علَى الثّاني بِـ«يا»
وَ التَزِمِ الأوّلَ في كَـ«مُسلِمَه» ... و جَوِّزِ الوَجهَينِ في كَـ«مَسلَمَه»
و لِاضطِرارٍ رَخَّمُوا دونَ ندا ... ما لِلنِّدا يَصلُحُ نَحوُ «أَحمدا»

و اجعله أي الباقي **إن لم تَنْوِ مَحذوفاً كما لو كان بالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَ**، فأعِلَّهُ و أجرِ الحركات عليه، **فقُل على الأوّل في «ثمود»** و «علاوَة» و «كَروان»: **«يا ثَمُو»** بِالواو، و «يا عَلاوَ» و «يا كَرَوَ» بإبقاء الواو المفتوحة، و في «جَعْفَر» و «مَنْصُور» و «مالِك»: «يا جَعْفَ» بِالفتح و «يا مُنْصُ» بالضمّ و «يا مالِ» بِالكسر. **و قُل: «يا ثَمِي» عَلَى الثاني بِـ«ياءٍ»** مَقلوبة عن الواو، لأنّه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمّة غير الأسماء الستّة و قل «يا كَرَا» بِقلب الواو ألفاً لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، و «يا جَعْفُ» و «يا مالُ» بضمّهما.

و التزم الأوّل و هو نيّة المحذوف **في** ما فيه تاء التأنيث للفرق، **كـ«مُسلِمَةٍ»**. **و جوّز الوجهين في** ما ليست فيه التاء للفرق، **كـ«مَسلَمَةَ»**[1] و «فاطمة».

ترخيم غير المنادى في الضرورة

و لاضطرار رخّموا على اللغتين **دون نداءٍ ما للنداءِ يصلح، نحو: «أحمدَ»**، كقوله:

(١٠٧) لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيلَةَ الجُوعِ و الخَصَرِ

بخلاف ما لا يصلح للنداء، كالمقترن بـ«أل».

---

١. اسم رجل، و كـ«حمزة».

الاختصاص

الاختصاصُ كَنِداءٍ دُونَ «يا» كَـ«أيُّهَا الفَتَى» بِإثرِ «ارْجُونِيَا»
و قَد يُرىٰ ذا دونَ «أيٍّ» تِلوَ «أل» كَمِثلِ: «نَحْنُ العُرْبَ أسخَى مَن بَذَل»

فصل في الاختصاص

تعريف الاختصاص

الاختصاص هو تخصيص حكم علّق بضمير، بما تأخّر عنه، مِن اسم ظاهر معرفة معمول لـ«أخُصُّ» واجب الحذف.[1] و الباعث عليه فخر أو تواضُع أو زيادة بيان، كما في شرح التسهيل.

وجه الفرق بينه و بين النداء

و هو **كنداء** لفظاً، لكن يخالفه في أنّه يجيء **دون «يا»**، و في أنّه لا يجيء في أوّل الكلام.

إعراب الاسم المختصّ

ثمّ إن كان «أيّها» أو «أيّتها» استعملا كما يستعملان في النداء، فيضمّان و يوصفان بمعرّف بِـ«أل» مرفوع، **كـ«أيُّها الفَتَى» بِإثرِ «ارْجُونِي»** و «اللّهمّ اغفِرْ لَنا أيَتُهَا العِصابَةُ».

و قد يُرى ذا دونَ «أيٍّ» تِلوَ «أل»، أو مضافاً إلى المعرفة ـ كما في التسهيل ـ، فينصب.

---

١. حاشية الصبّان، ج٣، ص٢٨٩.

أقسام الضمير المخصَّص

و الغالب في الضمير المتقدّم كونه ضمير تكلّم، كما تقدّم في المثالين و **كمِثل: «نَحْنُ العُرْبَ أسخَى مَن بَذَلَ»**. و قد يكون ضمير خطاب، نحو: «بِكَ اللهَ نَرجُو الفَضْلَ»، و قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب ـ٣٣).[1]

١. و اعلم أنّه قد يُنصَب الاسم بتقدير العامل مِن غير أن يكون بعد ضمير- كما سيأتي في باب النعت (في الصفحة ٢٦٤)- و ذلك بداعي المدح أو الذمّ، نحو: «المقيمين الصلاة» في قوله تعالى: ﴿لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَـٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً﴾ (النساء ـ١٦٢)، و نحو: «حمّالةَ الحطَب» في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ* وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد ـ ٣ و٤).

التحذير و الإغراء

«إيّـاكَ و الـشَّـرَّ» و نَـحـوَه نَـصَـب مُـحَـذِّرٌ بِـمَـا استِـتـارُه وَجَـب
و دونَ عطفٍ ذا لِـ«إيّا» انْسُبْ و ما سِـواهُ سَـتْـرُ فِـعْـلِـه لَـن يَـلْـزَما

فصل في التحذير و الإغراء

تعريف التحذير و الإغراء

«التحذير»: هو إلزام المخاطب الاحترازَ مِن مكروه؛ و «الإغراء»: هو إلزامه العُكُوف على ما يحمد العكوف عليه، مِن مواصلة ذوي القربى و المحافظة على العهود و نحو ذلك.

أنواع التحذير و أحكامه

«إيّاك و الشرّ» و نحوه كـ«إيّاكُما» و «إيّاكُمْ» و جميع فروعه **نَصَبَ مُحَذِّرٌ بما استتاره وَجَبَ**،[1] نحو قول أمير المؤمنين: «إيّاكم و الفُرقة»[2].

و دون عطف نحو: «إيّاك الأسَدَ» و نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إِيَّاكَ أَنْ تَغْتَرَّ بِمَا تَرَى مِنْ إِخْلَادِ أَهْلِ الدُّنْيَا إِلَيْهَا وَ تَكَالُبِهِمْ عَلَيْهَا»[3] **ذا** الحكم المذكور و هو النصب بلازم الاستتار **لِـ«إيّا» انسُب** أيضاً.

و ما سِواه أي المحذّر بِـ«إيّا» **سَتْر فِعْله لَن يَلزَمَ** نحو: «نفسَك الشرَّ» أي جَنِّبْ، و

---

١. لأنّ التحذير بِـ«إيّا» أكثر مِن التحذير بغيره، فجعل بدلاً مِن اللفظ بالفعل.(*)
٢. نهج البلاغة، الخطبة ١٢٧.
٣. نهج البلاغة، الكتاب ٣١؛ في وصيّته لابنه الحسن عليهما السلام.

إلاّ مع العطفِ أوِ التّكرارِ كـ«الضَيْغَمَ الضَيْغَمَ يا ذا السّارِي»
و كَمُحَذَّرٍ بِلا «إيّا» اجْعَلا مُغْرىً بِهِ في كُلِّ ما قَد فُصِّلا

إن شئت فأظهره، **إلّا مع:**

- **العطف**؛ فإنّه يلزم أيضاً سترفعله، نحو: «مازِنِ رَأسَكَ و السَيْفَ»؛[1]

- **أو التكرار**؛ فإنّه يلزم أيضاً، **ك«الضَيْغَمَ**[2] **الضَيْغَمَ يا ذا السارِي»**.

أنواع الإغراء و أحكامه

و كمُحذَّر بِلا «إيّا» اجعلنْ مُغرىً بِه في كُلّ ما قد فُصِّلَ؛ فأوجِب إضمار ناصبه مع العطف، نحو: «الأهلَ و الوَلَدَ»، و التكرار، نحو:

(١٠٨) أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا لَهُ كَساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيرِ سِلاحِ

و أجِزه مَعَ غيرهما، نحو: «الصلاةَ جامِعَةً»[3].

١. أي يا مازِنُ قِ رأسَكَ و احذَر السيفَ.

٢. الضيغم أي الأسد.

٣. هذه كلمة يراد بها اجتماع الناس لاستماع أمر خطير، كالتوحيد و الولاية، و التقدير: احْضُروا الصلاةَ، راجع الكافي، ج١، ص٢٨٩، الحديث٤، و نهج البلاغة، صدر خطبة الأشباح (الخطبة ٩١).

التمرين

١- عيّن المنادى المرخّم و المخصوص و المحذّر منه و المغرى به في النصوص التالية:

- ﴿قالُوا أَتَعْجَبينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَميدٌ مَجيدٌ﴾ (هود ـ٧٣)

- ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنيفاً فِطْرَتَ اللهِ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْها لا تَبْديلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾ (الروم ـ٣٠)

- فَأَرْسَلَ أميرُالمؤمنينَ عَلِيٌّ عليه السلام إِلَى الْأَشْتَرِ فَقَالَ: يَا مَالِ ... وَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْدَأَ الْقَوْمَ بِقِتَالٍ إِلَّا أَنْ يَبْدَءُوكَ. (وقعة صفّين، ص١٥٣)

- الْعَمَلَ الْعَمَلَ ثُمَّ النِّهَايَةَ النِّهَايَةَ وَ الِاسْتِقَامَةَ الِاسْتِقَامَةَ ثُمَّ الصَّبْرَ الصَّبْرَ وَ الْوَرَعَ الْوَرَعَ إِنَّ لَكُمْ نِهَايَةً فَانْتَهُوا إِلَى نِهَايَتِكُمْ وَ إِنَّ لَكُمْ عَلَماً فَاهْتَدُوا بِعَلَمِكُمْ وَ إِنَّ لِلْإِسْلَامِ غَايَةً فَانْتَهُوا إِلَى غَايَتِه. (نهج البلاغة، الخطبة ١٧٦)

- أَلْزِمْ نَفْسَكَ التَّوَدُّدَ وَ صَبِّرْ عَلَى مَئُونَاتِ النَّاسِ نَفْسَكَ. (الخصال، ج١، ص١٤٧)

٢- أعرب النصّ:

- يَا حَارِ، إِنَّ الْحَقَّ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ. وَ الصَّادِعَ بِهِ مُجَاهِدٌ (الأمالي للطوسيّ، ص٦٢٦)

التحقيق

كيف يرتفع التنافى بين قوله: «و ما سواه سَتْر فِعْله لَن يَلزَما إلّا مع العطف أو التكرار» و ذكر الفعل في نحو: « يَا عَلِيُّ احْذَرِ الْغِيبَةَ وَ النَّمِيمَةَ فَإِنَّ الْغِيبَةَ تُفَطِّرُ وَ النَّمِيمَةَ تُوجِبُ عَذَابَ الْقَبْر» (تحف العقول، ص١٤)؟

راجع: شرح الرضيّ على الكافية، ج١، ص٤٨٠.

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعلاً شَغَل ... عَنهُ بنَصْبٍ لفظِهِ أو المَحَلّ
فالسابِقَ انصِبْهُ بِفعلٍ أُضمِرا ... حَتماً مُوافِقٍ لِما قَد أُظهِرا

هذا باب **اشتغال العامل عن المعمول**

تعريف الاشتغال

و هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سَبَبِيِّه[1] لو لا ذلك لَعَمِلَ فيه أو في موضعه.

أنواع إعراب الاسم السابق

إن مُضمَرُ اسم سابق فعلاً شَغَلَ أي شَغَلَ ذلك المضمر الفعلَ **عنه** أي عن الاسم السابق **بنَصْب لفظه** أي لفظ ذلك المضمر **أو المحلّ** أي محلّه، **فالسابق** ارفعه على الابتداء أو **انصبه بفعل أُضمِرَ حتماً موافقٍ لما قد أُظهِرَ** لفظاً أو معنى[2].

و اعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب؛ و لازم الرفع؛ و راجح النصب على الرفع؛ و مستو فيه الأمران؛ و راجح الرفع على النصب.

هكذا ذكره النحويّون، و تبعهم المصنّف. فشرع في بيانها بقوله:

---

١. قوله: «سببيّه» و في بعض النسخ: أو سببه. و المراد به هو الملابسُ للضمير و هو العامِل فيه بإضافة، نحو: «أزيداً نصرت غلامه؟» أو بغير إضافة، نحو: «أزيداً نصرت راغباً فيه؟» و المشتمل صلته على ضميره، نحو: «فاطمة أكرمت الّذي يحبّها» (راجع شرح التسهيل و همع الهوامع).

٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الإنسان ـ ٣١)، أي أوْعَدَ أو كَافَأَ.

و النَّصبُ حَتمٌ إن تَلا السابقُ ما يَختَصُّ بالفعلِ كَـ«إنْ» و «حَيْثُما»
و إنْ تَلا السابقُ ما بالِابتدا يَختَصُّ فالرَّفعَ التَزِمْهُ أَبَدا
كذا إذا الفعلُ تَلا ما لَم يَرِد ما قَبلُ معمولاً لما بَعدُ وُجِد

١. وجوب النصب

و النصب للاسم السابق **حتم إن تلا السابقُ** أي وقع بعد **ما يختصّ بالفعل، كـ«إنْ» و «حَيثُما»**، نحو: «إنْ زيداً لقيتَه فأكرمه» و «حَيثُما عمراً تَلقَهُ فأَهِنْه».

و كذا إن تلا استفهاماً غير الهمزة، كـ«أين بكراً فارقته؟» و «هل عَمراً حدّثته؟».

و سيأتي حكم التالي الهمزة.

٢. وجوب الرفع

و إن تلا السابق أي وقع بعد **ما بالابتداءِ يختصّ**، كـ«إذا» الفجائيّة، **فالرفع** للاسم على الابتداء **التزمه أبداً**، نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ لقِيتُه»؛ لأنّ «إذا» لا يليها إلّا مبتدأ، نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ (الأعراف ـ ١٠٨)؛ أو خبر، نحو: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ (يونس ـ ٢١). ولا يليها فعل، ولذا قدّر متعلّق الخبر بعدها اسماً.

و ذِكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة، و إن كان ليس من الباب، لعدم صدق ضابطه عليه، لما تقدّم فيه من قولنا: «لولا ذلك الضمير لَعَمِلَ في الاسم السابق»، و لا يصحّ هذا هنا لما تقدّم من أنّ «إذا» لا يليها فعل.

كذا يجب الرفع **إذا الفعل تلا** أي وقع بعد **ما** له صدر الكلام و هو الّذي **لم يَرِد ما قبلُ** أي قبلَه **معمولاً لما بعد وُجِدَ**، كالاستفهام و «ما» النافية و أدوات الشرط، نحو: «زيدٌ هل رأيته؟» و «خالدٌ ما صحِبته» و «عبدُ الله إن أَكرمَك أَكرِمْه».

وَ اخْتِيرَ نَصبٌ قبلَ فِعلٍ ذي طَلَب و بَعدَ ما إيلاؤُهُ الفِعلَ غَلَب
و بَعدَ عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ تَلا مَعمولَ فِعْلٍ مُستَقِرٍّ أوَّلا

٣. رجحان النصب

و اختير نصب للاسم السابق إذا وقع **قبل فعل ذي طلبٍ**، كالأمر و النهي و الدعاء[1]، نحو: «زيداً اضربه، و عمراً لا تُهِنه، و خالداً اللّهمّ اغفرله» و «بشراً اللّهمّ لا تعذّبه».

و احترز بقوله «فعل» من اسم الفعل، نحو: «زيدٌ دَراكِه»، فيجب الرفع.

و كذا إن كان فعلَ أمر مراداً به العموم، نحو: ﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة ـ ٣٨)؛ قاله ابن الحاجب.

و اختير نصبه أيضاً إذا وقع **بعدَ ما إيلاؤه الفعل غَلَبَ**:

- ك «ما» و «لا» و «إن» النافيات، نحو: «ما زيداً رأيته»؛
- و كهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ (القمر ـ ٢٤)، ما لم يفصل بينها و بينه بغير ظرف، فالمختار الرفع؛
- و «حيث» مجرّدة من «ما» ـ كما في شرح الكافية ـ، نحو: «حيث زيداً تلقاه فأكرمه»، لأنّها تشبه أدوات الشرط، فلا يليها في الغالب إلّا فعل.

و اختير نصبه أيضاً إذا وقع **بعدَ** حرف **عاطف بلا فصل تَلا معمول فعل مستقرّ أوّلاً**، نحو: «نصرت زيداً و عمراً أكرمته»، قال في شرح الكافية: «لما فيه من عطف جملة فعليّة على مثلها، و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما»، انتهى.

و خرج بقوله: «بلا فصل» ما إذا فُصِل بين العاطف و الاسم؛ فالمختار الرفع، نحو: «قام زيدٌ و أمّا عمرٌو فأكرمته».

---

١. إنّما اختير النصب لأنّ وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل، بل قيل بمنعه.

و إنْ تَـلا الـمَـعـطـوفُ فِـعـلاً مُـخبَـرا ... بِـهِ عـنِ اسْـمٍ فـاعـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرا
و الـرَّفـعُ فـي غَـيـرِ الّـذي مَـرَّ رَجَـح ... فـمـا أُبـيـحَ افْـعَـلْ و دَعْ مـا لـم يُـبَـح
و فَـصْـلُ مـشـغـولٍ بِـحـرفِ جَـرّ ... أو بِـإضـافـةٍ كَـوَصْـلٍ يَـجـري

٤. تساوي الأمرين

و إن تلا المعطوف فعلاً متصرّفاً **مخبراً به عن اسم** أوّل مبتدأ، نحو: «هند أكرمتها و زيداً ضربته عندها» **فاعطفن مخيّراً** بين الرفع على الابتداء و الخبر، و النصب عطفاً على جملة «أكرمتها» و تسمّى الجملة الأُولى من هذا المثال «ذات وجهين»، لأنّها اسميّة بالنظر إلى أوّلها و فعليّة بالنظر إلى آخرها.

٥. رجحان الرفع

و الرفع في غير الّذي مرّ رَجَحَ؛ لعدم موجب النصب و مرجِّحه، و موجب الرفع و مسوّي الأمرين، و عدم التقدير أولى منه، نحو: «زيد نصرته».

و منع بعضهم النصب.

فما أُبيح لك **افعَلْ و دَعْ** أي اترك **ما لم يُبَحْ** لك.

و لا يخفى أنّ هذا الباب لبيان المنصوب منه، و أمّا غير المنصوب فذكر استطراداً.

أنواع المشغول به

و فصل ضمير **مشغول** به عن الفعل **بحرف جرّ أو بإضافة** أي بمضاف **كوصل** فيما مضى **يجري**:

- فَيجب:
  - النصب في نحو «إنْ زيداً مررتَ به أو رأيتَ أخاه أكرمك»؛
  - و الرفع في نحو «خرجت فإذا زيدٌ مَرَّ به عَمرٌو أو رأيتُ أخاه»؛

و سَوِّ في ذا البابِ وَصفاً ذا عَمَل بِالفِعلِ إنْ لم يَكُ مانِعٌ حَصَل
و عُلقَةٌ حاصِلَةٌ بِتابِعِ كَعُلْقةٍ بِنَفسِ الاسْمِ الواقِعِ

- و يختار:
  - النصب في نحو: «زيداً امرُرْ به أو انظُر أخاه»؛
  - و الرفع في نحو: «زيد مررتُ به أو رأيتُ أخاه»؛
- و يجوز الأمران على السواء في نحو: «هند أكرمتها و زيدٌ مررت به أو رأيتُ أخاه في دارها».

نعم يقدّر الفعل من معنى الظاهر، لا لفظه. قال الله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الإنسان ـ٣١) أي يعذّب الظالمين.

أنواع المشغول

و سوِّ في ذا الباب وصفاً ذا عَمَلٍ بالفعل فيما تقدّم **إن لم يك مانع حَصَلَ**، نحو: «أ زيداً أنت ضاربه الآن أو غداً؟»؛ بخلاف:

- الوصف غير العامل كالّذي بمعنى الماضي؛
- أو العامل غير الوصف، كاسم الفعل؛
- أو الحاصل فيه مانع، كصلة الألف و اللام.

كيفيّة ربط الاسم المشغول به بالمشغول عنه

و علقة حاصلة بتابعٍ[1] للاسم الشاغل للفعل **كعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع** الشاغل للفعل؛ فقولك: «أ زيداً نصرت عمراً و أخاه؟» كقولك: «أ زيداً نصرت أخاه؟».

١. قال الأُشمونيّ: ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى «في» أي إنّ وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل، وإن كان الأصل أن يكون متّصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جرّ ونحوه (حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، ج٢، ص١٣٠).

و شرط في التسهيل أن يكون التابع:

- عطفاً بالواو، كما مثّلنا؛

- أو نعتاً، كـ «أ زيداً رأيت رجلاً يحبّه؟»؛

و زاد في الارتشاف أن يكون عطف بيان، كـ «أ زيداً نصرت عمراً أخاه؟».

التمرين

١- ميّز موارد اشتغال العامل و اذكر حكمها من الوجوب أو الرجحان أو التساوي.

- ﴿وَ بِالْحَقِّ أَنْزَلْناهُ وَ بِالْحَقِّ نَزَلَ وَ ما أَرْسَلْناكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَ نَذِيراً * وَ قُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلى مُكْثٍ وَ نَزَّلْناهُ تَنْزِيلاً﴾ (الإسراء ـ ١٠٥ و١٠٦)

- ﴿وَ مِزاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ * عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (المطفّفين ـ ٢٧و٢٨)

- يَا إِلَهِي فَلَكَ الْحَمْدُ فَكَمْ مِنْ عَائِبَةٍ سَتَرْتَهَا عَلَيَّ فَلَمْ تَفْضَحْنِي، وَ كَمْ مِنْ ذَنْبٍ غَطَّيْتَهُ عَلَيَّ فَلَمْ تَشْهَرْنِي، وَ كَمْ مِنْ شَائِبَةٍ أَلَمَمْتُ بِهَا فَلَمْ تَهْتِكْ عَنِّي سِتْرَهَا. (الصحيفة السجّاديّة، ص٨٠)

٢- أعرب الآيتين:

- ﴿وَ النَّجْمُ وَ الشَّجَرُ يَسْجُدانِ * وَ السَّماءَ رَفَعَها وَ وَضَعَ الْمِيزانَ﴾ (الرحمن ـ ٦ و ٧).

التنازع في العمل

إنْ عـامِـلانِ اقتَضَـيا فـي اسْـمٍ عَـمَلْ قَـبـلُ فَـلِـلـواحِـدِ مِـنهـمـا الـعَـمَـل

هذا باب **التنازع في العمل**

و يسمّى أيضاً «باب الإعمال».

تعريف التنازع

و هو ـ كما يؤخذ ممّا سيأتي ـ: أن يتوجّه عاملان[1] ليس أحدهما مؤكِّدا للآخَر[2] إلى معمول واحد متأخّر عنهما، نحو: «نصرت و أكرمت زيداً»؛ فكلّ واحد من «نصرت» و «أكرمت» يطلب «زيداً» بالمفعوليّة. و من هذا الباب قوله تعالى: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف ـ ٩٦).

العامل في المتنازع فيه

إن عاملان فعلان أو اسمان أو اسم و فعل **اقتَضَيا** أي طلبا **في اسم عملْ**[3] رفعاً أو نصباً أو طلب أحدهما رفعاً و الآخر نصباً و كانا **قبلُ**، **فللواحِد مِنهما العملُ** بالاتّفاق، إمّا الأوّل أو الثاني.

---

١. قوله: «عاملان» جري على الغالب لا شرط؛ لأنّه قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين.

٢. احترز به من نحو: «علمتُ علمتُ زيداً عالماً».

٣. قوله: «عمل» منصوب و وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

و الثـانِ أولَـى عِـنـدَ أهـلِ البَصـرَه وَ اخْـتـارَ عـكـسـاً غَـيـرُهـم ذا أَسـرَه

مثال ذلك على إعمال الأوّل:

- «قامَ و قَعَدا أخواك»؛
- «رأيتُ و أكرمتُهما أبَوَيْك»؛
- «نَصَرَني و نصرتُهما الزيدانِ»؛
- «نَصرتُ و نَصَرُوني الزيدِينَ».

و مثاله على إعمال الثاني:

- «قاما و قعد أخواك»؛
- «رأيتُ و أكرمتُ أبوَيْك»؛
- «نَصَراني و نَصَرْتُ الزَيْدَيْنِ»؛
- «نَصَرْتُ و نَصَرَني الزيدُونَ».

و إعمال **الثاني أَوْلَى** من إعمال الأوّل **عند أهل البصرة**، لقربه؛ **و اختار عكساً** و هو إعمال الأوّل، لسبقه، **غيرهم** أي أهل الكوفة حال كونه[1] **ذا أسرة** أي صاحب جماعة قويّة.

١. قوله: «حال كونه» و في بعض النسخ: حال كونهم.

المفعول المطلق

المَصدرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِن ... مَدلُولَيِ الفِعلِ كَـ«أمْنٍ» مِن «أمِن»
بمثلِهِ أو فِعلٍ أو وَصفٍ نُصِب ... و كَونُهُ أصلاً لِهذَينِ انتُخِب

فصل: المفاعيل خمسة: أحدها: المفعول به، و قد سبق حكمه.

الثاني: **المفعول المطلق**

تعريف المفعول المطلق

و هو: المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو عدده.

و سمّي «مطلقاً» لأنّه يقع عليه اسم «المفعول» من غير تقييد بحرف جرّ.

و اعلم أنّ الفعل يدلّ على شيئين: الحدث، و الزمان.

و أمّا **المصدر** فهو **اسم** يدلّ على **ما سوى الزمان من مدلولي الفعل**، و هو الحدث، **ك«أمْن» مِن «أَمِنَ»**.

العامل فيه

بمثله أي بمصدر **أو فعل أو وصف**[1] **نُصِبَ**، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَوْفُوراً﴾ (الإسراء ـ٦٣)، و ﴿وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ (النساء ـ١٦٤)، و ﴿وَالصَّآفَّاتِ صَفّاً﴾ (الصافّات ـ١)، و: «هو منصور نصراً».

---

١. المراد بالوصف هو اسما الفاعل و المفعول، كما يستفاد من شرح الكافية، ج١، ص٢٩٤.

تَـوكـيـداً أو نَـوعـاً يُـبِـيـنُ أو عَـدَدْ كَـ«سِـرْتُ سَـيْـرتَـيْـنِ سَـيْـرَ ذي رَشَـد»
و قَـد يَـنُـوبُ عـنـهُ مـا عـلـيـه دَلّ كَـ«جِـدَّ كُـلَّ الـجِـدِّ» و «افْـرَحِ الـجَـذَل»

اخـتـلاف النـحـويّـين في ما هو الأصل من الفعل و المصدر

و كونه أي المصدر **أصلاً لهذين** أي للفعل و الوصف - و هو مذهب أكثر البصريّين- **هو الّذي انتُخِبَ** أي اختير؛ لأنّ كلّ فرع يتضمّن الأصل و زيادة، و الفعل و الوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، دونه.

و ذهب:

- بعض البصريّين إلى أنّ المصدر أصل للفعل، و الفعل أصل للوصف؛
- و آخر إلى أنّ كلاًّ من المصدر و الفعل أصل برأسه؛
- و الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر.

أقسام المفعول المطلق

توكيداً يبين المصدر إذا ذكر مع عامله، كقوله تعالى: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾ (الإسراء ـ ١١١)؛ **أو نوعاً يبين** إذا وصف أو أُضيف أو أُضيف إليه[١]؛ **أو عدد**[٢]، **ك«سِرتُ سَيْرَتينِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ»** و «رجَعت القَهْقَرَى»[٣].

ما ينوب عن المفعول المطلق

و قد ينوب عنه ما عليه دَلَّ، ك:

- «كلّ» مضاف إليه، **ك«جُدّ كُلَّ الجِدّ»**، و نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ (الإسراء ـ ٢٩)؛
- و «بعض»، ك: «نصرته بعضَ النصر»؛
- **و** كذا مرادفه، **نحو: «افرح الجَذَلَ»** أي الفَرَح، و نحو قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ

١. أو كان محلّى باللام العهديّة، ك «افرح الفرحَ»؛ ويمكن دخول هذا فيما إذا وصف المصدر، كما يستفاد من النهاية لابن الأثير.
٢. قوله: «عدد» منصوب و وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.
٣. «القَهقَرَى» ضرب من الرجوع، كما في النهاية.

و ما لِتَوكيدٍ فوَحِّدْ أَبَدا و ثَنِّ و اجمَعْ غيرَه و أَفرِدا

أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾ (الطارق ـ ١٧)؛

– و وصفه، نحو: «سرت أحسن السير»، و نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة ـ ١٠)؛

– و الدالّ على:

• نوع منه، نحو: «اشتمل الصمّاءَ[1]» و «رجع القَهقرَى»؛

• أو عدده، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (النور ـ ٤)؛

• أو آلته، نحو: «ضربته سوطاً»؛

– و ضميره، نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة ـ ١١٥)؛

– و إشارة إليه، نحو: «نصرت ذلك النصر».

– و ينوب عنه أيضاً ما يشاركه في مادّته، و هو ثلاثة:

• اسم مصدر، نحو: «اغتسل غسلاً»؛

• و اسم عين، نحو: ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ (النوح ـ ١٧)؛

• و مصدر لفعل آخر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ (المزمّل ـ ٨).

حكم الأقسام من حيث الإفراد و التثنية و الجمع

و ما لتوكيد فوحّد أبدا؛ لأنّه بمنزلة تكرير الفعل، و الفعل لا يثنّى و لا يجمع، **و ثَنِّ و اجمَعْ غيره و أفردنْ**.

١. «الصمّاء» ضرب من الاشتمال، كما في الصحاح. و يمكن عدّه من الوصف كما يستفاد من النهاية.

و حَـذفُ عـامِـلِ الـمُـؤكِّـدِ امتَنَـع و فـي سِـواه لِـدلـيـلٍ مُـتَّـسَـع
و الـحَـذفُ حَـتـمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلا مِـن فِـعـلِـه كَـ«نَـدلاً» الَّـذْ كَـ«انـدُلا»

حكمها من حيث حذف العامل:

و حذف عامل المصدر **المؤكِّد امتَنَعَ**، لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه، و حذفه مناف لذلك.

امتناع حذف العامل المؤكَّد

و أمّا نحو «سَقياً» و «رَعْياً» فالمصدر فيه نائب مناب العامل ـ كما سيأتي ـ و ليس من التوكيد في شيء. و يدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما.[1]

جواز حذف العامل غيرِ المؤكَّد

و في سواه أي في حذف عامل المصدر غير المؤكِّد **لدليل** عليه **متّسَعٌ**[2]، فيبقى على نصبه، كقولك لمن قال: «أيّ سير سرت؟» «سيراً سريعاً»، و لمن قدم من سفره «قدوماً مباركاً».

موارد وجوب حذف عامل المصدر

و الحذف للعامل **حتم مع** مصدر **آتٍ بَدَلاً مِن فعله**[3]:

- سماعاً في نحو: «حمداً» و «شكراً»؛
- و قياساً:

١- المصدر النائب عن فعله

• في الأمر، **ك«نَدْلاً» اللَّذْ** في قول الشاعر:

(١٠٩) عَلَى حِينَ أَلْهَى النّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم
فَـنَـدْلاً زُرَيْـقُ الـمَـالَ نَـدْلَ الثَّعالِبِ

فهو ك«انْدُلا»؛

• و في النهي، نحو: «قياماً لا قعوداً» أي قُمْ، لا تَقعُدْ؛

---

١. فهذا قسمٌ رابع يستعمل في مقام الاختصار، و منه قولهم: «لبّيك».
٢. قوله: «مُتّسَع» مبتدأ مؤخّر، أي اتّساعٌ أو محلُّ اتّساع.
٣. و هذا قسمٌ رابع - كما مرّ - ، و قيل: هو في معنى الاستثناء من قوله: «و حذف عامل المؤكّد امتنع» و مِن مفهوم قوله: «و في سواه لدليل متّسع». و يدلّ على التأكيد من جهة عدم التصريح بالعامل و إتيان المصدر موضع الفعل.

و ما لِتَفصيلٍ كَـ«إمّا مَنّا» عامِلُهُ يُحذَفُ حَيثُ عَنّا
كَذا مُكَرَّرٌ و ذُو حَصرٍ وَرَد نائبَ فِعلٍ لِاسْمِ عَينٍ استَنَد

• و الدعاء، نحو: «سَقْياً» و «رَعْياً» و ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك ـ ١١)؛

• و الاستفهام للتوبيخ، نحو: «أ تَوانِياً و قد جَدَّ قُرَناؤُك؟»[1].

٢- المصدر الدالّ على تفصيل ما قبله

و ما لتفصيل لعاقبة ما قبله، **كـ«إمَّا مَنّاً»** في قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً﴾ (محمّد ـ ٤) **عامله يحذف** حتماً قياساً **حيث عنَّ** أي عرض. فالتقدير في الآية ـ وَ الله أعلم ـ: «فإمّا تَمُنُّونَ مَنّاً و إمّا تَفْدُونَ فِداءً».

٣- المصدر المكرّر

كذا في الحكم مكرّر ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين، نحو: «زيد سيراً سيراً» أي «يسير سيراً».

٤- المصدر المحصور فيه

و كذا ذو حصر بـ«إلّا» أو بـ«إنّما» وَرَدَ نائب فِعل لاسم عَين استَنَدَ، نحو: «ما أنت إلا سيراً» و «إنّما أنت سيراً».

فإن استند إلى اسم معنى وجب الرفع على الخبريّة في الصورتين، نحو: «أمرُك سَيرٌ سَيْرٌ»، و «إنّما سَيرُك سَيرُ البَريدِ».

---

١. «جَدَّ» أي اجتهد، و «قُرَناء»: جمع «قَرين».

و مِـنـــهُ مـا يَـــدعُـــونَـه مُـــؤكِّـدا لِـنَـفـسِـهِ أو غَـــيـــرِهِ فـالـمُـبـتَـدا
نَـحـــوُ: «لَـــهُ عَـلَـيَّ ألْـــفٌ عُـرفـــا» و الـثـانِ كَـ«ابْـنِـي أنـتَ حَـقّـاً صِـرفـا»
كَـــذاكَ ذُو الـتَّـشـبـيـهِ بـعـدَ جُـمـلَـه كَـ«لِـي بُـكـىً بُـكـاءَ ذاتِ عُـضـلَـه»

٥- المصدرالمؤكِّد للجملة

و منه أي من المصدر الّذي حذف عامله حتماً **ما يَدعونه** أي يسمّونه **مؤكِّداً**[1] إمّا **لنفسه أو غيره:**

- **فالمبتدا** به ـ أي فالأوّل، و هو المؤكِّد لنفسه ـ ما وقع بعد جملة لا محتمل لها غيره، **نحو: «له عليَّ ألف درهم عرفاً».**

- **و الثاني** ـ و هو المؤكِّد لغيره ـ ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره، **ك«ابني أنت حقّاً صرفاً».**

٦- المصدر ذوالتشبيه

كذاك ذو التشبيه الواقع **بعد جملةٍ** مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه، **ك«لي بُكىً بُكاءَ ذات عُضلةٍ»**[2] أي صاحبة داهية، بخلاف الواقع بعد مفرد، ك: «صوته صوت حمار»، و الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر، ك: «هذا بكاء بكاء الثَكْلَى».

---

١. و لا ينافي هذا ما سبق من قوله: «و حذف عامل المؤكِّد امتنع»؛ لأنّه ليس من تأكيد العامل في شيء، بل هو من تأكيد الجملة.

٢. ولايخفى أنّه لا يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة للعمل لأنّ شرط إعمال المصدر أن يكون مقدَّراً بالحرف المصدريّ والفعل - كما سيأتي في باب إعمال المصدر في الصفحة ٢٣٣- و هذا ليس منه.

المفعول له

يُنصَبُ مَفعولاً لَهُ المَصدرُ إنْ ... أَبانَ تعليلاً كَـ«جُدْ شُكراً و دِنْ»
وَ هُوَ بِما يَعمَلُ فيه مُتَّحِد ... وَقتاً و فاعلاً و إن شَرطٌ فُقِد
فَاجْرُرهُ بِاللام و لَيسَ يَمتَنِع ... مَعَ الشُّروطِ كَـ«لِزُهدٍ ذا قَنِع»

الثالث من المفاعيل: **المفعول له**

و يسمّى «المفعول لأجله و مِن أجله».

تعريف المفعول له

و هو: المصدر الّذي فعل لأجله[1] فعل مذكور.

شرائط نصبه

يُنصَب حال كونه **مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً** للفعل، سواء كان مضافاً، أو مصحوب «أل»، أو مجرّداً عنهما، **ك«جُدْ شُكْراً و دِن»**.

و هو بِما يَعمَل فيه و هو الفعل **متّحدٌ وقتاً و فاعلاً**.

وجوب جرّه مع فقدان بعض الشروط

و إن شَرط ممّا ذكر **فُقِدَ، فاجرره بِـ«اللام»** و نحوها ممّا يُفهم التعليل و هو الباء و «مِن»، نحو:

(١١٠) له مَلَكٌ يُنادي كُلَّ يَومٍ ... لِدُوا لِلمَوْت و ابْنُوا لِلخَرابِ

---

١. أي لأجل حصوله أو تحصيله.

و قَــلَّ أنْ يَـصـحَـبَـهـا الـمُـجــرَّدُ و العَكسُ في مَصحوبِ «أل» و أنشَدُوا
«لا أقـعُـدُ الـجُـبْـنَ عَــنِ الـهَـيْـجـاءِ و لَــوْ تَــوالَــتْ زُمَــرُ الأعْــداءِ»

و: ﴿ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾ (الأنعام ـ ١٤٦).

وليس يمتنعُ الجرّ مع وجود **الشروط** المذكورة، بل يجوز، **كـ«لِزهد ذا قَنِعَ»**.

ثمّ جواز ذلك على أقسام ذكرها بقوله:

- **و قَلّ أن يصحَبها** أي اللام **المجرّد** من «أل» و الإضافة، و كثُر نصبه؛
- **و العكس** و هو كثرة صُحبتها ثابت **في مصحوب «أل»**، و قلّ نصبه، **و أنشدوا** عليه قولَ بعضهم: **لا أقعُدُ الجُبنَ** أي لأجله **عن الهَيجاءِ، و لو تَوالَتْ زُمَرُ الأعداء**[1]. و احتمله الناظم في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الأنبياء ـ ٤٧)، أي لأجل القسط[2].
- و فهم من كلامه استواء الأمرين في المضاف و صرّح به في التسهيل.

١. «الهيجاء» ـ بالمدّ و يجوز قصره ـ أي الحرب، و «زُمر» جمع «زُمرة» و هي الجماعة من الناس.
٢. شرح التسهيل، ج٢، ص١٩٩.

المفعول فيه و هو المسمّىٰ ظرفاً

الـظَّـرفُ وَقـتٌ أو مـكـانٌ ضُـمِّـنـا «فـي» بِـاطِّـرادٍ كَـ«هُـنا امْـكُـثْ أَزمُـنـا»
فَـانْـصِـبْـهُ بِـالـواقـعِ فـيـهِ مُـظـهَـرا كـانَ و إلّا فَـانْـوِهِ مُـقَـدَّرا

الرابع من المفاعيل: **المفعول فيه و هو المسمّىٰ ظرفاً** أيضاً.

تعريف الظرف

الظرف في اصطلاحنا **وقت أو مكان ضُمِّنا «في» باطّراد، كـ«هنا امكث أزمناً»**.

بخلاف ما:

- لم يضمَّنها، نحو: «يومُ الجمعة مبارك»؛
- أو ضمّنها بغير اطّراد، و هو المنصوب على التوسّع، نحو: «دخلت الدارَ».

العامل فيه و جواز حذفه

فانصبه بالواقع فيه، و هو المصدر، و مثله الفعل و الوصف، **مظهراً كان** كما تقدّم، **و إلّا فانوه مقدّراً**، نحو: «فرسخاً» لمن قال: «كم سرت»؟ و نحو: «الآن» في قوله تعالى: ﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ * آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس ـ ۹۰ و ۹۱).

و كُـلَّ وَقـتٍ قـابِـلٌ ذاكَ و ما ... يَـقْـبَـلُـهُ الـمـكـانُ إلّا مُـبـهَـمـا
نَـحـوُ الـجَـهـاتِ و الـمـقـاديرِ و ما ... صِيغَ مِنَ الفِعلِ كَـ«مَرمَى» مِن «رَمَى»
و شَـرطُ كَـونِ ذا مَقِيسـاً أن يَقَـع ... ظرفاً لِما في أصلِهِ مَعْهُ اجْتَمَع

أقسام الظرف و إعرابها

و كلّ وقت سواء كان مبهماً أو **مختصّاً**[1] **قابل ذاك** النصب، كما تقدّم.

و ما يقبله المكان:

- إلّا إن كان **مبهماً** بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه،[2] **نحو:**

• **الجهات** الستّ ـ و هي: «فَوْق» و «تَحْت» و «خَلْف» و «أمام» و «يَمِين» و «يَسار» ـ و ما أشبهها، ك «جانِب» و «ناحية»؛

• **و المقادير**، ك «الميل» و «الفَرسَخ» و «البَريد»؛[3]

- **و إلّا** إن كان من **ما صيغ من الفعل** أي مادّته **ك«مَرمَى» مِن «رَمَى». و شرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما** أي لفعل أو شبهه **في أصله** أي حروفه الأصليّة **معه اجتَمَعَ**، ك«رميت مرمى زيد» و «أنا جالِسٌ مَجلِسَ عمرٍو» و كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ (الجنّ ـ ٩).

فإن لم يقع كذلك، كان شاذّاً يسمع و لا يقاس عليه، كقولهم: «هو عمرو مَزجَرَ الكلب» و «عبد الله مَناطَ الثُّريّا».

---

١. و المراد بـ«المبهم» ما دلّ على زمن غير مقدّر ك«حين» و «وقت»، و بـ«المختصّ» ما دلّ على مقدّر ك«يوم» و «شهر» و «سنة» و «المحرّم» و زمن الشتاء.

٢. أي في بيان المراد منه.

٣. قال الشارح في الهمع: و هذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا؟ فالشلوبين على الثاني؛ لأنّ المبهم ما لا نهاية له و لا حدود محصورة، و هذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة و حدود محصورة؛ لأنّ الميل مقدار معلوم من المسافة و كذا الباقي. و الفارسيّ و غيره على الأوّل؛ لأنّه يرجع تقديره إلى السماع ... . قال أبوحيّان: و الصحيح: أنّه شبيه بالمبهم.

و مـا يُـرىٰ ظَـرفـاً و غَـيـرَ ظـرفِ فَـذاكَ ذُو تَـصَـرُّفٍ فـي الـعُـرفِ
و غـيـرُ ذي الـتَّـصَـرُّفِ الّـذي لَـزِم ظَـرفـيَّـةً أو شِـبـهَـهـا مِـن الـكَـلِـم
و قـد يَـنـوبُ عَـن مـكـانٍ مَـصـدرُ و ذاكَ فـي ظـرفِ الـزَّمـانِ يَـكـثُـرُ

و غير ما ذكر من الأمكنة لا يقبل النصب على الظرفيّة، ك «الدار» و «المسجد» و «السوق» و «الطريق».

أقسام الظرف من حيث التصرّف و عدمه

و ما يرى ظرفاً و غير ظرفٍ كأن يرى مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، نحو: «يوم» و «شهر»، كما في قوله تعالى: ﴿هٰذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ (الصافّات ـ ٢١) و قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة ـ ١٨٥) **فذاك ذو تصرّف في العرف.**

و غير ذي التصرّف الّذي لَزِمَ ظرفيّة، ك «قطّ» و «عَوْضُ» **أو شبهها**، كالجرّ بالحرف، ك «عند» و «لَدُن» **مِن الكلمِ**[1]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (آل عمران ـ ١٢٦)، و: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (النمل ـ ٦).

ماينوب عن الظرف

و قد ينوب عن ظرف **مكان مصدرٌ** كان مضافاً إليه الظرف، فحذف و أُقيم هو مقامه، نحو: «جلست قُربَ زيد».

و ذاك في ظرف الزمان يكثر، نحو: «انتظرته صلاة العصر» و «أمهلته نَحْرَ جَزورَيْن».

و قد يجعل المصدر ظرفاً دون تقدير، و منه: «ذكاةُ الجنين ذكاةَ أُمّه» أي في ضمن ذكاة أُمّه.

---

١. قوله: «من الكلم» بيان لِـ«الّذي». (*)

المفعول معه

يُنصَبُ تالِي الْواوِ مَفعولاً مَعَه في نَحوِ: «سِيري و الطَّريقَ مُسرِعَه»
بِما مِنَ الفِعلِ و شِبهِهِ سَبَق ذا النَّصبُ لا بِالواوِ في القولِ الأَحقّ

الخامس من المفاعيل: **المفعول معه**

و أخّره عنها لاختلافهم فيه ـ هل هو قياسيّ؟ ـ دون غيره، و لوصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره.

تعريف المفعول معه و إعرابه

ينصب اسم **تالي الواو** الّتي بمعنى «مع» التالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه و حروفه حال كونه **مفعولاً معه**. و مثال ذلك موجود **في نحو: «سِيري و الطريقَ مُسرِعةً»**، و قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَ تَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللهِ فَعَلَى اللهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس ـ ٧١).[1]

العامل فيه

بما من الفعل و شبهه سَبَقَ ذا النصبُ، لا بالواو في القول الأحقِّ بالترجيح الّذي نصّ عليه سيبويه. و قال الجرجانيّ: بالواو، و الزجاج: بفعل مضمر.

و فهم من قوله: «سبق» أنّه لا يتقدّم عليه، و هو كذلك بلا خلاف.

---

١. فلا يجوز أن يجعل «شركاءكم» معطوفاً، لأنّ «أجمع» لا ينصِب إلّا «الأمر» و «الكيد» و نحوهما (شرح التسهيل، ج٢، ص٢٦١)؛ فيكون المعنى بالفارسيّة: «پس [در] كارتان با شريكان خود همداستان شويد».

و بَعدَ «ما» اسْتِفهامٍ أو «كيفَ» نَصَب ... بِفعلِ كونٍ مُضمَرٍ بَعضُ العَرَب
و العَطفُ إنْ يُمكِنْ بِلا ضَعفٍ أَحَقّ ... و النَّصبُ مُختارٌ لَدَى ضَعفِ النَسَق
و النَّصبُ إنْ لَم يَجُزِ العَطفُ يَجِب ... أوِ اعْتَقِدْ إضمارَ عامِلٍ تُصِبْ

و إن قلت: قد روي النصب **بعد «ما» استفهام أو «كيفَ»** نحو: «ما أنت و زيداً؟» و «كيف أنت و قَصْعةً من ثَريد؟» فبطل ما قرّر من أنّه لا بدّ أن يسبقه فعل أو شبهه؛ فالجواب: أنّ أكثرهم يرفعه و قد **نَصَبَ** هذا **بفعل** من **كون مضمر بعض العربِ**؛ فتقديره: «ما تكون و زيداً؟» و «كيف تكون و قصعةً من ثَريد؟».

و العطف إن يمكن بلا ضعف فيه **أحقُّ** من النصب على المفعوليّة، نحو: «كُنتُ أنا و زيدٌ كالأخوَينِ».

أقسام الاسم الواقع بعد الواو بحسب الإعراب

و النصب على المفعوليّة **مختار** عند المصنّف **لدى ضعف** عطف **النسقِ**، نحو: «جِئتُ و زيداً»[1].

و النصب على المفعوليّة **إن** أمكن و **لم يجُز العطف** لمانع **يَجِبْ**، نحو: «ما لك و زيداً؟»؛ لأنّ عطفه على الكاف لا يجوز؛ إذ لا يعطف على ضمير الجرّ إلّا بإعادة الجارّ، قاله في شرح الكافية. و سيأتي في باب العطف اختيار جوازه.[2]

أو اعتقد إذا لم يمكن النصب على المفعوليّة **إضمار عامل** ناصب له **تُصِبْ**، نحو:

(١١١) عَلَفْتُها تِبْناً و ماءً بارِداً ... حتّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْناها

أي: و سقَيتُها ماء بارداً.

تتمّة: يجب العطف إن لم يجز النصب، نحو: «تَشارَكَ زيدٌ و عمرٌو»؛ لافتقاره إلى فاعلين. فالأقسام حينئذ أربعة: راجح العطف، و واجبه، و راجح النصب، و واجبه.

---

١. و سيأتي وجه ضعفه في عطف النسق (في الصفحة ٢٧٩).
٢. في الصفحة ٢٨٠.

التمرين

١- عيّن نوع المفعول و عامله في النصوص التالية:

- ﴿وَ فَضَّلَ اللهُ الْمُجاهِدينَ عَلَى الْقاعِدينَ أَجْراً عَظيماً﴾ (النساء-٩٥)
- ﴿وَ الَّذينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدينَ فيها أَبَداً وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَ مَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قيلاً﴾ (النساء-١٢٢)
- ﴿وَ النَّازِعاتِ غَرْقاً * وَ النَّاشِطاتِ نَشْطاً﴾ (النازعات-١و٢)
- ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِزِينَةٍ الْكَواكِبِ* وَحِفْظاً مِنْ كُلِ شَيْطانٍ مارِدٍ﴾ (الصافّات-٦و٧)
- ﴿مِنْها خَلَقْناكُمْ وَ فيها نُعيدُكُمْ وَ مِنْها نُخْرِجُكُمْ تارَةً أُخْرى﴾ (طه - ٥٥)
- ﴿قالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آباؤُكُمْ في ضَلالٍ مُبينٍ﴾ (الأنبياء- ٥٤)
- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام مَا كَانَ في وَصِيَّةِ لُقْمَانَ؟ قَالَ: كَانَ فِيهَا الْأَعَاجِيبُ وَ كَانَ أَعْجَبَ مَا كَانَ فِيهَا أَنْ قَالَ لِابْنِهِ: خَفِ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ خِيفَةً لَوْ جِئْتَهُ بِبِرِّ الثَّقَلَيْنِ لَعَذَّبَكَ وَ ارْجُ اللهَ رَجَاءً لَوْ جِئْتَهُ بِذُنُوبِ الثَّقَلَيْنِ لَرَحِمَكَ (الكافي،ج٢،ص٦٧)
- اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ الْمَظْلُومِينَ أَفْضَلَ وَ أَكْمَلَ وَ أَرْفَعَ وَ أَشْرَفَ مَا صَلَّيْتَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَنْبِيَائِكَ وَ رُسُلِكَ وَ أَصْفِيَائِكَ.(كامل الزيارات،ص٤٢)
- قَالَ كُمَيْلُ بْنُ زِيَادٍ أَخَذَ بِيَدِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَأَخْرَجَنِي إِلَى الْجَبَّانِ فَلَمَّا أَصْحَرَ تَنَفَّسَ الصُّعَدَاءَ ثُمَّ قَالَ: يَا كُمَيْلُ إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبَ أَوْعِيَةٌ فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا...(نهج البلاغة، الحكمة ١٤٧)
- وَ اجْعَلْ رَغْبَتِي إِلَيْكَ فَوْقَ رَغْبَةِ الرَّاغِبِينَ، وَ حَمْدِي إِيَّاكَ فَوْقَ حَمْدِ الْحَامِدِينَ. (الصحيفة السجّاديّة، الدعاء ٤٧)
- قال الصادق عليه السلام: الْعَفْوُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ. (مصباح الشريعة، ص ١٥٨)

٢- أعرب النصّ:

اتَّقِ اللهَ بَعْضَ التُّقَى وَإِنْ قَلَّ وَ اجْعَلْ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ اللهِ سِتْراً وَإِنْ رَقَّ (نهج البلاغة، الحكمة ٢٤٢)

التحقيق

١- قال الشارح: و الحذف للعمل حَتمٌّ مع مصدر آتٍ بَدَلاً من فِعله سماعاً فى نحو:«حمداً» و «شكراً». و قال الرضيّ رحمه الله في شرح الكافية: «نحو:...و شكراً لك و حمداً لك، و عَجَباً منك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً». اذكر دليل الرضيّ على كون الحذف قياساً.

راجع: شرح الرضيّ على الكافية، ج١، ص٣٠٥.

٢- قول الشارح: «متّحد وقتاً و فاعلاً» معارض مع قول أمير المومنين عليه السلام في نهج البلاغة، حيث قال: «فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ اسْتِحْقَاقاً لِلسُّخْطَةِ وَ اسْتِتْمَاماً لِلْبَلِيَّةِ وَ إِنْجَازاً لِلْعِدَةِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * إِلى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ (الحجر- ٣٧ و ٣٨)؛ لأنّ فاعل «استحقاقاً» مغاير لفاعل عامله. كيف يرفع التعارض؟

راجع: شرح الرضيّ على الكافية، ج١، ص٥١١.

الاستثناء

ما استَثنَت «إلّا» مَعْ تَمامٍ يَنتَصِب و بَعدَ نَفيٍ أو كَنفيٍ انْتَخِبْ
إتباعَ ما اتَّصَلَ و انْصِبْ ما انقَطَع و عن تَميمٍ فيه إبدالٌ وَقَع

الاستثناء[1]

تعريف الاستثناء

و هو إخراج بِـ«إلّا» أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكماً من متعدّد.

إعراب المستثنى بِـ«إلّا»:
١. في الاستثناء التامّ الموجب
٢. في الاستثناء التامّ غيرالموجب

ما استثنت «إلّا» مع تمام و إيجاب **يَنتَصِبُ** بها عند المصنّف، و بما قبلها عند السيرافيّ، و بمقدّر عند الزجّاج، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ (الحجر-٣٠ و٣١).

و إن وقع بَعد نفي أو ما هو **كنفي** و هو النهي و الاستفهام:

- **انتَخِبْ إتباع ما اتّصل** للمستثنى منه في إعرابه على أنّه بدل منه بدل بعض من كلّ، نحو: ﴿وَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ (النور-٦)، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾[2] (هود-٨١)، ﴿وَ مَن يَّقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّآلُّونَ﴾ (الحجر-٥٦)؛
- و يجوز النصب، قال المصنّف: «و هو عربيّ جيّد». قال ابن النحّاس: «كلّ ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب على الاستثناء و لا عكس».

---

١. عقّب المصنّف المفاعيل بالاستثناء لأنّه مفعول في المعنى.(*)
٢. قوله: «إلّا امرأتك» بالرفع في قراءة أبي عمرو و ابن كثير؛ فـ«امرأتك» بدل من «أحد» بدل بعض من كلّ.

و غيرُ نَصبِ سابقٍ في النَّفي قَد يَأتِي و لكن نَصبَهُ اخْتَر إنْ وَرَد
و إن يُفَرَّغْ سابقٌ «إلّا» لِما بَعدُ يَكُنْ كما لَو «إلّا» عُدِما
و أَلغِ «إلّا» ذاتَ تَوكيدٍ كَـ«لا تَمرُرْ بِهِم إلّا الفَتى إلّا العَلا»
و إن تُكَرَّرْ لا لِتوكيدٍ فمَع تَفريغٍ التأثيرَ بِالعامِلِ دَع

٣. في الاستثناء المنقطع

و انصِب ما انقَطَعَ وجوباً، نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء ـ ١٥٧).

و عن تميم فيه إبدال وَقَعَ، قال شاعرهم:

(١١٢) و بَلدَةٍ لَيسَ بِهَا أنِيسُ إلّا اليَعافِيرُ و إلَّا العِيسُ

إعراب المستثنى المقدّم على المستثنى منه

و غير نصب سابق على المستثنى منه أي إتباعه **في النفي قد يأتي** كقول حسان:

(١١٣) فإنّهم يَرجُونَ مِنه شَفاعةً إذا لم يَكُن إلّا النَبِيُّونَ شَافِعٌ

و لكن نصبه اختر إن وَرَدَ، كقوله:

(١١٤) و مَا لِي إلَّا آلَ أحمَدَ شِيعَةٌ و مَا لِي إلّا مَذهَبَ الحَقِّ مَذهَبُ

أمّا في الإيجاب فلا يجوز غير النصب، نحو: «قام إلّا زيداً القومُ».

٤. في الاستثناء المفرّغ

و إن يفرّغ سابق «إلّا» لما بعدُ أي للعمل فيه **يكن ما بعد كما لو «إلّا» عُدِمَ**، فيعرب على حسب ما يقتضيه ما قبلها، و ذلك لا يقع إلّا بعد نفي أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (المائدة ـ ٩٩) و ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (الأحقاف ـ ٣٥).

إعراب المستثنى مع تكرير «إلّا» لتوكيد

و ألغ «إلّا» ذات توكيد ـ و هي الّتي تلاها اسم مماثل لما قبلها أو تلت عاطفاً ـ، فاجعلها كالمعدومة، **كـ«لا تَمْرُرْ بِهِم إلّا الفَتَى إلّا الْعَلا»**، و كقوله:

(١١٥) ما لَكَ مِن شَيخِكَ إلّا عَمَلُه إلّا رَسِيمُه و إلّا رَمَلُه

إعراب المستثنى مع تكرير «إلّا» لغير توكيد

و إن تكرّر «إلّا» لا لتوكيد:

– **فمَعَ تفريغ** من المستثنى منه ـ بأن حذف ـ **التأثير بالعامل** الواقع قبل «إلّا» **دَع**

فـي واحـدٍ مـمّـا بِـ«إلّا» اسْـتُـثْـنِـي ... و لَـيـسَ عـن نَـصـبِ سِـواهُ مُـغْـنِـي
و دونَ تـفـريـغٍ مَـعَ الـتَـقَـدُّمِ ... نَـصـبَ الجَـمـيـعِ احْـكُـمْ بِـهِ و الـتَـزِمِ
و انْـصِـبْ لِـتـأخـيـرٍ و جِـئْ بِـواحِـدِ ... مـنْـهـا كـمـا لـو كـانَ دونَ زائـدِ
كَـ«لَـم يَـفُـوا إلّا امـرُؤٌ إلّا عَـلِـيّ» ... و حُـكـمُـهـا فـي الـقَـصـدِ حُـكـمُ الأوّلِ

في واحد ممّا بِـ«إلّا» استُثنِيَ مقدّماً كان أو لا، **و ليس عن نصب سواه مُغنٍ**، نحو: «ما قامَ إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بَكْراً».

- **و دون تفريغ:**

• **مع التقدّم** لجميع المستثنيات على المستثنى منه **نصب الجميع احكم به؛ والتزمْ** ولا تدع العامل يؤثّر في شيء منها، نحو: «قَامَ إلّا زيداً إلّا عَمراً إلّا خالِداً القَوْمُ».

• **و انصب لتأخير** لجميع المستثنيات عن المستثنى منه كلّها إلّا ما ذكر في قوله: **و جِئْ بواحدٍ منها معرباً كما لو كان** وحده **دون زائدٍ** عليه، فانصبه و ارفعه حيث يقتضي ذلك على ما تقدّم، كـ**«لَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلِيّ»** برفع الأوّل و نصب الثاني،[1] و «قاموا إلّا زيداً إلّا عَمْراً إلّا خالِداً» بنصب الجميع؛ إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبه.

ما يقصد من الكلام مع تكرار «إلّا»

و حكمها أي ما بعد المستثنى الأوّل من المستثنيات:

- إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض **في القصد حكم المستثنى الأوّل:**

• فإن كان خارجاً بأن كان الأوّل استثناء من موجب، **فما بعده كذلك؛**

• و إن كان داخلاً بأن كان استثناء من غير موجب، **فما بعده كذلك.**

- فإن أمكن استثناء بعضها من بعض، نحو: «له عِندي أربعون إلّا عِشرينَ إلّا عشرةً

١. فَـ«عَلِيّ» منصوب و وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. كما احتمل ذلك في «مغني» في قوله: «وليس عن نصب سواه مغني»

و اسْتَثْنِ مَجروراً بِـ«غَيرٍ» مُعرَبا ... بِما لِمُستثنىً بِـ «إلّا» نُسِبا
و لِـ«سِوىً» «سُوىً» «سَواءٍ» اجْعَلا ... عَلَى الأصحِّ ما لِـ«غَيرٍ» جُعِلا
و اسْتَثْنِ ناصِباً بِـ«لَيسَ» و«خَلا» ... و بِـ«عَدا» و بِـ«يَكُونُ» بعدَ «لا»

إلّا خَمسةً إلّا اثنين»: استثني كلّ واحد ممّا قبله، أو أُسْقِطَ الأوتار و ضُمَّ الباقي بعد الإسقاط إلى الأشفاع، فالمجتمع هو الباقي بعد الاستثناء. قاله في شرح الكافية.

إعراب المستثنى بـ«غير» (وإعراب «غير» نفسه)

و استثن مجروراً بِـ«غير» لإضافته له حال كونه **معرباً بما لمستثنى بِـ«إلّا» نُسِبَ** من وجوب نصب و اختياره و إتباع على ما تقدّم.

إعراب المستثنى بـ«سوى» (و إعراب «سوى» نفسه)

و لِـ«سِوىً» بكسر السين مقصوراً و ممدوداً و **«سُوىً»** بضمّها مقصوراً و **«سَواءٍ»** بفتحها ممدوداً **اجعَلَنْ على** القول **الأصحّ ما لِـ«غير» جُعِلَ** من استثناء و إعراب بما نسب للمستثنى بِـ«إلّا».

و مقابل الأصحّ قول سيبويه: «إنّها لا تستعمل إلّا ظرفاً و لا تخرج عنه إلّا في الضرورة».[1] و قال الرُّمّانيّ: «إنّها تستعمل ظرفاً غالباً، و كـ«غير» قليلاً»؛ و اختاره ابن هشام.

إعراب المستثنى بسائر أدوات الاستثناء

و استثن ناصباً للمستثنى **بِـ«ليسَ»** على أنّه خبرها و اسمها مستتر، كقوله ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَمَ[2] و ذُكِرَ اسْمُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ عَلَيْه فَكُلُوه لَيسَ السِنَّ و الظُفُرَ»[3].

١. و ردّه المصنّف بورودها:
- مجرورة بِـ«مِن» في قوله ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أنْ لا يسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِن سوى أنفُسِها»؛
- و فاعلاً في قوله:

و لَم يبْقَ سِوَى العُدْوَا ... نِ دِنّاهُم كَما دانُوا

- و مبتدأ في قوله:

و إذا تُباعُ كَريمةٌ أو تُشتَرَى ... فَسِواكَ بائِعُها و أنتَ المُشتَرِي

- و اسماً لِـ«ليس» في قوله:

أ أتْرُكُ لَيلَى لَيسَ بَينِي و بَينَها ... سِوَى لَيلَةٍ إنّي إذاً لَصَبُورُ (*)

٢. قال في اللسان: «و «أنْهَرْتُ الدمَ» أي أسَلْتُه. في الحديث: أنْهِرُوا الدمَ بما شئتم إلّا الظُفر و السنّ».
٣. صحيح البخاريّ، ج٥، ص ١٨٩، الحديث ٢٢٥٤. و لا يخفي أنّ قوله ﷺ: «ليس السنّ و الظفر» استثناء من «ما» في قوله: «ما أنهر الدم».

و اجْـرُرْ بِـسـابِـقَـي «يَـكـونُ» إن تُـرِدْ و بعدَ «مـا» انْـصِـبْ و انْـجِـرارٌ قَـد يَـرِد
و حَـبـبْـتُ جَـرّا فَـهُـمـا حَـرفـانِ كـمـا هُـمـا إن نَـصَـبـا فِـعْـلانِ
و كَـ«خَلا» «حاشا» و لا تَصحَبُ «ما» و قِيلَ «حـاشَ» و «حَـشـا» فَاحفَظهُما

و كذا «خَلا»، نحو: «قام القوم خلا زيداً».

و المستثنى **بِ«عَدا» و بِ«يكون»** الكائن **بعد «لا»** كذا أيضاً، نحو: «قام القومُ لا يكونُ زيداً»، و اسمها كـ«ليس».

و اجْرُر بسابِقَيْ «يَكون» و هما «خَلا» و «عَدَا» **إن تُرِد**، نحو:

(١١٦) أَبَحْنا حَيَّهُم قَتْلاً و أَسْراً عَدَا الشَّمْطاءِ و الطِّفْلِ الصَّغِيرِ

و إن وقعا بعد «ما» انصب بهما حتماً، لأنّهما فعلان، إذ «ما» الداخلة عليهما مصدريّة، و هي لا تدخل إلّا على الجمل الفعليّة، كقوله:

(١١٧) ألا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ و كُـلُّ نَـعِـيمٍ لا مَحَـالَـةَ زائـلُ

و انجرار بهما حينئذ **قد يَرِدُ** على أنّ «ما» زائدة.

وحيثُ جَرّا فهما حرفانِ للجرّ **كما هما إن نَصَبا** المستثنى **فعلان** استَتَر فاعلهما وجوباً كماسَبَقَ.[1]

و كـ«خَلا» في نصب المستثنى بها و جرّه و غير ذلك ـ ممّا سبق ـ **«حاشا»؛ و لكنّها لا تصحب «ما»**.

و قيل في «حاشا» في لغة: **«حاشَ» و** في أُخرى: **«حَشَا»؛ فاحفظهما**.

---

١. في الصفحة ٢٩.

التمرين

١- عيّن أركان الاستثناء و نوعها و إعراب المستثنى في النصوص التالية:

- ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طالُوتُ بِالْجُنُودِ قالَ إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ (البقرة ـ٢٤٩)
- ﴿وَ مَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْراهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَ لَقَدِ اصْطَفَيْناهُ فِي الدُّنْيا وَ إِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة ـ١٣٠)
- ﴿فَذَكِّرْ إِنَّما أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَ كَفَرَ﴾ (الغاشية ـ٢١-٢٣)
- ﴿إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغاوِينَ﴾ (الحجر ـ٤٢)
- ﴿وَ هُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيها رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَ وَ لَمْ نُعَمِّرْكُمْ ما يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَ جاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ (فاطر ـ٣٧)
- لَيْسَ لِأَنْفُسِكُمْ ثَمَنٌ إِلَّا الْجَنَّةَ فَلَا تَبِيعُوهَا إِلَّا بِهَا. (نهج البلاغة، الحكمة ٢٠٥)
- كُلُّ مُعْطٍ مُنْتَقِصٌ سِوَاهُ وَ كُلُّ مَانِعٍ مَذْمُومٌ مَا خَلَاهُ. (نهج البلاغة، الخطبة ٩١)

٢- أعرب النصّ:

- لَا تَكْمُلُ الْمَكَارِمُ إِلَّا بِالْعَفَافِ وَ الْإِيثَارِ. (غرر الحكم، ص ٧٨١)

التحقيق

ما هو الرابط بين البدل و المبدل منه إذا كان المستثنى بدلاً عن المستثنى منه؟

راجع: حاشية الصبّان، ج٢، ص٢١٠؛ و النحو الوافي، ج٢، ص٢٥٠.

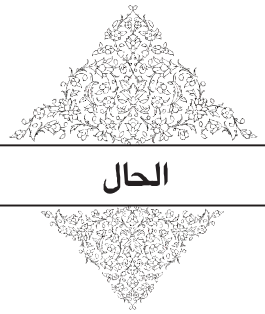

الحال

الحالُ وَصفٌ فَضْلةٌ مُنتَصِبُ مُفهِمُ «في حالٍ» كَـ«فَرداً أذهَبُ»
وكَونُهُ مُنتَقِلاً مُشتَقّا يَغلِبُ لكِنْ لَيسَ مُستَحَقّا

هذا باب **الحال**

تعريف الحال

الحال[1] عندنا **وصف** ـ و هو جنس شامل أيضاً للخبر و النعت ـ **فضلة** أي ليست أحد جزأي الكلام ـ و هو فصل مخرج للخبر ـ، **مُنتصِبٌ مُفهِم «في حال** كذا» أي مبيّن لحال صاحبه، أي الهيئة الّتي هو عليها ـ و هو فصل مخرج النعت و التمييز، في نحو: «للهِ دَرُّه فارِساً» ـ، **كـ«فَرداً أذهَب»** أي في حال تفرّدي.

و لا يرد على هذا الحدّ نحو: «رأت هند رجلاً راكباً» -لأنّه مفهم في حال ركوبه-؛ لأنّ إفهامه ضمنيّ.

خصائص الحال: ١و٢. كونه منتقلاً مشتقّاً غالباً

و كونه منتقلاً مشتقّاً أي وصفاً غير ثابت هو الّذي **يغلب** وجوده في كلامهم، **لكن ليس** ذلك **مستحَقّاً**:

- فَيأتي لازماً بأن كان:
  - مؤكِّداً، نحو: ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾ (مريم ـ ٣٣)؛

١. قوله: «الحال» يجوز فيها التذكير و التأنيث.

و يَكثُرُ الجُمودُ في سِعْرٍ و في مُبدِي تَأوُّلٍ بِلا تَكلُّفِ
كَـ«بِعْهُ مُدّاً بِكذا يداً بِيَد» و «كَرَّ زيدٌ أسداً» أي كأسد

- أو دلّ عامله على تجدّد ذات صاحبه، نحو قوله تعالى: ﴿وَ خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ (النساء ـ٢٨)، و قولهم: «خلق الله الزَّرّافةَ يَدَيها أطولَ مِن رِجليها»؛
- أو غير ذلك ممّا هو مقصور على السماع، نحو: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ وَ الْمَلَائِكَةُ وَ أُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران ـ ١٨).

- و يأتي جامداً:

- لكن **يكثر الجمود في سِعر؛ و في مُبدي تأوّل** بالمشتقّ **بلا تكلّفٍ**، بأن يدلّ على مفاعلة، أو تشبيه، أو ترتيب.

فالسعر كـ«**بِعْهُ مُدّاً بكذا**» أي مسعّراً[1]؛ و الدالّ على المفاعلة نحو: «**بعْهُ يداً بيدٍ**» أي مقبوضاً؛ و الدالّ على التشبيه نحو: «**كَرَّ زيدٌ أسداً**» **أي كأسدٍ** في الشجاعة؛ و الدالّ على الترتيب نحو: «تعلّم الحساب باباً باباً» و «ادخلوا رجلاً رجلاً».

- و يقلّ إذا كان غير مؤوّل بالمشتقّ و لم يكن في سعر، بأن كان:
  * موصوفاً، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾ (مريم ـ١٧)؛
  * أو دالّاً على عدده، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف ـ١٤٢)؛
  * أو تفضيلٍ، نحو: «هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً»؛

---

١. الحقّ أنّ قوله: «مُدّاً» حال للمفعول، و هذا مثال للجامد غير المؤوّل بالمشتقّ، كما هو ظاهر عبارة المصنّف و صريح ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج٢، ص٢٦٢. و قيل: إنّ عطف قوله: «مبدي تأوّل» على «سعر» من باب عطف العامّ على الخاصّ. و على هذا أوّله الشارح بقوله: «مسعّراً».

و الـحـالُ إنْ عُـرِّفَ لَـفظاً فَاعتَقِدْ تَـنكِيرَه مَعنىً كَـ«وَحـدَكَ اجْتَهِـدْ»
و مَـصـدرٌ مُـنَـكَّـرٌ حـالاً يَقَـع بِـكَـثـرةٍ كَـ«بَـغـتَـةً زيـدٌ طَـلَـع»

* أو كان نوعاً لصاحبه، نحو: «هذا مالك ذهباً»؛

* أو فرعاً له، نحو: «هذا حديدك خاتماً»؛

* أو أصلاً، نحو: «هذا خاتمك حديداً»[1].

٣. كونه نكرة دائماً

و الحال شرطه أن يكون نكرة؛ خلافاً ليونس و البغداديّين مطلقاً، و الكوفيّين فيما تضمّن معنى الشرط.[2] **و إن** أتاك حال قد **عرّف لفظاً، فاعتقد تنكيره معنى، كـ«وحدَك اجتهد»**؛ أي منفرداً، و كقوله تعالى: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِاللهِ وَحْدَهُ﴾ (غافر-٨٤)؛ و «جاءوا الجَمّاءَ الغَفيرَ» أي جميعاً، و «جائت الخَيْلُ بَدادِ» أي متبدّدة[3].

جواز وقوع المصدر حالاً و تأويله بالوصف

و مصدر منكّر حالاً يَقَعُ:

- سماعاً مطلقاً عند سيبويه **بكثرة، كـ«بغتة زيد طَلَعَ»**؛ أي باغتاً و كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْماً فَاسِقِينَ﴾ (التوبة - ٥٣)؛
- و قياساً:

• عند المبرّد على ما كان نوعاً من الفعل، كـ«جئت ركضاً»؛ فيقيس عليه «جئت سرعة و رجلة»؛

---

١. و لا يخفى أنّ الحكم بالحاليّة في نحو هذا المثال هو الراجح، و يجوز كونه تمييزاً - كما سيأتي في الصفحة ٢٠٤ -، كما أنّ الحكم في مثل «هذا خاتم حديداً» بالعكس (كما صرّح به في شرح التسهيل ٢: ٣٨٢).

٢. فأجازوا نحو: «عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المسيئَ».

٣. أي متفرّقة، و قوله: «بدادِ» علم جنس مبنيّ على الكسر.

و لـم يُـنـكَّـرْ غـالِـبـاً ذو الـحـالِ إنْ لَـم يَـتـأخَّـرْ أو يُـخَـصَّـصْ أو يَـبِـنْ
مِـن بَـعـدِ نَـفـيٍ أو مُـضـاهِـيـهِ كَـ«لا يَـبـغِ امْـرُؤٌ عَـلَـى امْـرِئٍ مُـسـتَـسـهِـلا»

• و عند المصنّف و ابنه بعد «أمّا»، نحو: «أمّا عِلْماً فعالم»[1]؛ و بعد خبر شبّه به مبتدؤه، كـ«زيد زهير شِعراً»؛ أو قرن بِـ«أل» الدالّة على الكمال، نحو: «أنت الرجل علماً».

أصالة تعريف ذي الحال و موارد تنكيره

و لم ينكّر غالباً ذو الحال إن لم يتأخّر، أو لم يخصّص، أو لم يَبِنْ أي يظهر واقعاً **من بعد نفي أو** من بعد **مضاهِيه** و هو النهي و الاستفهام.

و ينكّر أي يجوز تنكيره إن:

- تأخّر، كقوله:

(١١٨) لِـمَـيّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلٌ يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

- أو تخصّص:

• بوصف، نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ... كَفَرُوا بِهِ﴾ (البقرة ـ ٨٩) في قراءة من نصب مصدّقاً؛

• أو إضافة، نحو: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِلسَّآئِلِينَ﴾ (فصّلت ـ ١٠)؛

- أو وقع بعد:

• نفي، نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر ـ ٤)؛

• أو نهي، كـ«لا يَبغِ امرؤ عَلَى امرئ مُستَسهِلاً»؛

---

١. أي: أمّا إنْ يوجَدْ شخصٌ عالماً فهو عالمٌ. و رجّح في شرح التسهيل أن يكون التقدير: مهما ذكرتَ علماً فهو عالمٌ (شرح التسهيل، ج٢، ص ٣٢٩-٣٣٠).

و سَبقَ حالٍ ما بِحَرفٍ جُرَّ قَد أبَوْا و لا أَمنَعُهُ فَقَد وَرَد

• أو استفهام نحو:

(١١٩) يا صاحِ[1] هل حُمَّ عَيشٌ باقياً فترَى

لِنَفسِك العُذرَ في إبعادِها الأمَلا

و قد نكّر نادراً من غير وجود شيء ممّا ذكر، و منه: «صلّى رسول الله ﷺ جالساً، و صلّى وراءه قوم قياماً»[2].

حكم تقديم الحال على صاحبه

و سبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا، كسبقها ما جرّ بإضافة إليه، **و لا أمنعه؛ فقد وَرَدَ** في الفصيح، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَاكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ (السَبأ ـ ٢٨)، و قال الشاعر:

(١٢٠) إذا المَرْءُ أعْيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشِئاً فَمَطلَبُها كَهْلاً عَلَيه شَديدُ

و أوّل ذلك المانعون بأنّ «كافّة» حال من الكاف في «أرسلناك»، و الهاء للمبالغة، أي: و ما أرسلناك إلّا كافّاً للناس؛ و بأنّ «كهلاً» حال من الفاعل المحذوف من المصدر، أي: فمطلبه إيّاها كهلاً عليه شديد.

و سبقها المرفوع و المنصوب جائز؛ خلافاً للكوفيّين. و سبقها المحصور واجب، كـ«ما جاء راكباً إلّا زيد». و سبقها و هي محصورة ممتنع؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ (الأنعام ـ ٤٨).

---

١. «صاحِ» أصله: «يا صاحبي» فرخّم بحذف آخره ـ و هو الباء ـ ترخيماً غير قياسيّ؛ إذ هو غير علم و أيضاً مركّب إضافيّ.

٢. صحيح البخاريّ، ج٢، ص٣٤٧، الحديث ١١١٧.

و لا تُـجِـزْ حـالاً مِـنَ الـمُـضـافِ لَـه ... إلّا إذا اقـتَـضَـى الـمُـضـافُ عَـمَـلَـه
أو كـــانَ جُـــزءَ مـا لَـــهُ أُضِـيـفـا ... أو مِـثـــلَ جُـزئِـــهِ فـــلا تَـحِـيـفـا
و الـحـالُ إن يُـنـصَـبْ بـفِـعـلٍ صُـرِّفـا ... أو صِـفَـــةٍ أشـبَـهَـــتِ الـمُـصَـرَّفـا
فَـجـائِـزٌ تَـقـدِيـمُـهُ كَـ«مُـسـرِعـا ... ذا راحِـــلٌ و مُـخـلِـصـاً زيـدٌ دَعَـا»

مـــوارد جـواز إتيان الحال من المضاف إليه

و لا تُجِز حالاً من المضاف له خلافاً للفارسيّ **إلّا إذا:**

- **اقتضَى المُضاف عمله** أي العمل في الحال، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (يونس ـ ٤)؛
- **أو كان المضاف جزء ما له أُضيفَ** كقوله تعالى: ﴿وَ نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ (الحجر ـ ٤٧)؛
- **أو مثل جزئه، فلا تحيفَنْ**، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (النحل ـ ١٢٣).

حـكـم تـقـديـم الحال على عامله

و الحال إن يُنصَبْ بفعل صُرِّفَ أو صِفَة أشبَهَت المُصرَّفَ فجائز خلافاً للكوفيّين **تقديمه** على ناصبه ما لم يعارضه معارض، **كـ«مُسرِعاً ذا راحلٌ» و «مخلصاً زيدٌ دَعَا»** و كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ (القمر ـ ٧).

فلا يجوز تقديمه عليه إن عارضه معارض مِن:

- كون عامله صلة لِـ«أل»، نحو قوله تعالى: ﴿وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحاً﴾ (العاديات ـ ١)؛
- أو لحرف مصدريّ، نحو قوله تعالى: ﴿أَ لَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ﴾ (آل عمران ـ ١٢٤)؛
- أو مقروناً بلام القسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ (القلم ـ ١٧)؛

وَ عـامِـلٌ ضُـمِّـنَ مَـعـنَـى الْـفِـعـلِ لا حُـرُوفَـهُ مُـؤَخَّـراً لَـن يَـعـمَـلا
كَـ«تـلـكَ» «لَـيْـتَ» و «كَـأَنَّ» و نَـدَر نَـحـوُ: «سَـعـيـدٌ مُـسـتَـقِـرّاً فـي هَـجَـر»

- أو لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام ـ ١٤٩)؛
- أو كونه جملة معها الواو، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة ـ ٥٥).

و لا يجوز تقديمه عليه إن كان ناصبه:

- غير فعل: كاسم الفعل، كقولك: صَهْ مستمعاً؛ أو المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (يونس ـ ٤)؛
- أو فعلاً غير متصرّف، كفعل التعجّب، كقولك: ما أحسنَ زيداً ضاحكاً؛
- أو صفة كذلك، كأفعل التفضيل في بعض أحواله[1]، كقولك: زيدٌ أحسن من عمرو ضاحكاً.

ضابط: جميع العوامل اللفظيّة تعمل في الحال إلّا «كانَ» وأخواتها و«عسى» على الأصحّ.

و عامل ضُمِّن معنى الفعل لا حروفه مؤخّراً لن يَعمَلَ؛ لضعفه: كـ«تلك» و «ليتَ» و «كأنَّ» و «لعلّ» و «ها» التنبيه و الظروف المتضمّنة معنى الاستقرار.

و نَدَرَ عندنا تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفاً أو مجروراً مخبراً به، **نحو: «سعيد مستقرّاً في هَجَرَ[2]»**، و إن أجازه الأخفش بكثرة.

و منع بعضهم هذه الصورة، كما منع تقديمه عليهما بإجماع.

---

١. أي ما لم يتوسّط بين حالين، كما سيأتي.

٢. «هَجَر» بلد باليمن و منها «رُشَيد الهجريّ» أحد أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام؛ و هو غير منصرف للتأنيث و العلميّة.

و نَحوُ «زَيدٌ مُفرَداً أَنفَعُ مِن عَمرٍو مُعاناً» مُستَجازٌ لَن يَهِن
وَ الْحالُ قَد يَجيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفرَدٍ فَاعْلَمْ و غَيرِ مُفرَدِ
و عامِلُ الحالِ بِها قَد أُكِّدا في نَحوِ: «لاتَعْثَ في الأرضِ مُفسِدا»
و إنْ تؤَكِّدْ جُملةً فمُضمَرُ عامِلُها و لفظُها يُؤَخَّرُ

و تقديم الحال على عامله إذا كان «أفعل» مفضّلاً به كونٌ في حالٍ على كونٍ في حال، نحو: «**زيدٌ مفرداً أنفعُ مِن عمرٍو مُعاناً**» و «هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً» **مستجاز لن يَهِنَ**، أي يضعف.

جواز كون الحال متعدّداً

و الحال قد يجيء ذا تعدّدٍ لمفرد فاعلم كالخبر، سواء كان الجميع في المعنى واحداً، ك «اشتريت الرُّمّان حُلواً حامضاً» أي مُزّاً؛ أم لم يكن ك «جاء زيد عاذراً ذا مَيْن[1]» **و غير مفردٍ**، نحو: «لَقِيتُ زيداً مُصعِداً مُنحدراً».

ثمّ إن ظهر المعنى رُدّ كلّ حال إلى ما يليق به، و إلّا جعل الأوّل للثاني و الثاني للأوّل.

جواز كون الحال مؤكِّداً وحكم عامله

و عامل الحال و كذا صاحبها **بها قد أُكِّدَ في نحو: «لا تَعثَ في الأرضِ مُفسِداً»**، ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ (النساء ـ ٧٩)، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ (يونس ـ ٩٩).

و إن تؤكّد الحال **جملة** معقودة من اسمين معرفتين جامدين ـ لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك ـ **فمضمرٌ عاملها**، نحو:

(١٢١) أنَا ابنُ دارَةَ معروفاً بها نَسَبي وَ هَلْ بِدارَةَ يا لَلنّاسِ مِن عارِ؟

أي أَحُقّه.

١. «المَيْن» الكَذِب (كتاب العين).

و مَـوضِـعَ الـحـالِ تَـجـيءُ جُـمـلَـه كَـ«جـاءَ زيـدٌ و هْـوَ نـاوٍ رَحـلَـه»
و ذاتُ بَـــدْءٍ بِـمُـضـارِعٍ ثَبَـت حَـوَتْ ضَـمـيـراً و مِـن الـواوِ خَـلَـتْ

و قيل: عاملها المبتدأ.[1] و قيل: الخبر الواقع في الجملة.[2]

و لفظها يؤخّر وجوباً؛ لعدم جواز تقدّم المؤكِّد على المؤكَّد.

جواز كون الحال جملة

و موضع الحال قد **تجيء جملةٌ** خالية من دليل الاستقبال، **كـ«جاء زيد و هو ناوٍ رحله»**.

و قد يجيء موضعه ظرف أو مجرور متعلّق بمحذوف وجوباً، نحو: «رأيت الهِلال بين السَّحاب» و: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص ـ ٧٩).

أنواع الرابط في جملة الحال

و جملة الحال إذا كانت مؤكِّدة أو جيء بها **ذات بدء بمضارع** خالٍ من «قَد» **ثَبَتَ** أو نُفِيَ بِـ«لا» أو «ما» أو بماضٍ تالٍ «إلّا» أو متلوّ بِـ«أو» **حوت ضميراً** رابطاً ظاهراً أو مقدّراً **و من الواو خلت**، نحو:

- ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (السجدة ـ ٢)؛
- ﴿وَ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ (المدّثّر ـ ٦)؛
- ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ (الصافّات ـ ٢٥)؛
- (١٢٢) عَهِدتُكَ مَا تَصْبُو و فِيك شَبِيبَةٌ فَما لَك بَعدَ الشَّيْبِ صَبْاً مُتَيَّماً
- ﴿وَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ﴾ (الحجر ـ ١١)؛
- «لأضرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ».

---

١. لتضمّن المبتدأ معنى «تَنبَّهْ»، قاله ابن خروف (شرح التسهيل ٢: ٣٥٨).
٢. لتأوّل الخبر بـ«مُسمَّى»، قاله الزجّاج (المصدر السابق).

و ذاتُ واوٍ بَعدَها انْوِ مُبتَدا لَهُ المُضارعَ اجْعَلَنَّ مُسنَدا
و جُملَةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما بواوٍ أو بمُضمَرٍ أو بِهِما

و إن أتى من كلام العرب جملة مبدوءة بما ذكر و هي **ذات واو** فلا تُجرِه على ظاهره؛ بل **بعدها** أي بعد الواو **انو مبتدأ له المضارع** المذكور **اجعلنّ مسنداً** خبراً، نحو:

(١٢٣) فَلمّا خَشِيتُ أظافيرَهم نَجَوتُ و أرْهَنُهم مالِكاً

أي: و أنا أرهنهم مالكاً.

و ذات بدء بمضارع مقرون بـ«قد» يلزمها الواو، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾ (الصف ـ ٥)، قاله في التسهيل.

و جملة الحال سوى ما قُدِّمَ ـ و هي الجملة الاسميّة مثبتة أو منفيّة و الفعليّة المصدّرة بمضارع منفيّ بـ«لم» أو بماض مثبت أو منفيّ ـ بشرط أن تكون غير مؤكّدة:

- تأتي **بواو** فقط، نحو: «جاء زيد و عمرو قائم»، «جاء زيد و لم تطلع الشمس» «جاء زيد و قد طلعت الشمس» «جاء زيد و ما طلعت الشمس».
- **أو** تاتي **بمضمر** فقط، نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة ـ ٣٦)؛ ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَ فَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (آل عمران ـ ١٧٤)؛ ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء ـ ٩٠)؛ «جاء زيد ما قام أبوه».
- **أو بهما**، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة ـ ٢٤٣)؛ ﴿وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور ـ ٦)؛ ﴿أَ فَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَ قَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة ـ ٧٥)؛ «جاء زيد و ما قام أبوه».

و الْحالُ قَد يُحذَفُ ما فيها عَمِل و بَعضُ ما يُحذَفُ ذِكرُهُ حُظِل

حكم حذف عامل الحال

و الحال قد يحذف ما فيها عَمِلَ جوازاً لدليل:

- حالِيّ، كقولك للمسافر: «راشداً مهديّاً»، أي تسافر راشداً مهديّاً؛

- أو مقالِيّ، نحو: ﴿أَ يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (القيامة ـ ٣ و ٤)، أي نجمعها قادرين.

و بعض ما يحذف ممّا يعمل في الحال **ذكره حُظِلَ** أي منع منه، كعامل المؤكِّدةِ للجملة، و النائبة مناب الخبر، كما سبق، و المذكورة للتوبيخ، نحو: «أقاعداً و قَدْ قامَ الناس؟» أو بيان زيادة أو نقص بتدريج، ك «تصدَّقْ بدينار فصاعداً» أي فاذهب به صاعداً و «اشتراه بدينار فسافلاً» أي فذهب الثمن سافلاً؛ و هو قياس؛ و ك «هنيئاً لك»، و هو سماع.

حكم حذف الحال

تتمّة: الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، و قد يعرض لها ما يمنع منه، ككونها جواباً، نحو «راكباً» لمن قال: « كيفَ جِئتَ؟»؛ أو مقصوداً حصْرها، نحو: «لم أعُدْهُ إلّا حَرَضاً[1]»؛ أو نائبة عن خبر، نحو: «ضَربي زيداً قائماً»؛ أو منهيّاً عنها، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتَقْرَبُوا الصَّلَوةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء ـ ٤٣).

التمرين

١- عيّن الحال و عامله و ذا الحال في النصوص التالية:

- ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلّٰهِ قَانِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْباناً فَإِذا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللّٰهَ كَما عَلَّمَكُمْ ما لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة ـ ٢٣٨ و ٢٣٩)

١. أي مشرِفاً على الهلاك.

- ﴿وَإِذِ اسْتَسْقىٰ مُوسىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُناسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة ـ٦٠)
- ﴿أَ فَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَ هُوَ الَّذي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتابَ مُفَصَّلاً وَ الَّذينَ آتَيْناهُمُ الْكِتابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرينَ﴾ (الأنعام ـ١١٤)
- ﴿فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكيمٍ * أَمْراً مِنْ عِنْدِنا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلينَ﴾ (الدخان ـ٤و٥)
- ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ في مَواطِنَ كَثيرَةٍ وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَ ضاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرينَ﴾ (التوبة ـ٢٥)
- ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً وَ مِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَ لِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُسَمًّى وَ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (غافر ـ٦٧)
- عَجِبْتُ لِمَنْ يَقْنَطُ وَ مَعَهُ الاسْتِغْفَار. (نهج البلاغة، الحكمة ٨٧)

٢- أعرب النصّ:

عن الإمام العسكريّ عليه السلام: مَنْ وَعَظَ أَخَاهُ سِرّاً فَقَدْ زَانَهُ، وَ مَنْ وَعَظَهُ عَلَانِيَةً فَقَدْ شَانَه. (تحف العقول، ص ٤٨٩)

التحقيق

ما هو وجه نصب «باباً» الثاني في «علمته باباً باباً»؟

راجع: النحو الوافي، ج٣، ص٤٥٨؛ الحدائق الندية، ص ٣١٢.

التمييز

اِسمٌ بِمعنَى «مِن» مُبِينٌ نَكِرَه يُنصَبُ تمييزاً بما قَدْ فَسَّرَه

هذا باب **التمييز**

و هو و «المُميِّز» و «التبيين» و «المبيِّن» و «التفسير» و «المفسِّر» بمعنى.

تعريف التمييز

اسم بمعنى «مِن» مُبينٌ لإبهام اسم أو نسبة **نكرةٌ يُنصَب تمييزاً.**

فخرج بالقيد الأوّل الحال.

و بالثاني اسم «لا» و نحو:

(١٢٤) أستَغفِرُ اللهَ ذنباً لَستُ مُحصِيَهُ ربَّ العِبادِ إلَيهِ الوَجهُ و العَمَلُ

و قد يأتي التمييز غير مُبين فيُعدّ مؤكِّداً، نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (التوبة ـ ٣٦)، و نحو قول أبي طالب ﷺ:

(١٢٥) و لقَد عَلِمتُ بِأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيرِ أديانِ البَرِيَّةِ دِيناً

و قد يأتي بلفظ المعرفة، نحو:

(١٢٦) رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ و طِبتَ النَّفسَ يا قَيسُ عَن عَمْرِو

فيُعتقَد تنكيره معنىً، فيحكم بزيادة «أل»، كما مرّ سابقاً.[1]

---

١. في الصفحة ٥٦-٥٧.

كـ«شِبْرٍ أرضاً» و «قَفِيزٍ بُرّا» و «مَنَوَيْنِ عَسَلاً و تَمْرا»
و بَعدَ ذِي و نَحوِها اجْرُرْهُ إذا أضَفتَها كـ«مُدُّ حِنطَةٍ غِذا»
و النَّصبُ بعدَ ما أُضِيفَ وَجَبا إنْ كانَ مِثلَ «مِلْءُ الأرضِ ذَهَبا»

عامل نصب التمييز

و نصبُه:

- **بما قد فسّره**، في تفسير الاسم؛
- و بالمُسند من فعل أو شبهه، في تفسير النسبة.

الذوات المفتقرة إلى التمييز

هذا؛ و الاسم المبهم الّذي يفسّره التمييز أربعة أشياء:

- **العدد**[1]، كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ (يوسف ـ ٤) و لايجوز جرّ تمييزه.
- و المقدار، و هو: المساحة، **كـ«شِبرٍ أرضاً»**؛ **و** الكيل، نحو: **«قَفيز بُرّاً»**؛ **و** الوزن، نحو: **«مَنَوَينِ عسلاً و تمراً»**؛
- و ما يشبه المقدار، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً﴾ (الزلزلة ـ ٧)؛
- و فرع التمييز، نحو: «خاتَم حديداً»[2].

حكم جرّ التمييز بالإضافة

و بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت **و نحوها** كالّذي ذكرتُه بعد **اجرُره إذا أضفتها** بعامل المضاف إليه، **كـ«مُدُّ حِنطَةٍ غِذاءٌ»** و «لا تَحْتَقِرْ ظُلامةً و لَو شِبْرَ أرضٍ». و يجوز أيضاً جرّه بـ«مِن» ـ كما سيذكره ـ، و رفعُه على البدل.

و النصب للتمييز الواقع **بعد ما** أي مبهمٍ **أُضيف** إلى غيره **وَجَبَ إن كان** المميِّز لا يغني عن المضاف إليه، **مثل:** ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾ (آل عمران ـ ٩١)[3].

---

١. المراد به الأعداد المركّبة و العقود.

٢. هذا هو الراجح، و يجوز كونه حالاً، كما مرّ (في الصفحة ١٩٣).

٣. صدر الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾.

و الفاعلَ المَعنَى انْصِبَنْ بـ«أفْعَلا» مُفضِّلاً كـ«أنتَ أعلَى مَنزِلا»
و بَعدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبا مَيِّزْ كَـ«أكرِمْ بِأبِي بكرٍ أبا»
و اجْرُرْ بِـ«مِن» إن شِئتَ غيرَ ذِي العَدَد و الفاعِلِ المَعنَى، كَـ«طِبْ نفساً تُفَدْ»
و عامِلَ التَمييزِ قَدِّمْ مُطلَقا و الفِعلُ ذُو التَّصريفِ نَزْراً سُبِقا

فإن أغنى نحو: «هو أشجَع الناس رجُلاً» جاز الجرّ، فتقول: «هو أشجع رَجُلٍ».

و التمييز **الفاعلَ في المعنى**[1] **انْصِبَنْ بِـ«أفعَلَ»** الكائن **مفضّلاً، كـ«أنتَ أعلَى مَنزِلاً»**؛ إذ معناه: «أنتَ علا منزِلُك»؛ بخلاف غيره، فيجب جرّه، كـ«زيدٌ أكمَلُ فقيه».

و **بعدَ كلّ ما اقتضى تعجُّباً** سواء كان بصيغة «ما أفعَلهُ» أو «أفعِلْ به» أم **لا مَيِّز** ناصباً، كـ**«أكرِمْ بأبي بكرٍ أباً»** و «لِلّهِ دَرُّه فارِساً» و «حَسْبُكَ بِزيدٍ رَجُلاً» و «كَفى به عالِماً».

موارد جواز جرّ التمييز بـ«مِن»

و اجْرُر بِـ«مِن» أي البعضيّة **إن شئتَ** كلّ تمييز، **غير** أشياء:

- التمييز **ذي العدد** أي المفسَّر له، كما تقدّم؛
- و التمييز **الفاعل في المعنى** إن كان محوَّلاً عن الفاعل صناعة، **كـ«طِبْ نَفساً تُفَد»** أو عن مبتدأ مضاف، نحو: «زيدٌ أكثر مالاً»؛
- و المحوَّل عن المفعول، نحو: «غَرَستُ الأرضَ شجراً».

أصالة تقديم عامل التمييز

و عامل التمييز قدِّم مطلقاً عليه اسماً كان أو فعلاً جامداً أو متصرّفاً.

و الفعل ذو التصريف نَزْراً سُبِقَ بالتمييز، كقوله:

(١٢٧) أ نَفْساً تَطيبُ بنَيْلِ المُنَى و داعِي المَنُونِ يُنادِي جِهاراً

و قاس ذلك الكسائيّ و المبرّد و المازنيّ، و اختاره المصنّف في شرح العمدة.

---

١. الفاعل في المعنى: ما يصلح لأن يُجعَل فاعلاً بعد تصيير «أفعل» فعلاً.

التمرين

١- عيّن التمييز و نوعه في النصوص التالية:

- ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ وَ لَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجاتٍ وَ أَكْبَرُ تَفْضيلاً﴾ (الإسراء ـ٢١)
- ﴿وَ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشاً فَنَقَّبُوا في الْبِلادِ هَلْ مِنْ مَحيصٍ﴾ (ق ـ٣٦)
- ﴿وَ ابْتَلُوا الْيَتامى حَتَّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ وَ لا تَأْكُلُوها إِسْرافاً وَ بِداراً أَنْ يَكْبَرُوا وَ مَنْ كانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَ مَنْ كانَ فَقيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَ كَفى بِاللهِ حَسيباً﴾ (النساء ـ٦)
- قال أميرالمؤمنين عليه السلام: كَمْ مِنْ مُسَوِّفٍ بِالْعَمَلِ حَتَّى هَجَمَ عَلَيْهِ الْأَجَلُ. (غررالحكم، ص٥١٤)

٢- أعرب النصّ:

- قال أميرالمؤمنين عليه السلام: كَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلاً أَنْ لَا يَعْرِفَ قَدْرَهُ. (بحارالأنوار، ج٢، ص٥٨)

حروف الجرّ

هُـاكَ حُـروفَ الـجَـرِّ و هْـيَ: مِـنْ، إلَـىٰ، حَتَّىٰ، خَلا، حَاشَا، عَدَا، في، عَنْ، عَلَىٰ
مُـذْ، مُـنذُ، رُبَّ، الـلامُ، كَـي، واوٌ، و تَا، و الـكـافُ، و البـا، و لَـعـلَّ، و مَـتَىٰ
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ «مُنذُ»، «مُذْ» و «حَتَّى» و «الكافَ» و «الـواوَ» و «رُبَّ» و «التّا»

هذا باب **حروف الجرّ**

عدّ حروف الجرّ

هاك أي خُذ **حروف الجرّ و هي** عشرون: **مِنْ** و **إلى** و **حَتَّى** و **خلا** و **حاشا** و **عَدا** و **فِي** و **عَنْ** و **عَلَى** و **مُذْ** و **مُنْذُ** و **رُبَّ** و **اللام** و **كَيْ** و قَلَّ من ذكرَها[1] و **واو** و **تاءٌ** و **الكاف** و **الباءُ** و **لَعَلَّ** و **مَتَى**، و قلّ من ذكر الأخيرتين ـ أيضاً ـ.[2] و زاد في الكافية «لولا» إذا وليها ضمير[3]، و هو مشهور عن سيبويه.

مجرور هذه الحروف

بالظاهر اخْصُص «مُنذُ» و **«مُذْ»** و **«حَتَّى»** و **«الكاف»** و **«الواو»** و **«رُبَّ»** و **«التاءَ»**؛ فلا تجُرّ بها ضميراً.

---

١. و لا تَجُرُّ إلّا «ما» الاستفهاميّة و «أن» و «ما» و صلتهما. (*)

٢. و لا يَجُرُّ بـ«لعلّ» إلّا قبيلة عُقَيل و لا بـ«متى» إلّا قبيلة هُذَيل. (*)

٣. و لا تتعلّق «لولا» هذه بشيء، و موضع المجرور بها رفع بالابتداء، و الخبر محذوف.

و اخْصُصْ بِـ«مُذْ» و «مُنْذُ» وَقتاً وبِـ«رُبّ» مُـنَـكَّـراً و «الـتّـاءُ» لِـ«اللهِ» و «رَبّ»
و مـا رَوَوْا مِـن نَـحـوِ «رُبَّـهُ فَـتى» نَـزْرٌ، كَـذا «كَـها» و نَـحـوُهُ أتَـى

واخصص بِـ«مُذْ» و«مُنْذُ» وقتاً غير مستقبل، نحو: «ما رأيتُهُ مُذْ يومِنا أو مُنذُ يومِ الجمعة».

و اخصص **بـ«رُبَّ» منكَّراً** لفظاً و معنىً، أو معنىً فقط ـ كما قال في شرح الكافية ـ، نحو: «رُبَّ رجلٍ و أخيه».

و التاء جارّة **لِـ«الله» و «رَبِّ»** مضافاً إلى «الكعبة» أو «الياء»، نحو: «تاللهِ»، و «تَرَبِّ الكعبةِ»، و «تَرَبّي». و سمع أيضاً: «تَالرّحمن».[1]

و ما رَوَوْا مِن إدخال رُبَّ على الضمير، **نحو: «رُبَّهُ فَتىً» نَزْرٌ** مِن وجهين:

- إدخالها على غير الظاهر؛
- و على معرفة.

كذا نزر إدخال الكاف على الضمير، كقوله:

(١٢٨) لَئِنْ كانَ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحَ طارِقاً و إنْ يَكُ إنْساً ما **كَها** الإنْسُ يَفْعَلُ

و نحوه ممّا أتى، كقول الشاعر في وصف حمار وحش و أُتُن[2]:

(١٢٩) و لا تَرَى بَعْلاً و لا حلائِلا كَـهُ و لا كَـهُـنَّ إلّا حـاظِـلاً

و كذا إدخال «حتّى» عليه، نحو:

(١٣٠) فَلا و اللهِ لا يُلفِي أُناسٌ فَـتًى حَـتّـاكَ يا ابـنَ أبـي زِيـادِ

---

١. «أُتُن» جمع «الأَتان»: الأنثى من الحمير (راجع الصحاح و المصباح).

٢. قال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَ تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء ـ ٥٧): إنّ الباء هي الأصل و إنّ التاء فيها زيادة معنىً و هو التعجّب، كأنّه تعجّب من تسهّل الكيد على يده و تأتّيه مع عُتُوّ نمرود و قهره (الكشّاف ٣: ١٢٢).

بَعِّضْ و بَيِّنْ و ابْتَدِئْ في الأَمكِنَه ... بِـ«مِنْ» و قَد تَأتِي لِبَدءِ الأَزمِنَه
و زِيدَ في نَفيٍ و شِبهِهِ فجَرّ ... نَكِرةً كـ«ما لِباغٍ مِن مَفَرّ»
لِلانتِها «حَتّى» و «لامٌ» و «إلَى» ... و «مِنْ» و «باءٌ» يُفهِمانِ بَدَلا

فصل في معاني حروف الجرّ

بَعِّض و بَيِّن الجنس و ابْتَدِئْ في الأمكِنةِ بالاتّفاق **بِـ«مِنْ»**، نحو: ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ﴾ (البقرة ـ ٢٠٧)؛ ﴿وَ مَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ (البقرة ـ ٢٧٢)؛ ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الإسراء ـ ١).

و قد تأتي لِبَدءِ الأزمِنَةِ، كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة ـ ١٠٨). و نفاه البصريّون إلّا الأخفش. و مذهبه هو الصحيح، لصحّة السماع بذلك.

و زيدَ أي «مِنْ» عندنا **في نفي و شبهه** و هو النهي و الاستفهام، **فجَرَّ نكرة، كـ«ما لِباغ مِن مَفَرّ»** و ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ (فاطر ـ ٣).

و زيدَ عند الأخفش في الإيجاب، فَجَرَّ النكرة و المعرفة، نحو: «قَد كانَ مِنْ مَطَر»، و نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الأنعام ـ ٣٤).

و **للانتهاءِ «حتّى»**، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر ـ ٥) **و «لام»**، نحو قوله تعالى: ﴿وَ هُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا[1] أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ (الأعراف ـ ٥٧)، **و «إلى»**، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة ـ ١٨٧).

---

١. ولايخفي أنّ «حتّى» الداخلة على «إذا» جارّةٌ و «إذا» في موضع جرّ بها، عند الأخفش و ابن مالك و غيرهما، و هي عندالجمهور حرف ابتداء: راجع مغني اللبيب، ج١، ص ١٢٩.

و «اللّامُ» لِلْمِلكِ و شِبهِهِ و في تَعدِيَةٍ أيضاً و تَعليلٍ قُفِي
و زِيدَ و الظَرفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِـ«با» و «في» و قَد يُبَيِّنانِ السَّبَبا

و «مِنْ» و «باء» يُفهِمان بَدَلاً، نحو:

- ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (التوبة ـ ٣٨).
- ونحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لَوَدِدْتُ أَنَّ لِي بِكُمْ أَلْفَ فَارِسٍ مِنْ بَنِي فِرَاسِ بْنِ غَنْمٍ»[1].

و «اللام»:

- **للمِلك**، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة ـ ٢٨٤)؛
- **و شبهه** و هو الاختصاص، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً﴾ (فاطر ـ ١٠)؛
- **و في تعدية ـ أيضاً ـ و تعليل قُفِيَ**، نحو:
- ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً﴾ (مريم ـ ٥)؛
- و نحو قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «أَحِبُّونِي لِحُبِّ اللهِ عز وجل وَ أَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي لِحُبِّي»[2].

و زِيدَ:

- للتوكيد، نحو:

(١٣١) فَلا و اللهِ لا يُلفى لما بي و لا لِلِما بِهِم أَبَداً دَواءٌ

- و تأتي للتقوية و هو معنىً بين التعدية و الزيادة، نحو:
  - ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف ـ ٤٣)؛
  - ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (البروج ـ ١٦).

و الظرفيّة حقيقة أو مجازاً **استبن بِـ«باءٍ» و «في»**، نحو:

١. نهج البلاغة، الخطبة ٢٥.
٢. الأمالي (للصدوق)، ص٣٦٤.

بِـ«البا» استَعِنْ و عَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِقِ و مِثلَ«مَعْ» و«مِـنْ» وَ«عَـنْ» بها انطِقِ

- ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وبِاللَّيْلِ﴾ (الصافّات ـ ١٣٧ و ١٣٨)؛
- ﴿وما كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ (القصص ـ ٤٤)؛
- ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ (الروم ـ ٢ و ٣)؛
- ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آياتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ (يوسف ـ ٧)؛

و قَدْ يُبَيِّنان السَبَبَ، نحو:

- ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (النساء ـ ١٦٠)؛
- و «دخَلَتْ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها».[1]

بـ«الباءِ»:

- **استعِن نحو:** ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة ـ ١)؛
- **و عَدِّ، نحو:** ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف ـ ١٣) و لا يُجمَع بينها و بين الهمزة؛
- و **عَوِّض** و التعويض غيرُ البدل،[2] نحو: «بِعتُكَ هذا بِهذا» و ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ (البقرة ـ ١٧٥)؛
- و **ألصِقْ، نحو قوله تعالى:** ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِن جِنَّةٍ﴾ (سبأ ـ ٤٦).

و مثل «مَع» و «مِن» التبعيضيّة و «عَنْ» بها انطِقْ، نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ (البقرة ـ ٣٠)، ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ (الإنسان ـ ٦)، ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج ـ ١).

١. صحيح البخاريّ، ج٤، ص ١٧٩، الحديث ٢١٢٢ (مع اختلاف يسير). و يمكن أن يعدّ منه ما ورد في زيارة السيّدة المعصومة عليها السلام: «يا فاطمةُ اشفعي لي في الجنّة».

٢. و الفرق أنّ التعويض مقابلة شيء بشيء، و البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط. و قيل: البدل أعمّ مطلقاً ـ و هو ما استظهره في الهمع ـ فتكون هي الدالّة على اختيار الشيء على آخر أعمّ من أن يكون هناك مقابلة أو لا. و الأوّل أشهر.

«عَلَى» لِلاسْتِعلا و مَعنَى «في» و «عَن» بِـ«عَـن» تَـجـاوُزاً عَـنَـى مَـن قَـد فَـطَـن
و قَـد تَـجِـي مَـوضِـعَ «بَـعـدٍ» و «عَـلَـى» كما «عَـلَـى» مَـوضِـعَ «عَـنْ» قَـد جُعِلا
شَـبِّهْ بِـ«كـافٍ» و بهـا التَّعليلُ قَد يُـعـنَـى و زائِـداً لِـتَـوكـيـدٍ وَرَد

«عَلَى»:

- **للاستعلاءِ** حسّاً، نحو: ﴿وَ عَلَيْهَا وَ عَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون ـ ٢٢)؛ أو معنى، نحو: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة ـ ٢٥٣)؛
- **و معنى «في»**، نحو: ﴿وَ اتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة ـ ١٠٢)؛
- **و معنى «عَنْ»**، نحو:

(١٣٢) إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَـعَـمْـرُ اللهِ أعْـجَـبَـنِـي رِضـاهـا

بِـ«عَنْ» تجاوزاً[1] **عَنَى من قد فَطَنَ**، نحو: «رميتُ السَهْم عن القَوْس».

و قد تجيءُ موضعَ:

- **«بعدٍ»**، نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق ـ ١٩)، أي حالاً بعد حال؛
- **و موضع «عَلَى»**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (محمّد ـ ٣٨).

كما «عَلَى» موضعَ «عَنْ» قد جُعِلَ، كما تقدّم.

و هذا تصريح بأنّ لكلّ حرف معنىً مختصّاً به، و استعماله في غيره على وجه النيابة.

شبّه بِـ«كاف»، نحو: «زيدٌ كالأسد». **و بها التعليل قد يُعنَى**، نحو: ﴿وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (البقرة ـ ١٩٨). **و زائداً لتوكيدٍ وَرَدَ**، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى ـ ١١).

---

١. التجاوزُ هو بُعد الشَيء عن المجرور بسبب الاتّصاف بمصدر المتعلَّق، فمعنى «سافَرتُ عن البلد»: بَعُدتُ عن البلد بسبب السفر.

و اسْتُعْمِلَ اسْماً و كذا «عَنْ» و «عَلَى» مِن أجْلِ ذا عَلَيهِما «مِنْ» دَخَلا
و «مُذْ» و «مُنْذُ» اسْمانِ حَيثُ رَفعَا أو أُولِيا الفِعلَ كَ«جئتُ مُذْ دَعا»
و إنْ يَجُرّا في مُضِيٍّ فَكَ«مِنْ» هما و في الحُضُورِ مَعنَى «في» اسْتَبِنْ
و بَعدَ «مِنْ» و«عَنْ» و«باءٍ» زِيدَ «ما» فَلَم يَعُقْ عَن عَمَلٍ قد عُلِمَا

و استُعمِل الكاف **اسماً**؛ نحو:

(١٣٣) أتَنتَهُون ولَن يَنهَى ذوِي شَطَطٍ كالطَّعنِ يَذهَبُ فيه الزَّيتُ و الفُتُلُ

فإنّ الكاف فيه فاعل لـ«يَنهَى».

و كذا «عَنْ» و «عَلَى» يُستعملان اسمين. **مِن أجْل ذا** الاستعمال **عليهما «مِن» دَخَلَ** في قوله:

(١٣٤) غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ و عن قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

و «مُذْ» و «مُنْذُ» اسمان حيث:

- **رفعا**، نحو: «ما رأيتُه مُذْ يومانِ». و هما في الماضي بمعنى أوّل المدّة، و في غيره بمعنى جميع المدّة. و الصحيح أنّهما حينئذ مبتدءان و ما بعدهما خبر، و قيل: بالعكس، و قيل: ظرفان و ما بعدهما فاعل بِـ«كان» تامّة محذوفة؛
- **أو أُولِيا الفِعلَ** أو الجملة الاسميّة، **كـ«جِئتُ مُذْ دَعا»**.

(١٣٥) و ما زِلتُ أَبغِي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ وَلِيداً و كَهْلاً حينَ شِبْتُ و أمرَدا

و إن يَجُرّا في مُضيّ فَكَ«مِنْ» الابتدائيّة **هما. و في الحضور** إن جَرّا **معنى «في»** أي الظرفيّة **استبن** بهما.

و بعدَ «مِنْ» و «عَنْ» و «باء» زيد «ما» فلم يَعُق أي يكُفّ **عن عمل قد عُلِمَ** و هو الجرّ، نحو:

زيادة «ما» بعد هذه الحروف و حكمها

و زِيدَ بَعدَ «رُبَّ» و «الكافِ» فَكَفّ ... و قَد يَلِيهِما و جَرُّ لم يُكَفّ
و حُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعدَ «بَلْ» ... و «الفا» و بعدَ «الواوِ» شاعَ ذا العَمَل
و قَد يُجَرُّ بِسِوَى «رُبَّ» لَدَى ... حَذفٍ و بَعضُهُ يُرَى مُطَّرِدا

- ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح ـ ٢٥)؛
- ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون ـ ٤٠)؛
- ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَ جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ (المائدة ـ ١٣).

و زيد بعدَ «رُبَّ» و «الكاف» فَكَفَّ عن العمل و أدخلهما على الجمل، نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر ـ ٢)، و نحو:

(١٣٦) أَخٌ ماجِدٌ لَم يُخزِني يَومَ مَشهَدٍ ... كماسَيفُ عَمْرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهُ

و قد يليهما «ما» و جَرّ لم يُكَفَّ، نحو:

(١٣٧) و نَنْصُرُ مَولانا و نَعلَمُ أَنَّهُ ... كما النّاسِ مَجرومٌ عَليهِ و جارِمٌ

حذف بعض هذه الحروف و حكمه

و حذفت «رُبَّ» فَجَرّت مضمرة **بعدَ «بَل» و بعد «الفاءِ»** و هو قليل.

و بعدَ «الواو» شاع ذا العملُ حتّى قال بعضهم: إنّ الجرّ بالواو نفسِها، نحو:

(١٣٨) و ليلٍ كَموجِ البَحرِ أرخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمومِ لِيَبْتَلِي

و ربّما جَرّت محذوفة دون حرف، نحو:

(١٣٩) رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه ... كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِن جَلَلِه

و قد يُجرّ بسوى «رُبّ» لدى حذف له و هو سماع، كقول بعضهم ـ و قد قيل له: «كيف أصبحتَ؟» ـ: «خيرٍ و الحمدُ لله» أي على خير.

و بعضُه يُرَى مُطَّرِداً يُقاس عليه، نحو: «بكم درهمٍ اشتريتَ» أي بكَم مِن درهمٍ و

«مررتُ برجلٍ صالحٍ؛ إلّا صالحٍ فطالحٍ» ـ حكاه يونس ـ ، أي إنْ لا أَمُرُّ بصالح، فقد مررتُ بطالحٍ.

التمرين

١- عيّن متعلّق الجارّ و المجرور و معنى حرف الجرّ في النصوص التالية:

- ﴿لِلّهِ ما في السَّماواتِ وَ ما في الْأَرْضِ وَ إِنْ تُبْدُوا ما في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ وَ اللّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ﴾ (البقرة- ٢٨٤)
- ﴿فَمَنِ افْتَرى عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ الظّالِمُونَ﴾ (آل عمران- ٩٤)
- ﴿وَ لَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلى ما كُذِّبُوا وَ أُوذُوا حَتّى أَتاهُمْ نَصْرُنا وَ لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِ اللّهِ وَ لَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلينَ﴾ (الأنعام- ٣٤)
- إِلَهي قَدْ سَتَرْتَ عَلَيَّ ذُنُوباً في الدُّنْيا وَ أَنَا أَحْوَجُ إِلَى سَتْرِهَا عَلَيَّ مِنْكَ في الْأُخْرَى. (المناجاة الشعبانيّة، إقبال الأعمال، ج٢، ص ٦٨٦)
- صَاحِبُ السُّلْطَانِ كَرَاكِبِ الْأَسَدِ يُغْبَطُ بِمَوْقِعِهِ وَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَوْضِعِه.(نهج البلاغة، الحكمة٢٦٣)

٢- أعرب الآية:

- ﴿وَ ما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهيمَ لِأَبيهِ إِلّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إِيّاهُ فَلَمّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْراهيمَ لَأَوّاهٌ حَليمٌ﴾ (التوبة- ١١٤)

التحقيق

ما هو متعلّق لام المستغاث منه؟

راجع : همع الهوامع، ج٢، ص٤٣ ؛ و حاشية الصبّان، ج٣، ص٢٤٣.

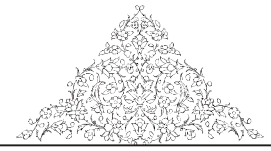

باب الإضافة

نُونــاً تَـلِــي الإعـــرابَ أو تَـنوِيـنـا مِـمّـا تُـضِـيـفُ احْـذِفْ كَـ«طُـورِ سينا»
و الثّانيَ اجْرُرْ و أنْوِ «مِن» أو «في» إذا لـم يَـصـلُـحْ إلّا ذاكَ و «الـلّامَ» خُـذا

باب الإضافة

أحكام الإضافة وآثارها:
١. حذف النون و التنوين من المضاف
٢. جرّ المضاف إليه (و عامله)

نوناً تلي الإعراب أي حروفه **أو تنويناً** ملفوظاً به أو مقدّراً **ممّا تضيف احذف**، لأنّ الإضافة تؤذن بالاتصال، و التنوين و خَلَفه ـ و هو النون ـ يؤذنان بالانفصال، **ك«طورِ سينا»** و «دَراهِمِك» و «غلامَيْ زيد».

و الثاني و هو المضاف إليه **اجرر** وجوباً:

- بالحرف المقدّر عند المصنّف؛
- و بالمضاف عند سيبويه؛
- و بالإضافة عند الأخفش.

٣. تقدير «مِن» أو «في» أو «اللام» قبل المضاف إليه

و انو «مِنْ» إن كان المضاف بعض المضاف إليه و صحّ إطلاق اسمه عليه[1]، نحو «خاتم فضّة» و «ثوب قُطن».

أو انو «في» إذا لم يصلح إلّا ذاك، نحو: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ (الإسراء ـ ٧٨).

---

١. قوله: «و صحّ إطلاق اسمه عليه» خرج بهذا القيد نحو: «يد زيد»، كما قال في شرح الكافية.

لِـما سِـوَى ذَيـنِـكَ و اخْـصُـصْ أَوّلا ... أو أَعْـطِـهِ التَّـعـريـفَ بِـالّـذي تَـلا
و إنْ يُـشـابِـهِ الـمُـضـافُ «يَـفْـعَـلُ» ... وَصـفـاً فَـعَـنْ تَـنـكِـيـرِهِ لا يُـعـزَلُ
كَـ«رُبَّ راجِـيـنـا عَـظـيـمِ الأَمَـلِ ... مُـرَوَّعِ الـقَـلـبِ قَـلِـيـلِ الـحِـيَـلِ»
و ذي الإضـافَـةُ اسْـمُـهـا «لَـفـظِـيَّـه» ... و تِـلـكَ «مَـحـضَـةٌ» و «مَـعـنَـوِيّـه»

و «اللام» خُذَنْ ناوياً لها **لما سوى ذينك**، نحو: «كتاب الله».

٤. تخصيص المضاف أوتعريفه في الإضافة المعنوّية

و اخصص أوّلاً بالثاني إن كان نكرة، ك«أهل بيت». **أو أعطه التعريف بالّذي تلا** إن كان معرفة، ك«أهل البيت».

تعريف الإضافة اللفظيّة و أثرها

و إن يشابه المضاف «يَفْعَلُ» أي المضارع في كونه مراداً به الحال أو الاستقبال[1] حال كونه **وصفاً** كاسمي الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة **فعن تنكيره لا يُعزَلُ** سواء أُضيف إلى معرفة أو نكرة؛ و لذلك:

- وصف به النكرة، ك ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[2] (المائدة ـ ٩٥)؛
- و نصب على الحال، ك ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾[3] (الحجّ ـ ٩)؛
- و دخل عليه «رُبَّ»، **ك«رُبَّ راجينا عظيم الأمل مروَّع القلب قليل الحِيَل»**.

و ذي الإضافة و هي إضافة الوصف إلى معموله **اسمها «لفظيّة»**، لأنّها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين و النون. **و تلك** الإضافة و هي الّتي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها **«مَحْضة»** أي خالصة و **«معنويّة»** ـ أيضاً ـ، لأنّها أفادت أمراً معنويّاً.

---

١. لا الماضي أو مطلق الزمن، فإنّ إضافته محضة.

٢. في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾.

٣. فـ«ثَانِي» حال من الضمير المستتر في «يجادل» من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾، و لو كان معرفة لما وقع حالاً. و معنى «ثاني» هو الرادّ، و «العِطف» هو الجانب، أي رادّ جانب رأسه و عنقه كناية عن التكبّر و الإعراض.

و وَصْـلُ «أل» بِـذا الـمُـضـافِ مُغتَفَر ... إنْ وُصِلَتْ بِالثّانِ كَـ«الجَعْدِ الشَّعَر»
أو بِـالّـذي لَـهُ أُضِـيـفَ الثّـانـي ... كَـ«زيـدٌ الـضـارِبُ رَأسِ الـجـانـي»
و كَـونُـها فـي الـوَصـفِ كـافٍ إنْ وَقَـع ... مُـثَـنّـىً أو جَـمْـعـاً سَـبِـيـلَـهُ اتَّـبَـع
و رُبَّـمـا أَكْـسَـبَ ثـانٍ أوّلا ... تَـأنِـيـثـاً إنْ كـانَ لِـحَـذفٍ مُـوهِـلا

٥. جواز وصل أل بالمضاف في بعض الصور من الإضافة اللفظيّة

و وصل «أل» بذا المضاف إضافة لفظيّة **مغتفر:**

- **إن وصلت** «أل» **بالثاني** أي المضاف إليه، **كـ«الجَعْد الشَّعَر»**[1].

- **أو** وصلت **بالّذي له أُضيف الثاني، كـ«زيدٌ الضاربُ رأسِ الجاني»**؛

- أو بما يعود إليه إن كان ضميراً ـ كما في التسهيل ـ، كـ«مررت بالناصر الرجل و المُكرِمه». و منع المبرّد هذه.

و جوّز الفرّاء إضافة ما فيه «أل» إلى المعارف كلّها، كـ«الناصرك» و «الناصر زيدٍ»، بخلاف «الناصر رجلٍ».

و كونها أي «أل» **في الوصف** فقط **كاف إن:**

- **وَقَعَ مثنّى**، نحو: «مررت بالناصرَيْ زيدٍ و الناصرَيْ رَجُلٍ»؛

- **أو وَقَعَ جمعاً سبيله** أي سبيل المثنّى **اتَّبَعَ** بأن كان جمع سلامة، نحو: «مررت بالناصرِي زيدٍ و الناصرِي رَجُلٍ».

٦. جواز كسب تذكير المضاف أو تأنيثه من المضاف إليه

و ربّما أكسب ثان أوّلاً تأنيثاً و تذكيراً **إن كان** الأوّل **لحذف موهِلاً** أي أهلاً، نحو:

(١٤٠) و تَشرَقُ بِالقولِ الَّذي قَد أذَعتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدرُ القَناةِ مِن الدَّمِ

فأكسَبَ «القناةُ» المؤنّث «الصدرَ» المذكّر التأنيثَ لما أضيف اليه، و نحو:

(١٤١) رُؤْيَـةُ الفِكرِ مَا يَـؤُولُ لَـهُ الأمْـ ... ـرُ مُـعِـينٌ عَـلَى اجْـتِـنـابِ الـتَـوَانِي

١. «الجَعْد» صفة مشبّهة أُضيفت إلى موصوفه.

و لا يُضافُ اسْمٌ لِما بِهِ اتَّحَد مَعنىً و أَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَد
و بَعضُ الأسماءِ يُضافُ أَبَدا و بَعضُ ذا قد يَأْتِ لَفْظاً مُفرَداً

فأكسَبَ «الفكرُ» المذكّر «رؤيةَ» المؤنّث التذكيرَ لما أُضيف إليه.

و خرج بقوله: «إن كان لحذفٍ مُوهَلاً» ما ليس أهلاً له، بأن يختلّ الكلام لو حذف، فلا يُكسبه ما ذكر، ك «قام غلام هند» و «قامت امرأة زيد».

٧. عدم جواز إضافة الاسم إلى مرادِفه

و لا يضاف اسم لما به اتَّحَدَ معنى فلا يضاف اسم لمرادفه، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص، و الشيء لا يتعرّف و لا يتخصّص إلّا بغيره.

و أوّل مُوهِماً لذلك **إذا وَرَدَ**،[1] نحو: «هذا سعيدُ كُرزٍ» أي مسمّى هذا اللقب.[2]

أقسام الاسم باعتبار الإضافة (جائز الإضافة ممتنع الإضافة و واجب الإضافة)

و اعلم أنّ الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة و الإفراد.

و بعض الأسماء يمتنع إضافته، كالمضمرات.

و بعض الأسماء يضاف إلى المفرد **أبداً** لفظاً و معنىً، ك «قُصارَى» و «حُمادَى» و «بَيْدَ» و «لَدَى» و «سِوَى» و «عِنْد» و «ذِي» و فروعه و «أُولِي».

و بعض ذا الّذي ذكر أنّه يلزم الإضافة **قد يلزمها** معنى فقط **و يأتي لفظاً مفرداً** عنها، ك «كُلّ» و «بعض» و «أيّ»، نحو: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ (الروم ـ ٢٦) و: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة ـ ٢٥٣) و: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء ـ ١١٠).

---

١. بأن يراد بالمضاف «المسمّى» و بالمضاف إليه اللفظ الدالّ على المسمّى. وقد مرّ بيانه في الصفحة ٣٦.

٢. و أمّا إضافة الموصوف إلى صفته و الصفة إلى موصوفها، فلا تكون مشمولة لهذه القاعدة، لأنّ بينهما عموماً من وجه غالباً؛ فلا إشكال في نحو «مسجد الجامع» و «جرد قطيفة» من هذه الجهة، و لا حاجة إلى التأويل.

و بَعضُ ما يُضافُ حَتماً امتَنَع إيلاؤُهُ اسماً ظاهِراً حَيثُ وَقَع
كَ«وَحْدَ» «لَبَّيْ» و «دَوالَيْ» «سَعْدَيْ» و شَذَّ إيلاءُ «يَدَيْ» لِـ«لَبَّيْ»
و ألزَمُوا إضافةً إلَى الجُمَل «حَيثُ» و «إذْ» و إنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

دائم الإضافة إلى الضمير

و بعض ما يضاف حتماً امتَنَعَ إيلاؤه اسماً ظاهراً فلا يليه إلّا ضمير **حيث وَقَعَ**، **ك«وَحد»**، نحو: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ (الزمر-٤٥)، و نحو:

(١٤٢) و كنتَ إذ كنتَ إلهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شَيءٌ يَا إلهِي قَبْلَكَا

(١٤٣) و الذئبَ أخشاهُ إن مررتُ بِهِ وَحْدي و أخشَى الرِّياحَ و المَطَرا

و **«لَبَّيْ»** و يختصّ بضمير غير الغائب[1]، نحو: «لَبَّيْكَ»[2] أي إجابَةً بعدَ إجابَة. و **«دَوالَيْ»** ك«لَبَّيْ»، نحو: «دَواليْكَ» أي تداولاً بعد تداول. و **«سَعْدَيْ»** نحو: «سَعْدَيْك» أي سعداً بعد سعد.

و شذّ إيلاء «يَدَيْ» لِـ«لَبَّيْ» في قول الشاعر:

(١٤٤) دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ

و كذا إيلاؤه ضمير غائب، في قوله:

(١٤٥) إنّكَ لَو دَعَوتَني و دُونِي زَوْراءُ ذاتُ مُشْرَعٍ بَيُونِ

لَقُلتُ لَبَّيهِ لِمَن يَدعُونِي

قاله في شرح التسهيل.

دائم الإضافة إلى الجُمَل

و ألزموا إضافة إلى الجملِ اسميّة كانت أو فعليّة **«حيث» و «إذ»**؛ نحو: «جلسْتُ حيثُ

١. والظاهر أنّ المراد به المخاطب. ولم يسمع إضافته إلى ضمير المتكلّم.

٢. و هو عند سيبويه مثنّى للتكثير، و عند يونس مفرد أصله «لَبَّى» بوزن «فَعْلَى» قُلبت ألفه ياء في الإضافة، كانقلاب ألف «لَدَى» و «عَلَى» و «إلَى»؛ و رُدّ بأنّه لو كان مفرداً جارياً مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه إلّا مع المضمر، ك«لَدَى»، و قد وجد قلبها مع الظاهر في البيت الآتي.(*)

إفـرادُ «إذْ» و مـا كَـ«إذْ» مَعنىً كَـ«إذْ» أضِـفْ جَـوازاً نَـحوُ: «حِـينَ جا نُـبِذ»
و ابْـنِ أو أعـرِبْ مـا كَـ«إذْ» قـد أُجرِيا و اخْـتَـرْ بِـنـا مَـتـلُـوَّ فِـعـلٍ بُـنِيا
و قَـبـلَ فِـعـلٍ مُـعـرَبٍ أو مُـبـتَـدا أعـرِبْ و مَـن بَـنَـى فَـلَـن يُـفَـنَّـدا

جَلَسَ زيد و حيث زيدٌ جالس»، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾ (الأعراف ـ ٨٦)، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال ـ ٢٦). و شذّ إضافة «حيثُ» إلى المفرد في قوله:

(١٤٦) أ ما تَرَى حَيثُ سُهَيلٍ طالِعاً نَجْـمـاً يُـضيءُ كَـالـشِّـهـابِ لامِـعـاً

و إن ينوّن «إذ» و يكسر ذالها لالتقاء الساكنين **يحتمل** أي يجوز **إفراد «إذْ»** عن الإضافة و يجعل التنوين عوضاً عمّا يضاف إليه، **نحو:** ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة ـ ٨٤).

و ما ك«إذ» معنى أي في المعنى و هو كلّ اسم زمان مبهم ماض[1] **ك«إذ» أضف** إلى الجملتين **جوازاً، نحو: «حينَ جاءَ نُبِذ»** و ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ﴾ (آل عمران ـ ١٦٦)، «جئتك حينَ الحجّاجُ أميرٌ».

و ابن على الفتح **أو أعرب ما ك«إذْ» قد أُجريَ** أمّا البناء فبالحمل عليها، و أمّا الإعراب فعلى الأصل، **و** لكن **اختر بناءَ متلوّ** أي واقع قبل **فعل بُنِيَ** ماض، أو مضارع مقرون بإحدى النونين، نحو:

(١٤٧) على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهم فَـنَـدْلاً زُرَيْـقُ المـالِ نَـدْلَ الثَّعالِبِ

و الواقع **قبل فعل معرب أو** قبل **مبتدًا أعرِبْ** وجوباً عند البصريّين، **نحو:** ﴿هَذَا يَوْمُ

---

١. ك«وقت» و «ساعة» و «يوم».

و ألــزَمُــوا «إذا» إضــافــةً إلــى جُـمَـلِ الأفـعـالِ كَـ«هُـنْ إذا اعْـتَـلَـى»
لِـمُـفـهِـمِ اثـنَـيـنِ مُـعـرَّفٍ بِـلا تَـفَـرُّقٍ أُضِـيـفَ «كِـلْـتـا» و «كِـلا»

يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] (المائدة ـ ١١٩). و جوّز الكوفيّون بناءه، و اختاره المصنّف، فقال: **و من بَنَى فلن يُفَنَّدَ**[2]، كقراءة نافع: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾.

دائم الإضافة إلى الجملة الفعليّة

و ألزموا «إذا» إضافة إلى جمل الأفعال فقط، **كـ«هُن إذا اعتلى»** أي تواضع إذا تعاظم و تكبّر. و أجاز الأخفش و الكوفيّون وقوع المبتدأ بعدها، و لم يُسمع؛ و نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ـ ١) من باب ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ (التوبة ـ ٦).

فرع: مُشبِه «إذا» ـ من أسماء الزمان المستقبل ـ كـ «إذا» لا يضاف إلّا إلى الجملة الفعليّة، قاله في شرح الكافية نقلاً عن سيبويه، و استحسنه و قال: «لولا أنّ من المسموع ما جاء بخلافه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ (غافر ـ ١٦)»، انتهى.

و أجاب ولده عنها بأنّها ممّا نزّل فيه المستقبل ـ لتحقّق وقوعه ـ منزلة الماضي، و حينئذ فاسم الزمان فيه ليس بمعنى «إذا» بل بمعنى «إذ» و هي تضاف إلى الجملتين.

دائم الإضافة إلى المفرد: أو ب. كلا و كلتا

لمفهم اثنين لفظاً و معنىً أو معنىً فقط **معرّف بلا تفرّق بعطف أُضيف «كلتا» و «كِلا»**، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ (الكهف ـ ٣٣)، و:

(١٤٨) إنّ لِلخَيرِ و لِلشَّرِّ مَدىً و كِـلا ذلـك[3] وَجْـهٌ و قَـبَـل

١. عدّ «يوم» في هذه الآية مشبه «إذ» مع إضافته إلى المضارع لأنّه ممّا نزّل فيه المستقبل لتحقّق وقوعه منزلة الماضي، و الشاهد عليه «قال» ـ بلفظ الماضي ـ في أوّل الآية.

٢. الفند: إنكار العقل من هَرَم، و التفنيد: نسبة الإنسان إلى الفَنَد؛ قال الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ (يوسف – ٩٤).

٣. و «ذلك» و إن كانت حقيقة في الواحد، لكنّها مثنّاة في المعنى، لأنّها مشار بها إلى الاثنين، و هما الخير و الشرّ على معنى: و كلا «ما ذُكر» على حدّ قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلِكَ﴾ (البقرة ـ ٦٨).

و لا تُضِفْ لِمُفرَدٍ مُعَرَّفِ «أيّاً» و إنْ كَرَّرتَها فَأَضِفِ
أو تَنوِ الأَجزا و اخْصُصَنْ بِالمَعرِفَه مَوصُولةً «أيّاً» و بِالعَكسِ الصِّفَه
و إنْ تَكُنْ شَرطاً أوِ اسْتِفهاما فَمُطلَقاً كَمِّلْ بِها الكَلاما

و لا يضافان لمفرد و لا لمنكر خلافاً للكوفيّين[1] و لا لمفرّق، و شذّ:

(١٤٩) كِلا أَخِي و خَلِيلِي واجِدِي عَضُداً في النائِباتِ و إلْمامِ المُلِمّاتِ

و لا تضف لمفرد معرَّفٍ «أيّا»، بل أضفها إلى مثنّى أو مجموع مطلقاً أو مفرد منكّر. ج. أيّ

و إن كرّرتها فأضفْ إلى المفرد المعرّف، نحو:

(١٥٠) فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي و أَيُّكَ فَارِسُ الأحْزابِ

أو إن **تَنْوِ الأجزاءَ**، فأضِفْها إليه، نحو: «أيُّ زيدٍ حَسَنٌ» أي: أيُّ أجزائه.

و اخْصُصَنْ بِالمعرفةِ مع اشتراط ما سبق[2] **موصولةً أيّاً** فلا تُضِفها إلى نكرة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (مريم ـ ٦٩).

و بالعكس «أيّ» **الصفةُ** و الحال؛ فلا يضافان إلّا إلى نكرة، كـ «مررتُ بِفَارِسٍ أيِّ فارس، و بزيدٍ أيَّ فَارِسٍ».

و إن تكن «أيّ» **شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً** سواء أُضيفت إلى معرفة أو نكرة **«كَمِّل بها الكلامَ»**، نحو: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (القصص ـ ٢٨)؛ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف ـ ١٨٥).

فرع: إذا أُضيفت «أيّ» إلى مثنّى معرفة أُفرد ضميرها، نحو: «أحسِن إلى أيّ الرجلين جاء» و إذا أُضيفت إلى نكرة طوبق، نحو: «أيُّ رجلين جاءا؟».

---

١. فإنّهم أجازوا إضافتها إلى النكرة المختصّة، نحو: «كلا رجلين عندك محسنان».
٢. أي مع اشتراط كونه غير مفرد.

و ألـزَمُـوا إضـافـةً «لَـدُنْ» فَـجَـرّ و نَـصـبُ «غُـدْوَةٍ» بِـها عَـنهـم نَـدَر
و «مَـعَ» «مَـعْ» فيها قَـلِـيـلٌ و نُـقِـل فَـتـحٌ و كَـسـرٌ لِـسُـكُـونٍ يَـتَّـصِـل
و اضْـمُـمْ بِـنـاءً «غَـيـراً» إنْ عَـدِمـتَ ما لَـهُ أُضِـيـفَ نـاوِيـاً مـا عُـدِمـا

د. لَدُن

و ألزموا إضافة «لَدُنْ» و هو ظرف لأوّل غاية زمان أو مكان مبنيّ إلّا في لغة قَيْس **فجَرَّ**.

و إفرادها **و نَصبُ «غُدْوَة» بها**[1] الوارد **عنهم نَدَرَ**. و كذا رفعها على إضمار «كانَ» التامّة.

هـ. مع

و «مَعَ» ـ اسم لمكان الاجتماع أو وقته ـ معرب، إلّا في لغة ربيعة، فيقولون: **«مَعْ»** بتسكين العين **فيها** بناء، **و هو قليل**، و قال سيبويه: «ضرورة»، و منه:

(١٥١) فَرِيشِي مِنْكُمُ و هَوايَ مَعْكُم و إن كـانَـتْ زِيـارَتُـكـم لِـمـامـاً[2]

و نُقِلَ في هذه الحالة **فتح و كسر** لعينها **لسكون يتّصلُ** بها؛ مستند الأوّل الخفّة، و الثاني الأصل في التقاء الساكنين.

تتمّة: لا تنفكّ «مع» عن الإضافة إلّا حالاً بمعنى «جميع»، كقوله:

(١٥٢) بَكَتْ عَينِيَ اليُسْرَى فَلمّا زَجَرتُها عَن الجَهْلِ بَعدَ الحِلْمِ أسْكَبَتا مَعاً

و. غير

و اضمم بناء وفاقاً للمبرّد **«غيراً» إن عدمتَ ما له أُضيف** حال كونك **ناوياً** معنى **ما عُدِمَ**، نحو: «قبضت عشرة ليس غيرُ».[3] و هي نظيرة «أيّ». و قال الأخفش بإعرابه مطلقاً و هو أحسن.

و خرج بقوله: «إن عَدِمت» إلى آخره ما إذا لم يعدم المضاف إليه.

---

١. على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به، أو إضمار «كانَ» و اسمها. و يعطف على «غدوة» المنصوبة بالجرّ لأنّ محلّها جرّ.(*)

٢. المراد بِـ«الريش» اللباس الفاخر أو المال. و«لِماماً» بكسر اللام أي وقتاً بعد وقت.

٣. و شرط ابن هشام لجواز حذف ما تضاف إليه أن يقع بعد «لَيْسَ».(*)

«قَبلُ» كـ«غَيرُ» «بَعدُ» «حَسْبُ» «أوَّلُ» و «دُونُ» و الجَهاتُ أيضاً و «عَلُ»

و أمّا إذا عدم و لم ينوَ، فإنّها حينئذ معربة، و سيأتي تصريحه بهذه الحالة[1].

و كذا إذا نوي لفظه دون معناه فقط، كما قاله في شرح الكافية، و أخرجه تقييدِي «المَنويّ» بِـ«المَعنى».

«قبل» كـ«غير» في جميع ما تقدّم: ز. قَبل

- فَتبنى على الضمّ إذا حذف ما تضاف إليه و نوي معناه، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم ـ ٤)؛

- دون ما إذا لم يحذف، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة ـ ٢٥٤)؛

- أو حذف و لم ينو، نحو:

(١٥٣) فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً أكَادُ أغَصُّ بِالماءِ الحَميمِ

- أو نوي لفظه، نحو:

(١٥٤) ومِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرابَةً فَما عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيهِ العَواطِفُ

و الأحسن فيها أيضاً و فيما بعدها ما اختاره الأخفش من الإعراب مطلقاً.

و مثلها أيضاً **«بعد»** فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدّم كالآية السابقة، و نحو: ح. بَعد ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ (المائدة ـ ٣٩)؛ و قرئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ (الروم ـ ٤).

و كذا **«حَسْبُ»**، نحو: «قبضتُ عشرةً فحسبُ»، أي فحسبي ذلك، و ﴿وَقَالُوا ط. حسب

١. أي عند قوله: «و أعربوا نصباً إذا ما نكّرا ...» (في الصفحة ٢٢٦).

و أعـرَبُـوا نَـصـبـاً إذا مـا نُـكِّـرا «قَـبـلاً» و مـا مِـنْ بَـعـدِهِ قَـد ذُكِـرا
و مـا يَـلـي الـمُـضـافَ يَـأتـي خَـلَـفـا عَـنـهُ فـي الإعـرابِ إذا مـا حُـذِفـا

حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران ـ ١٧٣).

ي. أوّل

و «**أوّلُ**» كما حكاه الفارسيّ من قولهم: «ابدأ بذا مِن أوّلُ»:

– بالضمّ على نيّة معنى المضاف إليه؛

– و الجرّ على نيّة لفظه؛

– و الفتح على ترك نيّته، و منع صرفه للوزن و الوصف.

ك. دون و الجهات السّت

و «دون» و الجهات الستّ **أيضاً**، نحو:

(١٥٥) إذا أنا لَم أُومن عَلَيْكَ و لم يَكُن لِـقـاؤُك إلّا مِـن وَراءُ وَراءُ

و حَكَى الكسائيّ: «أ فَوقَ تَنامُ أم أسفلَ» بالنصب، أي أ فوقَ هذا[1].

و «عَل» بمعنى فوق، نحو: «يا عَلِيُّ آتِهِم مِن عَلُ»[2].

(١٥٦) مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ[3] حَطَّهُ السَيْلُ مِنْ عَلِ

و أعربوا نصباً و جرّاً ـ كما تقدّم ـ و رفعاً **إذا ما نُكِّرَ** أي قطع عن الإضافة لفظاً و نيّة **«قبلاً» و ما من بعده** و قبله **قد ذُكِرَ**.[4]

سائر أحكام الإضافة:
٨. جواز خلافة المضاف إليه عن المضاف المحذوف

ثمّ النصب على الظرفيّة في «قبل» و ما بعده إلّا «حسب»، فعلى الحاليّة.

و ما يلي المضافَ أي المضافُ إليه **يأتي خَلَفا عنه** أي عن المضاف **في الإعراب** و

---

١. فهو معرب على نيّة لفظ المضاف إليه، و كذا «أسفل».
٢. الكافي، ج٥، ص٤٧، و هو شعار المسلمين يوم خيبر.
٣. «الجُلمُود» بالضمّ: الحجر العظيم الصلب.
٤. و شمل ذلك «عَلُ» و به صرّح بعضهم، لكن قال ابن هشام: ما أظنّ نصبها موجوداً. (*)

و رُبَّما جَرُّوا الّذي أبقَوْا كما ... قَد كانَ قَبلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما
لكِنْ بِشَرطِ أنْ يَكُونَ ما حُذِف ... مُماثِلاً لِما عَلَيه قَد عُطِف

التذكير و التأنيث و غيرها **إذا ما حُذِفَ**، نحو:

- ﴿وَ جَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ (الفجر ـ ٢٢) أي أمرُ ربّك؛
- ﴿وَ تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (الواقعة ـ ٨٢)، أي بدلَ شكرِ رزقِكم؛
- (١٥٧) يَسقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيهِمُ ... بَرَدى يُصَفِّقُ بِالرَّحيقِ السَّلسَلِ

أي ماء بَرَدى، و هو نهر بدمشق.[١]

- (١٥٨) مَرَّتْ بِنا في نِسوَةٍ خَوْلَةٌ ... و المِسْكُ مِن أرْدانِها نَافِحَة

أي رائحته[٢].

- «إنّ هذين [أي الذهب و الفضّة] حرام على ذكور أُمّتي»[٣] أي استعمالهما؛
- ﴿وَ تِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (الكهف ـ ٥٩)، أي أهلها؛
- «تفرّقوا أيادي سَبا»[٤]، أي مثلها.

٩. جواز إبقاء جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف

و ربّما جَرُّوا المضاف إليه **الّذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تَقَدَّمَ** و هو المضاف، **لكن** لا مطلقاً، بل **بشرط أن يكون ما حُذِفَ مماثلاً** في اللفظ و **المعنى لما عليه قد عُطِفَ**، نحو:

(١٥٩) أَ كُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً ... و نارٍ[٥] تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً

١. فجيء بالفعل المذكّر (يُصَفّق) مع أنّ «بَرَدَى» مؤنّثة؛ لأنّها خلف عن «ماء» و هو مذكّر.
٢. فجيء بالخبر المؤنّث (نافحة) مع أنّ «المِسك» مذكّر؛ لأنّه خلف عن «رائحة» و هي مؤنّثة.
٣. الرواية عن رسول الله ﷺ في مستدرك الوسائل، ج٣، ص ٢١٩، الحديث ٣٤١٦؛ و سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٧٤١، الحديث ٤٠٥٧.
٤. قوله: «تفرّقوا أيادي سبا» مَثَل للتفرّق و هو علم مركّب، و وقع حالاً ـ و شرط الحال أن تكون نكرة ـ لأنّه خلف عن «مثل» أي مثل أيادي سبا.
٥. لم تجعل معطوفة على «امرئ» لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين، كما سيأتي في الصفحة ٢٨١.

و يُحذَفُ الثّاني فَيَبقَى الأوّلُ ... كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرطِ عَطفٍ و إضافةٍ إلى ... مِثلِ الّذي لَهُ أَضَفْتَ الأَوّلا
فَصْلَ مُضافٍ شِبهِ فِعلٍ ما نَصَب ... مَفعولاً أو ظرفاً أجِزْ و لم يُعَب
فَصلُ يَمينٍ و اضْطِراراً وُجِدا ... بِأجنَبِيٍّ أو بِنَعْتٍ أو نِدا

١٠. جواز إبقاء المضاف بلا تنوين بعد حذف المضاف إليه

و يُحذَف الثاني فيبقى الأوّل بلا تنوين **كحاله إذا به يتّصل بشرط عطفٍ** على هذا المضاف **و إضافةٍ** لهذا المعطوف **إلى مثل الّذي له أضفتَ الأوّل**، كقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ و رِجْلَ مَن قالها» أي قطع الله يَدَ من قالها و رِجلَ من قالها.

و قد يأتي ذلك من غير عطف و إضافة، كما حكى الكسائيّ من قولهم: «أ فَوقَ تَنامُ أم أسفلَ».

١١. جواز الفصل بين المضاف و المضاف إليه

فَصْلَ مُضافٍ عن المضاف إليه **شبهِ فِعلٍ** أي مصدر او اسم فاعل **ما**[1] **نَصَبَ** ذلك المضاف، **مفعولاً تمييزٌ أو ظرفاً أجِزْ**: المعنى: أجِز أن يفصِل الّذي نَصَبه المُضاف على المفعوليّة أو الظرفيّة بينه و بين المضاف إليه:

- كقراءة ابن عامر: ﴿وَ كَذٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ (الأنعام ـ ١٣٧)؛
- و قول بعضهم: «تَرْكُ يَوماً نَفْسِكَ و هواها سَعْيٌ لَها في رَداها»؛
- و قراءة بعض: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ (إبراهيم ـ ٤٧)؛

و لَم يُعَب فَصلُ يمين، حكى الكسائيّ: «هذا غلامُ وَ اللهِ زَيدٍ».

و اضطراراً وُجِدَ الفصل:

---

١. قوله: «فصلَ» ـ بالنصب ـ مفعول «أجِز»؛ و «شِبهِ» صفة لـ«مُضاف»؛ و «ما» (في قوله: «ما نصب») فاعل «فَصْلَ». (*)

- **بِأجنبيّ** من المضاف، كقوله:

(١٦٠) كَما خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

- **أو بنعت**، نحو:

(١٦١) نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابنِ أبِي شَيخِ الأباطِحِ طَالِبِ

- **أو نداء**، مثّل له في شرح الكافية بقوله:

(١٦٢) كَأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصامٍ زَيدٍ حِمارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

و يحتمل أن يكون على لغة إجراء «أب» بالألف على كلّ حالٍ، و «زيدٍ» بدل منه، أو عطف بيان، قاله ابن هشام.

تتمّة: من الفواصل «إمّا»؛ قال في الكافية: «و الفصل بها مغتفر»، كقوله:

(١٦٣) هُما خُطَّتا إمّا إسارٍ وَ مِنَّةٍ و إمّا دَمٍ و المَوتُ بِالحُرِّ أجْدَرُ

التمرين

١- عيّن نوع الإضافة والجارّ المقدّر في الإضافة المعنويّة في النصوص التالية:

- ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَ نِصْفَهُ وَ ثُلُثَهُ وَ طائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَ اللهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَ النَّهارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُا ما تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَ آخَرُونَ يَضْرِبُونَ في الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَ آخَرُونَ يُقاتِلُونَ في سَبيلِ اللهِ فَاقْرَؤُا ما تَيَسَّرَ مِنْهُ وَ أَقيمُوا الصَّلاةَ وَ آتُوا الزَّكاةَ وَ أَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً وَ ما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَ أَعْظَمَ أَجْراً وَ اسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحيم﴾ (المُزَّمّل ـ ٢٠)

- ﴿ما تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَها وَ ما يَسْتَأْخِرُونَ﴾ (الحجر ـ ٥)

- ﴿يَسْئَلُونَكَ ما ذا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّباتُ وَ ما عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ وَ اتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسابِ﴾ (المائدة ـ٤)
- ﴿وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَ مَنْ قالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ ما أَنْزَلَ اللهُ وَ لَوْ تَرى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَراتِ الْمَوْتِ وَ الْمَلائِكَةُ باسِطُوا أَيْديهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذابَ الْهُونِ بِما كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَ كُنْتُمْ عَنْ آياتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الأنعام ـ٩٣)
- ﴿وَ هُمْ يَصْطَرِخُونَ فيها رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذي كُنَّا نَعْمَلُ أَ وَ لَمْ نُعَمِّرْكُمْ ما يَتَذَكَّرُ فيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَ جاءَكُمُ النَّذيرُ فَذُوقُوا فَما لِلظَّالِمينَ مِنْ نَصيرٍ﴾ (فاطر ـ٣٧)
- هَبْنِي لِابْتِدَاءِ كَرَمِكَ وَ سَالِفِ بِرِّكَ بِي. (دعاء الكميل، المصباح للكفعميّ، ص٥٥٧)
- قال رسول الله ﷺ: إِنَّ أَعْجَلَ الْخَيْرِ ثَواباً صِلَةُ الرَّحِمِ. (بحار الأنوار، ج٧١، ص١٢١)
- قال أميرالمؤمنين عليه السلام: أَقِيلُوا ذَوِي الْمُرُوءَاتِ عَثَرَاتِهِمْ فَمَا يَعْثُرُ مِنْهُمْ عَاثِرٌ إِلَّا وَ يَدُ اللهِ تَرْفَعُهُ. (نهج البلاغه، الحكمة٢٠)

٢- أعرب النصّ:

- قال رسول الله ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ مَجْلِساً فَلْيَجْلِسْ حَيْثُ مَا انْتَهَى مَجْلِسُه. (مكارم الأخلاق، ص٢٦)

التحقيق

ما هو نوع إضافة العدد و الظرف إلى الجملة؟

راجع: حاشية الصبّان ج٢، ص ٣٤٥-٣٥٢؛ و النحو الوافي، ج٣، ص٧-٢٤.

المضاف إلى ياء المتكلّم

آخِرَ ما أُضِيفَ لِـ«الياءِ» اكْسِرْ إذا لم يَكُ مُعتَلّاً كَـ«رامٍ» و «قَذَى»

فصل في المضاف إلى ياء المتكلّم[1]

حكم الاسم المفرد الصحيح و شبهه عند الإضافة إلى ياء المتكلّم

آخرَ ما أُضيف لِـ«الياءِ» اكسِرْ إذا لم يك معتلّاً أو جارياً مجراه[2]، ك «صاحِبي» و «غُلامِي» و ظَبْيِي» و «دَلْوِي».

و لك حينئذ في «الياء»:

- الفتحُ، نحو: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ (المائدة ـ٢٨)؛
- و السكونُ، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (هود ـ٥٦)؛
- و حذفُها لِدلالة الكَسْرِ عليها، نحو: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون ـ٦).
- و فَتْحُ ما وَلِيَتْهُ، فتقلب «ألِفاً»، نحو:

(١٦٤) أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَ يُرْوِينِي النَّقِيعُ

---

١. الصحيح أنّه معرب، خلافاً لابن الخشّاب و الجرجانيّ في قولهما: «إنّه مبنيّ لإضافته إلى غير متمكّن»؛ لإعراب المضاف إلى الكاف و الهاء و المثنّى المضاف إلى الياء؛ و لبعضهم في قوله: «إنّه ليس بمبنيّ لعدم الشبه، و لا معرب لعدم تغيّر حركته». (*)

٢. والمراد بالجاري مجرى المعتلّ هو المثنّى و المجموع جمع سلامة.

أو يَكُ كَـ«ابْنَيْنِ» و «زَيْدِينَ» فَذي جَميعُها «اليا» بَعدُ فَتْحُها احْتُذِي
و تُدغَمُ «اليا» فيهِ و «الواوُ» و إنْ ما قَبلَ «واوٍ» ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ
و ألفاً سَلِّمْ و في المَقصورِ عَن هُذَيْلٍ انْقِلابُها «ياءً» حَسَن

– و حذفُ الألف و إبقاء الفتح، نحو:

(١٦٥) وَلَسْتُ بِمُدرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَ لا بِـ«لَيْتَ» و لا «لَوْ أَنِّي»

حكم الاسم المعتلّ و المثنّى و جمع المذكّر السالم

فإن يك معتلّاً ك«رام» و «قَذَى» أو يك مثنّى أو مجموعاً جمع سلامة ك«ابْنَيْنِ» و «زَيدِينَ» فذي الأربعة جميعها آخرها واجب السكون و «الياءُ» المضاف إليها بعدُ أي بعدها فَتْحُها احْتُذِيَ أي اتُّبع.

ثمّ في ذلك تفصيل و ذلك:

أنّه تدغم «الياءُ» الّتي في آخر المضاف فيه أي في «الياء» المضاف إليه، نحو: «جاءَنِي قاضِيَّ» و «رَأيتُ قاضِيَ و غُلامَيَ و زَيدِيَّ» و «مررتُ بقاضِيَّ و غُلامَيَّ و زَيدِيَّ».

و «الواو» تدغم فيه أيضاً بعد قلبها «ياء»، نحو: «أوْدَى بَنِيَّ». و إنْ ما قبلَ «واو» ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ. فإن فُتِحَ فَأنْقِه. نحو: «هؤلاء مُصطَفَيَّ».

و «ألفاً» سَلِّمْ نحو: «مَحْيايَ» و «عَصَايَ» و «غُلامَايَ». و سلامة الألف الّتي في المثنّى في لغة الجميع، و في الّتي في المقصور عَن هُذَيْل انقلابُها «ياءً» حَسَنٌ، نحو:

(١٦٦) سَبَقُوا هَوَيَّ و أَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا و لِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

خاتمة:

حكم الأسماء الستّة

المستعمل في إضافة «أب» و «أخ» و «حم» و «هن» إلى «ياء»: «أَبِي» و «أَخِي» و «حَمِي» و «هَنِي».[1] و في «فم»: «فِيّ»، و قَلَّ «فَمِي». و أمّا «ذو» فلا تضاف إلى ضمير أصلاً.

١. و أجاز المبرّد «أَبِيّ» بردّ اللام. (*)

إعمال المصدر

بِفِعلِهِ المَصدَرَ أَلْحِقْ في العَمَل مُضافاً أو مُجَرَّداً أو مَعَ «أل»
إن كانَ فِعلٌ مَعَ «أنْ» أو «ما» يَحُلّ مَحَلَّهُ و لِاسْمِ مَصدَرٍ عَمَل

هذا باب **إعمال المصدر** و فيه إعمال اسمه

لزوم إعمال المصدر كفعله

بفعله المصدر ألحق في العملِ سواء كان **مضافاً** و هو أكثر **أو مجرّداً** منوّناً و هو أقيس **أو مع «أل»** و هو أندر.

شرائط إعمال المصدر

ثمّ إنّه لا يعمل مطلقاً، بل **إن** كان غير مضمر و لا محدود و لا مجموع و **كان فعل مع «أن» أو** مع «ما» المصدريّة **يحلُّ محلّه**، نحو:

- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة ـ ٢٥١)؛
- ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد ـ ١٤ و ١٥)؛

ـ (١٦٧) ضَعِيفُ النِكايَةِ أعْدائَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأجَل

بخلاف المضمر و المحدود و المجموع، فَلا يقال: «نَصْرُكَ المظلومَ حَسَنٌ، و هو الظالِمَ قَبِيحٌ»؛ و: «عَجِبْتُ مِن نَصْرَتِكَ زَيداً»؛[1] و «عجبتُ من تعقيباتك الصلاةَ».[2]

---

١. و شذّ:
يُحايِي بِهِ الْجَلْدُ الّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ (*)

٢. و شذّ: «تَرَكْتُهُ بِمَلاحِسِ البَقَرِ أوْلادَها». (*)

و بَعدَ جَرِّهِ الّذي أُضِيفَ لَه كَمِّلْ بِنَصبٍ أو بِرَفعٍ عَمَلَه

تعريف اسم المصدر و شرائط إعماله

و لاسم مصدر ـ و هو الاسم الدالّ على الحدث غير الجاري على الفعل ـ إن كان غير عَلَم و لا ميميّ **عملٌ** عند الكوفيّين و البغداديّين، نحو:

(١٦٨) أ كُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَ بَعْدَ عَطائِكَ المِائَةَ الرِتاعا[1]

فإن كان:

- عَلَماً ـ كـ «فَجارِ» و «حَمادِ» للفَجْرَة و المَحمِدَة ـ فلا عمل له بالإجماع؛
- أو ميميّاً، فكالمصدر بالإجماع، نحو:

(١٦٩) أ ظُلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أحكام المصدر المضاف

و بعد جرّه أي المصدر معمولَه **الّذي أُضيف له، كَمِّل:**

- **بنصب** عملَه إن أُضيف إلى الفاعل و هو الأكثر، نحو: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾ (البقرة ـ ٢٠٠)؛
- **أو** كَمِّل **برفع عمله** إن أُضيف إلى المفعول، و هو:
  - كثير إن لم يذكر الفاعل، نحو: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (فُصِّلَتْ ـ ٤٩)؛
  - و قليل إن ذكر، نحو: «بَذْلُ مَجْهُودٍ مُقِلٍّ زَيْنٌ». و خَصّه بعضهم بالشعر؛ و رُدّ بقوله تعالى: ﴿وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ (آل عمران ـ ٩٧). و لكنّه ليس نصّاً في الردّ؛ لاحتمال كون «مَنْ» بدلاً من «الناس»، كما نسب إلى المشهور.

تتمّة: قد يضاف إلى الظرف توسّعاً، فيعمل فيما بعده الرفع و النصب،

---

١. فـ«عطائك» اسم مصدر مضاف إلى فاعله و «المائة» مفعوله الثاني و حذف الأوّل، أي عطائك إيّاي المِأة.

و جُـرَّ مـا يَـتْـبَـعُ مـا جُـرَّ و مَـنْ رَاعَـى فـي الإتْـبـاعِ الـمَـحَـلَّ فَـحَسَـن

كـ«حُبُّ يَومٍ عاقِلٌ لَهْواً صِباً».

إعـراب تـابـع المعمول المجرور

و جُرَّ ما يتبع ما جُرَّ مراعاة للفظ، نحو: «عَجِبْتُ مِن نَصْرِ زَيدٍ الظريفِ».

و مَن رَاعَى في الاتْباع المحلَّ فَرَفَع تابعَ الفاعل و نَصَب تابعَ المفعول المجرورين لفظاً **فَحَسَنٌ** فعلُه، نحو: «عَجِبْتُ مِن نَصْرِ زَيدٍ الظريفُ».

تتمّة: يجوز في تابع المفعول المجرور إذا حُذِف الفاعل ـ مع ما ذكر ـ الرفعُ على تقدير المصدر بحرف مصدريّ موصول بفعل لم يُسَمَّ فاعله، نحو: «عجبتُ مِن أكل اللحمِ و الخبزُ» و تقديره: عجبت من أن أُكل اللحمُ و الخبزُ.

إعمال اسمي الفاعل و المفعول

كَفِعلِهِ اسْمُ فاعِلٍ في العَمَلِ إن كانَ عَن مُضِيِّهِ بِمَعْزَلِ
و وَلِيَ اسْتِفهاماً أو حَرْفَ نِدا أو نَفياً أو جا صِفَةً أو مُسنَدا

هذا باب **إعمال اسمي الفاعل و المفعول**

تعريف اسم الفاعل

و اسم الفاعل ـ كما قال في شرح الكافية ـ : «ما صِيغ مِن مصدرٍ موازناً للمُضارع ليدلّ على فاعله غيرَ صالح للإضافة إليه[1]».

عمل اسم الفاعل المجرّد من أل و شروطه

كفعله اسمُ فاعل في العمل مقدّماً و مؤخّراً، ظاهراً و مضمراً، جارياً على صيغته الأصليّة و معدولاً عنها، **إن كان عن مُضيّه بمَعزِلٍ**؛ فإن لم يكن، فَإن كان صلة لِـ«أل»، فسيأتي؛ و إلّا، فلا يعمل خلافاً للكسائيّ. **و إن ولي استفهاما**، نحو: «أ ضاربٌ زيدٌ عمراً؟»؛ **أو حرف نداءٍ**، نحو: «يا طالعاً جبلاً»؛ **أو نفياً**، نحو: «ما ناصرٌ زيدٌ عمراً»؛ **أو جاءَ صفة**، نحو: «مررت برجلٍ ناصرٍ زيداً»؛ أو جاء حالاً، نحو: «جاء زيد ناصراً عمراً»؛ **أو** خبراً **مسنداً** لذي خبر، نحو: «زيد ناصرٌ عمراً»، «كان زيد محبّاً عمراً»، «إنّ زيداً مكرِمٌ

---

١. لا يخفى أنّ الضمير راجع إلى «الفاعل» في قوله: «فاعله» على سبيل الاستخدام؛ لأنّ المراد منه هو الفاعل اصطلاحاً و المراد من المرجع هو الفاعل لغةً.

و قَد يَكُونُ نَعْتَ مَحذوفٍ عُرِف ... فَيستَحِقُّ العَمَلَ الّذي وُصِف
و إن يَكُنْ صِلَةَ «أل» ففي المُضِيّ ... و غَيرِهِ إعْمالُهُ قَدِ ارْتُضِي
«فَعّالٌ» أو «مِفْعالٌ» أو «فَعُولُ» ... في كَثرةٍ عَن «فاعِلٍ» بَديلُ
فيَستَحِقُّ ما لَه مِن عَمَلِ ... و في «فَعِيلٍ» قَلَّ ذا و «فَعِلِ»

عمراً»، «ظننت عمراً ناصراً خالداً». **و قد يكون نعت محذوف عُرِفَ، فيستحقّ العمل الّذي وُصِف،**[1] نحو: ﴿وَ مِنَ النَّاسِ وَ الدَّوَابِّ وَ الْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذلِكَ﴾ (فاطر ـ ٢٨) أي صِنفٌ مختلفٌ.[2]

عمل اسم الفاعل المقترن بـ«أل»

و إن يكن اسم الفاعل **صلة «أل» ففي المضيّ و غيره إعماله قد ارتُضِيَ** عند الجمهور؛ و ذهب الرمّانيّ إلى أنّه لا يعمل حينئذ إلّا ماضياً؛ و بعضهم إلى أنّه لا يعمل مطلقاً و إنّ ما بعده بإضمار فعل.

عمل أوزان اسم الفاعل الدالّة على المبالغة

«فَعّالٌ» أو «مِفْعالٌ» أو «فَعُولٌ» الدالّات على المبالغة **في كثرة عن فاعل بديلٌ،**[3] **فيستحقّ ما له من عملٍ** بالشروط المذكورة عند جميع البصريّين، نحو: «أمّا العَسَلَ فأنا شَرّاب»؛ و «إنّه لَمِنْحارٌ بَوائكَها»؛[4] و:

(١٧٠) ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَيْفِ سُوقَ سِمانِها ... إذا عَدِموا زاداً فإنّك عاقِرُ

و في «فَعِيل» الدالّ على المبالغة أيضاً **قلّ ذا** العمل حتّى خالف فيه جماعة من البصريّين **و في فَعِلٍ** كذلك قلّ أيضاً، نحو: «إنّ الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دَعاه»، و:

---

١. و يمكن أن يعدّ منه نحو: «يا طالعاً جبلاً» بحذف الموصوف.
٢. يستفاد من تمثيله بهذه الآية أنّ الشرائط المذكورة معتبرة في عمل اسم الفاعل مطلقاً حتّى الرفع؛ و لكن اعتبرها بعض النحاة لخصوص النصب.
٣. أي كثيراً ممّا يحوّل اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة و التكثير.
٤. «البوائك»: جمع «البائكَة» و هي الناقة الحسنة.

و ما سِوَى المُفرَدِ مِثلَهُ جُعِل ... في الحُكمِ و الشُّروطِ حَيثُما عَمِل
و انْصِبْ بِذِي الإعْمالِ تِلْواً و اخفِضِ ... وَ هْوَ لِنَصْبِ ما سِواهُ مُقْتَضي
و اجْرُرْ أوِ انْصِبْ تابِعَ الّذي انْخَفَض ... كَـ«مُبتَغِي جاهٍ و مالاً مَن نَهَض»

---

(١٧١) أتاني أنّهم مَزِقونَ عِرْضِي ... جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَها فَديدُ

عمل المثنّى و المجموع من اسم الفاعل

و ما سوى المفرد ـ من اسم الفاعل و أمثلة المبالغة ـ كالمثنّى و المجموع **مثله جُعِلَ في الحكم و الشروط حيثما عَمِلَ**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... وَ الذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَ الذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ (الأحزاب ـ٣٥). و قوله:

(١٧٢) ثُمّ زَادُوا أَنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُر

تتمّة: المصغّر من اسم الفاعل و المفعول لا يعمل إلّا عند الكسائيّ.

و انصِب بذي الإعمال تِلواً له و اخفِضْ بالإضافة، و قد قرئ بالوجهين: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (الطلاق ـ٣)، **و هو لِنَصْبِ ما سِواه** مِن المَفاعيل **مُقتضٍ**، ك «أنت كَاسٍ خالداً ثوباً و معلِّمُ العَلاءِ عَمْراً مُرشِداً الآنَ أو غداً»[1].

و خرج بِـ«ذي الإعمال» ما بمعنى الماضي؛ فلا يجوز إلّا جرُّ تاليه و نصبُ ما عداه بفعل مقدّر.

جواز النصب في تابع المفعول المجرور

و اجرر أو انصب تابع المفعول **الّذي انخَفَضَ** بإضافة اسم الفاعل إليه؛ أمّا الأوّل فبالحمل على اللفظ، و أمّا الثاني فبالحمل على الموضع عند المصنّف، و بفعل مقدّر عند سيبويه، **ك«مُبتَغِي جاهٍ و مالاً مَن نَهَضَ»**.

---

١. و نحو قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ (الأنعام ـ٩٦) في قراءة غير أهل الكوفة.

و كُـلُّ مـا قُـرِّرَ لِاسْـمِ فـاعِـلِ	يُعطَى اسْمَ مَفعولٍ بِلا تَفاضُلِ
فَهْوَ كَفِعلٍ صِيغَ لِلمَفعُولِ في	مَعناهُ كَـ«المُعْطَى كَفافاً يَكتَفي»
و قَد يُضافُ ذا إلَى اسْمٍ مُرتَفِع	مَعنىً كَـ«مَحمُودُ المَقاصِدِ الوَرِع»

جريان شروط عمل اسم الفاعل في اسم المفعول

و كلّ ما قُرّر لاسم فاعل من عمل بالشروط السابقة **يعطى اسم مفعول بلا تفاضل، فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه، كـ«المُعطَى كَفافاً يَكتَفِي»**.

جواز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في الجملة

و قد يضاف ذا إلى اسمٍ مرتَفِعٍ معنى بعدَ تحويلِ الإسنادِ عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف و نصبِ الاسم على التشبيه بالمفعول به و إن كان اسمُ الفاعل لا يجوز فيه هذا، كـ«**مَحمُود المَقاصِدِ الوَرِعُ**»؛ إذ الأصل: «الوَرِعُ مَحمُودَةٌ مَقاصِدُه» ثمّ صار «الوَرِعُ مَحمُودٌ المقاصدَ» ثُمّ أُضيف.

الصفة المشبّهة باسم الفاعل

صِـفَـةٌ اسْـتُـحْـسِـنَ جَـرُّ فـاعِـلِ مَعنىً بها المُشْبِهَةُ اسْمَ الفاعِلِ
و صَـوغُـهـا مِـن لازمٍ لِحاضِرِ كَـ«طاهِرِ القَلبِ» «جَمِيلِ الظاهِرِ»

هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

علامة الصفة المشبهة

صِفَة اسْتُحْسِن جَرُّ فاعِلٍ معنى بها بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها[1] هي **المُشبِهَةُ اسمَ الفاعل**، كما في نحو: «زيدٌ حسنُ الوجهِ»[2].

وجوه الفرق بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل

و تُخالِف اسمَ الفاعل في:

- أنّ **صوغها** لا يكون إلّا **مِن لازم لحاضر**؛
- و في أنّها تكون مُجارِيةً للمضارع، **كـ «طاهِرِ القَلْبِ»** و غيرَ مُجارِية له بل هو

١. قوله: «صفة» جنس، و المراد بها ما دلّ على معنى و ذات، و هذا يشمل اسمي الفاعل و المفعول و «أفعل» التفضيل و الصفة المشبهة. و «استحسان جرّ الفاعل ...» إلى آخره علامة خاصّة بالصفة المشبهة دون غيرها؛ ففي مثل «زيد ضاربٌ أخوه» لا تحسن إضافة «الضارب» إلى الفاعل، فلا يقال: «زيد ضاربُ أخيه»؛ لأنّه موهمٌ للإضافة إلى المفعول و أنّ الأصل «زيدٌ ضاربٌ أخاه». و كذا في «زيدٌ كاتب أبوه» لا يقال: «زيدٌ كاتب أبيه»؛ لأنّه لا يحسن تحويل إسناد الكاتب عن «أب» إلى ضمير راجع إلى «زيد»؛ إذ لا علاقة مجوّزة لإسناد الكتابة الصادرة عن الأب إلى الابن.

٢. فـ«الوجه» فاعل لـ«حَسَن» في المعنى، و كان مرفوعاً قبل الإضافة، فلمّا أردنا إضافة «حسن» إليه نقلنا الإسناد الّذي كان بينه و بين «الوجه» إلى ضمير «زيد»، ثمّ نصبنا «الوجه» تشبيهاً بالمفعول، ثمّ أضفناه إليه، فصار «زيدٌ حسنُ الوجهِ» و لم يتغيّر المعنى؛ فإنّ حُسنَ الوجه حُسنُ صاحبه.

و عَمَلُ اسمِ فاعلِ المُعَدَّى ... لها عَلَى الحَدِّ الّذي قد حُدَّا
و سَبقُ ما تَعمَلُ فيهِ مُجتَنَب ... و كَونُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ
فارْفَعْ بِها و انْصِبْ و جُرَّ مَعَ «أَلْ» ... و دونَ «أَلْ» مَصحوبَ «أَلْ» و ما اتَّصَل

الغالب، نحو: «**جَمِيل الظاهِرِ**».

و عمل اسم فاعل المعدّى ثابت **لها على الحَدّ الّذي قد حُدَّ** في اسم الفاعل، و هو الاعتماد على ما ذكر، نحو: «زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ»؛ لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول، بخلاف ثمّة.

و ممّا خالفتْ فيه اسمَ الفاعل:

- أنّ **سبقَ ما تعمل فيه** نصباً[1] **مُجتَنَبٌ** لفرعيّتها، بخلاف غير معمولها كالجارّ و المجرور، فيجوز تقديمه عليها، نحو: «زيدٌ بكَ فَرِحٌ».
- **و** أنّ **كونَه ذا سببيّة** ـ بأن اتّصل بضمير موصوفها ـ لفظاً أو معنىً **وَجَبَ**، نحو: «زيدٌ حسنٌ وَجْهُه» و «حَسَنُ الوَجْهِ» أي منه، بخلاف غير المعمول، كالمثال المتقدّم.

أحوال معمول الصفة المشبهة و وجوه إعرابه

فارفَعْ بها على الفاعليّة؛ **و انصِبْ** على التشبيه بالمفعول به في المعرفة، و على التمييز في النكرة؛ **و جُرَّ** بالإضافة حال كونها **مَعَ «أَلْ» و دونَ «أَلْ»**:

- **مصحوبَ «أل»**[2]؛ نحو:
  - «رأيتُ الرجلَ الجميلَ الوَجْهُ» و «الجَميلَ الوَجْهَ» و «الجَميلَ الوَجْهِ»؛
  - و «رأيتُ رجلاً جميلاً الوَجْهُ» و «جميلاً الوَجْهَ»، لكن هذا ضعيف و «جَميلَ الوَجْهِ».

---

١. على التشبيه بالمفعول.

٢. قوله: «مصحوبَ أل» هو مفعول تنازع فيه الأفعال الثلاثة: «ارْفَعْ» و «جُرَّ» و «انصِبْ».

بِـهـــا مُـــضـــافـــاً أو مُـــجَـــرَّداً و لا تَجرُرْ بها مَعْ «أل» سُماً مِن «أل» خَلا

– **و ما**[1] **اتَّصَلَ بها** أي بالصفة حال كونه:

• **مضافاً إلى:**

* ما فيه «أل»، نحو: «رأيتُ الرجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ الأبِ» و «الْحَسَنَ وَجْهَ الأبِ» و «الْحَسَنَ وَجْهِ الأبِ» و «رأيتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُ الأبِ» و «حَسَناً وَجْهَ الأبِ» لكن هذا ضعيف، و «حَسَنَ وَجْهِ الأبِ».

* أو إلى الضمير، نحو: «رأيت الرَجُلَ الحَسَنَ وَجْهُهُ» و «الْحَسَنَ وَجْهَهَ» و لا تُجَرّ كما سيأتي، و «رأيتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُهُ» و «حَسَناً وَجْهَهُ» و «حَسَنَ وَجْهِهِ»، لكن هذان ضعيفان.

* أو إلى مضاف إلى الضمير، نحو: «رأيتُ الرَجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ أبِيهِ» و «الحَسَنَ وَجْهَ أبِيهِ» و لا تُجَرّ كما سيأتي و «رأيتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُ أبِيهِ» و «حَسَناً وَجْهَ أبِيهِ» و «حَسَنَ وَجْهِ أبِيهِ»، لكن هذان ضعيفان.

* أو إلى مجرّد، نحو: «رأيتُ الرَجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ أبٍ» لكنّه قبيح، و «الْحَسَنَ وَجْهَ أبٍ»، و لا تُجَرّ كما سيأتي، و «رأيتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُ أبٍ» لكنّه قبيح، و «حَسَناً وَجْهَ أبٍ» و «حَسَنَ وَجْهِ أبٍ».

---

١. قوله: «و ما اتّصل» معطوف على «مصحوبَ» أي لم ينفصل عن الصفة بالألف واللام.

و مِـن إضـافـةٍ لِـتـالِـيـهـا و مـا لَـمْ يَـخْـلُ فَـهْـوَ بِـالـجَـوازِ وُسِـمـا

- **أو مجرّداً**، نحو: «رأيتُ الرَجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ» لكنّه قبيح، و «الْحَسَنَ وَجْهاً»، و لا تجرّ كما سيأتي، و «رأيت رجلاً حسناً وَجْهُ» لكنّه قبيح و «حَسَناً وَجْهاً» و «حَسَنَ وَجْهٍ».

و لا تجر بها حال كونها **مَع «أَلْ» سُماً مِن «أَلْ» خَلا و مِن إضافة لتاليها**، فلا تقل: «الحَسَنَ وَجْهِه أو وَجْهِ أبيهِ أو وَجْهٍ أو وَجْهِ أبٍ». **و ما لم يخل** ممّا ذكر **فَهو بالجواز وُسِمَ**. و قد سبق ذلك مشروحاً ممثّلاً مبيّناً فيه الحسن و الضعيف و القبيح، و لله الحمد.

التعجّب

بِـ«أَفْـعَـلَ» انْـطِـقْ بَـعـدَ «مـا» تَـعَـجُّـبـا ... أو جِـئْ بِـ«أَفـعِـلْ» قَـبـلَ مـجـرورٍ بِـ«بـا»

و تِـلْـوَ «أَفْـعَـلَ» انْـصِـبَـنَّـهُ كَـ«مـا ... أَوْفَـى خَـلـيـلَـيْـنـا» و «أَصْـدِقْ بِـهِـمـا»

وحَـذْفَ مـا مِـنـهُ تَـعَـجَّـبْـتَ اسْـتَـبِـحْ ... إن كـانَ عِـنـدَ الـحَـذفِ مَـعـنـاهُ يَـضِـح

هذا باب **التعجّب**

صيغ التعجّب غير المبوّب لها

و له صِيغٌ كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَ كُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة ـ ٢٨)، ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً﴾ (الإسراء ـ ٩٣)؛ «واهاً[1] له ما أطيبَه».

و المبوّب له في النحو صيغتان، أشار اليهما بقوله:

صيغتا التعجّب المبوّب لهما و إعرابهما

بِـ«أَفْعَلَ» انطِقْ حال كونه **بعدَ «ما»** النكرة إن أردت **تَعَجُّباً، أو جِئْ بِـ«أَفْعِلْ»** و هو خبر بصيغة الأمر **قَبلَ** فاعلٍ له **مجرور بِـ«باءٍ»** زائدة لازمة.

و تِلوَ «أَفْعَلَ» أي الّذي بعدَه **انصبَنَّهُ** مفعولاً، وَ تِلوَ «أَفْعِلْ» اجرُرْه كما تقدّم، **كـ«ما أَوْفَى خَلِيلَيْنا و أَصْدِقْ بِهِما»**، و ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ (عبس ـ ١٧).

حكم حذف المتعجّب منه

و حذْفَ ما مِنه تَعَجَّبْتَ و إبقاءَ صيغة التعجّب **استَبِحْ إن كان عند الحذف معناه يَضِحُ** و لا يلتبس، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ (مريم ـ ٣٨) و قول أمير المؤمنين عليّ عليه السلام:

---

١. قوله: «واهاً» اسم فعل بمعنى «أعجب».

و في كِلا الفِعلَينِ قِدْماً لَزِما ... مَنعُ تَصَرُّفٍ بِحُكمٍ حُتِما
و صُغْهُما مِن ذي ثَلاثٍ صُرِّفا ... قابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غيرِ ذي انْتِفا
و غَيرِ ذي وَصفٍ يُضاهِي «أشْهَلا» ... و غيرِ سالِكٍ سَبيلَ «فُعِلا»

---

(١٧٣) جَرَى اللهُ عَنِّي ـ وَ الْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ـ ... رَبِيعَةَ خَيْراً ما أعَفَّ وَ أكْرَمَا

جمود صيغتي التعجّب

و في كلا الفعلين «أفْعَلَ» و «أفْعِلْ بِه» **قِدماً لَزِمَ منعُ تصرّف بحكم** مِن جميع النحاة **حُتِمَ** أي نَفَذَ و هما نظيرا «لَيْسَ» و «عَسَى» و «هَبْ» و «تَعَلَّمْ».

شروط ما يصاغ منه فِعلا التعجّب

و صُغهُما مِن فعلٍ:

- **ذي** أحرف **ثلاث**؛ بخلاف «دَحْرَجَ» و «انطَلَقَ» و «اقْتَدَرَ» و «اسْتَخْرَجَ» و «احْمَرَّ» و «احْرَنْجَمَ»؛
- **صُرِّفَ**؛ بخلاف «نِعْمَ» و «بِئْسَ»؛
- **قابل فَضْل**؛ أي زيادة، ك «عَلِمَ» و «حَسُنَ»؛ بخلاف نحو «ماتَ» و «فَنِيَ»؛
- **تَمّ**؛ بخلاف «كانَ» و «كادَ»؛
- **غيرِ** فعل **ذي انتفاءٍ** أي منفيّ؛ بخلاف نحو: «ما عِجتُ بالدواء»[1] و «ما ضربتُ زيداً»؛
- **و غيرِ** فعل **ذي وصف يُضاهي «أشْهَلَ»** في كونه على «أفْعَل»، بخلاف ذي الوصف المضاهيه، نحو: «سَوِدَ» و «عَوِرَ»؛
- **و غيرِ** فعلٍ **سالكٍ سبيلَ «فُعِلَ»** في كونه مبنيّاً للمفعول؛ بخلاف السالك ذلك، نحو: «نُصِرَ» و «عُرِفَ». لكن يُستثنى ما كان ملازِماً لذلك، نحو: «عُنِيتُ بِحاجَتِك»، فيقال: «ما أعناه».

---

١. هذا الفعل ملازمٌ للنفي، والمعنى: ما انتفعت به.

و«أشْـــدِدْ» أو «أشَـــدَّ» أو شِبهُهُـما ... يَخلُفُ ما بَعضَ الشُّـروطِ عَـدِما
و مَصـدرُ العـادِمِ بَعـدُ يَنتَصِـب ... و بَعدَ «أفْعِلْ» جَـرُّهُ بِـ«البا» يَجِب
و بِـالنُّـدُورِ احْـكُمْ لِغيرِ ما ذُكِـر ... و لا تَـقِـسْ عـلَى الّـذي مِـنـهُ أُثِـر
و فِعـلُ هـذا البـابِ لَـن يُقَـدَّمـا ... مَعـمُـولُـهُ و وَصـلَـهُ بِـهِ الْـزَمـا

ما يتوسّل به إلى التعجّب مع فقد بعض الشروط

و «أشْدِدْ» أو «أشَدَّ» أو شبهُهُما كـ «أكْثَرَ» و «أكْثِرْ بِه» **يخلُف** في التعجّب **ما بعض الشروط عَدِمَ**، بأن كان زائداً على ثلاثة أحرف، أو وصفُه على «أفْعَل»، أو ناقصاً، نحو: «ما أَشَدَّ دَحرجَتَه، و حُمرَتَه» و «أشْدِدْ بِكونه مستقبلاً»، و كذا إن كان منفيّاً أو مبنيّاً للمفعول، لكن مصدرهما مؤوّل، نحو: «ما أكْثَرَ أن لا تقوم» و «أعْظِمْ بما نُصِر».[1]

و مصدرُ الفعل **العادِم** للشروط **بعدُ** أي بعدَ «أشَدَّ» **يَنْتَصِبُ و بَعْدَ «أفْعِلْ»** أي «أشْدِدْ» **جَرُّهُ بِـ«الباءِ» يَجِبُ** كغيره كما تقدّم.

و بالندور أي القلّة **احكم لغير ما ذُكِرَ**، كقولهم: «ما أذرَعَها» مِن «امرأة ذِرَاع» أي خفيفة اليد في الغَزْل، و «ما أخْصَرَه» مِن «اخْتَصَرَ»، و «ما أعْسَاهُ» و «أعْسِ بِه» مِن «عَسَى»، و «ما أحْمَقَهُ» مِن «حَمُقَ فَهُو أحْمَقُ» فإنّه سُمِعَ ذلك. **و لا تَقِس على الّذي مِنه أُثِرَ** ـ أي رُوِي عن العرب ـ كلَّ ما شابهه.

عدم جواز تقديم معمول فعل التعجّب عليه

و فعلُ هذا الباب لن يُقَدَّمَ معمولُه عليه.

---

١. و مَثَّلَ ابن الناظم للّذي لا يقبل الفَضْل بِـ«ما أفجَعَ مَوْتُه» و «أفْجِعْ بِمَوتِه». و قال ابن هشام: لايُتعجّب منه البتّة. (*)

و فَـصْـلُـهُ بِـظَـرفٍ أو بِـحَـرفِ جَـرّ مُستَعْمَلٌ و الخُلْفُ في ذاكَ استَقَرّ

حكم الفصل بين فعل التعجّب ومعموله

و وصلَه به الزمَنْ بلا خلاف فيهما.

و فَصْلُه عن معموله **بظرف أو بحرف جرٍّ مستعملٌ** نظماً و نثراً، كقوله:

(١٧٤) و قال نَبِيُّ المُسلِمينَ تَقَدَّمُوا و أحبِبْ إلينا أن تكونَ المُقَدَّما

و قولِ عمرو بن مَعْدِيكَرِب: «ما أَحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها».

و الخُلفُ في ذاك الفصل ـ هل يجوز أو لا؟ ـ **اسْتَقَرَّ**؛ فذهب الجرميّ و جماعةٌ إلى الجواز، و الأخفش و المبرّد إلى المنع.

«نِعْمَ» و «بِئْسَ» و ما جرى مجراهما

فِعْلانِ غَيرُ مُتَصَرِّفَينِ «نِعْمَ» و «بِئْسَ» رافِعانِ اسْمَيْنِ
مُقارِنَيْ «أل» أو مُضافَيْنِ لِما قارَنَها كَـ«نِعْمَ عُقْبَى الكُرَما»

هذا باب **«نِعْمَ» و «بِئْسَ» و ما جرى مجراهما** في المدح و الذمّ مِن «حَبَّذا» و «ساءَ» و نحوهما

الخلاف في فعليّة نعم و بئس و اسميّتهما

فِعْلانِ غيرُ متصرّفين «نِعْمَ» و «بِئْسَ»: و الحكم بفعليّتهما لِدخول «تاء» التأنيث الساكنة عليهما في كلّ اللغات، و اتّصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائيّ.

و ذهب الكوفيّون على ما نقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف إلى أنّهما اسمان.[1]

أحوال فاعل نعم و بئس

رافعان اسمين فاعلين لهما **مقارِنَيْ «أل»** الجنسيّة، نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (الحَجّ ـ ٧٨)؛ **أو مضافين لما قارنها**، أو لمضاف لما قارنها، كـ**«نِعْمَ عُقْبَى الكُرَماءِ»**؛ و:

(١٧٥) فنِعمَ ابنُ أُختِ القومِ غيرُمُكذَّبٍ زهيرٌ حِسامٌ مُفرَدٌ مِن حمائلِ

---

١. و قال ابن عصفور: لم يختلف أحد في أنّهما فِعلان، و إنّما الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل؛ فالبصريّون يقولون: «نِعْمَ الرَجُلُ» و «بِئْسَ الرَجُلُ» جُملَتانِ فِعليّتان، و الكسائيّ: اسمان محكيّان بمنزلة «تأبَّطَ شَرّاً» نُقِلا عَن أصلهما، و سمّي بهما المَدْح و الذمّ. (*)

و يَـرفَـعـانِ مُـضـمَـراً يُـفَـسِّـرُه مُـمَـيِّـزٌ كَـ«نِـعْـمَ قَـوْمـاً مَـعْـشَـرُه»
و جَـمْـعُ تَـمـيـيـزٍ و فـاعِـلٍ ظَـهَـر فـيـهِ خِـلافٌ عَـنْـهُـمُ قَـد اشْـتَـهَـر
و «مـا» مُـمَـيِّـزٌ و قِـيـلَ فـاعِـلُ في نَحوِ: «نِعْمَ ما يَقولُ الفاضِلُ»

و يَرفعان مضمراً مستتراً **يفسّره مميّز** بعده، ك**«نعم قوماً مَعْشَرُهُ»** و ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[1] (الكهف ـ ٥٠).

و قد يستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير، كقوله ﷺ: «مَن تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فَبِها و نِعْمَتْ و مَن اغتَسَلَ فَهو أفضَل»[2].

الاختلاف في اجتماع التمييز و الفاعل الظاهر

و جَمعٌ بين تمييز و فاعل ظَهَرَ، ك«نِعْمَ الرَجُلُ رَجُلاً» ـ مثلاً ـ **فيه خلافٌ عنهم قد اشتَهَرَ**؛ فذهب:

- سيبويه و السيرافيّ إلى المنع، لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبيِّن له؛
- و المبرّد إلى الجواز، و اختاره المصنّف، قال: «لأنّ التمييز قد يجاء به توكيداً» كما سبق[3]، و منه قوله:

(١٧٦) تَـزَوَّدْ مِثلَ زادِ أبيكَ فِينا فَـنِـعْـمَ الـزادُ زادُ أبـيـكَ زاداً

إعراب «ما» الواقعة بعد نعم و بئس

و «ما» مميِّز عند الزمخشريّ و كثير من المتأخّرين؛ فهي نكرة موصوفة؛ **و قيل** ـ أي قال سيبويه و ابن خروف ـ: هي **فاعل**، فتكون معرفةً ناقصةً تارة[4] و تامّةً أُخرى[5]،

---

١. تمام الآية: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَ ذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِي وَ هُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾.

٢. سنن أبي داود ج١، ص١٨٧، الحديث ٣٥٤. و التقدير: فبالرخصة أخذ و نِعمت فَضيلةُ الوضوءِ.

٣. أي في باب التمييز.

٤. إذا كان ما بعدها جملة.

٥. إذا كان ما بعدها مفرداً.

و يُذكَرُ المَخصُوصُ بَعدُ مُبتَدا ... أو خبرَ اسمٍ لَيسَ يَبدُو أَبَدا
و إن يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَـ«العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى و المُقْتَفَى»
و اجْعَلْ كَـ«بِئْسَ» «سَاءَ» و اجْعَلْ «فَعُلا» ... مِن ذي ثَلاثَةٍ كَـ«نِعْمَ» مُسْجَلا

في نحو قولك: «**نِعْمَ ما يقول الفاضِلُ**»، و قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة ـ ٢٧١)، و: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾ (البقرة ـ ٩٠).

المخصوص بالمدح أو الذمّ و إعرابُه

و يُذكَر المخصوص بالمدح و الذمّ **بعدُ** أي بعد «نِعْمَ» و «بِئْسَ» و فاعلِهما، نحو: «نِعمَ الرجلُ الفَقيهُ في الدين» و «بئس الرجل أبو لَهَب». و هو إمّا **مُبتدًا** خبره الجملة قبلَه، **أو خبرُ اسم** محذوف **ليس يَبدو** أي يظهر **أبداً**، كما مرّ في آخر باب الابتداء.[1]

جواز حذف المخصوص مع تقدّم القرينة

و إن يقدّم هو أو **مشعر به كفى** ذلك عن ذكره بعدُ، **كـ«العِلْمُ نِعم المُقْتَنَى و المُقْتَفَى»**، و نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (ص ـ ٤٤).

ما جرى مجرى نِعمَ و بِئسَ:
١. ساء

و اجعل كـ«بِئْسَ» في جميع ما تقدّم **«ساءَ»**، نحو: ﴿سَآءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الأعراف ـ ١٧٧) و «سَاءَ الرَجُلُ زَيدٌ» و «سَاءَ غُلامُ القَومِ زَيدٌ».

٢. وزن فَعُلَ

و اجعل «فَعُلَ» المصوغ **مِن ذي ثلاثة كـ«نِعْمَ»** و «بِئْسَ» **مُسْجَلاً**، نحو: «عَلُمَ الرَجُلُ زَيدٌ» و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً [2] تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف ـ ٥).

و في فاعله الوجهان الآتيان في فاعل «حَبَّ».[3]

و قوله: «مُسْجَلاً» أي مُطلقاً؛ أشار به إلى خلافِ قائلٍ بما ذكر في غير «عَلِمَ» و «جَهِلَ» و «سَمِعَ».

---

١. في الصفحة ٧٦.
٢. المراد من «كلمة» قولهم: ﴿اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً﴾ (الكهف ـ ٤).
٣. في الصفحة ٢٥٢.

و مِثلُ «نِعْمَ» «حَبَّذَا» الفاعِلُ «ذا» و إن تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ «لا حَبَّذا»
و أَوْلِ «ذا» المَخصُوصَ أيّاً كانَ لا تَعدِلْ بِذا فَهْوَ يُضاهِي المَثَلا

و **مثل «نِعْمَ»** في معناها و حكمها **«حَبَّذا»**، كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «حَبَّذا نومُ الأكياسِ و إفطارُهم».[1] و قوله: ٣. حبّذا

(١٧٧) بِسْمِ الإلهِ و بِهِ بَدِينَا[2] و لَو عَبَدْنا غَيرَهُ شَقِينا
فَحَبَّذا رَبّاً و حَبَّ دِينا

و الصحيح أنّ «حَبَّ» فعل ماض و **الفاعل** له **«ذا»**.[3]

و إن تُرِد ذَمّاً فَقُلْ: «لاحَبَّذا» كما قال الشاعر: ٤. لا حبّذا

(١٧٨) ألا حَبَّذا عَاذِرِي في الهَوَى و لا حَبَّذا الجاهِلُ العاذِلُ

و أوْلِ «ذا» المتّصلة بِـ«حبّ» **المخصوص** بالمدح أو الذمّ **أيّاً كان**، مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً، مذكّراً كان أو مؤنّثاً، و **لا تَعدِل بذا** بأن تغيّر صيغتها، بل ائت بها باقيةً على حالها، نحو: «حبّذا هند و الزيدان و الهندان و الزيدون و الهندات»؛ **فهو يُضاهي المَثَلَ** الجاري في كلامهم مِن قولهم: «في الصَّيْفِ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ» بكسر التاء للجميع. و هذا علّة لعدم تغيّره؛ و علّله ابن كَيْسان بأنّ المشار إليه بِـ«ذا» مفرد مضاف إلى المخصوص حُذِفَ و أقيم مقامه، فتقدير «حبّذا هند»: «حبّذا حسنها» مثلاً.

و فُهِمَ مِن قوله: «و أولِ» إلى آخره أنّ مخصوصها لا يتقدّم عليها، و هو كذلك لما

١. نهج البلاغة، الحكمة ١٤٥. و صدر الحديث: كَم مِن صائمٍ ليس له مِنْ صيامِه إلّا الجُوعُ و الظَّمأُ و كَمْ مِنْ قائم ليس له مِن قيامه إلّا السَّهَرُ و العَناءُ حَبَّذا نَوْمُ الْأَكْيَاسِ وَ إِفطَارُهُم.

٢. «بَدِينا» أصله «بدَأنا»، فقلبت الهمزة ياء و أُبدلت الفتحة كسرة لمناسبة الياء.

٣. و قيل: جملته اسمٌ مبتدأٌ خبُره ما بعدَه، لأنّه لمّا ركّب مع «ذا» غلب جانب الاسميّة، فجعل الكلّ اسماً. و قيل: المجموع فعل ماض فاعلُه ما بعده، تغليباً لجانب الفعل، لما تقدّم. (*)

و ما سِوَى «ذا» ارْفَعْ بِـ«حَبَّ» أو فَجُرّ بِـ«البا» و دُونَ «ذا» انْضِمامُ «الحا» كَثُر

ذكر من أنّه يُضاهي المَثَل.

٥. حَبَّ

و ما سوى لفظ «**ذا**» **ارفع بِـ«حَبّ»** إذا وقع بعده، على أنّه فاعله، نحو: «حَبَّ زَيْدٌ رَجُلاً»[1] **أو فجُرَّ بِـ«الباءِ»** الزائدة، نحو: «حُبَّ بزيد رجلاً».

و دون وجود «**ذا**» **انضمام الحاءِ** بضمّة منقولة من العين **كَثُرَ**، و فتحها ندر؛ و مع «ذا» وَجَبَ، كقوله: فَحَبَّذا رَبّاً و حَبَّ دِينا.

١. فهو نظير «حبّذا ربّاً»، حيث استغني عن المخصوص لظهور معناه، راجع شرح التسهيل.

«أفْعَل» التفضيل

صُغْ مِن مَصوغٍ مِنهُ لِلتَّعَجُّبِ «أفْعَلَ» لِلتَّفضِيلِ و أْبَ الَّذْ أُبِي
و ما بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمانعٍ بِهِ إلَى التَّفضِيلِ صِلْ
و «أفْعَلَ» التَّفضِيلِ صِلْهُ أبَدا تَقديراً أو لَفظاً بِـ«مِن» إنْ جُرِّدا

هذا باب «أفْعَل» التفضيل

شروط ما يصاغ منه أفعل التفضيل و حكم فاقدها

صُغ مِن فعل **مصوغ منه صيغةٌ للتعجّب «أفْعَل» للتفضيل**، نحو: «هذا أفْضَلُ مِن زَيدٍ و أعْلَمُ مِنه» **و أْبَ** أن تصوغ «أفْعَل» للتفضيل مِن **اللّذْ أُبِيَ** صَوْغُ التعجّب منه، فلا تَصُغْه من غير فعل، و لا من زائد على ثلاثة إلى آخر ما تقدّم. و شذّ: «هُو أقْمَنُ بِكذا» و «أخْصَرُ مِنْهُ» و «أبْيَضُ مِنَ اللَبَن».

و ما به إلى تَعَجُّبٍ وُصِلَ لِمانعٍ مِن «أشَدّ» و ما جرى مجراه **به إلى التَّفضيلِ صِل** لمانع و ائْتِ بمصدر الفعل الممتنع المصوغ منه بعده منصوباً على التمييز، نحو: «هذا أَشَدُّ احمراراً من الدَّم».

أحوال أفعل التفضيل و أحكامها

و «أفْعَلَ» التفضيل صِلْه أبداً تقديراً أو لفظاً بِـ«مِن» الّتي لابتداء الغاية **إنْ جُرِّدَ** مِن «أل» و الإضافة، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ (الكهف ـ ٣٤) أي أعزّ منك. فإن لم يُجَرَّدْ فلا، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى ـ ١).

و إنْ لِـمَـنـكُـورٍ يُـضَـفْ أو جُـرِّدا أُلْـزِمَ تَـذكِـيـراً و أن يُـوَحَّـدا
و تِـلـوُ «أل» طِـبْـقٌ و مـا لِـمَـعـرِفَـه أُضِـيـفَ ذُو وَجـهَـيـنِ عَـن ذي مَـعرِفَـه

و أمّا قوله:

(١٧٩) و لَسْتَ بِالأكثَرِ مِنْهُمْ حَصىً و إنّمـا الـعِـزّةُ لِـلـكـاثِـرِ

فـ«مِن» فيه لبيان الجنس، لا لابتداء الغاية.

لـزوم الإفـراد و الـتـذكـيـر عند الإضـافـة إلى النكرة أو التجرّد مِن «أل» والإضافة

و إنْ لِمنكوُرٍ يُضَفْ «أفْعَل» التفضيل **أو جُرِّدَ** مِن «أل» و الإضافة **أُلزم تذكيراً و أن يُوَحَّدَ** و إن كان صاحب الصفة بخلاف ذلك، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾ (يوسف ـ ٨)، و: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَآؤُكُمْ وَ أَبْنَآؤُكُمْ﴾ ـ إلى أن قال: ـ ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِهِ وَ جِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ﴾ (التوبة ـ ٢٤).

لـزوم المطابقة مع أل

و تِلوُ «أل» أي المعرَّف بها **طِبقٌ** أي مُطابق **لِمَوصوفِه** في الإفراد و التذكير و فروعهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَا تَهِنُوا وَ لَا تَحْزَنُوا وَ أَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران ـ ١٣٩)، و: ﴿وَ جَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا وَ اللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة ـ ٤٠).

جـواز الوجهين عند الإضافة إلى المعرفة

و ما لِمعرفة أُضيف فهو ذو وجهين مرويّين عن ذي معرفة:

- وجه يجريه مجرى المجرَّد، نحو: ﴿وَ لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (البقرة ـ ٩٦).
- و آخر يجريه مجرى المعرَّف بِـ«أل»، نحو: ﴿وَ كَذٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ (الأنعام ـ ١٢٣).[1]

١. الظاهر أنّ «أكابر» و «مجرميها» مفعولان لـ«جعلنا» كما في الآيتين ١٠٠ و ١١٢ من هذه السورة، والتقدير: أكابرها.

هـذا إذا نَـوَيْـتَ مَـعنَى «مِـن» و إنْ لَـم تَـنْـوِ فَـهْـوَ طِـبْـقُ مـا بِـهِ قُـرِن
و إنْ تَـكُـنْ بِـتِـلْـوِ «مِـن» مُستَفهِما فَـلَـهُـمـا كُـنْ أَبَـداً مُـقَـدِّمـا
كَـمِـثْـلِ «مِـمَّـنْ أنْـتَ خَـيْـرٌ؟» و لَـدَى إخـبـارٍ الـتَّـقـدِيـمُ نَـزْراً وَرَدا

هذا الحكم **إذا** قصدتَ بِـ«أفعل» المذكور، التفضيل، بأن **نويتَ معنى «مِن»؛ و إن** لم تَقصِده به بأن **لم تَنْوِ** معناها[1] **فهو طِبقُ ما به قُرِنَ** أي مطابق له، كقولهم: «النَاقِصُ و الأَشَجُّ أعْدَلا بَنِي مَرْوَانَ».

حكم تقديم المفضّل عليه على أفعَل التفضيل

و لمّا كان لِـ«أفْعَل» التفضيل مَعَ «مِن» شَبَهٌ بالمضاف مع المضاف إليه كان حقّه أن لا يتقدّم عليه؛ **و لكن إن تكن بتِلْو «مِنْ» مُستفهِماً فَلَهُما** أي لِـ«مِنْ» و تِلوِها **كُنْ أبداً مُقدّماً** على «أفْعَل» وجوباً، لأنّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام، **كمِثل «مِمَّنْ أنْتَ خَيْرٌ؟»** أصله «أخْيَر» و لا يكاد يُستَعْمَلُ؛ و ممّا جاء منه: «بِلالٌ خيرُ الناس و ابنُ الأخْيَر». و كذا «شَرٌّ»؛ و ممّا جاء منه على الأصل: قراءة أبي قُلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ (القمر ـ ٢٦).

و لَدَى إخبارٍ بِتلو «مِنْ» **التقديمُ** لهما **نَزْراً وَرَدَ**، كقوله:

(١٨٠) و لا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريعَها قَطوفٌ[2] و أنْ لا شيء مِنهُنَّ أكْسَلُ

حكم الفصل بين أفعل و «من»

تتمّة: لا يُفصل بين «أفْعَل» و «مِنْ» إلّا بمعموله، كقوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب ـ ٦).

---

١. ولايخفى أنّ استعمال «أفعل» غير مقصود به تفضيل كثر. و منه قوله تعالى: ﴿وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْض﴾ (الأحزاب ـ ٦) و قوله: ﴿هُوَ الَّذي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ وَ هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه﴾ (الروم ـ ٢٧).

٢. القَطوف: البَطِيء.

و رَفْعُهُ الظّاهِرَ نَزْرٌ و مَتَى عاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

عمل اسم التفضيل:
١. وجوب رفعه الضمير المستتر إلّا في مسألة الكحل

فصل: يرفع «أفْعَل» التفضيل الضميرَ المستترَ في كلّ لغة.

و رَفْعُهُ الظاهرَ نَزْرٌ لِضعف شَبَهه باسم الفاعل، و منه حكاية سيبويه: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْهُ أبُوهُ».

و متى عاقَبَ «أفْعَل» التفضيل **فِعْلاً** بأن صَلُحَ إحلالُه مَحَلَّه و ذلك إذا سبقه نَفْي و كان مرفوعه أجنبيّاً[١] مفضّلاً على نفسه باعتبارين، **فكثيراً** رفعُه الظاهرَ **ثَبَتَ**، نحو: «مَا مِن أيّام أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَومُ مِنْهُ في عَشْرِ ذِي الحَجَّة» و «ما رأيتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عَينِه الكُحْلُ مِنه في عَينِ زَيدٍ».

و الأصلُ أن يقع هذا الظاهرُ بين ضميرين أوّلُهما للموصوف و ثانيهما للظاهر، كما تقدّم. و قد يُحذَف الضميرُ الثاني و تدخل «مِنْ» إمّا على الظاهر، نحو: «مِنْ كُحْلِ عَينِ زَيدٍ»؛ أو محلّه، نحو: «مِنْ عَينِ زَيدٍ»؛ أو ذي المحلّ، نحو: «مِن زَيدٍ».

٢. عمله في سائر المعمولات

خاتمة: أجمعوا على أنّ «أفْعَل» التفضيل يعمل في التمييز و الحال و الظرف، و على أنّه لا يعمل في المفعول المطلق، و لا في المفعول به.

و أمّا قوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام ـ ١٢٤): فَـ«حَيْثُ» مفعول به لفِعْل مقدّر دلّ عليه «أعْلَم»، أو مفعول به على السعة[٢]، كذا قالوه.[٣]

---

١. أي خالياً من ضمير موصوفه.

٢. التوسعة في الظرف معناها أن لا يقدّر معه «في» توسّعاً، و ينصب نصب المفعول به.

٣. قال أبو حيّان: و قواعِد النحو تأباه، لنصّهم على أنّ «حَيثُ» لا تتصرّف، و أنّه لا يتوسّع إلّا في الظرف المتصرّف. قال: و الظاهر إقرارها على الظرفيّة المجازيّة، و تضمين «أعْلَمُ» معنى ما يتعدّى إلى الظرف، فالتقدير: «اللهُ أنْفَذُ عِلْماً حَيثُ يَجعَلُ رِسالَتَهُ» أي هو نافذ العلم في هذا الموضع.(*)

التمرين

١- عيّن شبه الفعل و معموله في النصوص التالية:

- ﴿الَّذينَ إِذا أَصابَتْهُمْ مُصيبَةٌ قالُوا إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ﴾ (البقرة ـ١٥٦)
- ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبيلِهِ وَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدينَ﴾ (الأنعام ـ١١٧)
- ﴿فَرِحينَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَ يَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (آل عمران ـ١٧٠)
- الْمُؤْمِنُ بِشْرُهُ فِي وَجْهِهِ وَ حُزْنُهُ في قَلْبِهِ، أَوْسَعُ شَيْءٍ صَدْراً وَ أَذَلُّ شَيْءٍ نَفْساً، يَكْرَهُ الرِّفْعَةَ وَ يَشْنَأُ السُّمْعَةَ، طَوِيلٌ غَمُّهُ، بَعِيدٌ هَمُّهُ، كَثِيرٌ صَمْتُهُ، مَشْغُولٌ وَقْتُهُ، شَكُورٌ صَبُورٌ مَغْمُورٌ بِفِكْرَتِهِ، ضَنِينٌ بِخَلَّتِهِ، سَهْلُ الْخَلِيقَةِ، لَيِّنُ الْعَرِيكَةِ، نَفْسُهُ أَصْلَبُ مِنَ الصَّلْدِ وَ هُوَ أَذَلُّ مِنَ الْعَبْدِ. (نهج البلاغة، الحكمة ٣٣٣)
- رُبَّ مَغْبُوطٍ بِرَخَاءِ هَوَ دَاؤُه. (غرر الحكم، ص٣٨١)

٢- أعرب الآية:

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (غافر ـ١٠)

أسماء الأفعال و الأصوات

ما نابَ عَن فِعلٍ كَـ«شَتّانَ» و «صَهْ» هُوَ اسْمُ فعلٍ و كذا «أوّهْ» و «مَهْ»
و ما بِمَعنَى «افْعَلْ» كَـ«آمِينَ» كَثُر و غيرُهُ كَـ«وَيْ» و «هَيْهَاتَ» نَزُر

هذا باب **أسماء الأفعال و الأصوات**

تعريف اسم الفعل

ما ناب عن فعل معنىً و استعمالاً **كـ«شَتَّانَ»** بمعنى افتَرَقَ، **و «صَهْ»** بمعنى اسْكُتْ **هُو اسمُ فعلٍ** أي اسمٌ مَدلوله فِعل، **و كذا «أوَهْ»**[1] بمعنى أتوجَّعُ، **و «مَهْ»** بمعنى انكَفِف.

أقسام أسماء الأفعال من حيث المعنى

و ما كان **بمعنى «افْعَلْ»** في الدلالة على الأمر **كـ«آمِينَ»** بمعنى اسْتَجِبْ **كَثُرَ** وروده. و منه: «نَزالِ» بمعنى انْزِلْ، و «رُوَيْدَ» بمعنى أمْهِلْ، و «هَيْتَ» و «هَيَا» بمعنى أسْرِعْ، و «إيهِ» بمعنى امْضِ في حَديثِك، و «حَيَّهَلْ» بمعنى ائْتِ أو عَجِّلْ أو أقْبِلْ، و «ها» بمعنى خُذْ، و «هَلُمَّ» بمعنى احْضُرْ أو أقْبِلْ.

و غيرُه كالّذي بمعنى المضارع، **كـ«وَيْ»** و «وَا» و «واهاً» بمعنى أعْجَبُ و «أُفٍّ» بمعنى أتَضَجَّرُ؛ **و** كالّذي بمعنى الماضي، نحو: **«هَيْهَاتَ»** بمعنى بَعُدَ، و «وَشْكانَ» و «سَرْعانَ» بمعنى سَرُعَ، و «بَطْآنَ» بمعنى بَطُؤَ **نَزُرَ؛** و كذا اسم الأمر من الرباعيّ كـ«قَرْقارِ» بمعنى قَرْقِرْ.

---

١. قوله «أوّه» فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم: «آه»؛ قال أمير المؤمنين عليه السلام: «آهِ مِنْ قِلَّةِ الزَّادِ وَ طُولِ الطَّرِيقِ وَ بُعْدِ السَّفَرِ وَ عَظِيمِ الْمَوْرِدِ» (نهج البلاغة، الحكمة ٧٧).

و الفِعلُ مِن أَسْمائِهِ «عَلَيكَا» و هكذا «دُونَكَ» مَعْ «إلَيْكَا»
كذا «رُوَيْدَ» «بَلْهَ» ناصِبَينِ و يَعمَلانِ الخَفْضَ مَصدَرينِ
و ما لِما تَنُوبُ عَنهُ مِن عَمَل لها و أخِّرْ ما لِذي فيهِ العَمَل

أشكال أسماء الأفعال

و الفعل مِن أسمائه ما هو منقول عن حرف جرّ و ظرف، نحو: «**عَلَيكَ**» بمعنى الْزَمْ **و هكذا «دُونَكَ» مَع «إلَيْكَ»** ومعناهما: خُذْ؛ و قديكون «إليك» بمعنى تَنَحَّ،كما في قولهم: «إليك إليك» و كما في قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «يادنيا يا دنيا إليكِ عنّي».[1]

و لا يستعمل هذا النوع إلّا متّصلاً بضمير المخاطب. و شذّ «عليه رجلاً لَيْسَني»[2] و «عليَّ الشيءَ» و «إلَيَّ»[3]. و محل الضمير المتّصل بهذه الكلمات جرّ عند البصريّين، و نصب عند الكسائيّ، و رفع عند الفرّاء.

و **كذا** أي كما يأتي اسم الفعل منقولاً مِمّا ذكر يأتي منقولاً مِن المصدر، نحو: «**رُوَيْدَ**» إذْ هو مِن «أرْوِدْهُ إرْواداً» بمعنى أمْهِلْهُ إمْهالاً، ثمّ صغّر «الإرواد» تصغير ترخيم، ثمّ سمّوْا به فعله، فبَنَوْه على الفتح. و كذا «**بَلْهَ**» إذْ هُو في الأصل مصدر فِعل مرادف لِـ «دَعْ»، ثُمّ سمّي به الفعل و بُنِيَ. و هذا حال كونهما **ناصبين**، نحو: «رُوَيْدَ زَيداً» أو «بَلْهَ زَيداً». **و يعملان الخَفْض مَصدَرين** معربين[4]، نحو: «رُوَيْدَ زَيدٍ» و «بَلْهَ زَيْدٍ».

تبعيّة اسم الفعل لفعله في العمل

و ما لما تنوب عنه مِن عملٍ ثابت **لها**، فترفع الفاعل ظاهراً و مستتراً و تتعدّى إلى المفعول بنفسها و بحرف الجرّ. و مِن ثَمّ عدّي «حَيَّهَلْ» بنفسه لمّا ناب عن «ائتِ»؛ و

١. نهج البلاغة، الحكمة ٧٤.
٢. أي لِيلزمْ رجلاً غيري.
٣. أي لِأتَنَحَّ.
٤. أي معربين بالنصب، دالّين على الطلب أيضاً، لكن لا على أنّهما اسما فعل، بل لأنّ كلّاً منهما بدل من اللفظ بفعله.

و احْكُمْ بتنكيرِ الّذي يُنَوَّنُ ... مِنها و تَعريفُ سِواهُ بَيِّنُ
و ما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ ... مِن مُشبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتاً يُجعَلُ
كَذا الّذي أَجدَى حِكايَةً كَـ«قَبْ» ... و الْزَمْ بِنا النَّوعَينِ فَهْوَ قَد وَجَب

بِالباء لمّا ناب عن «عَجِّلْ»؛ و بِـ«عَلَى» لمّا ناب عن «أَقْبِلْ».

و أَخِّرْ ما لذي فيه العَمَلُ عنها، خلافاً للكسائيّ.

أقسام أسماء الأفعال من حيث التعريف والتنكير

و احكم بتنكير الّذي ينوّن منها لزوماً، نحو: «واهاً» و «وَيْهاً»، أو لا، كـ «صَهٍ» و «مَهٍ».

و تعريف سواه أي الّذي لم ينوّن **بَيِّنٌ**، لزوماً، نحو: «نَزالِ»، أو لا، كـ «صَهْ» و «مَهْ».

تعريف اسم الصوت و بيان نوعيه

و ما به خوطِب ما لا يَعقِلُ أو ما هو في حكمه كصِغار الآدميّين **مِن مُشبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتاً يُجعَل**، كقولك لِزَجْرِ الفَرَس: «هَلا هَلا»، و لِلبَغْل: «عَدَسْ»، و لِلحِمار: «عَدْ». **كذا الّذي أجدى** أي أعطى بمعنى أفهَمَ **حكاية** لِصَوْت، **كـ«قَبْ»** لِوَقْعِ السَيْف، و «غَاقِ» لِلغُراب، و «خَازِبازِ» لِلذُباب.

لزوم بناء أسماء الأصوات

و الْزَمْ بِناءَ النوعين، فهو قد وَجَبَ، لما سَبَقَ في أَوَّلِ الكتاب[1].

---

١. أي للشبه الإهماليّ؛ راجع باب المعرب و المبنيّ (في الصفحة ١١).

النعت

يَـتـبَـعُ فـي الإعـرابِ الأَسـمـاءَ الأُوَل نَـعْـتٌ و تَـوكـيـدٌ و عَـطْـفٌ و بَـدَل
فـالـنَّـعـتُ تـابِـعٌ مُـتِـمٌّ مـا سَـبَـق بـوَسْـمِـهِ أو وَسْـمِ مـا بِـهِ اعْـتَـلَـق

هذا باب **النعت**

و هو و الوصف بمعنى.

و لمّا كان أحدَ التوابع، بدأ بذكرها إجمالاً، ثمّ فصّل، فقال:

يَتبَع في الإعراب الأسماءَ الأُوَل أربَعةُ أشياء: **نَعْتٌ و تَوكِيدٌ و عَطْفٌ و بَدَلٌ**. و سيأتي بيان كلّ.

تعريف النعت

فالنعت تابع أي تال لا يتقدّم أصلاً و هو جنس **متمّ** أي مكمّل **ما سَبَقَ**، فصل يخرج عطف النسق و البدل **بوَسْمه** أي ما سبق و يسمّى «**نعتاً حقيقيّاً**» **أو وَسم ما به اعتَلَقَ** و يسمّى «سببيّاً»، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (النساء ـ ٧٥)، و هذا فصل ثان يخرج التوكيد و البيان.

أغراض النعت

و شمل قوله: «متمّ ما سبق»:

- ما يخصّصه، نحو: ﴿مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء ـ ٩٢)؛

وَ لْيُعْطَ في التَّعريفِ و التَّنكيرِ ما ... لِما تَلا كَـ«امْرُرْ بِقومٍ كُرَما»
وَ هْوَ لَدَى التَّوحيدِ و التَّذكيرِ أو ... سِواهُما كالفِعْلِ فَاقْفُ ما قَفَوْا
وَ انْعَتْ بِمُشتَقٍّ كَـ«صَعْبٍ» و «دَرِب» ... و شِبْهِهِ كـ«ذا» و «ذي» و المُنتَسِب

– و ما يوضّحه، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيد الكاتِب».

و يلحق به ما يمدَحُه، أو يَذُمّه، أو يرحِّم عليه، أو يؤكّده، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة ـ ٢)، «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، «إلهي إنّي عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ المُستَكِينُ»[1]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النحل ـ ٥١).

حكم متابعته لمتبوعه:
١. في التعريف و التنكير
٢. في العدد و الجنس

و ليُعْط النعت سواء كان حقيقيّاً أو سببيّاً **في التعريف و التنكير ما** ثبت **لما تلا** أي لمتبوعه، **كـ«امْرُرْ بِقومٍ كُرَماءَ»** و «بِالرَجُل الفاضِل».

و هو أي النعت **لَدَى التوحيد و التذكير** أي عند ثبوتهما للمتبوع **أو سواهما** و هو التثنية و الجمع و التأنيث **كالفعل**؛ فإن رفع ضميرَ المنعوت المستتر، وافقه في التثنية و الجمع؛ أو الظاهرَ أو الضميرَ البارز، فلا، إلّا على لغة «أَكَلُونِي البَراغِيثُ». و يوافقه أيضاً في التأنيث إذا رفع ضميره، و إلّا فعلى التفصيل السابق في باب الفاعل؛[2] **فاقْفُ ما قَفَوْا**، كـ «ابنين بَرَّينِ شَجٍ قَلباهما»، و كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا﴾ (فاطر ـ ٢٧).

أنواع النعت:

و انعت:

١. المشتق

– **بمشتقّ** و هو ما دلّ على حدث و صاحبه، كأسماء الفاعل و المفعول و التفضيل و الصفة المشبهة، **كـ«صَعْبٍ» و «دَرِبٍ»** و هو الخبير بالأشياء المُجَرِّب لها؛

١. الصحيفة السجّاديّة، الدعاء ٢١.
٢. في الصفحة ١٢٥ و ١٢٦.

و نَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا
وَ امنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ و إن أتَتْ فَـ«القَولَ» أَضْمِرْ تُصِبِ
و نَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا فَالْتَزَمُوا الإفرادَ و التَّذكيرا

٢. شبه المشتق

- **و شبهه** و هو ما أُقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاشتقاق، **ك:**

• **«ذا»** المشار بها، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هٰذَا﴾ (الأعراف ـ ٥١)؛

• **و «ذي»** بمعنى صاحب، نحو قوله تعالى: ﴿وَ يَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن ـ ٢٧)؛

• **و المنتسبِ**، نحو قوله تعالى: ﴿وَ هٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل ـ ١٠٣).

٣. الجملة و أحكامها

و نعتوا بجملة اسماً **منكّراً** لفظاً و معنىً، نحو: ﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾ (البقرة ـ ٢٨١) أو معنىً، نحو:

(١٨١) و لَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

فأُعطيت حينئذ **ما أُعطيته** حال كونها **خبراً**، من الرابطة، و من تعلّقها بمحذوف وجوباً إذا كانت ظرفاً أو جارّاً و مجروراً، و غير ذلك ممّا سبق ذكره.

و امنع هنا إيقاع الجملة **ذات الطلب** و إن لم يُمْنَعْ ايقاعُها خبراً.

و إن أتت من كلام العرب **فَـ«القَوْل» أضمِرْ** نعتاً **تُصِبْ**، نحو:

(١٨٢) حَتّى إذا جَنَّ الظَّلامُ و اخْتَلَط جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي بمذق مقول فيه: «هل رأيت الذئب قط؟».

٤. المصدر

و نَعَتُوا بمَصْدرٍ كثيراً على تقدير مضاف، **فَالْتَزَمُوا** لذلك **الإفرادَ و التذكيرَ** له، و إن كان المنعوت بخلاف ذلك، كـ«امرأة رِضىً» و «عدلين رِضىً».

و نَـعـتُ غـيـرِ واحـــدٍ إذا اخْـتَـلَـف ... فَـعـاطِـفـاً فَـرِّقْـــهُ لا إذا ائْـتَـلَـف
و نَـعـتَ مَـعـمُـولَـيْ وَحـيـدَيْ مَعنَى ... و عَـمَـــلٍ أتْـبِـــعْ بِـغَـيـرِ اسْـتِـثـنـا
و إن نُـعُـوتٌ كَـثُـرَتْ و قَـد تَـلَـتْ ... مُـفـتَـقِـراً لِـلـذِكـرِهِـنَّ أُتْـبِـعَـتْ
و اقْـطَـعْ أو أتْـبِـعْ إن يَـكُـن مُـعَـيَّـنـا ... بِـدُونِـهـا أو بَـعْـضَـهـا اقْـطَـعْ مُـعْـلِـنـا
و ارفَـعْ أوِ انْـصِـبْ إن قَـطَـعْـتَ مُضمِرا ... مُـبـتَـدَأً أو نـاصِـبـاً لَـن يَـظـهَـرا

و لا يُنْعَتُ بغير ما ذُكِرَ من الجوامد.

حكم تعدّد النعوت

و نعت غير واحد و هو المثنّى و المجموع و لا يكون إلّا متعدّداً، **إذا اختَلَفَ** معناه **فعاطفاً** لبعضه على بعض **فَرِّقْه**، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عالمٍ و جاهلٍ». و **لا** تفرِّقْه **إذا ائتَلَفَ**، نحو: «مررتُ برَجُلَين عاقِلَين».

و نعت معمولي عاملين **وحيدي معنىً و عمل أتبع بغير استثناءٍ**، نحو: «ذَهَبَ زيدٌ و انطَلَقَ عَمْرٌو العاقلانِ».

فإن اختلف العاملان معنى و عملاً أو في أحدهما وجب القطع[1]، نحو: «أكرمتُ زيداً و قام عَمرٌو العاقلان أو العاقلَين».

و إن نُعوت كَثُرت:

- **و قد تلت** اسماً **مفتقِراً** في الإيضاح و التعيين **لذكرهنّ أُتْبِعَتْ** وجوباً.
- **و اقْطَعْ أو أَتبِعْ إن يكن** المنعوت **مُعَيّناً بدونها** كلّها؛
- أو **بعضَها اقْطَعْ مُعْلِناً** إن كان معيّناً بغيره، و أتبع الباقي بشرط تقديمه.

إعراب النعت المقطوع

و ارفع أو انصب النعت **إن قطعت مضمِراً مبتدأً** رافعاً له **أو فعلاً ناصباً** له **لن يَظهَرا** أبداً، نحو: «الحمد لله الحميدُ»، أي هو، ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد ـ٤)، أي أذُمُّ.

١. سيأتي حكم القطع بعد أسطُر.

و مـا مِـن الـمَـنْـعوتِ و الـنَّـعـتِ عُـقِـل يَـجُـوزُ حَـــذْفُـهُ و فـي الـنَّـعْـــتِ يَـقِـلّ

جـــواز حـذف المنعوت أوالنعت مع القرينة

و ما من المنعوت و النعت عُقِلَ أي عُلِم **يجوز حذفه**، **نحو:** ﴿وَ عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ (الصافّات ـ ٤٨)، أي أزواجٌ.

(١٨٣) و قَدْ كُنتُ في الحَرْبِ ذا تُدْرَءٍ فَـلَـمْ أُعـــطَ شـيـئـاً و لم أُمْـنَـعِ

أي شيئاً طائلاً.

و لكن الحذف **في النعت يَقِلُّ** و في المنعوت يكثُر.

التمرين

١- عيّن المنعوت و النعت و فائدة النعت في النصوص التالية:

- ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ (البقرة ـ ٤٨)
- ﴿وَ بَشِّرِ الَّذينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ كُلَّما رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالُوا هذَا الَّذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ وَ أُتُوا بِهِ مُتَشابِهاً وَ لَهُمْ فيها أَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ وَ هُمْ فيها خالِدُونَ﴾ (البقرة ـ ٢٥)
- ﴿أَمَّا السَّفينَةُ فَكانَتْ لِمَساكينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعيبَها وَ كانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف ـ ٧٩)
- قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: الْعَقْلُ حُسَامٌ قَاطِع. (نهج البلاغة، الحكمة ٤٢٤)

٢- أعرب النصّ:

- قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: مِنْ كَفَّارَاتِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ إِغَاثَةُ الْمَلْهُوفِ وَ التَّنْفِيسُ عَنِ الْمَكْرُوب. (نهج البلاغة، الحكمة ٢٤)

التوكيد

بِـ«النَّفْسِ» أو بِـ«العَيْنِ» الاسْمَ أَكِّدا ... مَعَ ضَميرٍ طابَقَ المُؤَكَّدا
و اجْمَعْهُما بِـ«أفْعُلٍ» إن تَبِعا ... ما لَيسَ واحِداً تَكُنْ مُتَّبِعا

الثاني من التوابع: **التوكيد**

و يقال له: «التأكيد».

تعريف التوكيد

و هو كما في شرح الكافية: «تابع يُقْصَدُ به كونُ المتبوع على ظاهره».

أقسام التوكيد: ١. التوكيد المعنويّ و ألفاظه:

بِـ«النَفْس» أو بِـ«العَيْن» بمعنى الذات **الاسمَ أَكِّدَنْ** تأكيداً معنويّاً يقتضي التقرير **مع ضمير** متّصل بهما **طابق المؤكَّدَ** في إفراده و تذكيره و فروعهما، ك «جاء زيدٌ نَفْسُه» و «ذهبتْ هندٌ عَيْنُها». و يجوز جرّهما بباء زائدة، نحو: «جاء زيدٌ بنفسِه».

النفس، العين

و اجمَعْهما أي «النَفْس» و «العَيْن» **بِـ«أفْعُل»**[1] **إن تَبِعا ما ليس واحداً** أي مثنّى أو مجموعاً، فقُل: «جاء الزيدان أنْفُسُهما و أعْيُنُهما»، **تكن متّبِعاً** للغة الفصيحة.

و يجوز أن تأتي بهما:

- مفردين ـ و هو دون الجمع[2] ـ، فتقول: «جاء الزيدان نَفْسُهما»؛
- أو مثنّيين ـ و هو دون الإفراد ـ، فتقول: «جاء الزيدان نفساهما».

١. لا بـ«فُعُول» و لا بـ«أفعال».
٢. أي أقلّ فصاحة منه.

و «كُـلّاً» اذْكُـرْ في الـشُّـمُولِ و «كِـلا» «كِـلْتا» «جـميعاً» بالـضَّـميرِ مُوصَـلا
و اسْتَعمَلوا أيضاً كَـ«كُـلٍّ» «فاعِلَه» مِن «عَـمَّ» في التَّوكيدِ مِثلَ النَّافِلَه
و بَعـدَ «كُـلٍّ» أكَّـدوا بِـ«أجْـمَـعَا» «جَـمْـعَـاءَ» «أجْـمَـعِينَ» ثُـمّ «جُـمَعا»
و دونَ «كُـلٍّ» قـد يَـجِـيءُ «أجْـمَـعُ» «جَـمْـعَـاءُ» «أجـمَـعُـونَ» ثُـمّ «جُـمَعُ»

كُـلّ، كِـلا، كِلتا، جميع

و «كُلّاً» اذكر في التوكيد المقتضي **الشمول** أي العموم لجميع أفراد المؤكَّد و أجزائه. **و «كِلا» و «كِلْتا» و «جميعاً»**، و ائت **بالضمير** المطابق **موصلاً** بهذه الأربعة، كـ:

هُـمْ جَـمِـيـعُـهُـم لَـقُـوهُـمْ كُـلَّـهُـم و الـــدّارُ صـــارَتْ كُـلُّـهـا مَحَـلَّـهُـم

عامّة

و استعمَلوا أيضاً كـ«كُلّ» لفظاً على وزن **«فاعلة»** مشتقّاً **مِن «عَمَّ» في التوكيد**، فقالوا: «جاء الناسُ عامّتُهم». و هو **مثل «النافلةِ»** تاؤه تصلح للمذكّر و المؤنّث.

أجمع و أخواتها

و بعد «كُلّ» أكّدوا بِـ«أجْمَعَ» للمفرد المذكّر و **«جَمْعاءَ»** للمفرد المؤنّث و **«أجْمَعِينَ»** لجمع المذكّر **ثمّ «جُمَعَ»** لجمع المؤنّث. و لا يؤكّد بها قبله عندهم، **و لكن دون «كلّ» قد يجيء «أجْمَعُ»** و **«جَمْعَاءُ»** و **«أجْمَعُونَ» ثُمّ «جُمَعُ»**، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (ص ـ ٨٢)، و ﴿وَ إِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر ـ ٤٣)،[1] و كقوله ﷺ: «مَن قَتَلَ قتيلاً فَلَهُ سَلَبُه أجْمَعُ»[2].

تتمّة: أكّدوا بعد «أجْمَع» بِـ«أكْتَع» فَـ«أبْصَع» فَـ«أبْتَع»؛ و بعدَ «جَمْعاء» بِـ«كُتْعاء» فَـ«بَصْعاء» فَـ«بَتْعاء»؛ و بعدَ «أجْمَعين» بِـ«أكْتَعين» فَـ«أبْصَعين» فَـ«أبْتَعين»؛ و بعد «جُمَع» بِـ«كُتَع» فَـ«بُصَع» فَـ«بُتَع». و شذّ مجيء ذلك على خلاف هذا.

حكم توكيد النكرة

ثمّ إنّ النكرة إن لم يُفِد توكيدُها بأن كانت غير محدودة، كـ«حين» و «زمان»، فلا

١. مثّل بهما في شرح التسهيل و في همع الهوامع.
٢. مناقب آل أبي طالب (لابن شهرآشوب)، ج٢، ص١١٧.

و إن يُفِدْ تَوكيدُ مَنكُورٍ قُبِل ... و عَن نُحاةِ البَصرَةِ المَنْعُ شَمِل
و اغْنَ بِـ«كِلتا» في مُثنّىً و «كِلا» ... عَن وَزنِ «فَعْلاءَ» و وَزنِ «أفْعَلا»
و إن تُؤَكِّدِ الضَّميرَ المُتَّصِل ... بِـ«النَّفْسِ» و «العَيْنِ» فَبَعْدَ المُنفَصِل
عَنَيْتُ ذا الرَّفعِ و أكّدوا بِما ... سِواهُما و الْقَيْدُ لَن يَلتَزِما

يجوز باتّفاق. **و إن يُفِد تَوكيد مَنكور** بأن كان محدوداً ك «يومٍ» و «شَهْر» و «حَوْلٍ» **قُبِلَ** عند الكوفيّين؛ قال المصنّف: و هو أولى بالصواب سماعاً و قياساً. و منه:

(١٨٤)..... قد صَرَّت البَكرَةُ يَوماً أجمَعا[1]

و عن نحاة البصرة المنع من توكيد النكرة **شَمِلَ** ما أفاد أيضاً.

الاستغناء بكلا و كلتا عن تثنية أجمع و جمعاء

و اغْنَ بِـ«كِلْتا» في مثنّى و «كِلا» عن وزن «فَعْلاء» أي «جَمْعاء» **في** المؤنّث **و وزن «أفْعَلَ»** أي «أجْمَع» في المذكّر؛ فقُل: «جاء القومان كلاهما» بَدلَ «أجمعان» و «جاءت الطائفتان كلتاهما» بدل «جَمعاوان». و أجاز الكوفيّون استعمال ذلك قياساً معترفين بعدم السماع.

حكم توكيد الضمير المتّصل

و إن تؤكّد الضمير المتّصل بِـ«النَفْس» و «العَيْن» فَبعدَ أن يؤكّده **المنفصل. عَنَيْتُ** بهذا الضمير **ذا الرفع**، نحو: «قُومُوا أنْتُمْ أنْفُسُكُمْ»؛ بخلاف «قُومُوا أنفُسُكم».

و يجوز تأكيدُ ذي النصب و الجرّ بهما و إن لم يؤكّد بمنفصل.

و أكّدوا الضمير المتّصل المرفوع **بما سواهما و القيد** المذكور حينئذ **لن يُلتزمَ** فيجوز تركه.

---

١. الصَّرَّةُ: الضَجَّةُ و الصيحةُ. و البَكرَة: الفَتاة من الإبل.

و مـا مِـنَ الـتَّـوكـيـدِ لَـفـظِـيٌّ يَـجِـي مُـكَـرَّراً كـقَـولِـكَ: «ادْرُجـي ادْرُجـي»
و لا تُـعِـدْ لَـفـظَ ضَـمـيرٍ مُـتَّـصِـل إلّا مَـعَ الـلَّـفـظِ الّـذي بِـهِ وُصِـل

٢. التوكيد اللفظيّ:

و ما من التوكيد لفظيّ هو الّذي **يجيءُ مُكرّراً**.

- في المفرد و الجملة

و يكون في المفرد و الجملة:

فالأوّل:

- إمّا بلفظه، كـ «جاء زيدٌ زيدٌ»؛
- أو بمرادفه، كقوله: «أنت بِالخير حَقِيقٌ قَمِنٌ».

و الثاني:

- إمّا أن يَقترِنَ بحرف عطف و هو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ (القيامة ـ ٣٤ و ٣٥)؛
- أو لا، **كقولك: «ادْرُجِي ادْرُجِي»**، و كقوله:

(١٨٥) أيا مَن لَسْتُ أقْلاهُ و لا في الـبُـعْـدِ أنْـسـاهُ
لَـكَ اللهُ عَـلَـى ذاك لَـكَ اللهُ لَـكَ اللهُ

- في الضمير المتّصل بالمتّصل

و لا تُعِد لفظ ضمير متّصلٍ إذا أكّدته توكيداً لفظيّاً **إلّا مع اللفظ الّذي به وُصِلَ**، نحو: «مَرَرتُ بِك بِك» و «رأيتُك رأيتُك».

و لوضوح أمر المنفصل سكت عنه.

كَـذا الـحُـرُوفُ غَـيـرَ مـا تَـحَـصَّـلا بِـهِ جَـوابٌ كَـ«نَـعَـمْ» و كَـ«بَـلَى»
و مُـضـمَـرَ الـرَّفْـعِ الّـذي قَـدِ انْـفَـصَـل أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمـيرٍ اتَّـصَـل

- في الحروف

كذا أي كالضمير المتّصل **الحروفُ غير ما تَحَصَّلَ به جواب** فيجب إعادة ما اتّصل بها، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَ كُنْتُمْ تُرَاباً وَ عِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون ـ ٣٥).[1]

أمّا الحروف الجوابيّة، **كـ«نَعَمْ» و كـ«بَلَى»** فيجوز أن تؤكّد بإعادتها وحدها.

-في الضمير المتّصل بالمنفصل

و مضمَر الرفْع الّذي قد انفَصَلَ أكِّدْ به كُلَّ ضميرٍ اتّصلَ مرفوعاً كان أو غيره، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة ـ ٣٥) و «قُمْتَ أنتَ» و «أكرمتُكَ أنْتَ» و «مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ».

و أمّا ضمير النصب المنفصل في نحو «رأيتُك إيّاك» فتوكيد لابدل، وفاقاً للكوفيّين كما في التسهيل.

---

١. و شذّ:

حـتّـى تَـراهـا و كـأنَّ و كـأن أعـنـاقَـهـا مُـشَـدَّداتٌ بِـقَـرَن

وأشذّ منه:

فـلا و اللهِ لا يُـلْـفَـى لِـمـا بي و لا لِـلِـمـا بِـهِـم أبـداً دَواءُ.(*)

العطف

العَطْفُ إمّا ذُو بَيانٍ أو نَسَق ... و الغَرَضُ الآنَ بَيانُ ما سَبَق

فَذو البَيانِ تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَه ... حَقيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنكَشِفَه

فأوْلِيَنْهُ مِن وِفاقِ الأوّلِ ... ما مِن وِفاقِ الأوّلِ النَّعْتُ وَلِي

فَقَد يَكونانِ مُنكَّرَيْنِ ... كَما يَكونانِ مُعَرَّفَيْنِ

الثالث من التوابع: **العطف**

العطف إمّا ذو بيان أو نَسَقٌ. و الغَرَض الآن بيان ما سَبَقَ:

تعريف عطف البيان

فذو البيان: تابع شِبه الصفةِ في أنّ **حقيقة القَصد به مُنكشفةٌ**، لكنّه مخالف لها في أنّه لا يكون مشتقّاً و لا مؤوّلاً به.

حكم متابعته لمتبوعه

فأولينه مِن وفاق الأوّلِ أي المتبوع **ما مِن وفاق الأوّل النَعتُ وَليَ** مِن تذكير و إفراد و غير ذلك.

إذا علمتَ ذلك **فقد يكونان** أي العطف و متبوعه **منكّرين**، نحو: ﴿مِنْ وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ وَ يُسْقَى مِنْ مَآءٍ صَدِيدٍ﴾[1] (إبراهيم ـ ١٦)، **كما يكونان معرّفين**، نحو: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه ـ ١٢).

---

١. الصديد: ما يسيل من أهل النار من الدم و القيح.

و صالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى في غَيرِ نَحوِ: «يا غُلامُ يَعمُرا»
و نَحوِ: «بِشْرٍ» تابِعِ «البَكْرِيِّ» و لَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بِالمَرضِيِّ

جواز إتيانه من النكرة

و أشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس الشبهيّ، بل الأولويّ[1] ـ لأنّ احتياج النكرة إلى البيان أشدّ من غيرها ـ إلى خلاف من منع إتيانهما نكرتين، كالزمخشريّ، و ذهب إلى اشتراط زيادة تخصيصه.

التابع المكرَّر به لفظ المتبوع

فائدة: جعل أكثر النحويّين التابع المكرّر به لفظ المتبوع، كقوله:

(١٨٦) إنّي و أَسطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْراً

عطف بيان.

قال المصنّف: «و الأولى عندي جعله توكيداً لفظيّاً؛ لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح، و تكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك».

صلاحية عطف البيان للبدلية إلّا في مسألتين

و صالحاً لبَدَليّة يُرَى عطف البيان **في** جميع المسائل **غير** مسألتين:

الأُولى: أن يكون التابع مفرداً معرباً و المتبوع مُنادى، **نحو: «يا غُلامُ يَعمُرَ»**، فيجب في هذه الحالة كونه عطف بيان، و لا يجوز أن يكون بدلاً، لأنّه لو كان، لكان في تقدير حرف النداء، فيلزم ضمّه.

و الثانية: أن يكون المعطوف خالياً من «لام» التعريف و المعطوف عليه معرَّفاً بها مجروراً بإضافة صفة مقترنة بها، **نحو «بِشْر»** الّذي هو **تابع «البَكْرِيّ»** في قوله:

(١٨٧) أنَا ابْنُ التَارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً

١. اعلم أنّه إن كان وجه الشَّبَه في المشبّه به أتمّ و أقوى من المشبّه أو كان فيهما على السواء فحينئذ يسمّى التشبيه بـ«القياس الشبهيّ»؛ و إن لم يكُن كذلك بل كان وجه الشبه في المشبّه أقوى و أتمّ فحينئذ يسمّى التشبيه بـ«القياس الأولويّ».

فيجب في هذه الحالة أن يكون عطفاً، **وليس أن يُبدَل بِالمَرضيّ** عندنا؛ لأنّه حينئذ يكون في تقدير إعادة العامل فيلزم إضافة الصفة المعرّفة بـ «اللام» إلى الخالي منها، و هو غير جائز، كما تقدّم[1]. و هو مرضيّ عند الفرّاء، لتجويزه ما يلزم عليه.

جريان قاعدة الاغتفار هنا

تنبيه: استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما علّلنا به هاتين المسألتين بأنّهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، و قد جوّزوا في ﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوابُ الرَّحيمُ﴾ (البقرة ـ ١٢٨) كون «أنت» تأكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لا يجوز «إنَّ أنت».

---

١. في باب الإضافة، عند قول المصنّف: «و وصل «أل» بذا المضاف مغتفر...» (في الصفحة ٢١٨).

عطف النَسَق

تـالٍ بِـحَـرفٍ مُـتبِـعٍ عَـطـفُ النَسَـق ... كَـ«اخْـصُـصْ بِـوُدٍّ و ثَـناءٍ مَـن صَـدَق»

فالعَطفُ مُطلَقاً بِـ«واوٍ» «ثُـمَّ» «فا» ... «حَتَّى» «أَم» «أَوْ» كَـ«فيكَ صِدقٌ و وَفا»

و أَتْبَعَتْ لَفظاً فَحَسْبُ «بَلْ» و «لا» ... «لٰكِنْ» كَـ«لَـمْ يَـبدُ امْـرُؤٌ لٰكِنْ طَلا»

فـاعـطِـفْ بِـ«واوٍ» لاحِـقـاً أو سابِقا ... فـي الـحُـكـمِ أو مُـصـاحِـبـاً مُـوافِـقـا

القسم الثاني من قسمي العطف: **عطف النَسَق**

و هو ـ بفتح السين ـ: اسم مصدر «نَسَقْتُ الكلام أنسُقُه» أي عَطَفْتُ بعضَه على بعض. و المصدر بالتسكين.

تعريف عطف النسق

تالٍ بحرف مُتبِع عطف النَسَقِ، كـ«**اخْصُصْ بِوُدٍّ و ثَناءٍ مَن صَدَقَ**».

حروف العطف و قسماه

فالعطف مطلقاً أي لفظاً و معنىً بـ«**واو**» و «**ثُمَّ**» و «**فاء**» و «**حَتّى**» بالإجماع[1]، و كذا «**أمْ**» و «**أو**» على الصواب، كـ«**فيكَ صِدقٌ و وَفاءٌ**».

و أتبَعَتْ لفظاً فَحسبُ أي لا معنىً «**بَلْ**»، و «**لا**» عندالجميع و «**لٰكِنْ**» عند غير يونس، و «ليْسَ» عند الكوفيّين، كـ«**لَم يَبدُ امرُؤٌ لكن طلاً**» أي وَلَدُ بَقَرِ الوَحْش.

معاني حروف العطف وأحكامها:

فاعطِفْ بِـ«واو»:

١. الواو

ـ لاحقاً في الحكم، نحو: ﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الحديد ـ ٢٦)؛

١. قوله: «بالإجماع» راجع إلى قوله: «مطلقاً»، أي كلّ من قال إنّها للعطف يقول به مطلقاً. فلاينافي قولَ الكوفيّين بأنّ «حتّى» حرف ابتداء.

و اخْصُصْ بها عَطْفَ الّذي لا يُغنِي ... مَتبوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هذا و ابْني»
و «الفاءُ» لِلتَّرتيبِ باتِّصالِ ... و «ثُمَّ» لِلتَّرتيبِ بِانْفِصالِ
وَ اخصُص بِـ«فاءٍ» عَطفَ ما لَيْسَ صِلَه ... عَلَى الّذي اسْتَقَرَّ أَنَّه الصِّلَه

- **أو سابقاً في الحكم**، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللّهُ﴾ (الشورى ـ٣)؛
- **أو مصاحباً موافقاً** فيه، نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ (العنكبوت ـ١٥).

و على هذا **اخصُصْ بها عطفَ الّذي لا يُغني متبوعه** عنه، كفاعل ما يقتضي الاشتراك، ك**«اصْطَفَّ هذا و ابني»** و ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر ـ٩).

و **«الفاءُ» للترتيبِ باتّصالٍ** و تعقيبٍ، نحو: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ (عبس ـ٢١). ٢. الفاء

و أمّا قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[1] (الأعراف ـ٤) فمعناه: أردنا إهلاكها فجاءها.

و لا يخفى أنّ الاتّصال في كلّ موضع بحسبه، فلا يرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ (الأعلى ـ٤ و ٥).

و «ثُمَّ» للترتيب و لكن **بانفصالٍ** و مُهلَةٍ، نحو: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ (عبس ـ٢١ و ٢٢).[2] ٣. ثُمَّ

و اخصُص بـ«فاءٍ» عطفَ ما ليس صِلة بأن خلا من العائد **على الّذي استقرَّ أنّه الصلة**، نحو: «الّذي يَطيرُ فَيَغضَبُ زيدٌ الذُبابُ». و لا يجوز عطفه بغيرها، لأنّ شرط ما عطف على الصلة أن يصلح لوقوعه صلة، و إنّما لم يشترط ذلك في العطف بالفاء لجعلها

---

١. مِن القيلولة، و هي النوم وسط النهار. والمراد: جاءها بأسنا و هم غير متوقّعين له.
٢. و تأتي بمعنى الفاء، نحو:
كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجاج ... جَرَى فِي الأَنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَب(*)

بَعضاً بِـ«حَتَّى» اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ و لا يَكُونُ إلّا غايةَ الّذي تَلا
و «أَمْ» بِها اعْطِفْ إِثْرَ هَمزِ التَّسوِيَه أو هَمْزةٍ عَن لَفْظِ «أيٍّ» مُغْنِيَه
و رُبَّما أُسقِطَتِ الهَمْزةُ إنْ كانَ خَفَا المَعنَى بِحَذْفِها أُمِن

ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببيّة.

٤. حتّى

بعضاً تحقيقاً أو تأويلاً **بِـ«حَتَّى» اعطِفْ على كلٍّ**، نحو: «أكَلتُ السَمَكَةَ حَتّى رأسَها»، و:

(١٨٨) أَلْقَى الصَحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَ الـــزّادَ حَـــتّى نَـعْـلَـه أَلْـقـاهـا

و لا يكون المعطوف بها **إلّا غاية الّذي تَلا** رِفْعةً أو خِسّةً، نحو:

(١٨٩) قَهَرْناكُمُ حَتّى الكُماةَ فَأَنْتُمُ تَهـابُـونَـنـا حَـتّى بَـنِـينـا الأصـاغِـرا

فرع: «حتّى» في عدم الترتيب كـ«الواو».

٥. أم المتّصلة

و «أمْ» باتّصال **بها اعطِفْ إثرَ هَمزِ التسويةِ** و هي الهمزة الداخلة على جملة في محلّ المصدر، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾ (إبراهيم ـ٢١).

(١٩٠) وَ لَسْتُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكاً أَ مَـوْتِي نَـاءٍ أَمْ هُـوَ الآنَ وَاقِـعٌ

﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَ دَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (الأعراف ـ١٩٣).

أو همزةٍ عن لفظ «أيٍّ» مُغنيةٍ بأن طُلِبَ بها و بـ«أم» التعيين، **نحو:** ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء ـ١٠٩)، ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَآءُ بَنَاهَا﴾ (النازعات ـ٢٧)، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً﴾ (الجنّ ـ٢٥).

و رُبَّما أُسقِطَت الهمزة إن كان خَفا المعنى بحَذفها أُمِنَ، نحو:

(١٩١) لَعَمْرُكَ ما أدري و إن كُنتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْـنَ الجَمْـرَ أمْ بِثَمَـانِ

و بِـانْـقِـطـاعٍ و بِـمَـعـنَـى «بَـلْ» وَفَـتْ إن تَـكُ مـمّـا قُـيِّـدَتْ بِـهِ خَـلَـتْ
خَـيِّـرْ أَبِـحْ قَـسِّـمْ بِـ«أوْ» و أَبـهِـمِ و اشْـكُـكْ و إِضـرابٌ بها أيضاً نُمِي

٦. أم المنقطعة

و بانقطاع و هي الّتي **بمعنى «بَلْ» وَفَتْ** مع اقتضاء الاستفهام كثيراً **إن تَكُ ممّا قُيِّدَتْ به** مِن تقدّم إحدى الهمزتين عليها **خَلَتْ**، نحو: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيهُ﴾ (السجدة ـ ٢ و ٣) ﴿أَ لَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ (الأعراف ـ ١٩٥).

و قد لا يقتضي الاستفهام، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (الرعد ـ ١٦).

٧. أو

خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بـ«أو»، نحو: «تَزوَّجْ هنداً أو أُختَها»[١] و «اقرَأْ فِقهاً أو نَحواً»[٢] و «الاسم نكرة أو معرفة»[٣]. و الفرق بين الإباحة و التخيير جواز الجمع في تلك دونه. **و أبهِمْ** بها أيضاً، نحو: ﴿وَ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (سبأ ـ ٢٤)؛ **و اشكُك**، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (المؤمنون ـ ١١٣). **و إضراب بها أيضاً نُمِيَ** أي نسب للكوفيّين و أبي عليّ و ابن بَرهان،[٤] نحو:

(١٩٢) ما ذا تَرى في عِيالٍ قد بَرِمْتُ بِهِمْ لَم أُحْـصِ عِـدَّتَـهُـمْ إلّا بِـعَـدّادِ

١. و منه قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المائدة ـ ٨٩).

٢. و منه قوله تعالى: ﴿وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (النور ـ ٣١).

٣. و منه قوله تعالى: ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ (آل عمران ـ ١٩٥)، و ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ (النساء ـ ١٣٥).

٤. و عدّ منه قوله تعالى: ﴿وَ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافّات ـ ١٤٧).

وَ رُبَّـمـا عـاقَـبَـتِ «الْـواوَ» إذا ... لـم يُـلْـفِ ذو النُّـطـقِ لِـلَـبْـسٍ مَـنفَـذا
وَ مِثلُ «أو» في القَصْدِ «إمّا» الثّانِيَه ... في نَحـوِ: «إمّـا ذي و إمّـا النّـائِيَـه»
وَ أوْلِ «لـكِـنْ» نَـفـياً أو نَـهـياً و «لا» ... نِـداءً أو أمـراً أو إثـبـاتـاً تـلا

كَـانُـوا ثَـمـانِـينَ أو زَادُوا ثَـمـانِـيةً ... لـو لا رَجـاؤُكَ قَـد قَـتَّـلْـتُ أوْلادِي

و رُبَّما عاقَبَتْ «أو» **الواوَ** أي جائت بمعناها **إذا لم يُلْفِ ذو النُطق** أي لم يجد المتكلّم **لِلَبْسٍ مَنفَذاً**، بل أمِنَه،[1] نحو:

(١٩٣) جاءَ الخَلافَةَ أو كانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَـما أتَى رَبَّـهُ مُـوسَى عَـلَى قَـدَرِ

و مثل «أو» في إفادة القَصدِ «إمّا» الثانيةُ في نحو: «انْكَحْ **إمّا ذي و إمّا النائيةَ**» و «جالِسْ إمّا الحسن و إمّا ابنَ سيرينَ» إلى آخر الأمثلة.[2]

فرع: يستغنى عن «إمّا» بـ «أو»، نحو: «قامَ إمّا زيد أو عمرٌو». و عن الأُولى بالثّانية كقوله:

(١٩٤) نُهاضُ بدارٍ قد تَقادَمَ عَهْدُها ... وَإمّـا بِـأَمْـواتٍ أَلَمَّ خـيـالُهـا

و عن «إمّا» بـ «إلّا»، كقوله:

(١٩٥) فَإمّا أن تَكُونَ أخِي بِصِدْقٍ ... فَـأعْـرِفُ مِـنْـكَ غَـثّي مِـن سَمِـيني
و إلّا فَـاطَّـرِحْـنِي و اتَّخِـذْنِي ... عَـدُوّاً أتَّـقِـيـكَ و تَـتَّـقِـيـنِي

٨. لكن

و أَوْلِ «لكِنْ» عارية من «الواو» **نفياً أو نهياً**، و أتبعها بمفرد، **نحو:** «ما قام زيدٌ لكن عَمْرٌو» و «لا تَنصُرْ زيداً لكن عمراً».

---

١. و عدّ منه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِنكُمْ مِنَ الْغَآئِطِ﴾ في: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِنكُمْ مِنَ الْغَآئِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَآءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ (النساء ـ ٤٣).

٢. و أكثر النحويّين على أنّ «إمّا» هذه عاطفة. و خالفه ابن كيسان و أبو عليّ، و تبعهما المصنّف تخلّصاً مِن دخول عاطف على عاطف.(*)

و «بَـلْ» كَـ«لـكِـنْ» بـعـدَ مَصحُوبَيْها ... كَـ«لَـمْ أكُـنْ في مَـرْبَـعٍ بَـلْ تَيْـهـا»
وَ انْـقُـلْ بـهـا لِـلـثّـانِ حُـكـمَ الأوّلِ ... في الـخَـبَـرِ الـمُـثْـبَـتِ و الأَمْـرِ الـجَـلـيّ
و إنْ عـلَـى ضَـمـيـرِ رَفْـعٍ مُـتَّـصِـلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّميرِ المُنْفَصِل
أو فـاصِـلٍ مّـا و بِـلا فَـصْـلٍ يَـرِد ... في النَّـظـمِ فاشياً و ضَـعْـفَـه اعـتَـقِـدْ

٩.لا

و «لا» نداءً أو أمراً أو إثباتاً تَلا ك «يا ابنَ أَخي لا ابنَ عمّي» و «انصرْ زيداً لا عمراً» و «قام زيدٌ لا عمروٌ».

١٠.بل

و «بَلْ» ك «لكِنْ» بعد مَصحُوبَيْها و هما النفي و النهي، **ك «لَمْ أكُن في مَرْبَعٍ بَل تَيْهاءَ[1]»** و «لا تضرِبْ زيداً بل عَمراً».

و انْقُلْ بها للثاني حكم الأوّل إذا وقعت **في الخبر المُثبَت و الأمر الجَليّ**، نحو: «قام زيدٌ بَل عمرٌو» و «أكرِمْ زيداً بل مالكاً». و أجاز المبرّد كونها ناقلة في غير ما ذكر.

حكم العطف على الضمير المرفوع المتّصل

فصل: الضمير المنفصل والمنصوب المتّصل كالظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط.

و إن على ضميرِ رَفعٍ متّصلٍ بارز أو مستتر **عَطَفتَ فافصِلْ** بينهما:

- **بالضّمير المُنفصِل**، نحو: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (الأنبياء ـ٥٤) و: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة ـ٣٥)؛
- **أو فاصِلٍ مّا**، نحو: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ (الرعد ـ٢٣) و: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام ـ١٤٨).

و بلا فَصل يَرِدُ العطف عليه **في النَّظم فاشياً**، و في النثر قليلاً، نحو:

(١٩٦) وَ رَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَـا لَم يَـكُـنْ وَ أَبٌ لَـه لِـيَـنـالا

١. التَّيْهَاءُ من الأرض: الّتي لا يُهْتَدى فيها. و تَاهَ في الأرض: أي ذهب متحيّراً؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ (المائدة ـ٢٦).

و عَـوْدُ خـافِـضٍ لَـدَى عَـطْـفٍ عَـلَى ضَـمـيـرِ خَـفْـضٍ لازِمـاً قَـد جُـعِـلا
و لَـيـسَ عِـنـدي لازمـاً إذ قـد أَتـى في النَّثـرِ و النَّظـمِ الصَّحيحِ مُثْبَتا
و «الـفـاءُ» قـد تُـحـذَفُ مَـعْ مـا عَطَفَتْ و «الـواوُ» إذ لا لَبْسَ و هْيَ انْـفَـرَدَتْ

و حكى سيبويه «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ و العَدَمُ»، **و** مع ذلك **ضَعفه اعتَقِد.**

حكم العطف على الضمير المجرور

و عَوْدُ خافض لدى عطف على ضمير خَفضٍ لازماً قد جُعِلَ عند جمهور البصريّين، **نحو:** ﴿فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾ (فُصِّلَت ـ ١١) و: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلٰهَكَ وَ إِلٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ (البقرة ـ ١٣٣).

قال المصنّف: **و ليس عندي لازماً** تَبعاً ليونس و الأخفش و الزجّاج و الكوفيّين؛ **إذ قد أتى في النظم و النثر الصحيح مُثبَتاً**، كقراءة حمزة و ابن عبّاس و الحسن و مجاهد و قتادة و النخعيّ و الأعمش و غيرهم: ﴿وَ اتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَ الْأَرْحَامِ﴾ (النساء ـ ١) و حكاية قطرب: «ما فيها غيرُه و فَرَسِه» و إنشاد سيبويه:

(١٩٧) فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَ تَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فما بِكَ و الأيّامِ مِن عَجَبِ

أحكام الحذف: ١. جواز حذف الفاء و الواو مع معطوفها

و «الفاءُ» قد تُحذَف مع ما عَطَفَتْ إذا أُمِن اللبس، نحو: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة ـ ١٨٤)، أي فأفطَرَ فَعِدّةٌ.

وكذا «الواوُ» تحذف مع ما عطفَتْ **إذ لا لبس**، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَ جَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ (النحل ـ ٨١) أي و البَرْدَ، و قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ (البقرة ـ ٢٨٥) أي بين أحد و أحد.

٢. جواز حذف العاطف

و قد يحذف العاطف فقط، كقوله ﷺ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِن دِينارِهِ مِن دِرْهَمِهِ مِنْ صاعِ بُرِّه مِن صاعِ تَمْرِه». و حكاية أبي عثمان عن أبي زيد: «أكَلْتُ خُبزاً لَحْماً تَمْراً».

بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قَد بَقِي مَعْمولُهُ دَفعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي
و حَذْفَ مَتبوعٍ بَدا هُنا اسْتَبِحْ و عَطفُكَ الفِعلَ عَلى الفِعلِ يَصِحّ
و اعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبهِ فِعلٍ فِعلا و عَكساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

٣. جواز حذف العامل المعطوف بالواو

و هي أي الواو **انفَرَدَتْ بعطفِ عامل مُزال** أي محذوف و **قد بَقِيَ مَعموله:**

- مرفوعاً كان، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة ـ٣٥) أي و لْيَسْكُن زَوجُكَ؛
- أو منصوباً، نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ (الحشر ـ٩) أي و أَلِفُوا الإيمانَ؛
- أو مجروراً، نحو: «ما كُلُّ سَوْداءَ تَمرَةً و لا بَيضاءَ شَحْمَةً» أي و لا كلّ بيضاء شحمة.

و لم يُجعَل العطف فيهنّ على الموجود في الكلام **دفعاً لوَهمٍ اتُّقي**، و هو:

- رفع الأمر للظاهر في الأوّل؛[1]
- و كون الإيمان مُتَبَوَّأً في الثاني؛
- و العطف على معمولي عاملين في الثالث.

٤. جواز حذف المعطوف عليه

و حذفَ متبوع بَدا أي ظهر **هنا استبِحْ**، نحو: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (طه ـ٣٩) أي لِتُرحَمَ و لِتُصنَعَ.

جواز عطف الفعل على الفعل مع الاتحاد في الزمان

و عطفك الفعل على الفعل إن اتّحدا في الزمان **يَصِحّ**، نحو: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ﴾ (الفرقان ـ٤٩). و لا يضرّ اختلافهما في اللفظ، نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً﴾ (الفرقان ـ١٠).

جواز عطف الفعل على شبه الفعل و عكسه

و اعطِفْ على اسمٍ شِبه فعلٍ فعلاً، نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾ (العاديات ـ٣ و ٤). **و عكساً استَعمِلْ تَجِدْه سَهلاً**، نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الأنعام ـ٩٥).

---

١. وقد يقال: إنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل و بناء على هذا مثّل الشارح فيما سبق بالآية للعطف على الضمير المرفوع.

البدل

اَلتّابِعُ المَقصُودُ بِالحُكْمِ بِلا ... واسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى «بَدَلا»
مُطابِقاً أو بَعضاً أو ما يَشتَمِل ... عليهِ يُلْفَى أو كَمَعطوفٍ بِـ«بَل»
و ذا لِلإضْرابِ اعْزُ إن قَصْداً صَحِب ... و دُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِب

الرابع من التوابع: **البدل**

تعريف البدل

التابع المقصود وحده **بالحُكم بلا واسطةٍ هو المُسمَّى «بَدَلاً»**.

فخرج:

- بـ «المقصود»: النعت و التوكيد و البيان.
- و بـ «وحده»: العطف بالحرف غير «بل» في الإثبات.
- و بـ «نفي الواسطة»: المقصود بواسطة؛ و هو العطف بـ «بَلْ» في الإثبات.

أقسام البدل

مُطابِقاً للمبدل منه، **أو بعضاً** منه، **أو ما يَشتَمِلُ عليه يُلفَى** البدل، بأن يدلّ على معنى في المتبوع أو يستلزمه فيه، **أو كمعطوف بـ«بَلْ»**؛ **و ذا** القسم **للإضراب** و البداء **اعْزُ إن قصداً** صحيحاً لكلّ منهما **صَحِبَ**؛ و للنسيان إن قصد الأوّل، ثمّ تبيّن فساده؛ **و دونَ قصد** للأوّل **غَلَط** وقع فيه **به** أي بالبدل **سُلِبَ**.

كَـ«زُرْهُ خالِداً» و «قَبِّلْهُ اليَدا» و «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» و «خُذْ نَبْلاً مُدَى»
و مِن ضَميرِ الحاضِرِ الظّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ إلّا ما إحاطَةً جَلا
أوِ اقْتَضى بَعضاً أوِ اشْتِمالا كَـ«إنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالا»

فالأوّل كـ«زُرْهُ خالداً».

و الثاني ـ و اشترط كثير مصاحبته ضميراً عائداً على المبدل منه و أباه المصنّف ـ نحو: «قَبِّلْهُ الْيَدَ» و ﴿لِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ (آل عمران ـ ٩٧).

و الثالث ـ و هو كالثاني ـ نحو: «اعْرِفْه حقَّه» و ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ (البروج ـ ٤ و ٥).

و الرابع و الخامس و السادس نحو: «خُذْ نَبْلاً مُدىً» جمع مُدْيَة و هي السِّكِّين. و الأحسن في هذه الثلاثة أن يؤتى بـ«بل».

فصل: يبدل الظاهر من الظاهر معرفتين كانا أو نكرتين أو مختلفتين. و الضمير من الظاهر و الظاهر من ضمير الغائب. ولا يبدل الضمير من الضمير عند الكوفيّين والمصنّف، كما مرّ.[1]

حكم إبدال الظاهر من ضمير الحاضر

و مِن ضمير الحاضر الظاهرَ لا تُبدِلْه[2] خلافاً للأخفش: إلّا ما إحاطةً جَلا، نحو: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِنَ السَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَ آخِرِنَا﴾ (المائدة ـ ١١٤)؛ أو اقتضى بعضاً، نحو:

(١٩٨) أوعَدَنِي بِالسِّجْنِ و الأَداهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ

أو اشْتمالاً، كـ«إنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالَ».

---

١. في الصفحة ٢٧٠.

٢. قوله: «الظاهر» مفعول «تُبْدِلْه» متعلّق «مِن» في أوّل البيت. (*)

و بَـدَلُ الـمُـضَـمَّـنِ الـهَـمـزَ يَـلـي هَـمْـزاً كَـ«مَـن ذا؟ أ سعيدٌ أم عَـليّ؟»
و يُـبـدَلُ الفِعـلُ مِـنَ الفِعـلِ كَـ«مَـن يَـصِـلْ إلَـينـا يَـسـتَـعِـنْ بِـنـا يُـعَـنْ»

كيفيّة الإبدال من أسماء الاستفهام والشرط

و بدل الاسم المُضمَّن معنى الهمزِ للاستفهام يلي همزاً كـ«مَن ذا؟ أسعيدٌ أم عَليٌّ؟» و «كيفَ أصبَحْتَ؟ أ قويّاً أم ضعيفاً؟».

تتمّة: بدل المضمَّن معنى الشرط يلي حرف الشرط، نحو: «مهما تصنع إن خيراً و إن شرّاً تُجزَ به».

حكم إبدال الفعل من الفعل

و كما يبدل الاسم من الاسم يُبدل الفعل من الفعل:

- بدل كلّ، نحو:

(١٩٩) مَتَى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً و ناراً تَأجَّجا

لأنّ الإلمام هو الإتيان؛

- و بدل اشتمال، كـ«**مَن يَصِلْ إلينا يَستَعِنْ بنا يُعَنْ**»؛ لأنّ الاستعانة تستلزم معنى في الوصول و هو نُجحُه، كذا قاله ابن الناظم.[1]

جواز إبدال الجملة من الجملة والمفرد

تتمّة: تُبدَل الجملة من الجملة، نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ (الشعراء ـ ١٣٢ و ١٣٣). و الجملة من المفرد، نحو:

(٢٠٠) إلى اللهِ أشكُو بالمَدينَةِ حاجَةً و بالشّامِ أُخرى كَيفَ يَلتَقيانِ[2]

---

١. و مَنَع ابن هشام الاستلزام، قال: فقد يَستعين و لا يُعان. فلا يكون الوُصول مُنجِحاً، قال: فالواجب رفع يستعين حالاً كـ«تَعْشُو» في قوله:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خَيرَ نارٍ عِندَها خَيرُ مُوقِدِ(*)

٢. فأُبدل «كيف يلتقيان» من «حاجة» و «أُخرى»، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما.

التمرين

١- عيّن التابع و المتبوع و نوع التابع في النصوص التالية:

- ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قالَ لِبَنِيهِ ما تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قالُوا نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ إِلهاً واحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة ـ١٣٣)
- ﴿وَ شَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَراهِمَ مَعْدُودَةٍ وَ كانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف ـ٢٠)
- ﴿قالَ اخْرُجْ مِنْها مَذْءُوماً مَدْحُوراً لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأعراف ـ١٨)
- ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَراءُ إِلَى اللهِ وَ اللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر ـ١٥)
- ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَ الْأُنْثى﴾ (القيامة ـ٣٩)
- قال أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام: أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ. (نهج البلاغة، الحكمة ٣٧٤)
- قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مِنْ أَحَبِّ السَّبِيلِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ جُرْعَتَانِ جُرْعَةُ غَيْظٍ تَرُدُّهَا بِحِلْمٍ وَ جُرْعَةُ مُصِيبَةٍ تَرُدُّهَا بِصَبْرٍ. (الكافي، ج٢، ص ١١٠)

٢- أعرب النصّ:

- عن أبي عبد الله عليه السلام: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالى غَيُورٌ يُحِبُّ كُلَّ غَيُورٍ، وَ لِغَيْرَتِهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ ظَاهِرَهَا وَ بَاطِنَهَا. (الكافي، ج٥، ص ٥٣٥)

التحقيق

هل يجوز تقدُّم التابع على المتبوع؟

راجع: النحو الوافي، ج٣، ص ٣٥٥ و ٤٥٨؛ و حاشية الصبّان، ج٣، ص٨٥.

ما لاينصرف

الـصَّـــرْفُ تَـنـــوِيـنٌ أَتَـــى مُـبَـيِّـنـا مَـعـنـىً بِـهِ يَـكـونُ الاسْـــمُ أمْـكَـنَـا
فَـ«ألِـفُ» الـتَّـأْنـيـثِ مُـطـلـقـاً مَـنَـع صَـرْفَ الّـذي حَـــواهُ كَـيـفَـمـا وَقَـع

هذا باب **ما لاينصرف**

تـعـريـف مـا لاينصرف و وجه تسميته

و هو ما فيه علّتان من العلل الآتية أو واحدة منها تقوم مقامهما.

سمّي به لامتناع دخول «الصرف» عليه، و هو التنوين، كما قال: **الصرف تنوينٌ أتى مُبيّناً معنىً** و هو عدم مشابهة الفعل، **به** أي بهذا التنوين أي بدخوله **يكون الاسم** مع كونه متمكّناً **«أمكَنَ»** و بعدمه يكون «غير أمكن». و لذلك سمّي بتنوين التمكين أيضاً.

و غير هذا التنوين لا يسمّى «صَرفاً»؛ لأنّه قد يوجد فيما لا ينصرف، كتنوين المقابلة في «عَرَفاتٍ»، و العِوَض في «جَوارٍ»، و نحو ذلك.

علل منع الصرف: ١. ألف التأنيث

فـ«أَلِفُ» التأنيث مطلقاً مقصوراً أو ممدوداً **مَنَعَ صَرفَ الّذي حَواه كيفما وَقَعَ** مِن كونه نكرة كـ «ذِكْرَى» و «صَحراء»، أو معرفة كـ «زكريّا»[1]؛ مفرداً كما مضى، أو جمعاً كـ «جَرحَى» و «أصدِقاء»؛ اسماً كما مَضى، أو وصفاً كـ «عَطشَى» و «حَمراء».

---

١. مثّل للمعرفة مثالاً واحداً لأنّ «زكريّا» يستعمل مقصوراً و ممدوداً.

و زائِـدا «فَـعْـلانَ» فـي وَصْـفٍ سَلِم ... مِـن أن يُـرَى بِـ«تـاءِ» تَـأنيـثٍ خُتِم
و وَصـفٌ أصـلِـيٌّ و وَزْنُ «أفْـعَـلَا» ... مَـمْـنـوعَ تـأنيـثٍ بِـ«تـا» كَـ«أشهَـلَا»
و ألْـغِـيَـنَّ عـارِضَ الوَصـفِـيَّـه ... كَـ«أرْبَـعٍ» و عـارِضَ الاسـمِـيَّـه
فَـ«الأدْهَـمُ» القَـيدُ لِـكَـونِـهِ وُضِـع ... فـي الأصْـلِ وَصْـفـاً انْـصِـرافُـهُ مُنِع
و «أجْـدَلٌ» و «أخْـيَـلٌ» و «أفْـعَـى» ... مَـصْـروفَـةٌ و قَـد يَـنَـلْـنَ الْمَـنْـعـا

---

٢. الوصفيّة مع الألف و النون الزائدتين

و زائدا «فَعلانَ» و هما «الألف» و «النون» يمنعان إذا كانا **في وَصف سَلِمَ مِن أَن يُرى بـ«تاء» تأنيث خُتِمَ**، إمّا لأنّ:

- له مؤنثاً على «فَعْلَى»، ك«سَكران» و «غَضبان»؛
- أو لا مؤنّث له أصلاً، ك«لَحيان».

فإن ختم بـ«التاء» صُرِف، ك«نَدمان».

٣. الوصفيّة مع وزن الفعل

و وَصف أصليّ و وزن «أفْعَلَ» كذلك إذا كان **ممنوع تأنيث بـ«تاءٍ»**، إمّا لأنّ:

- مؤنّثه على «فَعْلاء»، **ك«أشهَل»**؛
- أو على «فُعْلَى»، ك«أفضَل»؛

فإن كان بـ«التاء» صرف، ك«أرمَل» و «يَعمَل».

و ألغِيَنَّ عارضَ الوصفيّة، ك«أربَع»؛ فإنّه -لكونه وضع في الأصل اسماً- مصروف. **و ألغِيَنَّ عارض الاسميّة، فَ«الأدهَم»** أي **القَيد لكونه وُضِعَ في الأصل وصفاً** بمعنى الأسود **انصرافه مُنِعَ**.

و «أجدَلٌ» للصَقر، **و «أخيَلٌ»** لطائر عليه نُقَطٌ كالخِيلان، **و «أفعىً»** للحَيّة، أسماء في الأصل و الحال؛ فهي **مصروفةٌ. و قد يَنَلنَ المنعَ** مِن الصرف، للَمح معنى الصفة فيها، و هو القوّة و التلوّن و الإيذاء.

و مَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَر ... في لَفْظِ «مَثْنَىٰ» و «ثُلاثَ» و «أُخَر»
و وَزْنُ «مَثْنَى» و «ثُلاثَ» كَهُما ... مِنْ واحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَما
و كُنْ لِجَمْعٍ مُشبِهٍ «مَفاعِلا» ... أوِ «المَفاعِيلَ» بِمَنعٍ كافِلا

٤. الوصفيّة مع العدل

و مَنع عَدل و هو خروج الاسم عن صيغته الأصليّة **مع وصف معتبَرٌ في لفظ** «ثُناءَ» و «**مَثنَىٰ**» **و** «**ثُلاثَ**» و «مَثلَثَ» ـ إذ هما معدولان عن «اثنين اثنين» و «ثلاثة ثلاثة» ـ **و في** «**أُخَرَ**» جمع «أُخرَى» ـ أُنثى «آخَر» ـ ؛ إذ هو معدول عن «آخر»[1].

و وزن «**مَثنىٰ**» **و** «**ثُلاثَ**» **كهما** في منع الصرف لما ذكر **مِن واحد لأربع فَليُعلَمَنْ**، نحو: «أُحاد» و «مَوحَد» و «رُباع» و «مَربَع».

و سُمع أيضاً «خُماس» و «مَخمَس» و «عُشار» و «مَعشَر».

و أجاز الكوفيّون و الزجّاج قياساً «خُماس» و «مَخمَس» و «سُداس» و «مَسدَس» و «سُباع» و «مَسبَع» و «ثُمان» و «مَثمَن» و «تُساع» و «مَتسَع».

٥. صيغة منتهى الجموع

و كُن لجمع متناه **مُشبِه** «**مَفاعِلَ**» في كون أوّله مفتوحاً و ثالثه ألفاً غير عوض بعدها حرفان أوّلهما مكسور لا لعارِض، نحو: «دَراهِم» و «مَساجِد»، **أو** مشبه «**المفاعيل**» فيما ذكر مع كون ما بعد الألف ثلاثة أوسطها ساكن، كـ «مَصابِيح» و «قناديل» **بمَنع كافِلاً**.

---

١. لأنّ «أفعل» التفضيل إذا كان مجرّداً عن الإضافة و «أل» يلزم أن يكون مفرداً مذكّراً، فعدل عنه بصيغة الجمع؛ و قيل: معدول عن لفظ «الأُخَر» المحلّى باللام.

وَ ذا اعْتِلالٍ مِنْهُ كَـ«الجَوَارِي» رَفْعاً و جَرّاً أجْرِهِ كَـ«سَارِي»
و لِـ«سَراوِيلَ» بِهذا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضىٰ عُمومَ المَنْعِ
و إنْ بِهِ سُمِّيَ أو بِمَا لَحِق بِهِ فَالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقّ
و العَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا تَركيبَ مَزجٍ نَحوُ: «مَعْدِيكَرِبَا»

و ذا اعتلال منه أي من هذا الجمع **كـ«الجَواري» رفعاً و جرّاً أجرِه** مجرى **كـ«سارٍ»** أي في التنوين[1] و حذف الياء، نحو: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَ مِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ (الأعراف ـ ٤١) ﴿وَ الْفَجْرِ * وَ لَيَالٍ عَشْرٍ﴾ (الفجر ـ ١ و ٢).

و نصباً أجرِه كـ«دراهِم» في فتح آخِره من غير تنوين، نحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنِينَ﴾ (سبأ ـ ١٨).

و قد لا تحذف ياؤه بل تقلب ألفاً بعد إبدال الكسرة قبلها فتحة، فلا ينوّن، كـ«عَذارَىٰ» و «مَدارَىٰ».

و لـ«سَراويلَ» المفرد الأعجميّ **بهذا الجمعِ شَبَهٌ** مِن حيث الوزن **اقتضَى عمومَ المنع** من الصرف. و قيل: هو نفسه جمع «سِروالة». و قيل: فيه الوجهان، الصرف و منعه.

و إن به أي بالجمع **سُمّيَ أو بما لَحِقَ به** مِن «سراويل» و نحوه **فالانصرافُ مَنعُهُ يَحِقُّ** و لا اعتداد بما عرض.

٦. العلميّة مع التركيب

و العَلَم امنَع صرفه إن كان **مُركّباً تركيبَ مَزج، نحو: «مَعديكَرِبَ»** و «حَضرَمَوت»؛ بخلاف المركّب تركيب إضافة أو إسناد.

١. و لا يخفى أنّ التنوين في «جَوارٍ» عوض من الياء المحذوفة.
و قال الأخفش: تنوين تمكين، لأنّ الياء لمّا حذفت بقي الاسم في اللفظ كـ«جَناح»، فزالت الصيغة فدخله تنوين الصرف. و رُدّ بأنّ المحذوف في قوّة الموجود.
و قال الزجّاج: عِوَض عن ذهاب الحركة عن الياء. و رُدّ بلزوم تعويضه مِن حركة نحو«موسى»، و لا قائل به (*).

كَـذاكَ حـاوِي زائـدَيْ «فَـعْـلانا» كَـ«غَـطَـفَـانَ» و كَـ«أصْـبَـهـانَـا»
كَـذا مُـؤَنَّـثٌ بِـ«هـاءٍ» مُـطـلَـقـا و شَـرطُ مَـنْـعِ الْـعـارِ كُـونُـهُ ارْتَـقَـى
فَـوقَ الـثَّـلاثِ أو كَـ«جُـورَ» أو «سَـقَـر» أو «زيـدٍ» اسـمَ امْـرَأةٍ لا اسْـمَ ذَكَـر

٧. العلميّة مع الألف و النون الزائدتين

كذاك علم **حاوي زائدَي «فَعْلانَ»** و هما الألف و النون، **كـ«غَطَفان» و كـ«أصبَهانَ»**.

و تعرف زيادتهما بسقوطهما في التصاريف، كسقوطهما في ردّ «نسيان» إلى «نَسِيَ».[1]

٨. العلميّة مع التأنيث

كذا علم **مؤنّث بـ«هاءٍ»** امتنع صرفه **مطلقاً** سواء كان لمذكّر كـ«طَلحَة»، أم لمؤنّث كـ«فاطمة»؛ زائداً على ثلاثة كما مضى، أم لا، كـ«فُلَة»[2].

و **شَرط مَنع** صرف **العاري** منها **كونه:**

- **ارتَقى فوق الثلاث**، كـ«سُعاد» و «عَناق»؛
- **أو** على ثلاثة، لكنّه:
  - أعجميّ **كـ«جُور»** و «حِمص»؛
  - **أو** متحرّك الوسط، نحو: **«سَقَر»** و «لَظَى» علمين لجهنّم[3]؛
  - **أو** مذكّر الأصل سمّي به مؤنّث، نحو: **«زيد» اسمَ امرأةٍ، لا اسمَ ذَكَرٍ.**

و أجرى فيه المبرّد و الجرميّ الوجهين الآتيين في المسألة بعد، و هما:

---

١. فإن كانا فيما لا يتصرّف، فبأن يكون قبلهما أكثر من حرفين؛ فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعّف؛ فإن قدّرت أصالة التضعيف فزائدتان، أو زيادته فالنون أصليّة، كـ«حسّان» إن جعل من الحسّ ففعلان، فيمنع، أو من الحسن ففَعّال، فلا يمنع.(*)

٢. علماً للمرأة.

٣. قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ (المدّثّر ـ ٤٢)، و: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ (المعارج ـ ١٥).

وَجْـهـانِ فـي الـعـادِمِ تَـذكـيـراً سَبَـق ... و عُـجْـمَـةً كَـ«هِـنْـدَ» و الـمَـنـعُ أحَـقّ
و الـعَـجَـمـيُّ الـوَضـعِ و الـتَّـعـريـفِ مَـعْ ... زَيْـدٍ عـلَـى الـثَّـلاثِ صَـرْفُـهُ امْـتَـنَـع
كَـذاكَ ذو وَزنٍ يَـخُـصُّ الـفِـعْـلا ... أو غـالِـبٍ كَـ«أحْـمَـدَ» و «يَـعْـلَـى»
و الـعَـلَـمَ امْـنَـعْ صَـرْفَـهُ إنْ عُـدِلا ... كَـ«فُـعَـلِ» الـتَّـوكـيـدِ أو كَـ«ثُـعَـلا»

وجهان رُوِيا عن النّحاة **في** الثلاثيّ الساكن الوسط **العادم تذكيراً** متأصّلاً قبل النقل كما سَبَقَ **و** العادم **عُجمةً، كـ«هِندَ». و المَنع أَحَقّ** من الصرف، نظراً إلى وجود السببين.

٩. العلميّة مع العجمة

و العَجَميّ الوَضع و التعريف مع زَيدٍ[1] **على الثلاث** كـ«إبراهيم» **صرفه امتنَعَ**. بخلاف غير العجميّ و العجميّ الوضع العربيّ التعريف، كـ«لِجام»، و الثلاثيّ و لو كان متحرّك الوسط كـ«شَتَر» و «نُوح».

١٠. العلميّة مع وزن الفعل

كذاك علم **ذو وزن يَخُصُّ الفعلَ** بأن لم يوجد دون ندور في غير فِعل، كـ«خَضَّمَ» و «شَمَّرَ» و «دُئِل» و «انطَلَقَ» و «استَخرَجَ» عَلَمين **أو** وزن **غالبٍ** فيه **كـ«أحْمَدَ» و «يَعْلَى»** و «أفْكَل» و «أَكْلُب».[2]

١١. العلميّة مع العدل

و العَلَم امنَع صرفَه إن عُدِلَ، كـ«فُعَلِ» التوكيد أي «جُمَع» و توابعه؛[3] **أو كـ«ثُعَلَ»** و «زُفَر» و «عُمَر»؛ فإنّها معدولة عن «ثاعِل» و «زافِر» و «عامِر».

---

١. مصدر «زادَ»، يقال: زَادَ يَزِيدُ زِيادةً و زَيْداً و زَيَداناً.

٢. و لا بدّ من لزوم الوزن و بقائه غير مخالف لطريقة الفعل. فنحو «امريء» علماً و «رُدَّ» و «بِيعَ» مصروف. و كذا نحو «أَلْبُبْ» عِند أبي الحسن الأخفش. و خالفه المصنّف.
و فهم من كلامه أنّ الوزن الخاصّ بالاسم أو الغالب فيه أو المستوي هو و الفعل فيه لا يؤثّر. و هو كذلك. و خالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل. (*)

٣. فإنّها ـ كما قال المصنّف في شرح الكافية ـ معارف بنيّة الإضافة؛ إذ أصل «رأيتُ النِساءَ جُمَعَ»: جُمَعَهُنّ، فحذف الضمير للعلم به و استغني بنيّة الإضافة، و صارت ـ لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها ـ كالأعلام، و ليست بأعلام لأنّها شخصيّة أو جنسيّة، و ليست هذه واحدة منهما. قال: و هو ظاهر نصّ سيبويه. و قال ابن الحاجب: إنّها أعلام للتوكيد و معدولة عن «فَعْلاوات» الّذي يستحقّه «فَعْلاء» مؤنّث «أفْعَل» المجموع بالواو و النون. (*)

و العَدْلُ و التَّعريفُ مانِعا «سَحَر» إذا بِهِ التَّعيينُ قَصْداً يُعْتَبَر
و ابْنِ علَى الكَسْرِ «فَعَالِ» عَلَما مُؤنَّثاً و هْوَ نَظيرُ «جُشَما»
عِنْدَ تَميمٍ و اصْرِفَنْ مَا نُكِّرا مِنْ كُلِّ ما التَّعْريفُ فيهِ أَثَّرا
و ما يَكُونُ مِنْهُ مَنْقوصاً فَفي إعْرابِهِ نَهْجَ «جَوارٍ» يَقْتَفي

و العَدل و التعريف مانعا صَرف **«سَحَر» إذا به**[1] **التعيين** و الظرفيّة **قصداً يُعتَبَرُ**، ك «جِئْتُ يومَ الجُمُعة سَحَرَ»؛ فإنّه معدول عن «السَحَر». فإن كان مبهماً صرف، ك: «نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ» (القمر ـ ٣٤) أو مستعملاً غير ظرف وجب أن يكون تعريفه بـ «أل» أو إضافة، نحو: «طاب السَحَرُ سَحَرُ لَيلَتِنا».

و ابنِ على الكسر «فَعَالِ» عَلَماً مؤنّثاً عند أهل الحجاز، ك «حَذامِ» و «سَفارِ». **و هو نظير «جُشَمَ»** في الإعراب و منع الصرف للعَلَميّة و العدل عن «فاعِلَة» **عند بني تميم**.

عوامل صيرورة غير المنصرف منصرفاً:
١. تنكير المعرفة

و اصرِفَن ما نُكِّرَ من كلّ ما التعريف فيه أَثَّرَ، ك «رُبَّ مَعديكَرِبٍ و غَطَفانٍ و طَلحَةٍ و سُعادٍ و إبراهيمٍ و أحمدٍ و عُمَرٍ لَقِيتُهُم».

٢. التصغير المُزيل لأحد السّببين

تتمّة: من المقتضي للصرف التصغير المُزيل لأحد السببين، نحو «حُمَيْد» و «عُمَيْر» في تصغير «أحمَد» و «عُمَر».

كيفيّة إعراب المنقوص غير المنصرف

و ما يكون منه أي ممّا لا ينصرف **منقوصاً ففي إعرابه نَهْجَ «جَوار»** أي طريقَه السابق **يَقتَفي**؛ فينوّن بعد حذف يائه رفعاً و جرّاً، ك «أُعَيْمٍ»[2].

---

١. قوله: «به» بمعنى فيه متعلّق بـ«يعتبر» و «قصداً» أي مقصوداً حال مؤكّدة لنائب الفاعل.
٢. تصغير «أعْمَى»، فإنّه غير منصرف للوصف و وزن الفعل، لأنّه على وزن «أُدَحْرِج».

و لِاضْطِرارٍ أو تَناسُبٍ صُرِف ذو المَنْعِ و المَصْروفُ قَد لا يَنْصَرِف

٣و٤. الاضطرار و التناسب

و لاضطرار في النظم **أو تَناسُب** في رؤوس الآي و السجع و نحو ذلك **صُرِفَ ذو المَنع** بلا خلاف:

أمّا الضرورة، فنحو:

(٢٠١) تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِن ظَعائِنٍ سَوالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

و أمّا التناسب، فلم يصرّحوا بمرادهم به؛ و يؤخذ من كلام الناظم في شرح الكافية و الرضيّ أنّ المراد تناسب:

- كلمة معه مصروفة، إمّا بوزنه، كـ ﴿سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ (النمل ـ٢٢)؛ أو قريب منه، كـ ﴿سَلاسِلاً[1] وَ أَغْلالاً﴾ (الإنسان ـ٤)؛ أو لا، و لكن تعدّدت الألفاظ المصروفة و اقترنت اقتراناً متناسباً منسجماً، كـ ﴿وَ لا تَذَرُنَّ وَدّاً وَ لا سُواعاً وَ لا يَغُوثَ وَ يَعُوقَ وَ نَسْراً﴾ (نوح ـ٢٣)؛

- أو آخِر[2] الفواصل و الأسجاع، كـ ﴿قَوارِيراً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَ دانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها وَ ذُلِّلَتْ قُطُوفُها تَذْلِيلاً * وَ يُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَ أَكْوابٍ كانَتْ قَوارِيراً﴾ (الإنسان ـ١٤-١٥).

لزوم منع صرف المنصرف للاضطرار

و المصروف قد لا ينصرف لذلك عند الكوفيّين و الأخفش و أبي عليّ و المصنّف، و إن أباه سيبويه. و منه:

(٢٠٢) و مِمّن وَلَدُوا عامِرُ ذو الطُّولِ و ذُو العَرْضِ

---

١. في قراءة النافع و الكسائي و أبي بكر عن عاصم «سلاسلاً» بالتنوين.

٢. قوله: «آخِر» عطف على قوله: «كلمة».

التمرين

١- عيّن غير المنصرف و أسباب منع الصرف في النصوص التالية:

- ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَساجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فيهَا اسْمُهُ وَسَعى في خَرابِها أُولئِكَ ما كانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوها إِلَّا خائِفينَ لَهُمْ في الدُّنْيا خِزْيٌ وَلَهُمْ في الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظيمٌ﴾ (البقرة ـ١١٤)
- ﴿إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما في بَطْني مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّميعُ الْعَليمُ﴾ (آل عمران ـ٣٥)
- ﴿وَإِذا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْها أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللهَ كانَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ حَسيباً﴾ (النساء ـ٨٦)
- ﴿وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمانَ وَما كَفَرَ سُلَيْمانُ وَلكِنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبابِلَ هارُوتَ وَمارُوتَ وَما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُما ما يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَما هُمْ بِضارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ وَيَتَعَلَّمُونَ ما يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ في الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة ـ١٠٢)

٢- أعرب الآية:

- ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ مِنْ مَحاريبَ وَتَماثيلَ وَجِفانٍ كَالْجَوابِ وَقُدُورٍ راسِياتٍ اعْمَلُوا آلَ داوُدَ شُكْراً وَقَليلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ﴾ (سبأ ـ١٣)

التحقيق

- ما وجه منع صرف «أشياء» في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (المائدة ـ١٠١)؟

إعراب الفعل

اِرْفَعْ مُضارِعاً إذا يُجَرَّدُ ... مِن ناصِبٍ و جازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»
و بِـ«لَنِ» انْصِبْهُ و «كَيْ» كَذا بِـ«أنْ» ... لا بَعْدَ «عِلْمٍ» و الّتي مِن بَعْدِ «ظَنّ»
فَانْصِبْ بِها و الرَّفْعَ صَحِّحْ و اعْتَقِدْ ... تَخفِيفَها مِنْ «أنَّ» فَهْوَ مُطَّرِد

هذا باب **إعراب الفعل**

عامل رفع الفعل

ارفع فعلاً **مضارعاً إذا يجرّد من ناصب و جازم**، ك**«تَسعَدُ»**.

عوامل نصب الفعل: ١و٢. «لَنْ» و«كي»

و بـ«لَنْ» و هي حرف نفي بسيط **انصِبه**، نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي﴾ (يوسف ـ ٨٠) **و «كَيْ»** المصدريّة، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ (الحديد ـ ٢٣).

٣. «أن» المصدريّة

كذا ينتصب **بِـ«أنْ»** المصدريّة، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ـ ١٨٤)؛ **لا** بغيرها، كالواقعة **بعد** فعل **عِلم** خالص، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمّل ـ ٢٠) و نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ (طه ـ ٨٩).

و أمّا الّتي من بعدِ فعل **ظنٍّ فانصِب بها** على الأرجح، نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (العنكبوت ـ ٢) **و الرفعَ** أيضاً **صَحِّحْ**، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَن لَّا تَكُونُ[1]

١. قوله: «تكونُ» ـ بالرفع ـ في قراءة أبي عمرو و حمزة و الكسائيّ.

و بَعضُهُم أهْمَلَ «أنْ» حَمْلاً عَلَى «ما» أُختِها حَيثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا
و نَصَبُوا بِـ«إذَنِ» الْمُستَقْبَلا إنْ صُدِّرَتْ و الفِعْلُ بَعدُ مُوصَلا
أو قَبلَهُ اليَمينُ و انْصِبْ و ارْفَعَا إذا «إذَنْ» مِن بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

فِتْنَةٌ﴾ (المائدة ـ٧١). **و اعتَقِد** إذا رفعت **تخفيفها مِن «أَنَّ»** الثقيلة **فهو مُطَّرِد** كثير الورود.

و بعضهم أي العرب **أهمَلَ «أنْ»** فلم ينصب بها **حَملاً على «ما» أُختها** أي المصدريّة **حيث استَحَقَّت عَمَلاً**، نحو قوله تعالى: ﴿وَ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (البقرة ـ٢٣٣) في قراءة مَن رفع «يُتِمُّ»[1].

٤. «إذَن» (وشرائط النصب بها)

و نَصَبوا بـ«إذَنْ» المستقبَلَ، إن صُدِّرَتْ و الفعل بعدُ مُوصَلاً بها، كقولك لمن قال: «أَزُورُكَ»: «إذَنْ أُكرِمَكَ» **أو قبله اليمين** فاصلاً، نحو:

(٢٠٣) إذَنْ وَ اللهِ نَرْمِيَهُم بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِن قَبلِ المَشِيبِ

و لا تنصِب الحال، كقولك لمن قال: «أنا أُحبُّك»: «إذَنْ تصدُقَ»؛ و لا تنصِب حال كونها غيرَ مصدّرة، نحو:

(٢٠٤) لَئِنْ عادَ لي عَبدُ العزيزِ بِمِثلِها و أمْكَنَني مِنها إذَنْ لا أُقِيلُها

و لا مفصولاً بينها و بين الفعل بغير القسم، نحو: «إذَنْ أنا أُكرِمُكَ».

و انصِب و ارفَعَنْ إذا «إذَنْ» مِن بعدِ حرف **عطفٍ وَقَعْ**، نحو: ﴿وَ إِذَن لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[2] (الإسراء ـ٧٦)، و قرئ شاذّاً بالنصب.

---

١. و هو ابن محيصن.

٢. صدر الآية: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ...﴾.

و بَـيـنَ «لا» و «لامِ» جَـرٍّ الْـتُـزِم ... إظـهـارُ «أنْ» نـاصِـبَـةً و إن عُـدِم
«لا» فَـ«أن» أَعْـمِـلْ مُـظهَـراً أو مُضمَرا ... و بـعـدَ نَـفـيٍ «كـانَ» حَـتـمـاً أُضـمِـرا
كـذاكَ بَـعْـدَ «أوْ» إذا يَـصْـلُـحُ في ... مَوضِعِها «حَتّى» أو «إلّا» «أنْ» خَفي
و بَـعْـدَ «حَـتّـى» هكـذا إضـمـارُ «أنْ» ... حَـتْـمٌ كَـ«جُـدْ حَـتّـى تَـسُـرَّ ذا حَـزَن»
وَ تِـلـوَ «حَـتّـى» حـالاً أو مُـؤوَّلا ... بِـهِ ارْفَـعَـنَّ و انْـصِـبِ الـمُـسْـتَـقْـبَـلا

وجوب إظهار «أن» بين اللام و «لا»

و بين «لا» النافية **و «لام» جرّ التُزِمَ إظهار «أن» ناصبةً**، نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾ (الحديد ـ ٢٩).

جواز إظهار «أن» بعد اللام غير مقترنة بـ«لا»

و إن عُدِمَ «لا» مع وجود لام الجرّ **فـ«أنْ» أَعمِل مُظهَراً** كان **أو مُضمَراً**، نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الزمر ـ ١٢)، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام ـ ٧١).

مواضع وجوب إخفاء «أن»:
١. بعد نفي كان

و «أنْ» **بعد نفي «كان» حتماً أُضمِرَ**، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال ـ ٣٣).

٢. بعد «أو» بمعنى «إلى» أو «إلّا»

كذاك بعد «أو» إذا يَصلُح في مَوضِعها أي موضع «أو» **«حتّى»** الّتي بمعنى «إلَى» **أو «إلّا»** لفظة «أن» الناصبة **خَفِيَ** حتماً، نحو:

(٢٠٥) لأَستَسْهِلَنَّ الصَعْبَ أو أُدرِكَ المُنَى ... فَـمَـا انْـقَـادَتِ الآمـالُ إلّا لِـصـابِرِ

(٢٠٦) وَ كُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ ... كَـسَـرْتُ كُـعُـوبَـهـا أو تَستَقِيما

٣. بعد «حتّى»

و بعد «حتّى» هكَذا إضمار «أن» حَتم، كـ: «جُدْ بالمالِ حتّى تَسُرَّ ذا حَزَنٍ».

و تِلو «حتّى» إن كان **حالاً أو مؤوَّلاً به، ارفَعَنَّ**، نحو: «سِرتُ البَارِحَةَ حتّى أدخُلُ المدينةَ» ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾ (البقرة ـ ٢١٤) **في قراءة نافع**.

و انصِب تِلوَ «حتّى» المستقبَلَ أو المؤوّل به، نحو: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾ (الحجرات ـ ٩)، ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة ـ ٢١٤) **في قراءة الستّة**.

و بَـعْـدَ «فـا» جَـوابِ نَـفْـيٍ أو طَلَـب مَحضَيْنِ «أنْ» و سَتْرُها حَتْمٌ نَصَب
و«الـواوُ» كَـ«الفا» إنْ تُفِدْ مَفهُومَ «مَع» كَـ«لا تَـكُـنْ جَـلْـداً و تُـظْـهِـرَ الـجَـزَع»

٤. بعد الفاء في جـواب نـفـي أو طلب

و بعد «فاءِ» جوابِ نفي أو طلبٍ أمراً كان أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً أو عَرضاً أو تحضيضاً أو تمنّياً، بشرط أن يكونا **مَحضَينِ «أنْ» ـ و سَترها حَتمٌ ـ نَصَبَ**، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر ـ ٣٦)، و:

(٢٠٧) يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إلَى سُـلَـيْـمـانَ فَـنَـسْـتَـرِيحـا

و: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه ـ ٨١)؛ و:

(٢٠٨) رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أعْـدِلَ عَنْ سَـنَنِ الـسـاعِـينَ فِي خَـيْـرِ سَـنَن

و: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (الأعراف ـ ٥٣)؛ و:

(٢٠٩) يا ابنَ الكِرامِ ألا تَدنو فتُبصِرَ ما قـد حَـدَّثـوكَ فما راءٍ كـمَـن سَمِعَا

و:

(٢١٠) لولا تَعوجِينَ يا سَلْمى على دَنِفٍ فَـتُـخْـمِـدي نـارَ وَجـدٍ كـادَ يُـفنِيهِ

و: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ (النساء ـ ٧٣)؛

فإن كانت الفاء لغير الجواب بأن كانت لمجرّد العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (إبراهيم ـ ٤)؛ أو كان النفي غير محض، نحو: «ما تَزالُ تَأتينا فَتُحدِّثُنا» و «ما تأتينا إلّا فَتُحَدِّثُنا»؛ أو الطلب غير محض، بأن يكون بصورة الخبر أو باسم الفعل ـ كما سيأتي ـ، وجب الرفع.

٥. بعد «الـواو» الّتي بمعنى «مع» بعد نفي أو طلب

و «الواو» كـ«الفاءِ» فيما ذكر **إن تُفِد مفهومَ «مع»، كـ: «لا تَكُنْ جَلداً و تُظهِرَ الجَزَعَ»**، و: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (آل عمران ـ

و بَعدَ غَيرِ النَّفيِ جَزْماً اعْتَمِدْ ... إن تَسقُطِ «الفا» و الجَزاءُ قَد قُصِد
و الأمرُ إن كانَ بِغَيرِ «افْعَلْ» فَلا ... تَنصِبْ جَوابَهُ و جَزمَهُ اقْبَلا
و الفِعلُ بعدَ «الفاءِ» في الرَّجا نُصِب ... كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنتَسِب
و إنْ علَى اسْمٍ خالصٍ فِعلٌ عُطِف ... تَنْصِبُهُ «أنْ» ثابِتاً أو مُنحَذِف

---

١٤٢)؛ و: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام ـ ٢٧).

فإن لم تكن الواو بمعنى «مع» وجب الرفع، نحو: «لا تأكُلِ السَمَكَ و تَشرَبُ اللَبَنَ».

وجوب جزم المضارع بعد الطلب مع فقد الفاء أو الواو

و بعد غير النفي أي الطلب **جزماً** به **اعتَمِدْ إن تَسقُط «الفاءُ» و الجزاء قد قُصِدَ**[1]، نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ (البقرة ـ ١٥٢)؛ بخلافه بعد النفي، نحو: «ما تأتِينا تُحَدِّثْنا»، و ما إذا لم يقصد الجزاء، نحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة ـ ١٠٣).

و الأمر إن كان بغير «افْعَلْ» بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل، **فلا تَنصِبْ جوابه**، خلافاً للكسائيّ، **و جزمه اقبَلَنْ** للإجماع عليه، نحو: «حَسْبُكَ الحَديثُ يَنَمِ النّاسُ» و «صَهْ أُحَدِّثْكَ».

٦. بعد الفاء في جواب الترجّي

و الفعلُ بعد الفاءِ في الرجاءِ نُصِبَ عند الفرّاء و المصنّف **كنصب ما إلى التمنّي يَنتَسِبُ**، نحو: «﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ (غافر ـ ٣٦ و ٣٧).

جواز إظهار «أن» بعد العطف على اسم خالص

و إن على اسم خالص مِن شَبَه الفعل **فعلٌ عُطِفَ** بـ«الواو» أو «الفاء» أو «أو» أو «ثُمَّ» **تنصِبُه «أنْ» ثابتاً** كان **أو منحذِفْ**[2]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ (الشورى ـ ٥١)، و نحو:

---

١. قوله: «و الجزاء قد قصد» بأن تقدّره مسبّباً عن الطلب المتقدّم.

٢. قوله: «منحذف» منصوب و وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

و شَذَّ حَذْفُ «أنْ» و نَصْبٌ في سِوَى ما مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

(٢١١) و لُبْسُ عَبَاءَةٍ و تَقَرَّ عَيْنِي أحَبُّ إلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

بخلاف المعطوف على غير الخالص، نحو: «الطائرُ فَيَغضِبُ زَيدٌ الذُّباب».

و شذّ حذف «أنْ» و نصب في سوى ما مَرّ، كقولهم: «خُذِ اللِّصَّ قَبلَ يَأخُذَكَ».

فاقبَل منه ما عَدل رَوَى و لا تُقِس عليه.

التحقيق

- ما وجه نصب المضارع في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ (الفرقان ـ٧)؟

راجع: شرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص ٦٣ و ٤٤٣ و شرح الجاميّ، ج٢، ص ٢٧٣.

- لِمَ لم يُنصب المضارع في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ (المرسلات ـ٣٦)؟

راجع: شرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص ٦٦-٧١ و شرح شذور الذهب، ص ٣٢٢-٣٢٤.

عوامل الجزم

بِـــ«لا» و «لامٍ» طـالِـبـاً ضَـــعْ جَزما ... فـي الـفِـعْـلِ هكـذا بِـ«لَـمْ» و «لَـمّـا»

وَ اجْزِمْ بِـ«إنْ» و «مَنْ» و «ما» و «مَهْما» ... «أيٍّ» «مَتَىٰ» «أيّـانَ» «أيْـنَ» «إذْمـا»

فصل في عوامل الجزم

أقسام عوامل الجزم:
١. غير الشرطيّة

بـ«لا» و «لام» طالباً ضَعْ جَزماً في الفعل سواء كانتا للدعاء، **نحو:** ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة ـ ٢٨٦)، و: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف ـ ٧٧)؛ أم لا، بأن كانت «لا» للنهي، **نحو:** ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ (لقمان ـ ١٣) و «اللام» للأمر، **نحو:** ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ (الطلاق ـ ٧).

هكذا بـ«لَمْ» و «لَمّا» النافيتين، **نحو:** ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة ـ ٦٧)، و ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ (ص ـ ٨).

و اجزِم: ٢. الشرطيّة

- **بـ«إنْ»**، **نحو:** ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ (الإسراء ـ ٥٤)؛
- **و «مَنْ»**، **نحو:** ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء ـ ١٢٣)؛
- **و «ما»**، **نحو:** ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ (البقرة ـ ١٩٧)؛

و «حَيْثُما» «أنَّىٰ» و حَرْفٌ «إذْ ما» كَـ«إنْ» و باقِي الأدَواتِ أسما

– **و «مَهْما»**، نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف ـ ١٣٢)؛

– و **«أيٍّ»**، نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (الإسراء ـ ١١٠)؛

– و **«مَتَىٰ»**، نحو:

(٢١٢) ولَستُ بِحَلّال التِّلاعِ مَخافَةً و لكنْ متى يَستَرفِدِ القومُ أرفِدِ

– و **«أيَّانَ»**، نحو: «أيان تَفعَلْ أفعَلْ». و لم يذكر هذه في الكافية و لا شرحها؛

– و **«أيْنَ»**، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء ـ ٧٨)؛

– و **«إذْما»**، نحو:

(٢١٣) و إنّك إذْما تَأتِ ما أنْتَ آمِرٌ به تُلْفِ مَن إيّاه تَأمُرُ آتياً

– **و «حَيْثُما»**، نحو: «حَيْثُما يَكُ امْرُؤٌ صَالِحٌ فَكُنْ».

– و **«أنَّىٰ»**،[1] نحو:

(٢١٤) خَلِيلَيَّ أنَّىٰ تَأتِيانِي تَأتِيا أخاً غيرَ ما يُرضِيكُما لا يُحاوِلُ

تقسيم أدوات الشرط بالاسميّة والحرفيّة

و حرف «إذْما»، ك «إنْ»، و باقي الأدوات أسماء، بلا خلاف إلّا «مَهْما»، فعلى الأصحّ، لعَود الضمير عليها في الآية السابقة.

إعراب أدوات الشرط الاسميّة

ثمّ ما كان منها للزمان أو المكان فموضعه نصب بفِعل الشرط، و ما كان لغيره فموضعه رفع على الابتداء إن اشتغل عنه الفعل بضميره، و إلّا فنَصب به.

---

١. و زاد الكوفيّون «كَيْفَ» فجزموا بها.

و يجزم بِـ«إذا» في الشعر كثيراً ـ كما قال في شرح الكافية ـ، و منه:

اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى و إذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

قال: و الأصحّ منع ذلك في النثر لعدم وروده. (*)

فِعْلَيْنِ يَقتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّما ... يَتْلُو الجَزاءُ و «جَواباً» وُسِما
و ماضِيَيْنِ أو مُضارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِما أو مُتَخالِفَيْنِ
و بَعدَ ماضٍ رَفعُكَ الجَزا حَسَن ... و رَفْعُهُ بَعْدَ مُضارِعٍ وَهَن
و اقْرُنْ بِـ«فا» حَتماً جَواباً لو جُعِل ... شرطاً لِـ«إنْ» أو غيرِها لم يَنجَعِلْ

إقتضاء أدوات الشرط للفعلين

فعلَيْنِ يَقتَضِينَ أي أدواتُ الشرط، و هي «إنْ» و ما بعدها **شرطٌ قُدِّمَ** و **يَتلُو الجزاءُ** و **«جواباً» وُسِمَ** أيضاً.

حالات فعلي الشرط و الجزاء و إعرابهما

و ماضيَينِ أو مضارعَينِ تُلفيهما أي الشرط و جزاءه. و محلّ الماضي حينئذ جزم، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ (الإسراء ـ ٨)؛ ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾ (البقرة ـ ٢٨٤) **أو مُتخالفَينِ** بأن يكون الشرط مضارعاً و الجزاء ماضياً أو عكسه، نحو:

(٢١٥) إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكُمْ وإنْ تَصِلُوا ... مَلَأْتُمُ أنْفُسَ الأعْداءِ إرْهاباً

و نحو:

(٢١٦) دَسَّتْ رَسولاً بِأنّ القومَ إنْ قَدَرُوا ... عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذاتَ تَوْغِيرِ

و بعد شرط **ماضٍ رفعك الجزاءَ حَسَنٌ**، لكنّه غير مختار، نحو:

(٢١٧) و إنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مالِي و لا حَرِمُ

و رَفعه أي الجزاء **بعد** شرط **مضارعٍ وَهَنَ** أي ضَعُفَ، نحو:

(٢١٨) يا أقْرَعُ بْنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

مواضع وجوب دخول الفاء على الجزاء

و اقرُنْ بـ«فاءٍ» للارتباط **حتماً جواباً لو جُعِلَ شرطاً لـ«إنْ» أو غيرها** مِن الأدوات لم يطاوع و **لم ينجعل**، كـ:

- الماضي غير المتصرّف، نحو: «﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَ وَلَداً * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ

و تَخلُفُ «الفاءَ» «إذا» المُفاجَأَه كـ«إنْ تَجُدْ إذا لَنا مُكافَأَه»
و الفِعْلُ مِن بَعْدِ الجَزا إن يَقتَرِن بِـ«الفا» أوِ «الواوِ» بِتَثليثٍ قَمِن

خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ﴾ (الكهف ـ٣٩ و ٤٠)؛

– و الماضي لفظاً و معنىً، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف ـ٧٧)؛

– و المطلوب به فعل أو ترك، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ (آل عِمْران ـ٣١)، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفْ[1] ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾ (طه ـ١١٢)؛

– و الفعل المقرون بـ«السين» أو «سَوفَ» و المنفيّ بـ«لَنْ» أو «ما» أو «إنْ» و الجملة الاسميّة.[2]

و قوله:

(٢١٩) مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها و الشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

ضرورة.

نيابة «إذا» الفجائيّة عن الفاء

و تخلُف «الفاءَ» «إذا» المُفاجأة لحصول الارتباط بها، **كـ«إنْ تَجُدْ إذا لَنا مُكافَأة»** ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ـ٣٦).

إعراب المعطوف على الجزاء

و الفعل من بعد الجزاءِ إن يَقترن معطوفاً **بـ«الفاءِ» أو «الواو» بتثليث له قَمِنٌ** بأن يرفع على الاستئناف، و يجزم على العطف، و ينصب على إضمار «أنْ». و قرئ بها[3]:

١. في قراءة ابن كثير بالجزم؛ و أمّا الباقون فقد قرءوا بالرفع.

٢. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً﴾ (النساء ـ١٧٢) و ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء ـ٧٤)، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران ـ٨٥)، ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء ـ٨٠)، ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (الأعراف ـ١٧٨). و لم نجد لِـ«إن» النافية مثالاً في العربيّة.

٣. قرأ ابن عامر و عاصم بالرفع و قرأ الباقون بالجزم و قرأ ابن عبّاس بالنصب.

و جَـزمٌ أو نَـصْـبٌ لِـفِـعْـلٍ إثْـرَ «فـا» أو «واوٍ» إنْ بِـالـجُـمـلَـتَـيـنِ اكـتُـنِـفـا
وَ الـشَّـرطُ يُـغنِي عَـن جَـوابٍ قَـد عُلِم و العَكْسُ قَـد يَأتي إنِ المَعنَى فُهِم
و احْـذِفْ لَـدَى اجْـتِـماعِ شَـرطٍ و قَسَم جَـوابَ مـا أخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُـلـتَـزَم

﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ وَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَآءُ﴾ (البقرة ـ ٢٨٤).

فإن اقترن بـ«ثُمَّ» جاز الأوّلان فقط.

إعراب المعطوف على الشرط

و جزم أو نصب ثابت **لفعل** واقع **إثرَ «فاءٍ» أو «واو» إن بالجملتَينِ** أي جملة الشرط و جملة الجزاء **اكتُنِفَ** بأن توسطهما، نحو: «إنْ تَأتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثْكَ»،

(٢٢٠) و مَن يَقتَرِبْ مِنّا و يَخضَعْ نُؤْوِهِ و لا يَخشَ ظُلماً ما أقامَ و لا هَضْماً

فإن وقع بعد «ثُمَّ» لم ينصب، و أجازه الكوفيّون؛ و منه قراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾ (النساء ـ ١٠٠).

جواز حذف الجواب أو الشرط مع القرينة

و الشرط يُغني عن جواب قد عُلِمَ فحُذف، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ (الأنعام ـ ٣٥)، أي فافعَلْ.

و العكس و هو الاستغناء بالجواب عن الشرط **قد يأتي إن المعنى فُهِمَ**، و قد اجتمع الأمران في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «العِلم يَهتِفُ بالعمل فَإن أجابه و إلّا ارتَحَلَ عَنه»[1].[2]

حكم حذف جواب الشرط أو القسم في صورة اجتماعهما

و احذِفْ لدى اجتماع شرطٍ و قسمٍ جواب ما أخَّرتَ منهما و ائت **بجواب ما قدّمتَ فهو ملتزَمٌ**، نحو: «و اللهِ إن أتيتَني لَأُكرِمَنَّكَ» و «إنْ تَأتِني و اللهِ أُكرِمْكَ».

١. نهج البلاغة، الحكمة ٣٦٦.

٢. و قد يحذفان معاً بعدَ «إنْ»، نحو:

قَـالَـتْ بَـنـاتُ الـعَـمِّ: يَـا سَـلْـمَـى و إنْ كَـانَ فَـقِـيـراً مُـعْـدِمـاً؟ قَـالَـتْ: و إنْ.(*)

و إنْ تَـوالَـيـا و قَـبـلُ ذو خَـبَـر فَـالـشَّـرْطَ رَجِّـحْ مُطلَقاً بِلاحَـذَر
و رُبَّـمـا رُجِّـحَ بَـعْـدَ قَـسَـمِ شَـرْطٌ بِـلا ذي خَـبَـرٍ مُـقَـدَّمِ

و يغني عن لفظ القسم المقدّم لام تقارن أداة الشرط:

- لفظاً، نحو: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (إبراهيم ـ ٧).
- أو تقديراً، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾ (الأعراف ـ ٢٣).

و إن توالیا أي الشرط و القسم **و قبلُ** أي قبلهما **ذو خبرٍ** أي مبتدأ، **فالشرطَ رجِّحْ** بأن تأتي بجوابه **مطلقاً بلا حَذَرٍ** أي سواء تقدّم أو تأخّر، نحو: «زَيدٌ إن تَقُم و اللهِ يَقُمْ» و «زَيدٌ و اللهِ إن تَقُمْ يَقُمْ».

و ربّما رُجِّحَ بعد قسمٍ شرط فائت بجوابه **بلا ذي خبر مقدَّمٍ**، نحو:

(٢٢١) لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَومَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بادِياً

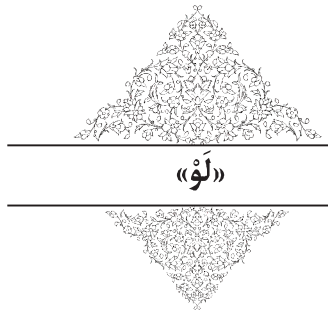

«لَوْ»

«لَوْ» حَرفُ شَرطٍ في مُضِيٍّ و يَقِلّ ... إيلاؤُها مُستَقبَلاً لكِنْ قُبِل

و هيَ في الاختِصاصِ بِالفِعْلِ كَـ«إنْ» ... لكِنَّ «لَوْ» «أنَّ» بِها قَد تَقتَرِن

فصل في لَوْ

مدلول «لو»

«لَوْ» حرفُ شرط في مُضِيٍّ يقتضي امتناع الشرط و استلزامه للجواب من غير تعرّض لنفي الجواب إلّا مع القرينة. فـ«قيام زيد» مِن قولك: «لَوْ قامَ زَيدٌ لَقامَ عَمْرٌو» محكوم بانتفائه، و كونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام مِن عمرو. و هل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرّض لذلك.

استعمالها بمعنى «إنْ» قليلاً

و يَقِلُّ إيلاؤها مستقبلاً معنى **لكن قُبِل** إذا ورد، و **هي** حينئذ بمعنى «إن»، **نحو** قوله **تعالى**: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَ دِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (الصفّ ـ ٩)، و قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «لو يقول أحدكم إذا غضب: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ذهب عنه غضبه»[1].

ما تدخُل عليه

و هي في الاختصاص بالفعل كـ«إنْ»، لكنّ «لَو» «أنَّ» بها قد تَقترنُ، نحو: «لَو أنَّ زيداً قائمٌ لَقامَ عمروٌ» و نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ

١. الدعوات للراونديّ، ص٥٢؛ و كنز العمّال، ج٣، ص٥٢٣، الحديث ٧٧٢٠.

و إن مُضارِعٌ تَلاها صُرِفا إلَى المُضيِّ نَحوُ «لَوْ يَفي كَفَى»

مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾ (لقمان ـ ٢٧).

و موضع «أنَّ» حينئذ رَفْع مبتدأً عند سيبويه، و فاعلاً لِـ«ثَبَتَ» مقدّراً عند الزمخشريّ.

تصريف معنى المضارع بعدها إلى الماضي

و إن مضارع لفظاً تلاها صُرِفَ إلى المُضِيّ معنىً، نحو: «لَو يَفِي كَفَى».

تتمّة:

حالات جوابها

جواب «لو» ماض:

- إمّا معنىً، كـ«لَو لَم يَخَفِ اللهَ لَم يَعصِهِ»؛
- أو وضعاً؛ و هو:

- إمّا مثبت؛ فاقترانه باللام، نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ﴾ (الأنفال ـ ٢٣) أكثر من تركها، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (النساء ـ ٩)؛
- أو منفيّ بِـ«ما»؛ فالأمر بالعكس، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ (البقرة ـ ٢٥٣).

(٢٢٢) و لَوْ نُعطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنا و لكِنْ لا خِيارَ مَعَ اللَّيالِي

«أمّا» و «لَوْ لا» و «لَوْما»

«أمّا» كَـ«مَهْما يَكُ مِن شَيءٍ» و «فا» لِتِلْوِ تِلْوِها وُجوباً أُلِفَا
و حَذْفُ ذي «الفا» قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَم يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَد نُبِذا

فصل في **«أمّا» و «لَوْ لا» و «لَوْما»** و فيه «هَلّا» و «ألّا» و «ألا»

معنى «أمّا» ووجه عدم دخولها على الفعل

«أمّا» كـ«مَهما يَكُ من شيء» فهي نائبة عن أداة الشرط و فعله، و لهذا لا يليها فعل.

لزوم مجيء الفاء بعد مدخول «أمّا»

و «فاءٌ» لتِلو تِلوها وجوباً أُلِفَ؛ لأنّه مع ما قبله جواب الشرط و إنّما أُخّرت إليه كراهة أن يوالي بين لفظي الشرط و الجزاء، نحو: «أمّا قائمٌ فَزَيدٌ» و ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ (الكهف ـ ٧٩) و ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَ أَمَّا السَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَ أَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى ـ ٩ ـ ١١) و ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَ رَيْحَانٌ وَ جَنَّةُ نَعِيمٍ﴾ (الواقعة ـ ٨٨ و ٨٩).

موارد حذف الفاء

و حَذفُ ذي «الفاءِ» قَلَّ في نَثرٍ إذا لم يَكُ قولٌ معها قد نُبِذَ أي حذف، كقوله عليه السلام: «أمّا بَعدُ مَا بَالُ رِجالٍ يَشترِطونَ شُروطاً ليس في كتاب الله».[1]

فإن كان معها قول و حذف، جاز حذف الفاء، بل وجب، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران ـ ١٠٦) أي: فيقال لهم: أ كَفَرتُم.

١. صحيح البخاريّ، ج٤، ص٦٥، الحديث ١٩٦٠.

«لَـوْلا» و «لَـوْمـا» يَـلـزَمـانِ الابـتِـدا ... إذَا امـتِـنـاعـاً بِـوُجـودٍ عَـقَـدا
و بِهِـمـا التَّـحـضـيـضَ مِـزْ و «هَـلّا» ... «ألّا» «ألَا» و أولِـيَـنْـهـا الـفِـعْـلا
و قَـد يَـليـهـا اسْـمٌ بِـفـعـلٍ مُـضـمَـرِ ... عُـلِّـقَ أوْ بِـظـاهِـرٍ مُـؤخَّـرِ

أقسام «لولا» و«لوما»:
١. الامتناعيّتين و لزوم دخولهما على المبتدا
٢. التحضيضيّتين و لزوم دخولهما على الفعل

«لَوْلا» و «لَوْما» يَلزَمانِ الابتداءَ أي المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره ـ و يجب حذف خبره، كما تقدّم[1] ـ **إذا امتناعاً** من حصول شيء **بوجود** لشيء **عَقَدا**، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً﴾ (النور ـ ٢١)، و ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ ـ ٣١).

سائر أدوات التحضيض و العرض

و بهما التَّحْضيض و هو طلب بإزعاج **مِزْ**.

و «هَلّا» مثلهما في إفادة التحضيض و كذا **«ألّا»** بالتشديد.

و أمّا **«ألَا»** بالتخفيف فهي للعَرْض، كما قال في شرح الكافية.[2] و هي مثل ما تقدّم فيما ذكره بقوله: **«و أولِيَنْها الفِعلَ»** وجوباً، نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ (الفرقان ـ ٢١)، ﴿لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (الحجر ـ ٧).

و قد يَليها اسم فيجب أن يكون **بفعلٍ مُضمَرٍ عُلِّقَ**، نحو:

(٢٢٣) الآنَ بعدَ لِجاجَتي تَلحُونَني ... هَـلّا الـتَّـقـدُّمُ و الـقُـلـوبُ صِـحـاحُ

أي هلّا وُجِد التقدّم، **أو بظاهرٍ مؤخَّرٍ**، نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهٰذَا﴾ (النور ـ ١٦).

---

١. في باب الابتداء (في الصفحة ٧٠).
٢. و قيل: تأتي للتحضيض أيضاً، كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ (التوبة ـ ١٣).

نونا التوكيد

لِلفِعلِ تَوْكيدٌ بِنُونَينِ هُما ... كَنونَيِ «اذْهَبَنَّ» و «اقْصِدَنْهُما»
يُؤَكِّدانِ «افْعَلْ» و «يَفْعَلْ» آتِيا ... ذا طَلَبٍ أو شَرطاً «إمّا» تاليا
أو مُثبَتاً في قَسَمٍ مُستَقْبَلا ... و قَلَّ بَعدَ «ما» و «لَمْ» و بَعدَ «لا»

هذا باب فيه **نونا التوكيد**

تـوكيـد الفعل بالنون و مواضعه

للفعل توكيدٌ بنونَين هما شديدة و خفيفة، **كنونَي «اذْهَبَنَّ» و «اقصِدَنْهُما»**.

يُؤَكِّدانِ «افْعَلْ» أي الأمر مطلقاً، نحو: «انْصُرَنَّ».

و «يَفعَلُ» أي المضارع بشرط أن يكون **آتياً ذا طلب**، نحو:

(٢٢٤) و هَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيادُ البِلا ... دِ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أنْ يَأتِيَن

أو شرطاً «إمّا» تالياً، نحو: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ (يونس ـ ٤٦).

أو مُثبَتاً في قسم مستقبَلاً متّصلاً بلامه، نحو: ﴿تَاللهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ (النحل ـ ٥٦)؛ بخلاف:

ـ المنفيّ، نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف ـ ٨٥)؛[1]

١. إذ التقدير: «لا تفتؤ».

و غَيرِ «إمّا» مِن طَوالِبِ الجَزا و آخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ كَـ«ابْرُزَا»
و احْذِفْ خَفيفَةً لِساكِنٍ رَدِف و بَعدَ غَيرِ فَتحَةٍ إذا تَقِف

– و الحال، نحو: ﴿لَأُقْسِمُ[1] بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة ـ١)، و إن منعه البصريّون؛

– و غير المتّصل بـ«اللام»، نحو: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ (آل عمران ـ١٥٨)، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى ـ٥).

تنبيه: لا يلزم هذا التوكيد إلّا بعد القَسَم، كما ذكره في الكافية.

و قَلَّ توكيده **إذا وَقَعَ بعد «ما»** الزائدة، نحو:

(٢٢٥) قليلاً بِهِ ما يَحْمِدَنَّكَ وارِثٌ إذا نالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مُغْنَماً

و بعد «لَمْ»، نحو:

(٢٢٦) يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما[2] شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّماً

و بعد «لا»، نحو: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال ـ٢٥).

و بعد غير «إمّا» من طَوالِب الجزاء، و هي كلمات الشرط، نحو:

(٢٢٧) مَنْ تَثقِفَنْ مِنهُم فَلَيسَ بِآئِبٍ أبداً و قَتلُ بَني قُتَيبَةَ شافِ

و آخِر المؤكَّد افتَح كـ«ابْرُزَنْ» و «اخْشَيَنَّ» و «ارْمِيَنَّ» و «اغْزُوَنَّ».

موارد حذف النون الخفيفة و أحكامه

و احذِف خفيفة لساكن رَدِفَ، نحو:

(٢٢٨) لا تُهينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أنْ تَركَعَ يَوماً و الدَّهْرُ قَد رَفَعَه

و احذفها أيضاً بعد غير فتحة إذا تَقِفُ.

---

١. في قراءة ابن كثير.
٢. و اعلم أنّ نون التوكيد الخفيفة تقلب ألفاً وقفاً، كما سيأتي.

و ارْدُدْ إذا حَذَفتَها في الوَقْفِ ما ... مِن أَجْلِها في الوَصْلِ كانَ عُدِما
و أبْدِلَنْها بَعدَ فَتحٍ «أَلِفا» ... وَقْفاً كَما تَقولُ في «قِفَنْ» «قِفَا»

و ارْدُد إذا حذفتَها في الوقف ما من أَجلِها في الوصل كان عُدِمَ، و هو «واو» الجمع، و «ياء» التأنيث، و «نون» الإعراب؛ فقُل في «اخْرُجُنْ» و «اخْرُجِنْ»: «اخْرُجُوا» و «اخْرُجِي»، و في «هَل تَخْرُجُنْ؟» و «هل تَخْرُجِنْ؟»: «هَل تَخْرُجُون؟» و «هَلْ تَخْرُجِين؟».

موضع إبدال النون الخفيفة ألفاً

و أبدِلَنْها بعد فتحٍ «ألِفاً» وقفاً ـ كالتنوين ـ **، كما تقول في «قِفَنْ»: «قِفَا»**.[1]

---

١. وردت النون الخفيفة في آيتين من كتاب الله و رُسِمَت بالألف: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق ـ١٥)، ﴿وَ لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف ـ٣٢)

أسماء العدد

«ثَلاثَةً» بِـ«التّاءِ» قُلْ لِـ«الْعَشَرَه» فـي عَـدِّ مـا آحـادُهُ مُـذَكَّـرَه
فـي الـضِّـدِّ جَـرِّدْ و الـمُـمَيِّـزَ اجْـرُرِ جَـمعـاً بِـلَـفـظِ قِـلَّـةٍ فـي الأَكـثَـرِ
و «مِـائـةً» و «الأَلْـفَ» لِـلفَردِ أَضِـفْ و «مِـائـةٌ» بِـالجَـمـعِ نَـزْراً قَـد رُدِف

هذا باب **أسماء العدد**

كيفيّة استعمال العدد و المعدود:
- «الثلاثة إلى «العشرة»

«ثَلاثَةً» بِـ«التّاءِ» قُل و ما بعدها لِـ**«العَشَرَة»** أي معها **في عدّ ما آحادُه مُذكَّرةٌ**. و **في** عدّ **الضدّ** و هو الّذي آحاده مؤنّثة **جَرِّدْ** من التاء.

و الاعتبار في التذكير و التأنيث في غير الصفة باللفظ، و فيها بموصوفها المنويّ.

و المُمَيِّز لما ذكر **اجرُر** بالإضافة حال كونه **جَمعاً** مكسّراً **بلفظ قلّةٍ في الأكثر**، نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾ (الحاقّة ـ ٧)، و ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] (الأنعام ـ ١٦٠).

و جاء في القليل جمع تصحيح، نحو: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ (الطلاق ـ ١٢)، و تكسير بلفظ كثرة، نحو: ﴿وَ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة ـ ٢٢٨).

- «مائة» و «ألف» و ما بينهما

و «مِائَةً» و «الأَلْفَ» و ما بينهما **للفَرد المُميِّز أَضِفْ**، نحو: ﴿بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ (البقرة ـ ٢٥٩) ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً﴾ (العنكبوت ـ ١٤).

١. تقديرها: فله عشر حسناتٍ أمثالها؛ فالموصوف محذوف.

و «أحَـدَ» اذكُـرْ و صِـلَـنْـهُ بِـ«عَـشَـر» مُـركِّـبـاً قـاصِـدَ مَـعـدُودٍ ذَكَـر
و قُـلْ لَـدَى التَّأْنيثِ «إحْـدَى عَـشْرَه» و «الـشِّـيـنُ» فيها عَـن تَـمـيـمٍ كَـسْـرَه
و مَـعَ غَـيـرِ «أحَـدٍ» و «إحْـدَى» ما مَـعْـهُـما فَـعَـلْـتَ فَـافْـعَـل قَصْدا
و لِـ«ثَـلاثَـةٍ» و «تِـسْـعَـةٍ» و ما بَـيـنَـهُـمـا إن رُكِّـبـا مـا قُـدِّمـا

و جاء التمييز منصوباً قليلاً في قوله:

(٢٢٩) إذَا عَاشَ الفَتَى مِأَتَيْنِ عاماً فَـقَـد ذَهَـبَ الـلَّـذاذةُ و الـفَـتـاءُ

و «مِائَةٌ» و ما بعدها لِـ«الألف» **بالجَمع نَزراً قد رُدِفَ** مضافاً إليه، كقراءة الكسائيّ: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾ (الكهف ـ ٢٥).

- «أحد عشر» إلى «تسع و تسعين»

و «أحَد» بالتذكير **اذكُرْ و صِلَنْهُ بـ«عَشَرَ»** بغير تاء **مركِّباً** لهما فاتحاً آخرهما **قاصِدَ معدودٍ ذَكَرٍ**، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ (يوسف ـ ٤).

و قُل لَدَى التأنيث للمعدود **«إحْدَى عَشْرَةَ»** بتأنيث الجُزأين، نحو: «عندي إحدَى عَشْرَةَ امرأة».

و الشّينُ فيها رَوَوْا عن الحجازيّين سكونَه، و **عن** بني **تَميمٍ كَسْرَه**، و عن بعضهم فتحَه.

و إذا كان «عَشَر» **مع غير «أحَد» و «إحْدَى»** و هو ثلاثة إلى تسعة **ما مَعهُما فَعَلتَ** مِن التذكير له في المذكّر و التأنيث في المؤنّث **فَافعَل**[1] أيضاً معه **قَصداً**. **و لِـ«ثَلاثةٍ» و «تِسْعَةٍ» و ما بينهما إن رُكّبا** مع «عَشَر» **ما قُدِّمَ** من ثبوت التاء في التذكير و سقوطها في التأنيث، نحو: «عندي ثلاثةَ عَشَرَ رَجُلاً و ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً».

١. قوله: «فافعل ...» جواب للشرط المقدّر الّذي أبرزه الشارح بقوله: «إذا كان ...».

و أوْلِ «عَـشْـرَةَ» «اثْـنَـتَـيْ» و «عَـشَـرا» «اِثْـنَـيْ» إذا أُنـثَـى تَـشـا أو ذَكَـرا
و «اليـا» لِغَيرِ الرَّفعِ و ارْفَعْ بِـ«الأَلِـف» و الـفَـتـحُ فـي جُـزأَيْ سِـواهُـمـا أُلِـف
و مَـيِّـزِ «الـعِـشْـرِيـنَ» لِـ«التِّـسـعِـيـنَـا» بِـواحِـدٍ كَـ«أرْبَـعِـيـنَ حِـيـنـا»
و مَـيَّـزُوا مُـرَكَّـبـاً بِـمِـثـلِ مـا مُـيِّـزَ «عِـشْـرُونَ» فَـسَـوِّيَـنْـهُـمـا
و إنْ أُضِـيـفَ عَـدَدٌ مُـرَكَّـبُ يَـبْـقَ الـبِـنـا و عَـجُـزٌ قَـد يُـعْـرَبُ

و أوْلِ «عَشْرَةَ» بالتاء **«اثْنَتَيْ»** كذلك، **و «عَشَرَ»** بغير تاء **«اثْنَيْ»** كذلك، **إذا أُنثى تَشاءُ** راجع للأوّل، **أو ذَكَراً** راجع للثاني، نحو: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة ـ٦٠) و: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾ (التوبة ـ٣٦)؛ هذا.

و المعرب ممّا ذكر «اثْنَا» و «اثْنَتَا». **و «الياءُ»** فيهما **لغير الرفع، و ارفع بِـ«الألف»**، كما تقدّم في أوّل الكتاب.[1]

و الفتح بناء **في جُزأيْ سِواهما أُلِفَ**. و استثنى في الكافية «ثَمانِي» فيجوز إسكان يائها، و كذلك حذفها مع بقاء كَسْر النون، و مع فتحها.

و مَيِّز «العِشرينَ» و ما بعدها **لِـ«التِسعِينَ»** أي معها **بواحد** نكرة منصوب، **كـ«أربَعِينَ حِيناً»** و ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف ـ١٤٢).

و ميَّزُوا مركّباً بمثل ما مُيِّز «عِشْرون» فسَوِّيَنْهُما، نحو: «عندي أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً» ﴿وَ قَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾ (الأعراف ـ١٦٠)، أي فِرْقَةً أسباطاً.[2]

بقاء البناء في العدد المركّب المضاف

و إن أُضيفَ عدد مركّبٌ غير «اثْنَيْ عَشَرَ» و «اثْنَتَيْ عَشْرَةَ»[3] **يَبقَ البِناءُ في الجُزأينِ**، نحو: «هذه خَمْسَةَ عَشَرَكَ». **و عَجُزٌ** وحدَه **قد يُعرَبُ** في لغة رديئة، كما قال سيبويه.

---

١. في الصفحة ١٧.
٢. فـ«أسباطاً» بدل من التمييز الأصليّ؛ إذ لو كان تمييزاً لأُفرد و و حذفت التاء من العددين، لأنّ «السبط» مذكّر.
٣. فإنّهما لا يضافان.

وَ صُغْ مِنِ «اثْنَيْنِ» فَما فَوقُ إلَى «عَشَرَةٍ» كَـ«فَاعِلٍ» مِن «فَعَلَا»
وَ اخْتِمْهُ في التّأنيثِ بِـ«التّا» و مَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ «فاعِلاً» بِغيرِ «تا»
و إن تُرِدْ بَعضَ الّذي مِنهُ بُنِي تُضِفْ إلَيهِ مِثْلَ «بَعْضٍ» بَيِّنِ
و إن تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثلَ ما فَوقُ فَحُكْمَ «جاعِلٍ» لَه احْكُما
و إن أرَدْتَ مِثلَ «ثانِي اثنَيْنِ» مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَركِيبَيْنِ

كيفيّة صوغ العدد الترتيبيّ من اثنين إلى عشرة

و صُغ مِن «اثْنَين» فما فوقُ إلى «عَشَرَة» أي معها **كـ«فاعِل»** المَصوغ **مِن «فَعَلَ»**.

و اختِمه في التأنيث للمعدود بـ**«التّاءِ»**، فَقُل: «ثانِية» و «ثالِثة» إلى «عاشِرَة».

و مَتَى ذَكَّرتَ المعدود **فاذكُر «فاعلاً»** هذا المصوغ **بغير «تاءٍ»**، فَقُل: «ثانٍ» و «ثالِث» إلى «عاشِر».

كيفيّة استعمال العدد الترتيبيّ للأغراض المختلفة

و إن تُرِدْ به **بعض الّذي منه بُنِيَ** أي صيغ **تُضِف إليه**، نحو: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ (التوبة ـ٤٠) أي أحدهما و ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ (المائدة ـ٧٣) أي أحدها. و لا يجوز تنوينه و النصب به. و هذا **مثلُ «بعضٍ» بَيِّنٍ**، فإنّه لا يستعمل إلّا مضافاً إلى كلّه، كـ«بعض ثلاثة».

و إن تُرِدْ به **جَعلَ** العدد **الأقلّ مثلَ ما فوقُ** بأن تستعمله مع ما سفل **فحُكمَ «جاعِل»** أي اسم فاعل **له احكُمَنْ**؛ فأضِفْه، أو نَوِّنْه و انصِب به، نحو: «رَابِعُ ثَلاثَةٍ» و «رابعٌ ثَلاثَةً» أي جاعلها أربعةً.

و إن أردتَ به بعض الّذي منه بُنِي **مثل** ما سَبَقَ في **«ثاني اثْنَين»** و كان الّذي مِنه بُنِي **مُركّباً**:

- **فجِئْ بتركيبَين** أوّلهما «فاعِل» مُركّباً مَع «العَشرَة»، و ثانيهما ما بُنِي منه مُركّباً أيضاً مَع «العَشرَة»، و أضف أيضاً جملة المركّب الأوّل إلى جملة المركّب الثاني، فَقُل «ثانِي عَشَرَ اثْنَيْ عَشَرَ» و «ثانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ»؛

أو «فاعِلاً» بِحالَتَيْهِ أضِفْ إلَى مُرَكَّبٍ بِما تَنْوِي يَفِي
و شاعَ الاستِغنا بِـ«حادِي عَشَرا» و نَحوِهِ و قَبلَ «عِشْرِينَ» اذْكُرا
و بابِهِ «الفاعِلَ» مِن لَفظِ العَدَد بِحالَتَيْهِ قَبلَ واوٍ يُعْتَمَد

– **أو «فاعلاً» بحالَتَيه** التذكير و التأنيث **أضِفْ** بعد حذف عجزه **إلى مركّبٍ** ثان، فإنّه **بما تَنوِي** أي تقصد **يَفي**، نحو: «ثالثِ ثَلاثَةَ عَشَرَ» و «ثالِثَةِ ثَلاثَ عَشْرَةَ».[1]

و **شاع الاستغناءُ** عن الإتيان بتركيبين أو بفاعل مضاف إلى مركّب **بِـ«حادي عَشَرَ»** و هو المركّب الأوّل و حذف الثاني ـ كما قاله في شرح الكافية ـ **و نَحوِه** إلى «تاسع عشر».

كيفيّة صوغ العدد الترتيبيّ من العدد المعطوف

و قبل «عِشْرِينَ» اذكُرَنْ و بابِه إلى «تِسعِينَ» **«الفاعل»** المصوغ **مِن لفظ العددِ بحالَتَيه** التذكير و التأنيث **قبل «واو»** عاطفة **يُعتمَدُ**؛ فقُل: «حَادٍ و عِشْرونَ» و «حاديةٌ و تِسْعونَ».

١. و حينئذ يعرب صدر الأوّل لعدم التركيب و يبقى المركّب الثاني على بنائه.

«كَمْ» و «كَأَيِّن» و «كَذا»

مَيِّزْ في الاستِفْهامِ «كَمْ» بِمِثلِ ما ... مَيَّزْتَ «عِشْرِينَ» كَـ«كَمْ شَخْصاً سَما»
و أجِزْ أن تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضمَرا ... إن وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظهَرا
وَ استَعْمِلَنْها مُخبَراً كَـ«عَشَرَه» ... أو «مِائَةٍ» كَـ«كَمْ رِجالٍ أو مَرَه»

فصل في «كَمْ» و «كَأَيِّن» و «كَذا»

و هي ألفاظ عدد مبهم الجنس و المقدار.

قسما «كم» و حكم تمييزهما: ١. الاستفهاميّة

مَيِّزْ إذا كانت **في الاستفهام «كَمْ»** بأن تكون بمعنى «أيّ عدد؟» **بمثل ما مَيَّزتَ «عِشرينَ»** أي بتمييز منصوب **ك«كَمْ شَخصاً سَما؟»** أي علا.

و أجِزْ أن تَجُرَّه أي تمييزَ «كم» الاستفهاميّة **«مِنْ» مُضمَراً إن وَلِيَتْ «كَمْ» حرف جرّ مُظهَراً**، نحو: «بِكَمْ دِرهَمٍ تَصَدَّقْتَ؟» أي بكم مِن درهم.

و فيه دليل على أنّ «كَم» اسم. و بناؤها لشبهها الحرف في الوضع.

٢. الخبريّة

و استعمِلَنها حال كونها **مُخبَراً** بها بأن تكون بمعنى «كَثير» **ك«عَشَرَةٍ»**، **فمَيِّزها** بمجموع مجرور، **أو «مِائَة»**، فميّزها بمفرد مجرور، **ك«كَم رجالٍ** جاؤوني **أو كَم مَرَةٍ»** لغة في «امْرأة» تأنيث «مَرْء».

كـ«كَـمْ» «كَـأيِّـنْ» و «كَـذا» و يَنتَصِب تَمييزُ ذَيْـنِ أَو بِـهِ صِـلْ «مِـن» تُصِبْ

«كـأيّـن» و «كذا» و حكم تمييزهما

كـ«كَم» الخبريّة **«كَأيِّنْ» و «كَذا»** في إفادة التكثير و غيره، **و** لكن **يَنتصِبُ تمييزُ ذَينِ**، نحو:

(٢٣٠) أُطْرُدِ اليَأسَ بِالرَّجا فَكَأيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعدَ عُسْرِ

و «رأيت كذا و كذا رجلاً».

أو به أي بتمييز **«كَأيِّن»** ـ كما في الكافية ـ **صِل «مِن»** الجنسيّة **تُصِب**، نحو: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَآبَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ (العنكبوت ـ٦٠).

و لا تتّصل بتمييز «كَذا».

وجوه الفرق بين «كـمْ» و «كأيّن» و «كذا»

و لا يجب تصديرها بخلاف «كَأيِّن» و «كَم»؛ فلا يعمل فيهما إلّا متأخّر.

و قد يضاف إلى «كم» متعلّق ما بعدها، أو تجرّ بحرف متعلّق به، كقولك: «أبناءَ كَم رَجُلٍ عَلِمْتَ؟» و «مِن كَم كِتابٍ نَقَلْتَ؟». و لا حَظَّ لِـ«كَأيِّن» في ذلك، قاله في شرح الكافية.

و ما بجَمعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَل نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمّاتِ اشْتَمَل
أحصَى مِنَ الكافيّةِ الخُلاصَه كما اقْتَضَى غِنىً بِلا خَصاصه
فأحمَدُ اللهَ مُصَلِّياً على مُحمَّدٍ خَيرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا
و آلِهِ الغُرِّ الكِرامِ البَرَره و صَحْبِهِ المُنتَخَبينَ الخِيَرَه

و لمّا انتهى كلام المصنّف على ما أراده من علمي النحو و التصريف[1] قال: **و ما بجمعه عُنِيت** بضمّ العين[2] **قد كمل** بتثليث الميم **نظماً** أي منظوماً **على جلّ المهمّات** أي مُعظَم المقاصد النحويّة **اشتمل**.

ثمّ قال ملتفتاً من التكلّم إلى الغيبة: **أحصى** أي جَمَعَ **من الكافية** الشافية **الخلاصة** أي النُّقاوة منها و ترك كثيراً من الأمثلة و الخلاف؛ و علّة ذلك ما ذكره بقوله: **كما اقتضى** أي لأجل اقتضاء النظم، أي طلبه **غنى** لجميع الطّالبين **بلا خَصاصة** أي بغير فقر يحصل لبعضهم؛ إذ الكافية لكِبَرِها تَقصُر عنها هِمَم كثير من الناس، فلا يشتغلون بها، فلا يحصل لهم حَظّ من العربيّة، فشبّه الجهل بالفقر من المال، و قد قيل: «العلم محسوب من الرّزق».

فأحمد الله و أشكره، عوداً على بدء **مصلّياً** و **مُسلِّماً على محمّد خير نبيّ أرسل** أي أرسله الله إلى النّاس ليدعوهم إلى دينه مؤيّداً بالمعجزة **و آله الغُرّ** جمع «أَغَرّ»، و هو من الخَيل الأبيض الجَبهة، أي إنّهم لشرفهم على سائر الأُمّة بمنزلة الفَرَس الأغرّ بين الخَيل لشرفه على غيره منها **الكِرام** جمع «كَريم»، أي الطَّيِّبي الأُصول و النُّعوت و الطاهريها **البررة** جمع «بارّ»، أي ذوي الإحسان، **و صَحبه** اسم جمع لـ«صاحب» بمعنى الصَّحابيّ،

---

١. و قد حذفنا منه كثيراً من مباحث التصريف المطروحة في الكتب الدراسيّة المستقلّة.
٢. و حكى ابن الأعرابيّ فتحها (*).

و هو من اجتمع به النبيّ ﷺ **المنتخبين** من الأمّة، أي المفضَّلين علي غيرهم منها، كما ورد ذلك في أحاديث **الخيرة** بفتح الياء و يجوز التّسكين، كما في الصّحاح. قال: و هو الاسم من قولك: «اختاره الله تعالى»، يقال: «فلان خِيَرَةُ اللهِ مِن خَلْقه».

و قد مَنَّ الله تعالى بإكمال هذا الشّرح المُحَرَّر، مُوَشَّحاً من التحقيق و التنقيح بالوَشْي المُحبَّر، مُحرِزاً لدلائل هذا الفنّ، مُظهِراً لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جَنَّ، مُتحرّياً أوجز العبارة و خير الكلام ما قلّ و دلّ، معتمداً في دفع الإيراد ألطَفَ الإشارة ليتنبّه أُولو الألباب لما له انتَحَل. فدُونَكَ مُؤَلَّفاً كأنّه سَبِيكة عَسْجَد أو دُرٌّ مُنضَّد بَرَزَ في إبّان الشَّباب، و تَميَّزَ عند الصدور لأُولي الألباب، و قد قال ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما: «و ما أُوتِيَ عالِمٌ عِلماً إلّا و هو شابٌّ»[1].

فَ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللّٰهُ لَقَدْ جَآئَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ (الأعراف ـ ٤٣)، و صلّى الله على سيّدنا محمّد و على آله و صَحْبه المنتجبين، و سلّم تسليماً كثيراً.

---

١. المعجم الأوسط (للطبرانيّ) ٦: ٢٨٣.

فهرس المصادر و المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. نهج البلاغة (للصُبحي صالح): الشريف الرضيّ، محمّد بن الحسين، هجرت، قم، الطبعة ١، ١٤١٤ هـ. ق.

٣. الصحيفة السجّاديّة، الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام، نشر الهادي، قم، الطبعة ١، ١٣٧٦ هـ. ش.

٤. الاحتجاج على أهل اللِجاج، الطبرسيّ، أحمد بن عليّ، نشر مرتضى، مشهد، الطبعة ١، ١٤٠٣ ه.ق.

٥. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المُفِيد، محمّد بن محمّد، كنكرة شيخ مفيد، قم، الطبعة ١، ١٤١٣ ه.ق.

٦. الأشباه و النظائر في النحو، السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة٢.

٧. الاقتراح في علم أُصول النحو، السُيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، أدب الحوزة، قم، الطبعة١، لا ت.

٨. الأمالي (للصدوق)، ابن بابويه (الصدوق)، محمّد بن عليّ، كتابجي، تهران، الطبعة ٦، ١٣٧٦ه.ش.

٩. الأمالي (للمفيد)، المُفِيد، محمّد بن محمّد، كنكرة شيخ مفيد، قم، الطبعة ١، ١٤١٣ه.ق.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، المكتبة العصريّة، بيروت، الطبعة ١.

١١. الإيضاح في شرح المفصّل، ابن حاجب، عثمان بن عمر، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة ١.

١٢. بِحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، المجلسيّ، محمّد باقر بن محمّد تقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة ٢، ١٤٠٣ ه.ق.

١٣. البحر المحيط في التفسير، الأندلسيّ أبو حيّان محمّد بن يوسف، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ ه.ق.

١٤. البلد الأمين و الدرع الحصين، الكفعميّ، إبراهيم بن عليّ العامليّ، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٨ ه.ق.

١٥. البهجة المرضيّة على ألفيّة ابن مالك، السُيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، حقّقه و علّق عليه الحسينيّ سيّد قاسم، دار الحكمة، قم، الطبعة ١٤، ١٣٩٢ ه.ش.

١٦. التِبيان في تفسير القرآن، الطُوسيّ، محمّد بن الحسن، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
١٧. تُحَف العُقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله، ابن شُعبة الحَرّانيّ، حسن بن عليّ، جامعة المدرسين – قم، الطبعة ٢، ١٤٠٤ / ١٣٦٣ ه.ق.
١٨. تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، محمّد بن عبد الله، مطبعة الميريّة، مكّة، الطبعة١، ١٣١٩ ه. ق.
١٩. تفسير جوامع الجامع، الطبرسيّ فضل بن حسن، انتشارات جامعة تهران و مديريّة الحوزة العلميّة بقم، تهران، الطبعة ١، ١٣٧٧ ه.ش.
٢٠. تفسير كنز الدقائق و بحر الغرائب، القمّيّ المشهديّ، محمّد بن محمّدرضا، انتشارات وزارة الإرشاد الاسلاميّ، تهران، الطبعة ١، ١٣٦٨ ه.ش.
٢١. تنبيه الخواطر و نزهة النواظر المعروف بمجموعة ورّام، وَرّام بن أبي فراس، مسعود بن عيسى، مكتبة فقيه، قم، الطبعة ١، ١٤١٠ ه.ق.
٢٢. حاشية الصبّان على شرح الأُشْمُونيّ على ألفيّة ابن مالك و معه شرح الشواهد للعينيّ، الصَبّان، محمّد بن عليّ، المكتبة العصريّة، بيروت، الطبعة ١.
٢٣. الحدائق النَديّة في شرح الفوائد الصَمديّة، المدنيّ، عليخان بن أحمد، ذَوِي القُربى، قم، الطبعة ١.
٢٤. الخصال، ابن بابويه (الصَدوق)، محمّد بن عليّ، جامعة المدرّسين، قم، الطبعة ١، ١٣٦٢ه.ش.
٢٥. الدَعَوات (للراونديّ) / سلوة الحزين، قطب الدين الراونديّ، سعيد بن هبة الله، انتشارات مدرسة الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف، قم، الطبعة ١، ١٤٠٧ ه.ق.
٢٦. ديوان محتشم كاشاني، محتشم كاشاني، عليّ بن احمد، مخطوط.
٢٧. سنن أبي داود، أبوداود، سليمان بن أشعث، دار الحديث، القاهرة، الطبعة ١، ١٤٢٠ ه.ق.
٢٨. شرح التسهيل، ابن مالك، محمّد بن عبد الله، هِجر، القاهرة، مصر، الطبعة ١، ١٤١٠ ه.ق.
٢٩. شرح الدماميني على مُغنِي اللَبيب، ابن دماميني، محمّد بن أبي بكر، مؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت، الطبعة ١.
٣٠. شرح الرضيّ على الكافية، رَضيّ الدين أسترآباديّ، محمّد بن حسن، موسّسة الصادق للطباعة و النشر، تهران، الطبعة ١، ١٣٨٤ ه.ش.
٣١. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمّد بن عبد الله، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة ١.
٣٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، دار الكوخ، تهران، الطبعة ١، ١٣٨٤ ه.ش.
٣٣. شرح عُمدة الحافظ و عُدّة اللافِظ، ابن مالك، محمّد بن عبد الله، مطبعة العاني، بغداد.

٣٤. الصحاح -تاج اللغة و صحاح العربيّة، الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٠ ه.ق.
٣٥. صحيح البخاريّ، البُخاريّ، محمّد بن إسماعيل، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة - لُجنة إحياء كتب السنّة، قاهرة، الطبعة، ١٤١٠ ه.ق.
٣٦. علوم العربيّة، الحسينيّ الطهرانيّ، السيّد هاشم، مفيد، تهران، الطبعة ٢، ١٣٦٤ ه.ش.
٣٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ابن بابويه (الصَدوق)، محمّد بن عليّ، نشر جهان، تهران، الطبعة ١، ١٣٧٨ه.ق.
٣٨. غُرَر الحِكَم و دُرَر الكَلِم (مجموعة من كلمات و حكم الإمام عليّ عليه السلام)، التميميّ الآمديّ، عبد الواحد بن محمّد، دار الكتاب الإسلاميّ، قم، الطبعة ٢، ١٤١٠ ه.ق.
٣٩. الكافي، الكُلَينيّ، محمّد بن يعقوب بن إسحاق، دار الكتب الإسلاميّة، تهران، الطبعة ٤، ١٤٠٧ ه.ق.
٤٠. كامل الزيارات، ابن قولويه، جعفر بن محمّد، دار المرتضويّة، النجف الأشرف، الطبعة ١، ١٣٥٦ه.ش.
٤١. كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الإثنَيْ عَشَر، خزاز الرازيّ، عليّ بن محمّد، بيدار، قم، ١٤٠١ ه.ق.
٤٢. كَنْز العُمّال في سنن الأقوال و الأفعال، المتّقي الهنديّ، علاء الدين عليّ بن حسام الدين، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة ٥، ١٤٠١ ه.ق.
٤٣. لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - دار صادر، بيروت، الطبعة ٣، ١٤١٤ ه.ق.
٤٤. مجمع البحرين، الطُريحيّ، فخر الدين، مرتضويّ، تهران، الطبعة ٣، ١٤١٦ ه.ق.
٤٥. مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسيّ فضل بن حسن، انتشارات ناصر خسرو، تهران، الطبعة٣، ١٣٧٢ ه.ش.
٤٦. المزار الكبير(لابن المشهديّ)، ابن مشهديّ، محمّد بن جعفر، مكتبة انتشارات اسلامي لجامعة مدرّسي الحوزة العلميّة بقم، قم، الطبعة ١، ١٤١٩ ه.ق.
٤٧. مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، النوريّ، حسين بن محمّد تقيّ، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة ١، ١٤٠٨ ه.ق.
٤٨. مُسنَد الإمام أحمد بن حَنبَل، ابن حَنبَل، أحمد بن محمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٦ ه.ق.
٤٩. مصباح الشريعة، منسوب إلى جعفر بن محمّد عليهما السلام، الأعلميّ، بيروت، الطبعة ١، ١٤٠٠ ه.ق.

٥٠. مِصباح المُتهجِّد و سِلاحُ المتعبِّد، الطُوسيّ، محمّد بن الحسن، مؤسّسة فقه الشيعة، بيروت، الطبعة ١، ١٤١١ ه. ق.
٥١. المِصباح المُنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، الفَيُّوميّ، أحمد بن محمّد، منشورات دار الرضيّ، قم، الطبعة ١، ه.ق.
٥٢. المصباح للكفعميّ (جَنّة الأمان الواقية و جَنّة الإيمان الباقية)، الكَفعَميّ، إبراهيم بن عليّ العامليّ، دار الرضيّ (زاهدي) - قم، الطبعة ٢، ١٤٠٥ ه.ق.
٥٣. المعجم الأوسط، الطبرانيّ، سليمان بن أحمد، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة ١، ١٤١٥ ه.ق.
٥٤. من لا يحضره الفقيه، ابن بابويه (الصَدوق)، محمّد بن عليّ، مكتبة انتشارات اسلامي لجامعة مدرّسي الحوزة العلميّة بقم، قم، الطبعة ٢، ١٤١٣ ه.ق.
٥٥. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ابن شهرآشوب المازندرانيّ، محمّد بن عليّ، علّامة، قم، الطبعة ١، ١٣٧٩ ه.ق.
٥٦. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، الشمنّيّ، تقيّ الدين أحمد بن محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة١.
٥٧. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة و تكملة منهاج البراعة (للخوئيّ)، الهاشميّ الخوئيّ، ميرزا حبيب الله / حسن زاده آمليّ، حسن و كمرهاى، محمّدباقر، مكتبة الإسلاميّة، تهران، الطبعة ٤، ١٤٠٠ ه.ق.
٥٨. الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائيّ السيّد محمّدحسين، مكتبة انتشارات اسلامي لجامعة مدرّسي الحوزة العلميّة بقم، قم، الطبعة ٥، ١٤١٧ ه.ق.
٥٩. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغويّة المتجدّدة، حسن، عبّاس، ناصر خسرو، تهران، الطبعة ٢، ١٣٦٧ ه.ش.
٦٠. النهاية في غريب الحديث و الأثر، الجزريّ، ابن اثير، مبارك بن محمّد، إسماعيليان، قم، الطبعة ١، ه.ق.
٦١. هَمْع الهَوامع شرح جَمْع الجَوامع في النحو، السُيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة ١.
٦٢. وَقْعَة صِفّيْن، نَصربن مزاحم، مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، قم، الطبعة ٢، ١٤٠٤ ه.ق.

پرتال جامع علوم انسانی